جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود مالية وبنوك

واقع وآفاق صندوق ضبط الموارد في الجزائر
- دراسة مقارنة مع دولة الكويت -

من طرف

جلولي سهام

أمام اللجنة المشكلة من

منصوري الزين	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
كتوش عاشور	أستاذ محاضر، جامعة الشلف	مشرفاً ومقرراً
خضراوي ساسية	أستاذة محاضرة، جامعة البليدة	عضوا مناقشاً
موزاي بلال	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشاً

البليدة، أفريل 2009

ملخص

تعتبر الموازنة العامة لأية دولة أداة اقتصادية للسياسة المالية تستعمل لتحقيق الأهداف المسيطرة، وبالتالي فهي تكتسي أهمية كبيرة. والجزائر إحدى هذه الدول والتي تعتمد موازنتها العامة إلي حد كبير علي الجباية البترولية لتمويلها وتحقيق الأهداف المسيطرة،وهذا ما يعكس الدور الأساسي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري .

وما يمكن الإشارة إليه أن اقتصاديات الدول النفطية تكون أكثر عرضة للازمات الاقتصادية الخطيرة نتيجة للتقلبات المستمرة لأسعار المحروقات، عليه حرصت الجزائر علي التقليل من أثر هذه التقلبات بإنشاء صندوق ضبط الموارد علي غرار ما قامت به معظم الدول النفطية. وبحثنا هذا هو محاولة لإبراز وتحديد دور هذا الصندوق في تمويل الاقتصاد الجزائري والحفاظ علي حقوق الأجيال القادمة من خلال إجراء مقارنة مع دولة الكويت باعتبارها رائدة في هذا المجال، مما سيوفر للمهتمين بهذا الموضوع في الجزائر فكرة حول هذه التجربة لتقويم التجربة الوطنية. وقد خلصت الدراسة إلي جملة من النتائج تمحورت أهمها حول ضعف تسيير موارد الصندوق الجزائري.

شكر

أتقدم بالشكر إلى أعظم أستاذ استطاع بحنكته وقدراته أن يوجهني إلى الأحسن الأستاذ الدكتور "كتوش عاشور" الذي أشرف على هذا العمل حتى نهايته فأرجوا أن يعوضه الله خيرا على تأدية الأمانة.

كما لا أنسى كل الأساتذة وكل من أمدني بيد العون وساعدني من بعيد أو من قريب في سبيل تحسين وتقديم هذا العمل في أفضل صورة وأخص بالذكر الأستاذ أمحمدي الطيب على كل ما قدمه لي من معلومات .

كما أتقدم بالشكر إلى كل عمال مكتبة جامعة سعد دحلب البليدة على مساعدتهم.

قائمة الأشكـــال

الرقم		الصفحة
01	الفجوة التضخمية.	23
02	الفجوة الانكماشية.	24
03	تطور إنتاج البترول الخام لسونطراك وشركائها.	81
04	تطور إنتاج الغز الطبيعي لسوناطراك وشركائها.	82
05	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999- 2008)	123
06	أهمية الواردات في اقتصاد الكويت خلال الفترة 2000- 2005	157
07	الحساب الجاري للكويت خلال الفترة 2000-2006	158
08	الصادرات والواردات الكويتية خلال الفترة 2001-2006	160
09	إنتاج النفط الخام في الكويت خلال الفترة 2000-2007.	180
10	تطور احتياطي النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة بين 1998-2006	181
11	العلاقة بين رصيد المديونية ورصيد الصندوق خلال الفترة 2000- 2006	201
12	الهيكل الجديد لصندوق احتياطي الأجيال القادمة	212
13	الاستثمار الأمثل لموارد الصندوق	213

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة	34
02	المقارنة بين الأنواع المعاصرة للموازنات العامة	51
03	التطور التاريخي للسيطرة على القطاع البترولي	70
04	تطور الإنتاج الجزائري للمحروقات خلال الفترة (1971-1986)	73
05	تطور أسعار النفط الخام- الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1970-2000)	75
06	حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات والقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (1967-1977)	79
07	نمو تقديرات الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة خلال السنوات (2004 - 2010)في المنطقة العربية	83
08	أتاوة الاستغلال حسب المناطق.	101
09	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة خلال الفترة (1990-2006)	102
10	تطور نفقات التجهز خلال الفترة (1990-2006).	104
11	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (1990-2006).	105
12	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2006).	107
13	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006).	108
14	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2006).	110
15	سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة (2000-2006).	111
16	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1996-2006).	113
17	تطور صادرات الجزائر حسب السلع خلال الفترة (2000-2006).	114
18	تطور الصادرات الجزائرية حسب الدول خلال الفترة (2000-2005).	115
19	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2006).	117
20	أسباب المديونية الخارجية في الجزائر.	120

21 تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2006). 121
22 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2006). 122
23 عتبات الفقر في الجزائر سنة 1995. 125
24 توزيع مبلغ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مجموعة من المقومات 130
25 تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2006). 131
26 مكونات شبكة النقل بالأنابيب 135
27 القطاعات المساهمة في نمو النشاط غير النفطي بالكويت 151
28 موجز عن تجارة الكويت الخارجية خلال الفترة 2001-2006 159
29 أهم الشركاء التجاريين للكويت خلال السنوات 2002-2004 161
30 الصناديق السياسية لمجموعة من الدول 166
31 تطور الناتج المحلي الكويتي بالأسعار الجارية للفترة 1970-1999 171
32 ملخص التمويل الحكومي الكويتي للفترة 2003-2009 178
33 تحليل إيرادات ومصروفات والتزامات الميزانية للسنة المالية 2006-2007 182
34 أكبر 10 استثمارات للصناديق السيادية في القطاع المالي بين جانفي 2007 وفيفري 2008. 187
35 درجة شفافية الصناديق السيادية في الشرق الأوسط. 189
36 مؤشرات اقتصادية تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال الفترة (1996-2000) 195
37 تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة (1996-2000) 196
38 تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2007). 198
39 تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2006) 199
40 وضعية عمليات الخزينة خلال الفترة 1997-2006 203
41 تطور أسعار برميل البترول الخام (صحاري بلند) 204

الفهرس

شكر
ملخص
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس
مـقدمـــة..... 08
1. الموازنة العامة للدولة أداة للسياسة المالية..... 15
1.1 أساسيات السياسة المالية..... 16
1.1.1 مفهوم السياسة المالية، أهدافها وفروعها..... 16
2.1.1. العوامل المؤثرة في السياسة المالية..... 19
3.1.1. الآثار المختلفة للسياسة المالية..... 21
2.1. أساسيات الموازنة العامة..... 25
1.2.1. مفهوم الموازنة العامة..... 26
2.2.1. دورة الموازنة العامة..... ...28
3.2.1.النفقات والإيرادات العامة للدولة.....32
4.2.1.أساليب الموازنة العامة للدولة.....40
3.1. الميزات الأساسية للموازنة العامة في الجزائر.....52
1.3.1.الميزات القانونية للموازنة العامة.....52
2.3.1.الميزات الهيكلية للموازنة العامة.....57
3.3.1. الحسابات الخاصة للخزينة والموازنة العامة في الجزائر.....59
2.الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر.....66
1.2. واقع قطاع المحروقات في الجزائر.....67
1.1.2 السياسة النفطية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. 67
2.1.2.دور المحروقات في التنمية في الجزائر قبل وبعد أزمة 1986.....71
3.1.2.الاستثمار في قطاع المحروقات وتبسيط إجراءاته في الجزائر.....77
4.1.2. تحرير قطاع المحروقات في الجزائر.....84
2.2. الجباية البترولية في الجزائر.....91
1.2.2. تعريف الجباية البترولية وخصائصه.....91
2.2.2.الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.....95
3.2.2.أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة.....101
3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات في الجزائر.....106
1.3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....107
2.3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاجتماعية.....123
3.3.2.تطوير قطاع المحروقات الوطنية في ظل ارتفاع أسعارها.....132
3. صندوق ضبط الموارد في الجزائر ومقارنته بالتجربة الكويتي.....140
1.3. نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي.....141
1.1.3. تاريخ النفط في الكويت وعناصره.....141

2.1.3.وضعية النمو في القطاع غير النفطي.....149
3.1.3. التجارة الخارجية والتصنيع في الكويت..... 154
2.3. تجربة الكويت مع صندوق الأجيال القادمة.....163
1.2.3. ماهية الصناديق السيادية.....164
2.2.3 نشأة صندوق احتياطي الأجيال القادمة.....169
3.2.3. الهيآت المسؤولة عن موارد الصندوق.....173
4.2.3.صندوق الأجيال القادمة وهيكل الموازنة العامة.....177
5.2.3.موارد الصندوق وطريقة استثماره.....184
3.3. صندوق ضبط الموارد أداة لتسيير الموارد النفطية في الجزائر 190
1.3.3. ماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري.....190
2.3.3.ظروف ودوافع إنشاء الصندوق.....194
3.3.3. دور صندوق ضبط الموارد.....197
4.3 .تقييم فعالية الصندوق الجزائري بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة الكويت..... 206
1.4.3. فعالية صندوق ضبط الموارد.....206
2.4.3. ترقية أداء صندوق ضبط الموارد.....210
3.4.3. الانتقادات الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد.....214
4.4.3.الاستغلال الأفضل للفوائض المالية للدولتين 215
الخاتمة..... 228
قائمة المراجع..... 235
الملاحق..... ..... /

مقدمة

إذا كان الارتباط الوثيق بين الطاقة والتنمية نشأ مع بداية الحضارة الإنسانية ، فإن أهميته لم تظهر إلى حيز الدراسة والاهتمام إلا مع التغيرات الكبيرة التي واكبت الثورة الصناعية في أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية. وازداد الاهتمام بالعلاقة بين استهلاك الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي و ارتقي إلى مستوى القضايا الكبرى في السياسات القطرية والعلاقات الدولية بعد النصف الأول من القرن العشرين عندما حل النفط محل الفحم كمصدر أول للطاقة على إثر توسع عمليات الاستكشاف والإنتاج في العديد من الدول لاسيما الدول العربية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، ولقد كانت الدول الصناعية هي المستفيد الأول من هذه التحولات المهمة في هيكل الطاقة لتتقدم في كل القطاعات اعتمادا على هذا المورد الطبيعي رغم أنها تستورد حصة معتبرة منه.

وتعتمد اقتصاديات الدول المنتجة للنفط بدرجة كبيرة على هذا المورد الذي يسهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ومما لا شك فيه أن هذه التركيبة الهيكلية غير المتوازنة لاقتصاديات هذه الدول واعتمادها على النفط يمكن أن يشكل أحد مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي قد يحدث نتيجة لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مورد النفط يتميز بخاصيتين أساسيتين: الأولى التقلبات الحادة في أسعاره وإيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها، وتتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار الإنفاق العام. والأخرى كونه مورداً غير متجدد، والذي يتطلب مراعاة حقوق الأجيال القادمة. من هنا أصبحت صناديق النفط شائعة في الدول المصدرة للنفط، وذلك من أجل الاستفادة من الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناديق في الاستقرار الاقتصادي والتثبيت لتخفيف حدة تقلبات إيرادات النفط، وأوعية ادخارية لمراعاة حقوق الأجيال القادمة بعد نضوب النفط.

والجزائر من بين الدول التي يشكل فيها قطاع المحروقات ركنا هاما في اقتصادها باعتباره المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، كما يعترف لهذا القطاع بطابعه الاستراتيجي و بخصوصيات ظروف مساره. وقد شهدت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار هذه المادة منذ سنة

2000 راحة مالية غير مسبوقة تفسر بتسجيل عدة مؤشرات اقتصادية إيجابية. ولاستغلال الفوائض المالية المسجلة خلال هذه الفترة التي ارتفعت فيها أسعار النفط من خلال ادخارها أو استغلالها لتمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية أو استخدامها لت سديد ديونها الداخلية والخارجية، واستنادا إلى عدد من الدول النفطية التي أنشأت صناديق النفط، منها النرويج وفنزويلا والكويت، قامت الجزائر بإنشاء صندوق يعرف بـ "صندوق ضبط الموارد" بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000. وبحثنا هذا هو محاولة لإجراء دراسة حول صندوق ضبط الموارد ومدى فعاليته في الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يوجب البحث عن أفضل السبل لتنمية موارد الصندوق، حيث يتطلب ذلك تحديد رؤية مستقبلية واضحة لكيفية توظيفها وتحديد المجالات التي يجب الاستثمار فيها. وكذلك إعادة النظر في الجهات العامة المكلفة حالياً بتوظيف هذه الفوائض وتقويمها وهيكلة مهامها. والسعي للاستفادة في هذه المجالات من تجارب الدول الأخرى، وسوف نستعرض التجربة الكويتية باعتبارها من التجارب الرائدة في هذا المجال.

<u>التساؤلات:</u>

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ولأهميته في الاقتصاد الجزائري حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

"كيف يمكن للجزائر أن تجعل من فوائض صندوق ضبط الموارد وسيلة لوضع لبنات أساسية في تنويع مصادر دخلها والتقليل من اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للدخل في السنوات القادمة في ظل التقلبات التي تعرفها أسعاره وتحقيق ما يسمى بالعدالة بين الأجيال، مستفيدة في ذلك من التجربة الكويتية؟ ".

أو بعبارة أخرى:

"كيف يمكن ترشيد تسيير الفوائض المالية المتزايدة في صندوق ضبط الموارد استنادا إلى التجربة الكويتية في هذا المجال بحيث تخدم مصالح الأجيال الحالية وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة باعتبار أن البترول ثروة ناضبة وغير متجددة؟ ".

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية الموازنة العامة في الجزائر؟ وما هي أهم المميزات الأساسية لها؟.
- ما هو واقع ومكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري؟.
- ما هي الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد؟ وهل تم تحقيق هذه الأهداف؟.
- هل تمكنت الجزائر من الاستفادة من تجربة الكويت مع صناديق النفط؟.

-كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية؟ وماهي آفاق الصندوق ضبط الموارد في ظل ارتفاع أسعار النفط الحالية؟.

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية حاولنا صياغة الفرضيات التالية:

- أهم ما يميز الموازنة العامة في الجزائر هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، وكما نعلم ف إن أسعار المحروقات تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى كسوق لندن وسوق نيويورك، وبالتالي فإن استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة وأنها حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار هذه المادة سواء كانت هذه الصدمات سلبية "بانخفاض أسعار المحروقات" أو إيجابية "بارتفاع أسعارها".

- إن الخصائص التي يتميز بها النفط دون غيره من مصادر الطاقة الأخرى وتنامي استهلاكه وإنتاجه يعكس الأهمية التي بات يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

- تتمحور أهم الأهداف التي سعت الجزائر إلى تحقيقها من خلال صندوق ضبط الموارد في امتصاص الفوائض المالية السنوية واستعمالها إما لتسوية العجز الموازني والذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية. وقد نجح الصندوق في تخفيض المديونية العمومية سواء كانت داخلية أو خارجية، كما ساهم في تسوية العجز الموازني الذي لحق بالموازنة العامة.

- لقد حاولت الجزائر الاستفادة من تجربة الكويت والتي نجحت في تسيير صندوق احتياطي الأجيال القادمة من خلال استثمار موارد صندوق ضبط الموارد ك مساهمات في بعض الشركات الصناعية في الدول الأوروبية وشراء بعض الممتلكات العقارية في الخارج.

- يتم استخدام موارد الصندوق كمصدر بديل لمصادر التمويل التقليدية من أجل تمويل الاقتصاد الجزائري والنهوض به، وقد نجح الصندوق في تحقيق ذلك رغم بعض المعوقات كنقص الشفافية. وتحاول الجزائر في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار النفط تبني إستراتيجية واضحة المعالم للتسيير الفعال لموارده.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يتطرق إلى موضوع بالغ الأهمية وهو محل نقاش وحوار الكثير من الجلسات الوزارية والبرلمانية وحديث العام والخاص والمتمثل في صناديق النفط

وأهميتها على المستوى العالمي بصفة عامة والمستوى الوطني بصفة خاصة، وهو ما جعله نقطة التقاء الكثير من العلماء والباحثين في هذا المجال.

إضافة إلى ندرة أو قلة المواضيع والبحوث في مجال صناديق النفط العربية بصفة عامة وصندوق ضبط الموارد بصفة خاصة. ونظرا لأهمية هذا الأخير وموارد قطاع النفط وما لها من إيجابيات على الاقتصاد الوطني سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على واقع قطاع المحروقات ودوره في إنهاض الاقتصاد الوطني وواقع صندوق ضبط الموارد وآفاقه في ظل ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالتجربة الكويتية في هذا المجال، وبالتالي الارتقاء بهذا الصندوق للمحافظة على موارد الأجيال القادمة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على التجربة الجزائرية مع صناديق النفط، وآفاق نشاط صندوق ضبط الموارد من خلال التغيرات المفاجأة لأسعار المحروقات الدولية ودور قطاع المحروقات في الجزائر باعتباره القطاع الممول الوحيد لصندوق ضبط الموارد، كما يهدف البحث إلى دراسة وتحليل تطورات أسعار النفط وتطور عوائده في الجزائر، وتحديد العوامل المؤثرة في كل منهما. وذلك لفهم تأثير هذه العوامل والمؤثرات على مسيرة تغيير أسعار النفط نحو الارتفاع الكبير والتي بدورها تؤثر على قيمة صادراتها النفطية وعوائدها وبالتالي التعرف على تأثير هذا التغير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مما يساعد على تحديد السبل والوسائل الكفيلة لمواجهة مخاطر التقلبات الحادة في أسعار النفط والتقليل من خطرها قدر المستطاع لحماية موارد الصندوق وبالتالي حقوق الأجيال القادمة.

أسباب اختيار الموضوع :

- خطر الاعتماد الكلي للجزائر على قطاع المحروقات، وأثر ذلك على مستقبل أجيالها.
- نظرا لكون الوضعية المالية للبلاد عرضة للتقلبات بحكم تبعية وارداتها وارتباط الأخيرة بالأسعار الدولية للمحروقات.
- ارتفاع نسبة ما يساهم به قطاع المحروقات من إجمالي الدخل في الجزائر.
- لأن الجزائر معنية بمستقبل موارد الطاقة.

حدود الدراسة:

بالنسبة للإطار المكاني فدراستنا تقتصر على التجربة الجزائرية بالإضافة إلى التجربة الكويتية في صناديق النفط والتي تعتبر الرائدة والسباقة لإنشاء مثل هذا النوع من الصناديق. أما بالنسبة للإطار الزماني سوف ندرس حسب فترة الإنشاء بالنسبة للكويت وقبل وخلال فترة

الإنشاء بالنسبة للجزائر حتى نحاول إجراء المقارنة قبل وبعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 حتى تسهل علينا الخروج بالنتائج.

المنهج والأدوات المستعملة في البحث:

- بالنسبة للمنهج:

نستعمل المنهج الاستنباطي الملائم لهذه الدراسة وهذا من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي باعتبارنا نصف الظاهرة ونحلها، إضافة إلى استعمال المنهج الاستقرائي.

- بالنسبة للأدوات:

نستعمل الأدوات الكمية المتمثلة في:

- القوانين والتشريعات ذات الصلة بالميزانية المالية وصندوق ضبط الموارد.
- المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام تتعلق بكل من قطاع المحروقات في الجزائر وصندوق ضبط الموارد والاقتصاد الكويتي وصندوق الأجيال القادمة الكويتي وهذا حسب فترات الدراسة المعنية في البحث.

الدراسات السابقة:

- النفط ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989:

رسالة ماجستير للأستاذ بلمرابط أحمد: عالج من خلالها تطور الاعتماد على النفط خلال الفترة محل الدراسة مع التحليل لطبيعة ومصادر الطاقة البديلة وأثرها على النفط. وبالتالي لم يتطرق في دراسته لأثر تذبذبات أسعار النفط على الدول النفطية العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وكيفية تسيير الموارد المالية الناتجة عن حالة الارتفاع.

- النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية الفرص والتحديات: رسالة ماجستير للأستاذ عمار كمال:

عالج فيها النفط العربي وأهميته في الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجهه من دون التطرق إلى كيفية التحوط من حالة الانخفاض في أسعار هذه المادة وكيفية الاستفادة أو ترشيد تسيير موارده في حالة ارتفاع أسعاره.

- أثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية"دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر" للأستاذ بوفليح نبيل:

حاول من خلال رسالته إعطاء نظرة شاملة فقط على صندوق ضبط الموارد عند التطرق إلى الإيرادات العامة للجزائر وبالضبط الإيرادات البترولية باعتبار أن هذه الأخيرة توجه إلى الصندوق، إضافة إلى دراسة أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على بعض

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لم يتطرق إلى أثر ارتفاع أسعار النفط بصفة خاصة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كما أهمل جانب تسيير وصرف هذه الأموال وأثرها على مستقبل الأجيال القادمة.

- أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 للأستاذة مدشن وهيبة:

درست من خلالها التغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، بالإضافة إلى التطرق إلى أبعاد أزمة 1986 وحرب الأسعار البترولية وأبعادها على الاقتصاد العربي حتى سنة 2004 وأشكال استثمار فوائض العوائد البترولية دون التطرق من خلالها إلى صناديق النفط العربية رغم أهميتها وعلاقتها الشديدة بالعوائد النفطية وكيفية تسيير هذه الفوائض.

- مبررات اختيار الكويت دولة مقارنة:

تم اختيار الكويت باعتبارها دولة عربية ومن الدول المنتجة للبترول، كما تشبه إلى حد ما في اقتصادها إلى الاقتصاد الجزائري، وباعتبار أن الاقتصاد الكويتي يعرف مسيرة نمو بوتيرة عالية. كما أن النفط هو المصدر الرئيسي للثروة حيث توجه أموال معتبرة منه إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وهو استثمار ضخم في الكويت ومن أحد التوجهات التي لقيت قبولا واستحسانا من طرف الكثير من الدول وتحظى باهتمام البرامج التلفزيونية والصحف والمجلات لأكبر الدول اقتصادا وهي روسيا وذلك للاقتداء بتجربتها في مجال صناديق النفط باعتبارها السباقة لإنشاء هذا الصندوق حيث يعتبر خامس أكبر صندوق حكومي في العالم (2007-10-08) ومن بين أكبر عشر صناديق حكومية وهيئات استثمارية في العالم، كما أنها نجحت في استثمار جزء معتبر من أمواله في استثمارات محلية وعالمية ضخمة، حيث قام رئيس دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر بتأسيس صندوق الأجيال القادمة على ضوء إيمانه بضرورة تأمين نصيب من الثروة النفطية للأجيال القادمة وقناعته بأن الثروة النفطية ستنضب آجلا أم عاجلا.

أقسام البحث:

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول تضمنت ما يلي:

- الفصل الأول: تناولنا من خلاله الموازنة العامة للدولة كأداة للسياسة المالية حيث سنتطرق إلى أساسيات في السياسة المالية وفي الموازنة العامة، أهم المميزات الأساسية للموازنة العامة في الجزائر.

- الفصل الثاني: نخصصه لدراسة الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر حيث سنتناول من خلاله واقع قطاع المحروقات في الجزائر، الجباية البترولية في الجزائر، وتأثير ارتفاع أسعار المحروقات في الجزائر على بعض المؤشرات الكلية.

- الفصل الثالث: ندرس من خلاله تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر ومقارنته بالتجربة الكويتية لنحاول عرض نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي، تجربة الكويت مع الصناديق السيادية ونتطرق إلى صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لتسيير الموارد النفطية، ونتناول في الأخير تقييم فعالية الصندوق الجزائري بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة الكويت.

أما الخاتمة فتضمنت ملخصا لأهم ما جاء في البحث بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة وأفاق البحث.

الفصل 1
الموازنة العامة للدولة أداة للسياسة المالية

في ظل التحولات والتحديات الاقتصادية التي شهدها القرن الحادي والعشرين تعاظمت أهمية دراسة السياسة الاقتصادية والتي تواجه الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم النامي والمتقدم. ومن المعلوم أن السياسة المالية تشكل الوجه العلمي الأساسي للسياسة الاقتصادية والتي تحكم وضع الموازنات العامة للدول وبالتالي فهي التي تحكم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية وتبرر الأسباب التي تدعو إلى الضغط على النفقات أو إلى التبسط فيها. وإلى تخفيف العبء الضريبي أو زيادته على كاهل المكلف، الأمر الذي يستدعي في معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى اقتراح مشروع الموازنة العامة وعرضها على المجلس، وبالتالي فإن السياسة المالية هي بمثابة دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة، وما ينجم عنها من أثار على مستوى الاقتصاد الوطني.

وتعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة متقدمة كانت أو نامية المعبّر الأساسي عن الأهداف المحددة للسياسة المالية، وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها والتنظيم المحكم لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، و هذا ما يتفق تماما مع وضع الموازنة العامة في الجزائر لتعتبر بذلك البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة والمصممة لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكما نعلم أن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد و أسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف ا لاقتصادية الخاصة بكل بلد، إذ غالبا ما تعد الموازنة العامة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، لذا نجد لكل دولة خصائص تميز موازنتها عن موازنة دول أخرى، وعلى هذا الأساس تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص تميزها بذلك عن غيرها من الدول. لذا سنحاول من خلال هذا الفصل وهو بمثابة فصل تمهيدي التطرق إلى:أساسيات السياسة المالية.أساسيات الموازنة العامة.الميزات الأساسية للموازنة العامة في الجزائر.

1.1. أساسيات السياسة المالية

ليس للباحث في جانب السياسة المالية التي تنتهجها الدولة أن يغفل دور هذه السياسة في المجال الاقتصادي وهذا نتيجة الدور الذي أصبحت الدولة تلعبه في الحياة الاقتصادية، حيث أن طموح المواطنين في الماضي كان الحصول على الأمن والعدالة والدفاع من طرف الدولة، لكن مع التطورات المستمرة التي عرفتها القرون الأخيرة وخاصة القرن الحادي والعشرون، حتم على الدولة الحديثة انتهاج سياسة داخلية إنمائية واسعة. وتعتبر السياسة المالية أحد أهم أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما تعكس بوضوح ضخامة الأرقام في الموازنة العامة سواء من جانب النفقات أو من جانب الإيرادات.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ثلاث مطالب تمحورت أساسا في:مفهوم السياسة المالية، أهدافها وفروعها.العوامل المؤثرة في السياسة المالية.الآثار المختلفة للسياسة المالية.

1.1.1. مفهوم السياسة المالية، أهدافها وفروعها.

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أشكال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية، حيث تمثل أكثر موضوعات الاقتصاد العام أهمية بالنسبة للاقتصاديين، خاصة لما تتضمنه من أنشطة حيوية لعمليات الحكومة، إذ يمكن من خلالها تغطية موضوعات النفقات العامة، الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام علاوة على الرقابة المالية وتقييم الأداء.

1.1.1.1. مفهوم السياسة المالية

لقد أعطيت عدة تعار يف للسياسة المالية اختلفت من باحث لآخر، ويمكن إيجازها فيما يلي:

السياسة المالية هي "أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي الكلي التي تستخدمها الدولة عندما ترى ضرورة تصحيح الأوضاع التضخمية أو الانكماشية وذلك عن طريق أدواتها، كما تستطيع التأثير على الدخل الوطني باعتباره يتشكل من أوجه صرف الميزانية وعلى وجه الخصوص الاستهلاك العائلي والحكومي الاستثمار, إضافة إلي صافي الميزان الخارجي[01] ص 234.

السياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، وتهدف هذه السياسة بالأساس إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل. [02] ص 99."وهي مجموعة الإجراءات

المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة البطالة أو التضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب [03] ص 96.

وهي أيضا "عبارة عن برامج عمل تخططه وتتخذه الدول عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع " [04] ص11. كما تمثل تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل [05].

هذا و ينطوي مفهومها على استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الاقتصادي لتعظيم الرفاهية الاقتصادية، لتشتق السياسة المالية معناها واتجاهاتها من تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه[06] ص15.

2.1.1.1. أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف تختلف في مفهومها وأهميتها حسب النظم الاقتصادية ومدى تطور المجتمعات أو تخلفها، نوجز هذه الأهداف فيما يلي:

1.2.1.1.1. الاستقرار الاقتصادي:

يكون الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل الذي ينصرف إلى استعمال كل عوامل الإنتاج، والتي من بينها طبعا العمل (المفهوم الواسع للتشغيل الكامل) مع التحكم في التضخم[07] ص66. وإذا أخذنا بتحليل كينز فإن عدم استقرار الاقتصاد متعلق بشكل كبير بالطلب الكلي الذي يكون إما في حالة عجز أو في حالة فائض.

2.2.1.1.1. تحقيق التوازن العام:

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الكلي الذي يتكون من إنفاق كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال إضافة إلى الإنفاق الحكومي، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة[08] ص 44-45.

3.2.1.1.1. تحقيق التوازن الاجتماعي:

والذي لا يتحقق إلا عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني بتدخل الحكومة مستعملة أدوات السياسة المالية، حيث تهدف الدولة عن طريق هذه الأخيرة إلى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانات المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية[09] ص313. ويتحدد توزيع الدخل

في أبسط صوره (التوزيع الأولي) عن طريق بيع عناصر الإنتاج في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية وهذا ما يطلق عليه بمكافأة عناصر الإنتاج. كما يتحدد عن طريق عدة عوامل أخرى من بينها توزيع المواهب والملكيات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها.....الخ[10] ص07.

4.2.1.1.1. تحقيق التوازن المالي:

ويتم ذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، على أن يتسم النظام الضريبي بمميزات تجعله يلائم حاجات الدولة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، كما يجب أن لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني[11] ص44.

5.2.1.1.1. المساهمة في الحفاظ على البيئة:

تستخدم أدوات السياسة المالية من أجل الحفاظ على البيئة، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المستديمة، وذلك عن طريق استعمال سياسة الإيرادات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل سياسة الإنفاق حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة [12] .

3.1.1.1. فروع السياسة المالية

للسياسة المالية ثلاثة فروع ولكل سياسة أدواتها الخاصة بها نذكرها فيما يلي:

1.3.1.1.1. السياسة الضريبة:

تعبر السياسة الضريبة عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، وتستعمل السياسة الضريبة في الأساس كأداة تمويلية [13] ص168-172.

2.3.1.1.1. السياسة الإنفاقية:

يعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[13] ص190-191.

3.3.1.1.1. السياسة الائتمانية:

تهتم في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، وتهتم في جانب أخر بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها [09] ص61 .

2.1.1.العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على السياسة المالية وبالتالي على الإيرادات والنفقات العامة لموازنة الدولة ،ومن هذه العوامل ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب. ويمكن أن نلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:

1.2.1.1.عامل الإدارة وتأثيره على السياسة المالية:

يؤثر عامل الإدارة على السياسة المالية من جانبين، فمن الجانب الأول تأثير البنيات الإدارية والتي تحتاج إلى نفقات كبيرة مثل التأهيل الخاص للعنصر البشري والذي يعتبر عنصر فعال في الحصول على إيرادات الدولة (الضرائب)، بالإضافة إلى الجانب المالي والذي قد لا يكون متوفر ا لدى الدولة مما يقف عائقا أمام التسيير الفعال لسياستها المالية. هذا وقد تعتمد الأسلوب اللامركزي على نطاق واسع والذي يؤدي بدوره إلى زيادة النفقات العامة لأنها في هذه الحالة تكون أمام استقلالية مالية للهيئات المحلية والتي تميل في معظم الأحيان إلى المبالغة والإسراف في النفقات من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الهيئات (أي الهيئات المحلية) لها إدارة تقل صلاحيتها عن الإدارة المركزية خاصة من ناحية التحصيل الضريبي، وهذا راجع بالدرجة الأول إلى قلة الكفاءات الإدارية لدى هذه الهيئات إن لم نقل ندرتها، إضافة إلى عوامل أخرى قد تؤثر على هذا التحصيل كانخفاض الدخول والوضع الأدنى الذي تعيشه الهيئات المحلية [14] ص173. أما من الجانب الثاني وهو تأثير السياسة الإدارية [15] ص67 على السياسة المالية والتي يكون لها انعكاس كبير على الجانب المالي كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في مكان معين بحيث تكون المنشأة مصدر من مصادرالحصول على الموارد المالية الهامة لما يفرض عليها من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع أو المنشأة يساهم من جهة أخرى في زيادة النشاط الاقتصادي لتلك المنطقة عن طريق تنمية الاستهلاك بها وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الموارد المالية، وهذا ما ينعدم في المناطق التي لا تتوفر على مصانع ومنشآت ومؤسسات العمل وهذا لما تعانيه من صعوبات مالية مختلفة الآثار، فمع غياب أو قلة هذه المشاريع أو الأنشطة الاقتصادية يصعب على الدولة فرض ضرائب يكون لها أثر إيجابي على مالية الدولة.

ومن منظور آخر نجد أن هذه العوامل (العوامل الإدارية) لا تؤثر في السياسة المالية فقط بل تتأثر بها من جهة أخرى [14] ص175-176، فأي جهاز إداري أثناء ممارسته لاختصاصاته المالية المختلفة يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، بالإضافة إلى أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها من الناحية المالية، أي بمفهوم آخر السلطات المالية الممنوحة لهذه الهيئات من طرف الهيئة المركزية. ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيراداتها المستقلة ونذكر هنا على سبيل المثال إيرادات أملاكها أو ما يعرف بالدومين، مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على تصريح الإنفاق. لذا نجد أنه في حالة انعدام الحرية المالية لهذه الهيئات (الهيئات المحلية) تكون اللامركزية صورية بمعني غير حقيقية حتى وإذا كانت تتمتع بمجموعة من الاختصاصات القانونية، وبهذا يمكن القول أن الاستقلالية المالية هو تعبير حقيقي للامركزية.

ومن جهة أخرى نجد أن أمين الخزينة أو المحاسب العمومي يقوم بمراجعة صحة ماتم إنفاقه بمعنى إلقاء صورة على كل عمليات الإنفاق وهذا قبل إجراء هذه العملية ليصبح بذلك كأمين يقوم بعملية الأمر بالصرف بدون أية ضغوطات من جانب المدير ولهذا يصبح المحاسب العمومي بفضل الوظائف المالية الموكلة إليه من أهم موظفي الدولة في اختصاصه وهذا ما يجعله يتحمل كل شيء في حالة ارتكابه لأخطاء يمكن أن يكون لها أثر على مالية الدولة.

2.2.1.1.العامل السياسي وتأثيره على السياسة المالية:

أصبحت السياسة المالية في وقتنا الحاضر مدعمة للجانب السياسي والمساعد له وبهذا فهي تؤثر وتتأثر بالسياسة عند ممارستها من طرف الدولة، خاصة عند الإمداد بالأموال اللازمة لنفقاتها، ويظهر تأثر السياسة المالية بالجانب السياسي من خلال الهيئات والبنيات السياسية والتي لها تأثير كذلك من جهة على عمل السياسة المالية ليظهر هذا ويتجلى بوضوح خاصة في قيام السلطة الحاكمة بالدولة والمعنية بالسياسة المالية بتوجيه هذه الأخيرة بمعنى أخر توجيه كل من الإيرادات والنفقات وبالتالي الموازنة العامة للدولة لتتبع بذلك شكل النظام السياسي المتبع بالدولة لتختلف باختلاف هذا النظام، فهذا النظام يستعمل الإيرادات والنفقات حسب سلطته المالية وذلك للحفاظ على هذه السلطة وسيطرته، فتستعمل جانب الإيرادات مثل الضريبة، أو جانب النفقات مثل الإعانات الحكومية والتدعيم كتدعيم المواد الغذائية الضرورية للمجتمع وهذا ما يكون له تأثير مباشر على السياسة المالية المتبعة والذي يكون في صالح السلطة السياسية الحاكمة، لتصبح بذلك السياسة المالية ذو بعدين اجتماعي واقتصادي قويان [14] ص 143-145.

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى البنيات السياسة فالوقائع السياسية لها تأثير كبير على السياسة المالية، ويظهر هذا التأثير على الإيرادات المحصلة وبالتالي على حجم الإنفاق. وتتجسد هذه الوقائع

السياسة خاصة في الأحداث العسكرية والتي يزيد من خلالها حجم الإنفاق العام، إضافة إلى حالة الحروب القاهرة والتي تترك ورائها مخلفات مالية والمتمثلة أساسا في عبء القروض، وكذلك الأموال الكبيرة المستعملة لإعادة الإعمار مثلما حدث بعد الحربيين العالميين الأولى والثانية والتي تعتبر نفقات استثنائية حيث تظهر بطريقة غير عادية مثل القروض. إضافة إلا العامل اجتماعي والذي يكون له تأثير غير مباشر على فعالية السياسة المالية يظهر في انعكاساته على الجانب الضريبي خاصة في حالة التهرب الضريبي.

كما تؤثر السياسة المالية على الأحداث السياسية ذات الصلة بالجانب المالي، أي الناتجة عن وقائع مالية ضريبية بحتة مثل تخفيض العبء الضريبي على المجتمعات الفقيرة. ففي الدول النامية تستخدم تأثيرات السياسة المالية في معالجة بعض المشاكل والظواهر والتي تترك أثرا ملموسا على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، ولاسيما أن هذه المشاكل شملت بصفة أساسية الجانب المالي للدولة، ونذكر منها مايلي:[16] ص 213-214.

- عدم التطبيق الصحيح والصادق للتشريعات والأنظمة والتعليمات المالية.
- الرقابة التقليدية على المال العام.
- عدم توفر الانتماء الوطني، مما يشجع على التسبب في الإهمال في تطبيق السياسات المالية.
- إتباع نظام محاسبي قديم وغير متطور.
- خضوع إعداد الموازنة العامة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس اعتبارات موضوعية علمية.

3.1.1.الآثار المختلفة للسياسة المالية

مما لا شك فيه أن الدولة تستطيع من خلال السياسة المالية تكييف مستويات الإنفاق العام والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة.

1.3.1.1.أثر السياسة المالية على الفجوات الاقتصادية:

قد يعرض اختلال التوازن في الاقتصاد الناتج عن التغيرات في الطلب والعرض الكليين الاقتصاد إلى مشكلة التضخم أو البطالة أو التضخم الركودي (Stagflation) والذي يتميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد. وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة المالية والتي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة. ويتم هذا التأثير بطريقتين إحداها مباشرة وأخرى غير مباشرة.

تتمثل الطريقة المباشرة في اعتبار الإنفاق الحكومي (G) أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي في الاقتصاد:

$$AD = C + I + G + Xn$$

حيث:

AD: الطلب الكلي.

C: الاستهلاك الحكومي.

I: الاستثمار الحكومي.

G: الإنفاق الحكومي.

Xn: صافي الصادرات.

فعند اختلال التوازن في الاقتصاد (AD ≠ AS) تستطيع الحكومة تغيير حجم إنفاقها الحكومي (G) من أجل التأثير على حجم الطلب الكلي وبالتالي الوصول إلى التوازن من جديد. أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في استخدام الضرائب (T) التي تؤثر على كل من الاستهلاك (C) والادخار (S). فارتفاع مستوى الضريبة المفروضة يؤدي إلى انخفاض الدخل الشخصي المتاح وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي والعكس صحيح.

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (AS<AD). حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد، فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى الإنتاج ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي) إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل بمعنى أن جميع عناصر الإنتاج موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقته سيؤدي إلى حدوث مشكل التضخم، لذا تقوم الحكومة بالتدخل لمواجهة *الفجوة التضخمية* كما هو موضح بالشكل التالي.

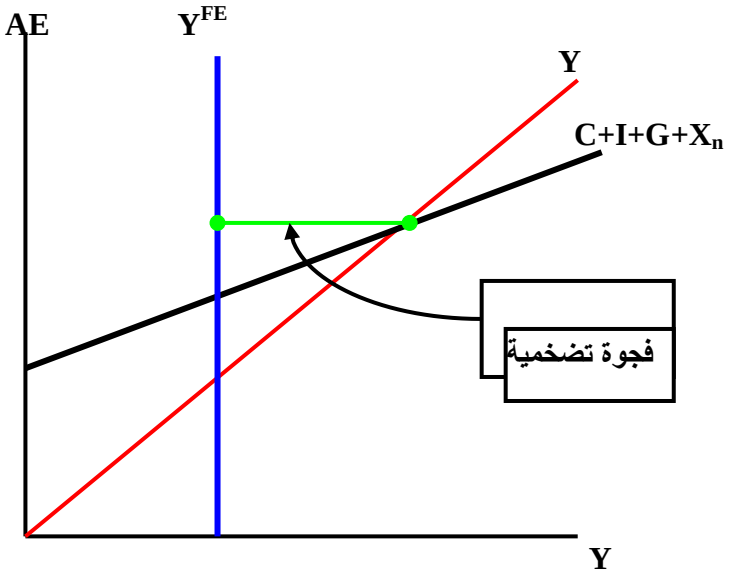

شكل رقم01: الفجوة التضخمية **المصدر:** من إعداد الطالبة

حيث:

AE:

Y^{FE}:

وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تخفيض حجمه سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي.

من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام أداة ثانية وهي الضرائب، فعند فرض ضريبة على الدخل سيؤدي ذلك إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، وهنا تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية.

ولنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الناتج الموجود في الاقتصاد وتسمى هذه الحالة بالفجوة انكماشية كما هو موضح في شكل التالي:

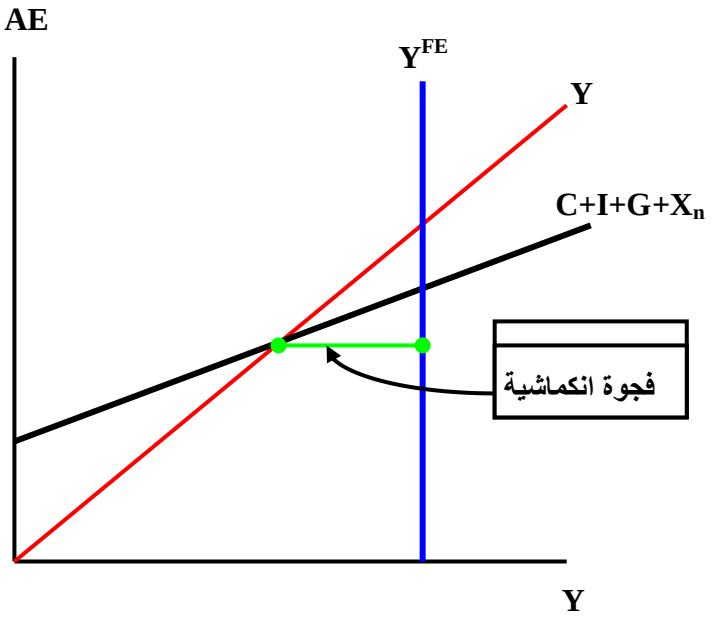

شكل رقم 02: الفجوة الانكماشية . **المصدر:** من إعداد الطالبة

فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات) ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة البطالة بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. وتقوم الحكومة في هذه الحالة كذلك بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية تتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي أو الضرائب والتي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن عرض أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تتأثر باستعمال السياسة المالية والتي نذكرها فيما يلي:

2.3.1.1. تأثيرها على الدخل الوطني:

تحاول السياسة المالية أن تعيد توزيع الدخول بعد أن تم توزيعها وفقا لقوى السوق، وبعد أن تم لعناصر الإنتاج تحقيق دخول إجمالية معينة. ويعتبر هذا المستوى المجال التقليدي لاستخدام السياسات المالية في إعادة توزيع الدخول، بينما الجديد في السياسات المالية على هذا المستوى هو إمكانية استخدام ضرائب الدخل التمييزية لتحقيق تأثيرها على المستوى الجزئي، وتكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقا لمصدر الدخل[17] ص350-352. ويساعد في ذلك استخدام نظام ضرائب الدخل النوعية في غالبية النظم الضريبية للدول النامية.

3.3.1.1. تأثيرها على الإنفاق الحكومي:

يتوقف توزيع الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع على ما يعود على الفرد من منافع نتيجة قيام الدولة بالإنفاق العام، ومن هنا كان من الممكن للسياسات المالية أن تعيد توزيع الدخل عن طريق تغيير نصيب الفرد من منافع الإنفاق الحكومي. ولكي يتم تحقيق عدالة التوزيع والتوصل إلى هيكل توزيع الدخل القومي المستهدف، تقوم الدولة بتصميم سياساتها الإنفاقية بحيث يعود النصيب الأعلى للإنفاق الحكومي إلى الطبقات التي ترغب في رفع دخولها الحقيقية[17] ص 353-354.

4.3.1.1. تأثيرها على الاستهلاك:

يرتبط النشاط المالي بالاستهلاك عن طريق موافقة الحكومة لسياستها الإنفاقية والإيراداتيه مع نمط الاستهلاك السائد، وهذا ما يقتضي الاحتفاظ بقسط من الاستهلاك للمحافظة على التوازن بين الادخار والاستثمار [02] ص100-105.كما يكون للنشاط المالي علاقة مع الاستهلاك عن طريق تكييف أنواع من الضرائب .

5.3.1.1. الأثر على مستوى الأسعار:

تعتبر الأسعار المقوم الأساسي الكمي للنشاط الإقتصادي، ومما لا شك فيه أن للأسعار أهمية في تحديد الإستهلاك ونمط توزيع المداخيل باعتبارها تدخل في التكاليف الإنتاجية. ويتعلق النشاط المالي بمستوى الأسعار من عدة جهات، كتغير القوة الشرائية وكمية السلع و الخدمات، وكذا المنتجات كتغير الأثمان النسبية، كما يؤثر عن طريق الضرائب النسبية على بعض السلع والخدمات، وكذا الإعانات الحكومية الموجهة للمنتجين أو المستهلكين والتسعير المباشر مما يؤثر في الاستهلاك والإنتاجية.

2.1. أساسيات الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة في الوقت الحاضر وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من دول العالم، واحتلت هذه الدراسة جانبا هاما من الدراسات المالية نظرا لتطور حجم الموازنة العامة وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي...الخ،

كما تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة الإطار الذي تتجسد فيه السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة، إذ أنها تضم الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة للدولة بمختلف أشكالهما، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى هاتين الآليتين أو استخدامهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة من طرفها. ولقد مرت الموازنة العامة للدولة بمراحل وشهدت تطورات عكست الدور التدخلي الإنمائي الكبير للدولة.

وهذا ما جعلنا نتطرق إلى هذا المبحث من خلال مطالبه التالية: مفهوم الموازنة العامة.دورة الموازنة العامة.النفقات والإيرادات العامة للدولة.أساليب الموازنة العامة

1.2.1.مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الحياة الاقتصادية، ذلك لأنها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي و الإيرادي للحكومة، وبذلك تمثل الصورة الحقيقية للأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للدولة في كل مرحلة من مراحل تطورها. وتجدر الإشارة أنه لا يوجد هناك فرق بين مصطلحي الموازنة العامة للدولة والميزانية العامة للدولة، وبالتالي استعمال أي مصطلح لا يغير المعنى.

1.1.2.1.نشأة الموازنة

إن الموازنة العامة للدولة لم تظهر بالشكل الذي هي عليه الآن، وإنما كان ظهورها تدريجي وعبر مراحل متتالية, فإنجلترا تعتبر أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة العامة بالمفهوم الحديث، حيث مرت بثلاثة مراحل أساسية هي[18] ص17:

المرحلة الأولى: من خلال هذه المرحلة تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب (الملك شارل الأول سنة 1628).

المرحلة الثانية: أثناء هذه المرحلة كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب.

المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة الى الاعتماد الدوري. وفي نهاية هذه المرحلة ظهر المفهوم أو الشكل الحديث للموازنة العامة للدولة المطبقة في وقتنا الحالي.

2.1.2.1. تعريف الموازنة العامة:

يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها:

- الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة ببيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان [19] ص2 (التعريف الذي أطلق أول مرة مرة في بريطانيا)

- الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[20] ص131.

-الميزانية هي الإجراء الذي من خلاله يتوقع ويرخص كل من إيرادات ونفقات الهيئات العمومية" [21] ص47.

- الموازنة العامة بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر جبايته خلال فقرة معينة، ويتضح من هذا التعريف الصفة التقديرية لجانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة[22] ص 153-154.

- الموازنة العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع[23] ص 53.

3.1.2.1.أهمية الموازنة العامة:

تطورت أهمية الموازنة العامة بتطور مفهوم هذه الأخيرة لتكتسب في الوقت الحالي أهمية كبيرة في كل الدول سواءا كانت متطورة أو نامية، ولقد مست هذه الأهمية جوانب اقتصادية السياسية الاجتماعية وأخرى محاسبية. فعلى المستوى السياسي تتجلى أهميتها في ممارسة تأثيرها على طبيعة النظام السياسي وكذلك على استقرار هذا الأخير لتوجد بهذا علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان [24] ص24. أما على المستوى الاجتماعي فهي تستخدم كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، كما تعمل على إعادة التوازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخول وبالتالي القضاء على التفاوت والاختلاف بين دخول الأفراد، ، لتعرف الموازنة أهمية كبيرة على المستوى المحاسبي تبرز خاصة من خلال تحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية. أما على المستوى الاقتصادي تبرز هذه الأهمية في كون الموازنة العامة وثيقة اقتصادية في يد الدولة تستعمل المعلومات المتوفرة بها والتي تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.

4.1.2.1. خصائص الموازنة العامة:

تتصف الموازنة بعدد من الخصائص نلخصها في النقاط التالية:

1.4.1.2.1.الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة[25] ص271:

تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعا لأرقام مبالغ النفقات والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ماتكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة أقصى درجات الدقة والموضوعية، إذ تتوقف أهميتها على دقة معايير التوقع والتقدير ونجاحها في تقليل هامش الخطأ وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع. ولا يمكن لهذا التقدير للموازنة العامة أن يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

2.4.1.2.1. الموازنة العامة تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية:

إن وجود تقديرات للإيرادات والنفقات العامة لا يكفي وحد ه لتكوين الموازنة العامة للدولة بل لابد أن يقترن هذا التقدير بموافقة السلطة التشريعية، فموافقة السلطة التشريعية واعتماد ال موازنة شرط أساسي لتنفيذها وبدون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا غير قابل للتنفيذ، والحقيقة أن الصفة القانونية للموازنة العامة هي صفة شكلية، لكونها مستمدة من السلطة التشريعية لكنها من حيث المضمون لا تعتبر "قانونا" وذلك لأن القانون وبهذا المعنى ينطوي على قواعد دائمة [26] ص320. ومن هنا اتجه بعض الباحثين إلى القول بأن الأصح هو تسمية الموازنة (برامج عمل) [25] ص273.

3.4.1.2.1. الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة عن النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي سنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة, فالموازنة العامة تعبير عن برنامج عمل للمستقبل خلال سنة قادمة، وهذه السنة هي الفترة التي اتخذتها جميع المشروعات العامة والخاصة[25] ص274.

4.4.1.2.1. للموازنة صفة إيلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات :

وهذه الصفة في الحقيقة مرتبطة بالصفة التقديرية لل موازنة، وتتضح أولوية النفقات على الإرادات من مختلف النصوص. ويرى الباحثون أن إعطاء الأولوية للنفقات على الإيرادات هو أحد التدابير المتخذة في ظل الفكر المالي التقليدي, ويرون أن تبرير ذلك [27] ص65 ناجم عن ضآلة دور الدولة في قيامها بالنفقات الضرورية واللازمة لسير المرافق العامة، بينما تتسع سلطتها في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات [28] ص31. وأيا كان أمر هذه الصفة فإنه من العبث الخوض في نقاش حول تقويم وتقييم أولوية النفقات أو أولوية الإيرادات [26] ص324-235.

2.2.1. دورة الموازنة العامة

تمر عمليات الموازنة العامة بدورة مستمرة، تتضمن مجموعة من المراحل يتداخل فيها كل من الماضي والمستقبل بالحاضر خلال السنة المالية، ولكل مرحلة خصائص ومشاكل ومتطلبات. وتقسم دورة الموازنة العامة الى أربعة مراحل متميزة تبدأ بمرحلة التحضير والإعداد وتنتهي بمرحلة الرقابة حيث تعتبر أهم مرحلة في حياة الدورة.

1.2.2.1. مرحلة التحضير والإعداد وتصديق الموازنة:

الاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الموازنة والتحضير الأولى لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية لذا نجد:

- في انجلترا: يتمتع وزير الخزانة (chancellor of the exchequer) بسلطات واسعة في إعداد الموازنة.
- في الولايات المتحدة الأمريكية: يقوم بذلك مكتب الموازنة التابع مباشرة لرئيس الدولة.
- في فرنسا: لا يتمتع وزير الخزانة بالسلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الخزانة البريطاني، لذا فأي تعارض أو خلاف يعرض على مجلس الوزراء ليفصل فيه.
- في الجزائر: تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة [29] ص98.

وتعتبر هذه المرحلة أولى مراحل دورة الموازنة العامة، ولعل أول سؤال يطرح في هذه المرحلة من يقوم بإعداد وتحضير الموازنة؟، هل السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية، أم السلطتين معا؟.

تاريخيا كان هناك تنازع بين هاتين السلطتين، فالسلطة التشريعية باعتبارها تمثل مصلحة أفراد المجتمع و الموازنة هي قانون يمس مصالح أفراد المجتمع جميعا، فلابد أن يصدر من ممثلي الشعب حتى يمكن ضمان المصلحة العامة. ينما ترى السلطة التنفيذية أن الموازنة هي برنامج الحكومة للسنة المقبلة وهي المسؤولة عن تنفيذه وهي بذلك المسؤولة عن إعداده وتحضيره، فكانت أحيانا تحضر من طرف السلطة التشريعية وأحيانا من السلطة التنفيذية وأحيانا أخرى يشتركان معا [22] ص166.

ولكن حديثا أصبح تحضير وإعداد الموازنة العامة حق تستأثر به السلطة التنفيذية وحدها دون السلطة التشريعية، وهذا منطقي باعتبار أن الموازنة ترجمة مالية لبرنامج الحكومة للعام المقبل وهذا ما يجعل الحكومة أقدر على معرفة احتياجاتها من الأموال وإيراداتها المتوقعة للسنة المقبلة، وتكمن مبررات ذلك في أن[22] ص167:

- السلطة التنفيذية أكثر قدرة وخبرة في مجال تقدير النفقات اللازمة للمصالح الحكومية المختلفة وأيضا على تقدير الإيرادات العامة أكثر من السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة لذا يجب أن تكون مسؤولة عن الإعداد والتحضير حتى يتحقق التكامل بين الإعداد والتنفيذ.
- دخول السلطة التشريعية في إعداد وتحضير الموازنة سيؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة.
- باعتبار أن الموازنة برنامج ينبغي أن يعد بواسطة الحكومة وأن السلطة التشريعية لا تظهر إلا في المرحلة التالية من دورة الموازنة وهي مرحلة اعتماد الموازنة.

وغالبا ما تأخذ عملية التحضير المراحل التالية:[30] ص106

- يقدر كل مرفق أو هيئة عمومية مشروع النفقات التي يحتاج إليها في السنة المقبلة، ثم يبعث المشروع إلى الوزارة التابعة لكل هيئة، حيث تقوم كل وزارة بجمع هذه المشروعات ومناقشتها وإذا وافقت عليها تصيغها في شكل خاص وموحد، ثم ترسل إلى وزارة المالية أو الوزارة المنتدبة للموازنة.

- ومن جانب آخر تتولى الوزارة المنتدبة أو وزارة المالية مهمة تحضير مشروع الجانب الثاني من الموازنة وهو جانب الإيرادات، باعتبارها تشرف على الخزانة العمومية لتكون بذلك الهيئة الوحيدة القادرة على إحصاء المحاصيل السابقة للدولة، مما يؤهلها لتقديم وتوقع الإيرادات المستقبلية.

- وكآخر مرحلة وبعد الوصول الى الصورة النهائية لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة، يرفع مشروع الموازنة العامة الى مجلس الحكومة ليتم مناقشته وإجراء التعديلان اللازمة إن أقتضى الأمر، ثم المصادقة عليه، ليرفع مرة ثانية لمجلس الوزراء ليقوم بنفس العملية السابقة الذكر ويصادق عليه وفي الأخير يرفع المشروع الى البرلمان في شكله الجديد.

2.2.2.1. مرحلة الاعتماد:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية [31] ص46 . وباختصار فإن هذه المرحلة تمر بثلاثة خطوات(ثلاثة مناقشات) أساسية نذكرها فيما يلي:

1.2.2.2.1. المناقشة العامة: يعرض من خلالها مشروع الموازنة ليتم مناقشته بصفة عامة في البرلمان، حيث يتناول مجمل ما جاء في الموازنة، وهل هي مرتبطة فعلا بالأهداف الوطنية أم لا.

2.2.2.2.1. المناقشة التفصيلية: حيث تناقش الموازنة بصفة تفصيلية لكل الجوانب المتعلقة بها وتوكل مهمة هذه المناقشة إلى هيئة مختصة تنتمي إلى البرلمان.

3.2.2.2.1. المناقشة النهائية: بعد أن يقدم تقرير اللجنة المختصة يقوم المجلس بمناقشة هذا التقرير ويصدر تعديلاته وتوصياته، ليتم بعد هذا التصويت على الموازنة في شكلها النهائي، ويشترط في هذه المرحلة توفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس إضافة الى توفر مختصين في المجال.

3.2.2.1. مرحلة التنفيذ:

هذه المرحلة من اختصاص السلطة التنفيذية، حيث يظهر من عنوانها التنفيذ المباشرة للموازنة العامة للدولة من خلال جباية وتحصيل الإيرادات العامة من جهة، وهنا يجب مراعاة عدة قواعد في التحصيل نذكر منها[32] ص218:

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد وطرق معينة ووفقا لنص قانوني.
- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير، وقد ضمن المشرع حق الدولة في تحصيل إيراداتها في أسرع وقت ممكن.
- الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة والمختصين بجبايتها. وهذا لضمان دقة وسلامة التحصيل.

ومن جهة أخرى مباشرة النفقات كما وردت في بنود وأساسيات الموازنة، حيث تقوم كل وزارة مختصة أو هيئة بتنفيذ ما ورد في هذه البنود من إيرادات ونفقات وفق القوانين المتعلقة بها [33] ص447.

4.2.2.1. مرحلة الرقابة والمراجعة:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة لدى الدولة، وهذا بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة، دون إسراف وتبذير وحفاظا في نفس الوقت على المال العام، من جهة، ومن جهة أخرى تسمح هذه الرقابة بضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود المرسومة لها من طرف السلطة التشريعية، حسب ماتم الموافقة عليه من خلال الموازنة العامة للدولة [34] ص301. وفي هذه المرحلة يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للرقابة على الموازنة:

1.4.2.2.1. الرقابة القبلية:

تتم هذه الرقابة قبل تنفيذ الموازنة العامة، أي قبل خروج الأموال من الخزينة العمومية، وتسمى بالرقابة الوقائية، حيث تقي من الوقوع في الخطأ. وتقع على عاتق المراقب المالي للدولة والمحاسب العمومي.

2.4.2.2.1. الرقابة البعدية:

تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الموازنة العامة، أي بعد خروج الأموال من الخزينة العمومية على عكس الرقابة القبلية، وتسمى بالرقابة العلاجية أي بعد وقوع الخطأ، وتقع على عاتق السلطة التشريعية، مجلس المحاسبة، المتفشية العامة للمالية.

3.2.1. النفقات والإيرادات العامة للدولة

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي ترتب عنه تزايد النفقات العامة، الأمر الذي دفع الدولة إلى البحث عن الإيرادات الكافية لتغطية هذه النفقات. والإيرادات العامة هي المصدر التي تستمد منه الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وقد تعددت هذه الإيرادات بزيادة تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

1.3.2.1. النفقات العامة للدولة:

1.1.3.2.1.تعريف النفقة الحكومية: تعرف النفقة العامة كما يلي:

- مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[35] ص182.

- مبلغ من المال (نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة[36] ص35-36.

- يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[13] ص179 .

وعليه فالنفقة العامة تقتضي توافر العناصر التالية:

أ- إن الدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق أولا من أجل الحصول على سلع وخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، وتنفق ثانيا من أجل شراء مايلزمها من الأصول الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وتنفق أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية، وثقافية وغيرها. وكل الصور السابقة الذكر من الإنفاق يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة، حيث أن الوسائل غير النقدية لا تعتبر من النفقات العامة مثل المسكن[37] ص8 .

ب- صدور النفقة عن شخص معنوي عام، حيث يشترط صدور النفقة من جهة عامة وعلى رأسها الدولة [29] ص24.

ج- لكي تكون النفقة عامة يجب أن يقصد بها تحقيق منفعة عامة[38] ص 21.

2.1.3.2.1.تقسيمات النفقة العامة:

هناك نوعان من التقسيمات للنفقة العامة، إحداها عملية والأخرى علمية، ويعرف تقسيم النفقات العامة بمصطلح التبويب، لذا سنحاول تبويب النفقات العامة إلى:

- التبويب العلمي للنفقات العامة: ويمكن تقسيمها:

أ- من حيث دورية النفقة وانتظامها: وتقسم حسب انتظامها إلى نفقات دورية (عادية) تتصف بالتكرار والدورية السنوية وتصرف سنويا وبفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها. وأخرى غير عادية أو ما تعرف بالاستثنائية، لا تتكرر بانتظام في الموازنة الدولة وهي عرضية يصعب التنبؤ بحدوثها كالنفقات الحربية مثلا [39] ص42.وعلى الرغم من صعوبة هذا التقسيم فإن له أهمية خاصة عند محاولة الدولة التخفيض من نفقاتها حيث يصبح من الصعب عليها تخفيض النفقات الدورية مقارنة بالنفقات غير الدورية، لذا نجد أن هذا التقسيم تغير ليظهر تقسيم أخر تقسم فيه النفقات العامة إلى دورية (وهي العادية) ورأسمالية (غير العادية)[40] ص89.

ب- من حيث غرض النفقة العامة: وهنا نكون أمام التقسيم الوظيفي للنفقات العامة ووفقا لهذا النوع من التقسيم تنقسم النفقات العامة إلى:

- نفقات للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وكذلك العلاقات الدبلوماسية.
- نفقات الرفاهة وتشتمل النفقة على التعليم والصحة والسكان، الإعانات النقدية والنفقات الاجتماعية الأخرى.
- الإنفاقات الاستثمارية: وهي النفقات التي تهدف الى تنمية الدخل كالمشروعات العامة والإعانات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة.

ج- من حيث طبيعة النفقة: نجد:

- نفقات ضرورية لسير المرافق العامة كنفقة الإدارة العامة والمحلية والأمن والدفاع، وتشتمل في نفس الوقت على بند الأجور.
- نفقات تحويلية وهي إعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابله خدمة مثل مساعدة المحتاجين والمناطق المنكوبة.
- نفقات استثمارية وتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وتحقيق في نفس الوقت الاستقرار فيه، وهذا النوع من النفقات يزداد أهمية خاصة في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية [40] ص 90-91.

تبويب العملي للنفقات العامة (التقسيم الوضعي):

أ- التقسيم الإداري: ويقوم هذا التقسيم على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها [29] ص 37.

ب- التقسيم الجاري: بموجب هذا التقسيم يتم تبويب نفقات الدولة بحسب طبيعتها الاقتصادية والمالية، فتنقسم إلى نفقات جارية وآخري رأسمالية.

- التقسيم الاقتصادي- الوظيفي للنفقات العامة:

يتم التقسيم حسب أوجه الإنفاق أفقيا، حيث ينتهي كل عمود أفقي بمجموع يبين إجمالي الإنفاق لوظائف الدولة. وبالمقابل كل عمود رأسي يبين إجمالي الإنفاق الاقتصادي الذي قامت به الدولة كما هو موضح في الشكل.

الجدول رقم 01: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة. **المصدر:**[39] ص48.

تقسيم الاقتصادي / تقسيم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
1- خدمات أساسية 2- خدمات اجتماعية 3- خدمات اقتصادية 4- بنود النفقات الغير قابلة لتخصيص	نفقات الشراء البضائع والخدمات فوائد الدين العام والإعانات	إجمالي رأس المال الثابت والتحويلات رأسمالية وقروض

قواعد الإنفاق العام

أ- قاعدة المنفعة القصوى: بمعنى أن تصرف النفقات العامة بشكل يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة وبأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، خاصة وأن أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب أن تفهم على نحو يختلف على المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد حيث تؤدي نفقات الدولة الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتحسين جودة الإنتاج وتخفيض العائد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة وغيرها.

ب- قاعدة الاقتصاد والتدبير: إن الدولة ومن خلال هذه القاعدة تتجنب الإسراف والتبذير في إنفاقها فيما لا مبرر له وفي نفس الوقت تبتعد عن الشح والتقتير. وما يلاحظ أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من خزانة الدولة ويقوم على هذا الإنفاق أفراد لا يملكونه، وبالتالي فإن حرصهم

على هذا المال يكون قليلا، إذا لم نقل أنه منعدم وهذا مقارنة بحرصهم الشديد على أموالهم الخاصة، ومن أمثلة التبذير زيادة عدد العاملين في الأجهزة الإدارية على الحاجة الحقيقية لمتطلبات العمل .....الخ. [41] ص206 وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف لتحقيق ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية وبأقل تكاليف، يجب توفر الدولة على رقابة مالية حازمة على كل بند من بنود النفقات العامة والتي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير [25] ص63.

ج- قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:

تعني هذه القاعدة أن لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا سبق هذا الإنفاق موافقة من طرف الجهات المختصة بالتشريع وهذا ضمن حدودها الزمنية والمكانية، خاصة وأن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة وبالتالي تحقيق المنفعة العامة. وهذه القاعدة ضرورية لتحقيق القاعدتين السالفتي الذكر [25] ص64.

- الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة الإنفاق العام:

لقد تزايد حجم الإنفاق في موازنات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية لتستمر هذه الدائرة في التوسع بعد ذلك، ولقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على الأفراد (ضرائب،رسوم...الخ) لتغطية النفقات المتزايدة، ولهذا الازدياد أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

أ- الأسباب الظاهرية: المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة رقم الإنفاق عدديا دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، ومن هذه الأسباب نذكر: [39] ص53-57.

- تدهور قيمته النقود (انخفاض العملة الوطنية).
- اختلاف طرق المحاسبة القومية: أي طريقة القيد في الحسابات.
- ازدياد السكان واتساع مساحة الإقليم.

ب- الأسباب الحقيقية: والمقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة المنفعة الفعلية الى تحصل عليها الدولة من حجم السلع والخدمات والتي تؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد فيها [42] ص43، وعن هذه الأسباب نذكر:

- اتساع الدور الاجتماعي للدولة: وهو مرتبط بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد الأعباء الاجتماعية للدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وعدالة التوزيع في الدخل.

- تغيير الدور السياسي للدولة: تزايد هذا الدور في الداخل نتيجة التحولات الديمقراطية، وتزايده في الخارج حيث زادت أهمية التمثيل السياسي والمشاركة في نشاط المنظمات الدولية والإقليمية مما يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.
- أثر الحروب: حيث أن الحروب في مختلف مراحلها تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام.

2.3.2.1. الإيرادات العامة للدولة:

إن التطور الذي عرفته الدولة في مختلف الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي ترتب عنه تزايد النفقات العامة، الأمر الذي دفع الدولة إلى البحث عن الإيرادات الكافية لتغطية هذه النفقات. والإيرادات العامة هي المصدر التي تستمد منه الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وقد تعددت هذه الإيرادات بزيادة تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

1.2.3.2.1. مفهوم الإيرادات العامة للدولة:

تعرف الإيرادات العامة على أنها "مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ حيث أن كل إيراد تحصل عليه الدولة يعني بشكل أو بآخر اقتطاع جزء من إيرادات الأفراد الخاصة مع كل ما يعنيه ذلك من تحكم في ثرواتهم ومن تأثير على قراراتهم الاقتصادية" [43] ص255.كما تمثل الإيرادات العامة "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السياسية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك ،سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[8] ص63.

ولقد تعاظم الاهتمام بجانب الإيرادات في الآونة الأخيرة كنتيجة لاتساع دور الدولة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وسعيها نحو تنمية مواردها حتى يتيسر عليها تغطية نفقاتها المتزايدة. ومن الطبيعي أن لا تعتمد الدولة على مصدر واحد للإيرادات وهذا لسببين هامين، فمن جهة تعمل على ضمان مرونة إيراداتها، حيث أن تعدد مصادر إيراداتها يعني تحقيق الأهداف المرجوة، ومن جهة أخرى فإنها بهذا تراعي اختلاف طبيعة الخدمات التي تؤديها وضرورة تحديد أساليب ملائمة لكل منها وهذا لتحصيل ثمنها، لذلك تعددت أنواع الإيرادات العامة.

2.2.3.2.1. التقسيمات المختلفة للإيرادات العامة:

نظرا للأنواع المختلفة للإيرادات العامة والتي تختلف بدورها من دولة الى أخرى فإنه يصعب تحديد أقسام ثابتة لها، لكن نحاول تقسيمها حسب نوع الإيراد إلى:

- إيرادات من أملاك الدولة:(الدومين):

يقصد بالدومين "le domaine" كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة[44] ص91. وأملاك الدولة نوعان[43] ص275:

أ- الدومين العام (le demaine public) :ويتمثل في مجموع الأموال المعدة للاستعمال العام والتي تملكها الدولة وهيئاتها ملكية عامة ومثلها الطرق العامة والجسور، ولما كان الأفراد ينتفعون بهذه الأموال مباشرة دون مقابل فإنه من النادر أن يعود هذا الدومين على الدولة بإيراد. وبالرغم من ذلك فإن هناك تزايد في حجم هذه الأموال نظرا لأن الدولة تتجه الى التوسع في الخدمات التي تقدمها للأفراد بدون مقابل.

ب- الدومين الخاص (le demaine privé): ويقصد به مجموع الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها وهذا ما يخضعها لأحكام القانون الخاص. واستخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، ومن أمثلة ذلك الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة وغيرها من العقارات، والمشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية، ويتميز الدومين الخاص بأن الغاية منه هو الحصول على إيرادات للخزينة العامة. وينقسم بدورة إلى أربعة أقسام[45] ص66-70: الدومين العقاري، الصناعي، التجاري والمالي.

- الإيرادات من الضرائب:

تعد الضريبة من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، وقد تمثلت خلال مراحل طويلة أساس الدراسات المالية، ولا يرجع ذلك لكونها تعد مصدرا من مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه لتحقيق أغراض السياسة المالية. وتعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع هذه الضريبة [44] ص115. كما يقول في هذا الصدد الأستاذ موريس ديفرجيه (maurice duverger):" أنه تم اقتراح عدة تعريفات للضريبة إلا أن أكثرها شهرة هو التعريف الذي أعطاه لها جاستون جيز (gaston jeze) بوصفها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة[45] ص101".

- أنواع الضرائب: جرت العادة أن تقسم أنواع الضرائب إلى:

أ- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال: وتسمى الضريبة الأولى بالجزية أو الفردة وتعرض بالتساوي بين أفراد الجماعة دون تمييز فيكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، وتعرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة . أما

في الضريبة الثانية نكون أمام اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة بدلا من الأشخاص فإما أن تكون الأموال رأس مال أو دخل.

ب- الضريبة المباشرة والغير المباشرة: يعتبر هذا التقسيم للضريبة أكثر التقسيمات أهمية وانتشارا، فالدولة قد تستقطع جزءا من ثروات الأفراد ودخولهم بشكل مباشر على نحو يسمح بتقدير المال محل الضريبة بدقة وبمراعاة مصدره ومعاملاته ضريبيا بأسلوب ملائم وتسمى الضريبة المباشرة. وقد تقوم باستقطاع جزء من الأموال المكلف بشكل غير مباشر أي أن تتبعها في مظاهرها الخارجية المتمثلة في وقائع أو تصرفات محددة يقوم بها المكلف تدل على ما يتمتع به من ثروة، وهذه الطريقة من الاستقطاع تسمى بالضريبة الغير مباشرة[8] ص69-71.

ج-الضريبة العينية والضرائب الشخصية: فالضريبة العينية تعتمد في تحديدها للمقدرة المالية للمكلف على حجم الثروة بغض النظر عن ظروف الممول الشخصية وقدرته على الدفع، ولا تهتم بمصدر الدخل. أما الضريبة الشخصية تراعي عند فرضها مختلف ظروف الممول الشخصية آخذه في الاعتبار كيفية الحصول على الدخل والحالة الشخصية والعائلية للممول.

د- الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة: يقصد بنظام الضريبة الوحيدة النظام الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من المكلفين، أو على ضريبة أساسيه واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية. أما الضريبة المتعددة فلقد جاءت نتيجة للعيوب التي تتمتع بها الضريبة الوحيدة كقلة حصيلتها وعدم عدالتها وعدم مراعاتها لحالة الممول النسبية، وعدم مرونتها كذلك.

- الإيرادات من الرسوم:

هي مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج شهادات الميلاد وغيرها. ويختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة. في حين يختلف الرسم عن الثمن العام من حيث طبيعته الخدمات المقدمة من الحكومة، حيث يصل الثمن العام مقابل تأدية الخدمات دون أي قيد لجميع الأفراد الذين يكونون على استعداد لدفع ثمنها أما الرسم فهو مقابل خدمات من نوع خاص مثل خدمات تستوجب توافر شروط معينة كالتعليم.

- القروض العامة:

القروض العامة هي المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد و الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ

المقترضة مضافا إليها بعض المزايا، أهمها الفائدة والتي تكون محددة، وذلك طبقا لشروط عقد القرض [45] ص80 ويمكن أن نلخص أهم الحالات التي تلجأ فيها الدولة الى الاقتراض في:

- مواجهة حالة غير عادية أو استثنائية كحالات الحروب.
- تنفيذ المشروعات الإنتاجية الكبرى التي تعود على المجتمع بالمنفعة كمشروعات استصلاح الأراضي.
- تعجيل التصنيع في الدول النامية.
- تنشيط المعاملات الاقتصادية في حالة كساد الأعمال.
- مواجهة عجز مؤقت في إيرادات الدولة.

- أنواع القروض العامة: تنقسم القروض العامة الى أنواع مختلفة بحسب وجهة النظر إليها [45] ص84-86:

أ- القروض القصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل: فالقروض القصيرة تعقد لمدة محدودة لا تزيد عن سنة ويطلق عليها تعبير الدين السائد أو العائم وتعقد لمواجهة ما يسمى بالعجز النقدي. أما القروض متوسطة الأجل فتتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات، وتستخدم في الغالب لسد مايسمى بالعجز المالي الذي قد يظهر في الموازنة نتيجة لتزايد الإنفاق العام وعجز الإيرادات العامة عن مواجهته. أما القروض طويلة الأجل فهي قروض تزيد مدتها عن خمس سنوات وتتراوح في الغالب بين عشرة وعشرين سنة أو أكثر، وتلجأ الدولة إلى مثل هذا النوع من القروض لتمويل المشروعات التنموية الضخمة أو لمواجهة المصاريف الناتجة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية.

ب- القروض الداخلية والقروض الخارجية:

يمكن تعريف القروض الداخلية أو الوطنية بأنها القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها المواطنين أو المقيمين في الدولة، وعادة ما يكتتب في هذه القروض بالعملة الوطنية فالطابع الداخلي للقروض العامة يتحدد بمكان إصدار القرض، فإذا تم الإصدار في السوق الوطني فإن القرض يكون داخليا حتى لو اكتتب فيه بعض الأجانب. أما القروض الأجنبية أو الخارجية فهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية وحتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملات الأجنبية.

ج- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

- القروض الاختيارية: هي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية طواعية واختياريا.

- القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي تكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية وغيرها إجباريا، وتلجأ معظم الدول الى القروض الإجبارية في فترات الحروب والأزمات المالية كما تلجأ كثير من الدول النامية الى هذه القروض بهدف تمويل استثماراتها التي تهدف إلى بناء جهازها الإنتاجي أو لمكافحة التضخم. ، والأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية وغير إجبارية.

4.2.1. أساليب الموازنة العامة للدولة

أدت التطورات المتلاحقة التي شهدتها أواخر القرن التاسع عشر والتي لا تزال متلاحقة ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، وحتمت على الدولة الحديثة انتهاج سياسة تدخليه وإنمائية واسعة، الأمر الذي يفسر وببساطة متناهية الأسباب التي تدعو الدولة إلى طلب الكثير من المواطنين لأنهم يطلبون الكثير من الدولة، وهذا ينعكس على ضخامة الأرقام المضطردة في الموازنة العامة، سواء لجهة النفقات أو لجهة الإيرادات. وبالتالي فإن تطور الدور الوظيفي للدولة قد انعكس على تطور مفهوم الموازنة ودورها وتقسيماتها (أساليبها) مما زادها أهمية وأدى إلى ظهور أنواع جديدة أو تقسيمات حديثة للموازنة العامة قصد التجاوب مع كل هذه المتغيرات. والتي نوجزها فيما يلي:

1.4.2.1.الأسلوب التقليدي للموازنة (موازنة الاعتمادات والبنود):

تعتبر موازنة الاعتمادات والبنود من أقدم الموازنات استعمالا، وما زال هذا النوع من الموازنة يعتمد حتى يومنا التقسيم على أساس البنود.

1.1.4.2.1. مفهوم الموازنة:

يقصد بموازنة الاعتمادات والبنود الجمع في تقسيمات الموازنة بين التقسيم الإداري والنوعي حيث يتم تقسيم النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة حسب الجهات الحكومية (هيكل إداري أو تنظيمي للدولة التي تقوم بالإنفاق) وتحصيل الإيرادات (أي تحديد مراكز المسؤولية)، ونوعيا حسب السلع والخدمات التي يتم اقتنائها (جانب النفقات) وحسب أنواع الإيرادات التي يتم تحصيلها. ويمكن إبداء الملاحظات التالية على هذا النوع لتحديد مدى قدرة هذه الموازنة على ترشيد الإنفاق العام كأهم أسلوب لعلاج عجز الميزانية:

- تعكس ملامح موازنة الاعتمادات والبنود مبررات نشأتها من ناحية، والتوقيت التي نشأت فيه من ناحية أخرى، فلقد نشأت هذه الموازنة كنتيجة لانفصال مالية الدولة عن مالية الحاكم، الأمر الذي جعل للمجتمع ممثلا في السلطة التشريعية ودورا في الرقابة على مالية الدولة، ومن ثم فإن "الرقابة" مثلت الهدف الرئيسي لهذه الموازنة.

- يؤدي الدمج بين التقسيمين "الإداري" والنوعي" إلى تحديد مقتنيات الوحدات التنفيذية من السلع والخدمات، بما يتيح خلق مراكز المسؤولية التي تعتبر أساس محاسبة الاعتمادات والتي تقوم على مقارنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المقدرة بما يمكن من تحديد أوجه الانحراف في الصرف والمسؤول عنها حفاظا على المال العام، ويعد ذلك مطلبا من متطلبات ترشيد الإنفاق، ومن ثم التصدي لعجز الموازنة الناشئ عن الإسراف في استخدام المال العام.

- قد يتم في نطاق موازنة الاعتمادات التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية" تقسيم اقتصادي" فلهذا التقسيم أهمية بالغة عندما تسعى الدولة الى ترشيد الإنفاق العام عن طريق ضغط بعض البنود، إذ يمكن هذا التقسيم من تحديد البنود التي يمكن ضغطها دون الإضرار بالأهداف التي لها أهمية نسبية.

- تفيد عملية المقارنة بين "الإنفاق الفعلي" و"التقديري" في تحديد مدى دقة عملية التنبؤ بالنفقات والإيرادات حال إعداد الموازنة وتحضيرها، بما يمكن من تصويب عملية التقدير في السنوات التالية والاقتراب بها من الدقة ومن ثمة التصدي إلى عجز الموازنة الناشئ عن المبالغ في تقدير أوجه الإنفاق. حيث تعمد بعض الجهات الحكومية إلى الإسراف في إنفاق الاعتمادات لديها سعيا لاستنفاذها كمبرر للحصول على اعتمادات أكبر في السنوات التالية.

- يفيد الدمج بين التقسيمين "الإداري" و"النوعي" إلى تنميط الحسابات في كافة الوحدات الحكومية مما يؤدي إلى تسيير الرقابة المحاسبية التي تقوم بها كل من السلطة التنفيذية والتشريعية [46] ص117-119.

2.1.4.2.1. مزايا وعيوب موازنة الاعتمادات والبنود:

أ- المزايا: ومما سبق يمكن تلخيص مزايا موازنة البنود فيمايلي[16] ص150:

- وضع حد للفوضى في استخدام المال العام أو تحصيله.
- مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إيراداتها لبنود الموازنة العامة.
- استخدام المال العام لخدمة الصالح العام.

ب- العيوب: رغم المزايا التي تتميز بها هذه الموازنة إلا أنها تحمل في طياتها أوجه القصور التالية:

- إن من متطلبات ترشيد الإنفاق العام ومن ثم التصدي لعجز الموازنة تخصيص الموارد وفقا لبرامج تحقيق الأهداف بما يتضمنه ذلك من تقسيم الإنفاق إلى وظائف وبرامج، إلا أن استقراء موازنة الاعتمادات يوضح افتقادها للتقسيم وفقا للبرامج، بل أنه يوجد تعارض بين هذا المطلب وما يتم في هذه الموازنة من تخصيص للموارد وفقا للهيكل التنظيمي وعلى أساس بنود الصرف، الأمر الذي يصبح من الصعب معه تحديد تكاليف البرامج التي يشترك في تنفيذها عدد من الوحدات.

- يتم تقدير الاعتمادات في ظل هذه الموازنة على أساس أن المنصرف في السنة أو متوسط عدد من السنوات السابقة هو الحد الأدنى للإنفاق في العام التالي، إذا لم يتم زيادة اعتمادات معظم البنود تحسبا للزيادة في الأسعار ومدفوعات الأجور، علاوة على ما يستجد من بنود جديدة للإنفاق، ويلاحظ أن هذا الأسلوب يتعارض بشدة مع ترشيد الإنفاق العام، بل يقنن تزايد الإنفاق العام سنة بعد أخرى والذي يعد من أهم أسباب استمرار بل تزايد عجز الموازنة.

- إن اختلاف البعد الزمني بين موازنة الاعتمادات (باعتبارها تعد عن سنة) عن البعد الزمني لعملية التخطيط (متوسط وطويل الأجل) يخلف تعارضا بين هذه الموازنة ومتطلبات التخطيط، إضافة إلى اختلاف طبيعة البيانات والمعلومات التي تتطلبها عملية التخطيط عن تلك التي توفرها موازنة الاعتمادات، وما أبعد ذلك عن متطلبات الترشيد.

- يتطلب ترشيد الإنفاق العام وجود إطار تنفيذي يكفل الكفاءة والمرونة في التنفيذ، ويمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال، إلا أن موازنة الأداء والاعتمادات لا تضمن للوحدات التنفيذية إلا قدرا ضئيلا من المرونة، إذ لا يجوز للوحدات التنفيذية أن تتجاوز الاعتمادات أو أن تنقل من بند إلى آخر في نفس الباب إلا بالرجوع إلى السلطة التشريعية، وذلك إذا كانت الموازنة المعتمدة وفقا للبنود، و في هذه الحالة تعدم المرونة حيث أنه يتطلب النقل من بند إلى آخر الرجوع إلى وزارة المالية فقط، في حين يتطلب النقل من باب إلى أخر الرجوع إلى السلطة التشريعية، ولا يخفي ما يؤدي ذلك من تزايد عجز الموازنة.

- إن إجراءات موازنة الاعتمادات وإن كانت تضمن ترشيد الإنفاق العام بالمفهوم التقليدي إلا أنها لا تضمن ترشيد الإنفاق العام بمفهوم تعظيم منافع المجتمع، إذ من المتوقع أن تكون المنافع الضائعة بسبب تأخير تنفيذ الأعمال ذات العجز والإنفاق بلا جدوى للاعتمادات والبنود ذات الفائض أكثر من المنافع التي قد تتحقق من التمسك بمثل هذه الإجراءات.

- يتطلب ترشيد الإنفاق العام وجود إطار تنفيذي يكفل الكفاءة والمرونة في التنفيذ، ويمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال، إلا أن موازنة الاعتمادات لا تضمن للوحدات التنفيذية إلا قدرا ضئيلا من المرونة.

- لا تمكن من التعرف على الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الاعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج المتوقعة من هذا الإنفاق، فهذه الموازنة توضح ما سوف يتم إنفاقه دون توضيح نتائج هذا الإنفاق[46] ص118-120.

يمكن القول أن موازنة الاعتمادات تتصف بمجموعة من العيوب وتعاني من أوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، وعلى أي حال فإن هذه العيوب لا تنكر على هذه الموازنة دورها في تحقيق الرقابة المحاسبية[16] ص150.

2.4.2.1. موازنة الأداء والبرامج:

ظهر مصطلح موازنة البرامج والأداء في الولايات المتحدة الأمريكية ليوضع موضع التنفيذ في أوائل القرن العشرين، وقد تمت أول تجربة له في مدينة نيويورك في (1913-1915) وهذا بإشراف مكتب "بحوث الإشراف المحلية"[47] ص130.

1.2.4.2.1. مفهوم الموازنة:

عند تعريفنا لموازنة الأداء والبرامج لابد أن نفرق بين مصطلحي "الأداء" و"البرامج" وهذا لأنه سيستخدم "موازنة البرامج" مرة للتعبير عن موازنة الأداء ومرات أخرى للتعبير عن نظام التخطيط والبرمجة والموازنة.

- تمثل موازنة الأداء أنشطة ومشروعات الأعمال والمهام، كما أنها تعد بهدف تحقيق كفاءة التنفيذ. فالتركيز هنا على الوظيفة الإدارية وليس على الوظيفة التخطيطية، أما موازنة البرامج فتساوي مجموع ميزانيات الأداء المعدة عن مكونات البرامج، وبالتالي فهي تعبر عن مستوى تنظيمي أكبر من المستوى الذي تعد عنه موازنة الأداء، ومن ثم فإن وجود موازنة البرامج في ظل المرحلة الأولى، هو مجرد خطوة سابقة وضرورية لإعداد موازنة الأداء.

وهكذا فإن مصطلح "موازنة الأداء" من أفضل المصطلحات تعبيرا عن هذه المرحلة وخاصة أن موازنة الأداء تتضمن بالضرورة وجود موازنة البرامج، كذلك فإن استخدام مصطلح موازنة الأداء يغني عن استخدام مصطلح البرامج والأداء[46] ص126. وهكذا يمكن إعطاء مفهوم لموازنة الأداء بأنها: "موازنة تركز على الربط أو التنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة، ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجما التي قد تكلف بتنفيذ برنامج كامل أو جزء من البرنامج، وفي النهاية يتم تقسيم البرنامج إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء"[48] ص115، حيث أن الأساس الذي تقوم عليه هو التحديد المسبق لجميع الأهداف ومن ثم اختيار الأهداف المراد تحقيقها وتعيين البرامج اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، ويتم في نفس الوقت برمجة إجمالي التكاليف لكل برنامج بما يتلاءم مع زمن تحقيق الأهداف.

كما تعرف موازنة الأداء (performance budget) بأنها "موازنة أصغر الوحدات التنفيذية التي تقوم بعدد من الأنشطة يمثل كل منها جزءا من البرنامج، وتعد بهدف تحقيق الكفاءة وليس الفعالية في تخصيص الموارد [46] ص127، وباستقرار ما تضمنته توصيات لجنة "ترافت" ولجنتي "هوفر" الأولى والثانية وكذلك قانون الميزانية والمحاسبة بالولايات المتحدة لعام 1950"، ليمكن تحديد مضمون موازنة الأداء وتقسيماتها، بما يمكن من تحديد مدى قدرتها على ترشيد الإنفاق العام كأهم أساليب التصدي لعجز الموازنة.

2.2.4.2.1. أهداف الموازنة: ومما سبق يمكن تحديد أهداف موازنة البرامج والأداء كمايلي:[11] ص76.

- ضمان الارتباط بين نشاط الجهاز الإداري والأهداف المرسومة بالخطة الاقتصادية والاجتماعية.
- المساعدة في تحليل الآثار الاقتصادية لأوجه النشاط الحكومي وأثرها على النشاط الاقتصادي. ج- اعتبار الموازنة أداة رقابية دورية على نشاط الجهاز الإداري في حالة الإعداد بأرقام وتقديرات أكثر دقة، وفي حالة التنفيذ في كشف الإسراف والضياع والتوفير.
- توفير معلومات كافية تمكن الإدارة من الحكم على كفاءة الأداء.

3.2.4.2.1. مدى قدرة موازنة الأداء على ترشيد الإنفاق:

ولتحديد مدى قدرة هذه الموازنة على ترشيد الإنفاق كأهم أساليب لعلاج الموازنة نشير إلى: [46] ص129.

أ- تمثل موازنة الأداء أسلوبا لتقسيم الموازنة دعت إليه الحاجة إلى "ترشيد الإنفاق العام" وتحقيق المزيد من رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وذلك من خلال تطوير أساليب الرقابة بحيث تقوم على تحديد الوظائف التي تبرر الحصول على الاعتمادات،وتقسيم الوظائف إلى برامج، وإعداد تقارير عن الأداء بما يمكن من متابعة الإنجاز، ويعتبر ذلك من متطلبات ترشيد الإنفاق العام، إذ يمكن من التحقق من مدى الكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد.

ب- ما يلاحظ على هذه الموازنة أنها لا تتضمن دراسة برامج الإنفاق البديلة وتحليلها، إذ يتم ذلك خارج الموازنة العامة، بمعنى أنه يفترض أن الأهداف وبرامج الإنفاق قد تم اختيارها.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الموازنة ليس بإمكانها تأكيد "فعالية" تخصيص الموارد ومن ثمة تنخفض قدرتها على ترشيد الإنفاق العام، باعتبارها تفتقد إلى أهم خطوتين من خطوات ترشيد الإنفاق العام وهما فعالية تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة.

4.2.4.2.1. مزايا ومشاكل موازنة البرامج الأداء:

أ-المزايا: تبرز أهم مزايا هذه الموازنة فيما يلي[16] ص155:

- قياس المنفعة المتحققة من كل نشاط وقياس مدخلات ومخرجات كل نشاط.
- تساعد على تنفيذ الخطط التنموية.
- يؤدي هذا النوع الى الجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط ورقابة ومحاسبة.

ب- المشاكل: رغم هذه المزايا إلا أن تطبيقها يتخبط في مجموعة من المشاكل نذكر منها باختصار:

- صعوبة التطبيق في المجالات التي تكون فيها الأهداف غير قابلة للقياس الكمي مثل هدف القيام بحرب.
- صعوبة اختيار الأهداف والبرامج اللازمة لكل هدف، لأن لكل منه مساوئه وعيوبه وهذا يؤدى إلى اختلاف في وجهات النظر بين أصحاب القرار مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد والمال.
- من الصعب تحديد عمل كل جهاز حكومي على حدى بمعزل عن الأجهزة الأخرى، ومن هنا فإن البرنامج الواحد اللازم لتحقيق هدف معين قد يوزع على أكثر من جهة إدارية حكومية مسؤولة.

3.4.2.1. موازنة البرمجة والتخطيط:

تمثل موازنة البرمجة والتخطيط مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية للموازنة العامة (التخطيط من خلال الموازنة)، وهذا بهدف تأكيد "فعالية" تخصيص الموارد بين الاستخدامات العامة والخاصة وبين الاستخدامات العامة البديلة، وبما يكفل توجيه الاقتصاد القومي نحو تحقيق أهداف المجتمع ذلك لأن فعالية تخصيص الموارد كانت مفقودة في ظل مرحلتي الوظيفة الرقابية والوظيفة الإدارية لموازنة الأداء والبرامج.

1.3.4.2.1. مفهوم الموازنة:

نشأت الحاجة إلى موازنة التخطيط والبرمجة نتيجة للآثار السلبية التي أحدثها انفصال عمليتي "التخطيط" و"الموازنة" في ظل تزايد حجم الإنفاق العام وتعدد مجالاته، وكذلك تطور نظم المعلومات واتخاذ القرارات وتطور النظرة إلى الدور الوظيفي للموازنة لتصبح من أهم أدوات إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه. وتؤكد الفكرة السابقة من خلال التعاريف التالية[46] ص131-132:

- توصف موازنة البرمجة والتخطيط بأنها منهج لاتخاذ القرارات يمكن من توضيح نتائج برامج الإنفاق وتكاليفها، بما يؤدي إلى اختيار البدائل الأكثر رشدا ويشجع على استخدام هذه المعلومات بصورة منتظمة في صنع السياسة العامة.

- طريقة منظمة لربط التخطيط طويل الأجل بالموازنة، وذلك لأنها تتضمن تحديد الأهداف العامة وإعداد البرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتنفيذها بأكفء الطرق الممكنة.

- مرحلة انتقالية نحو تحليل المنافع والتكاليف لبرامج الإنفاق الحكومي حيث تعتمد أساسا على تحديد وإعادة ترتيب المدخلات من حيث علاقتها بالمخرجات بما يمكن من اتخاذ قرارات أفضل.

- يعرفها "آدم سميث" أنها العملية التي يتم بمقتضاها الاهتمام بالمخرجات والمدخلات والعلاقة المتبادلة بينها لتنفيذ برنامج متماسك وشامل للحكومة بصفة عامة.

- يعرفها الكاتب "محمد عمر أبو دوح": "أنها الأسلوب الذي يوجه اهتمام المخططين بالوحدات الإدارية العليا إلى اتخاذ قرارات تحديد الأهداف القومية وأولوياتها، والاختيار بين البرامج البديلة لتحقيق الأهداف على ضوء المنافع والتكاليف المتوقعة لكل بديل، مع الأخذ في الحسبان قيود الندرة النسبية للإيرادات العامة وكافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عملية تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وداخل قطاعات الدولة، على أن يتم ذلك من خلال الموازنة العامة، بحيث يكون للبرامج وليس الهيكل الإداري الأولوية في تحديد بنية الموازنة وهيكلها".

2.3.4.2.1. ملامح موازنة البرمجة والتخطيط وخطوات إعدادها:

أ- ملامح موازنة البرمجة والتخطيط: يمكن تحديد أهم ملامح هذه الموازنة على النحو التالي:[46] ص133-134 .

- يتم إعداد هذه الموازنة على مستوى الوحدات الإدارية في قمة الهيكل التنظيمي وليس على مستوى الوحدات التنفيذية، الأمر الذي يضمن تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل وبصورة مركزية دون المشاركة من جانب المستويات التنفيذية في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد.
- تنتهج هذه الموازنة التخطيط متوسط وطويل الأجل في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بما يؤدي إلى تطوير الالتزام بمبدأ السنوية.
- تهدف هذه الموازنة إلى تأكيد "فعالية" تخصيص الموارد، وليس "كفاءة" تنفيذ البرامج.
- إن أساس تخصيص الموارد هو"البرامج" بغض النظر عن الخطوط التنظيمية للهيكل التنظيمي.

ب- خطوات التنفيذ: أما عن خطوات إعداد موازنة البرمجة والتخطيط فهي:

- مراعاة أساليب التحليل المنظم لاختيار الأهداف ذات الأولوية.
- تحديد الأهداف القومية بصورة دقيقة وبصفة مستمرة.
- البحث عن أنسب الوسائل وأكفأها لتحقيق الأهداف.
- القيام بتخطيط الإنفاق لمعرفة منافع برامج التنفيذ وتكاليفها وإعداد موازنة البرامج لعدد من السنوات.
- قياس مستوى أداء البرامج لمعرفة أن كل مبلغ قد أنفق على الأنشطة المكونة له.

3.3.4.2.1. مدى قدرة موازنة التخطيط والبرمجة على ترشيد الإنفاق:

يمكن تحديد مدى قدرة موازنة التخطيط والبرمجة على علاج عجز الموازنة من خلال ترشيد الإنفاق العام كالتالي:[46] ص135

- تمكن موازنة التخطيط والبرمجة من تحديد أهداف المجتمع وترتيبها حسب أهميتها النسبية وفقا للمرحلة التي يمر بها المجتمع، مع ربط الأهداف بالبرامج اللازمة لتحقيقها، وتعد تلك الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد الإنفاق العام.

- يؤدي تخطيط الإنفاق العام من خلال الموازنة إلى التغلب على العديد من الآثار السلبية التي تنشأ عن الفصل بين عمليتي التخطيط والموازنة، وأهمها القضاء على ظاهرة اختلاف المدى الزمني للموازنة عن المدى الزمني للخطة، الأمر الذي يمكن من تخطيط البرامج في ضوء الموارد المالية المتاحة والممكنة ومن ثم القضاء على ظاهرة قصور الإعتمادات عن تغطية تكاليف برامج الخطة وأهداف الموارد التي تنفق على بعض البرامج دون إتمامها، علاوة على إهمال الآثار طويلة الأجل لبرامج الإنفاق العام.

- يؤدي التخطيط الشامل من خلال الموازنة العامة إلى التنسيق بين كل من برامج الإنفاق العام والخاص، ومن ثم القضاء على ظاهرة تعارض برامج الإنفاق العام مع الإنفاق الخاص، الأمر الذي يكفل تخصيص أفضل للموارد على المستوى القومي.

- يؤدي تخصيص الإنفاق العام على أساس "برامج تحقيق الأهداف"- بغض النظر عن الهيكل الإداري- إلى توضيح الدور الوظيفي للإنفاق العام، وخلق نوع من التنسيق والتكاليف بين الوحدات التنفيذية التي تشترك في الاضطلاع ببرنامج معين.

- إن تخصيص الإنفاق وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف يؤدي إلى القضاء على المعايير غير الموضوعية التي تحكم عملية تخصيص الإعتمادات في ظل التقسيم الإداري النوعي (موازنة البنود والاعتماد)، وهنا يتم تغيير مفهوم الرقابة بحيث تركز على تحقيق الأهداف (رقابة تقييميه) بدلا من التركيز على قانونية "صرف" الاعتمادات (رقابة محاسبية)، ويدعم من ذلك اعتماد موازنة التخطيط والبرمجة على أسلوب (المنافع/ التكاليف) في تقييم البرامج واختيارها ومن ثم تخصيص الإنفاق العام.

4.4.2.1. موازنة القاعدة الصفرية" (ذات الأساس الصفري):

ظهرت هذه الموازنة سنة 1967 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الدانمارك لدراسة مشكلات الإدارة والميزانية في الدول النامية.

1.4.4.2.1. تعريف الموازنة:

لقد تعددت واختلفت التعريفات التي تخص هذه الموازنة واختلفت الكتابة حول تعريفها، ومن بين التعريفات المعطاة لهذه الموازنة نذكر:

- تعريف الأول:

"أنها ذلك النظام الذي يتضمن إعادة تقييم كافة البرامج الحكومية بغض النظر عن كونها جديدة أو قائمة في كل مرة يتم فيها إعداد الموازنة , وما يلاحظ على هذا التعريف بالرغم من أنه يمس جوهر الأساس الصفري فإنه يركز على فعالية تخصيص الموارد، دون كفاءة استخدامها[46] ص144."

- تعريف الثاني:

"أنها تقنين إجراءات وخطوات تخطيط وتخصيص الموارد بهدف ترشيد تخصيص الأموال والوصول إلى المثالية في توظيف الأموال المتاحة[47] ص133."

- تعريف الثالث [المكتب التنفيذي للميزانية بالولايات المتحدة]:

يعرفها بأنها "عملية إدارية تستخدم لتقييم كافة البرامج والأنشطة، ودمج ذلك بعملية تقدير الاعتمادات وتخطيط البرامج."

ويعتبر تعريف "سارانت" من أفضل التعاريف في هذا المجال إذ يعرفها بأنها: "العملية التي تحقق التكامل بين التخطيط والموازنة والرقابة، فهي تحدد البدائل وأكثر الطرق كفاءة لتعظيم استخدام قدر معين من الموارد في تحقيق أهداف معينة. إنها منهج إداري مرن يمكن من إعداده تخصيص الموارد بصورة رشيدة من خلال مراجعة وتقييم اعتمادات ومستوى أداء البرامج أو الأنشطة القائمة [46] ص145".

2.4.4.2.1. خطوات تطبيق موازنة الأساس الصفري:

إن أهم ما يميز تطبيق هذه الموازنة هو التأكيد على المشاركة في كافة المستويات الإدارية ,باعتبار أن دورة موازنة الأساس الصفري تأخذ الشكل الدائري الذي تتدفق من خلاله المعلومات من الأعلى إلى

الأسفل (top-down) ثم من الأسفل إلى الأعلى (bottom-up)، وهذا ما يبين خطوات تطبيق هذه الموازنة والتي تتمثل أساسا فيما يلي:[16] ص157

أ- تحديد وحدات القرارات: (Identification of decision units)

تتضمن هذه الخطوة تحديد الأهداف طويلة وقصيرة الأجل ومراكز اتخاذ قرارات تخصيص الموارد وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي وفقا لبرنامج تحديد القرار، وفي هذا الإطار تعرف وحدة القرار بأنها "مجموعة من الأنشطة التي على أساسها يتم التحليل وقد تكون " مركز تكاليف" أو " كيانا تنظيميا,

أو " برنامجا " أو " مجموعة من البرامج " التي يمكن تحديدها وتحليلها بكفاءة وتخصيص الموارد على أساسها"، وهذا ما يعني أن وحدة القرار تمثل أحد عناصر هيكل اتخاذ القرار.

ب- إعداد حزم القرارات: (Development of décision pack ages)

يتم من خلال هذه المرحلة تحديد أهم المؤشرات والأهداف والملامح العامة والتي من خلالها يتم إعداد حزم القرارات والتي تتمثل أساسا في الحد الأقصى لحجم العمالة، الحد الأقصى لحجم الاعتمادات ونوعية الخدمات المطلوب أداءها حيث تساعد هذه المؤشرات في جعل البيانات والمعلومات تتم في إطار السياسة العامة للجهات الحكومية، بحيث تكون مجموع تكاليف هذه القرارات مساوية لجملة الإعتمادات.

ج- مراجعة حزم القرارات وترتيبها:(Review and ranking of decision pack ages)

تتطلب عملية مراجعة حزم القرارات وترتيبها مراجعة جميع مجموعات القرار وترتيبها تنازليا وفقا لأهميتها النسبية، لما يمكن من اختيار أفضلها في ضوء حجم الموارد المحددة (cut-off) باعتبار ذلك من متطلبات تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، حيث تستخدم عملية الترتيب مجموعة من المعايير مثل عائد الاستثمار ، الاقتراح الأكثر أهمية، صافي العوائد أو المخاطر. وهكذا يمكن أن نعرف عملية الترتيب بأنها " العملية التي تمكن من تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة على أكثر البدائل كفاءة وإنتاجية"

3.4.4.2.1.- مزايا ومشاكل تطبيق موازنة الأساس الصفري:

- المزايا: من أهم مزايا استخدام هذا النوع من الموازنات نذكر:[11] ص73

- التركيز على كيفية تحقيق الأهداف وتحسين كفاءة، وفعالية نظم التخطيط والرقابة بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

- اعتبار نظام الموازنة الأساس الصفري أداة التحليل الجزئي لنشاط الوحدة الإدارية لترجمة الأهداف إلى خطط فرعية تنفيذية طبقا للأولويات المطلوبة ومن ثم ضمان فعالة تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة.

- توفير وسيلة لتقويم آثار التمويل على البرامج والمشاريع ذات الأثر الفعال.

- إتاحة تنمية مهارات العاملين في وحدات الجهاز الإداري من خلال مشاركتهم في عملية التخطيط والتقويم والتنفيذ.

- المشاكل والصعوبات: وعن مشاكل وصعوبات تطبيق هذا النوع من الموازنات خاصة في الدول النامية نذكر[16] ص158:

- لاشك أن تطبيق هذا النظام يتطلب تكلفة أعلى من الموازنة بالطريقة التقليدية بسبب حاجته إلى بيانات ومعلومات كثيرة تستلزم جهودا أكبر ووقتا أطول.
- صعوبة تحديد العلاقة بين العائد والتكلفة في كثير من البرامج المختلفة نتيجة نقص وسائل قياس مخرجات البرنامج وكذلك البرنامج الواجب إقرارها سياسيا ويتعذر إلغائها.
- صعوبة ترتيب مجموعة القرارات ترتيبا تفاضليا في الوقت المناسب وبخاصة في حالة كثرة القرارات ومن ثم يتعذر ترتيب الاعتمادات ذات الأولوية.
- المعارضة للمشاركين في إعداد وتنفيذ النظام لشعورهم بأن برامجهم تخضع للتقويم ومن ثم لا تتحقق مزايا لتنمية مهارات العاملين في الجهاز الإداري للدولة.

ومن أجل الإيضاح أكثر ما تطرقنا إليه نحاول اقتراح جدول مقارنة للأنواع المعاصرة للموازنات العامة والممثل كما يلي:

الجدول رقم 02: المقارنة بين الأنواع المعاصرة للموازنات العامة. **المصدر:**[47] ص100، [46] ص140-144.

أوجه المقارنة	موازنة الأداء والبرامج	موازنة التخطيط والبرمجة	الموازنة القاعدة الصفرية
طريقة تصنيف النفقات	الأهداف	الأهداف	النشاط الرئيسي والمعاون
التركيز	المنتج	النشاط الكلي	النشاط الجزئي
الاتجاه	التخطيط	التخطيط المتوسط والطويل الأجل	الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي للأنشطة
البعد الزمني	المستقبل	المستقبل	المستقبل
الشمولية	الكلي وشامل	تحديد الأهداف العامة	تحليل جزئي للأهداف
المهارة المطلوبة	تحليل اقتصادي وتخطيط	تحليل التكلفة والعائد	تحليل التكلفة والعائد
القاعدة الفكرية	الاقتصاد ونظرية النظم	الربط بين التكلفة والمدخلات	الربط بين التكلفة والمنفعة
القدرة على ترشيد الإنفاق	غير قادر على الوفاء بمتطلبات الترشيد	غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الترشيد بصفة تامة	غير قادرة إلا بالتكامل مع الموازنات الأخرى
الفعالية والكفاءة	الكفاءة وليس الفعالية	التركيز على الكفاءة دون الفعالية	الكفاءة والفعالية
أساس تخصيص الموارد	الوظائف والبرامج	البرامج	الوظائف والبرامج

3.1. الميزات الأساسية للموازنة العامة في الجزائر

تعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم المعبّر الرئيسي عن أهداف السياسة المالية المتبعة، وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها، ويتفق ذلك مع وضع الموازنة العامة في الجزائر إذ أنها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة، وقد عكست الموازنة العامة للدولة العديد من الأهداف الذي اختلف من سنة لأخرى وذلك وفقا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال كل مرحلة.

ومن المعلوم أن إعداد و تنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد و أسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف ا لاقتصادية الخاصة بكل بلد، إذ غالبا ما تعد الموازنة العامة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة البلد، كما أن الأهداف التي تحدد لها غالبا ما تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التي يود البلد تحقيقها، و هذا ما يجعل الموازنة العامة في الجزائر تتميز بخصائص يمكن أن نوجزها في المطالب التالية:الميزات القانونية للموازنة العامة .الميزات الهيكلية للموازنة العامةالحسابات الخاصة للخزينة والموازنة العامة في جزائر.

1.3.1.الميزات القانونية للموازنة العامة.

في ظل السيادة التشريعية للدولة الجزائرية، يعتبر قانون رقم 84-17 الصادر بتاريخ 7جويلية 1984 بأن الموازنة العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[49] .

1.1.3.1. مفهوم قانون المالية: يمكن تعريف قانون المالية كما يلي:

إن هذا القانون يقرر ويرخص بالنسبة لكل سنة مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي [49] ، ومن ضمن التعديلات التي فرضها خيار التوجه إلى اقتصاد السوق إعادة تحديد مهام قانون المالية، الذي أصبح يقرر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعباءها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقود ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات الرأسمالية[49] .

ولقد اعتمد المشروع الجزائري في تعريفه لقانون المالية قبل صدور قانون 84-17 على الأمر 1959-01-02 (التشريع الفرنسي)، حيث جاء فيه أن قوانين المالية تحدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي الذي تحدده[15] ص380-381، ليبقى هذا المفهوم ساري المفعول إلى غاية صدور قانون 84-17 حيث تضمن هذا الأخير في المادة (02) منه مختلف القوانين المالية والمتمثلة في قانون المالية السنوي والتكميلي والمعدل وقانون ضبط الموازنة.

ولقد عرف قانون المالية السنوي "بأنه يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية، ويتضمن الإعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، وهو بذلك القانون يرخص سنويا الاقتطاعات الضريبية كما يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير والتجهيز.

وتضطر الحكومة إلى وضع قانون المالية التكميلي ليتماشى والتغيرات الجديدة في حالة تجاوز الإيرادات العمومية المبالغ المقدرة ليتم المصادقة عليه من طرف البرلمان، ليأتي قانون المالية المعدل للتصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها بمختلف قوانين المالية المصححة بموافقة الحكومة.

أما قانون ضبط الموازنة فهو يهدف إلى ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، ليعتبر أداة لمراقبة تنفيذ الموازنة العامة وأداة أساسية أيضا لتقدير بيانات وإعداد الموازنات المستقبلية وبالتالي فهو يضبط رصيد الموازنة (حالة الفائض أو العجز).

ومن خلال ما سبق يتبين أن الموازنة العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات فهي عبارة عن مجموعة حسابات، في حين أن قانون المالية يرخص بإيجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو حامل للموازنة من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق، بمعنى أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة وبالتالي لا يمكن اعتماد هذه الأخيرة وتنفيذها إلا من خلال قوانين المالية.

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم للموازنة العامة في الجزائر "بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات تجهيز العمومي ونفقات الرأس مالية وترخص بما"[50] ص34.

2.1.3.1. القواعد الفنية للموازنة العامة:

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو القواعد والتي تعرف بالقواعد الفنية للموازنة العامة، حيث تهدف إلى تمكين السلطة التشريعية من مراقبة النشاط المالي للحكومة لذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتتكيف مع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الحديثة للمالية العامة.

فمن البديهي أن يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية، ولعل أهم هذه القواعد التي تقوم على أساسها الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة مبدأ الشمولية،مبدأ التخصيص ومبدأ التوازن. ولقد عرفت هذه المبادئ تعديلات خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي كان تأثيرها واضح على دور الدولة في مرحلة التحول إلى الاشتراكية ثم في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

1.2.1.3.1. مبدأ السنوية:

إن المفهوم المقدم لقاعدة السنوية يعني أن النفقات المرخص بها في قانون المالية غير صالحة إلا لسنة واحدة وبعد هذا الأجل فإن كل إنفاق هو من حيث المبدأ غير ممكن طبقا لما ورد في قانون 84-17 أن قانون المالية يقرر ويرخص عن كل سنة مدنية مجمل موارد الدولة ونفقاتها. وأما التاريخ المحدد لبداية السنة المالية فهو محل اختلاف بين الدول بالنظر لإمكانية الاختيار بين عدة تواريخ خلال السنة غير أن الكثير منها تجعل من بداية السنة المدنية بداية للسنة المالية، و في الجزائر كانت بداية السنة المالية تتزامن مع أول أفريل، أما حاليا فسنة تنفيذ الموازنة العامة تبدأ من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر حيث يتوافق تنفيذ الموازنة العامة مع بداية السنة الميلادية . وعن الاستثناءات الواردة على هذه قاعدة[50] ص88-89 هي:

- عمليات برامج التجهيز.
- ترحيل الاعتمادات.
- الاعتمادات الشهرية.
- الموازنة المؤقتة.
- الاعتمادات التكميلية.

2.2.1.3.1. مبدأ وحدة الموازنة:

ضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها[51] ص135. ورغم فوائد هذا المبدأ إلا أنه لم يخلو من استثناءات وهي:

- الموازنة الملحقة وخاصة موازنة المرافق والمشروعات العامة.
- الموازنة غير العادية الناتجة عن تعرض الدولة لظروف غير عادية كالحروب مثلا.
- الحسابات الخاصة على الخزينة.

3.2.1.3.1. مبدأ الشمولية (العمومية):

ويقصد به أن تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لكل الإيرادات وكل النفقات المتعلقة للدولة دون أي زيادة أو نقصان، ودون تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقات معينة، فهذا المبدأ يقتضي أن تظهر تقديرات كافة الإيرادات والنفقات العامة تفصيليا في موازنة الدول. ووفقا لهذا المبدأ فإن كل الإيرادات تدخل إلى الخزينة العمومية دون تخصيص لتوزع على احتياجات كل مصلحة [23] ص80. وعن الاستثناءات التي تخص هذا المبدأ نذكر[50] ص90:

- إذا اقترضت الدولة لتمويل مشروع معين فلا يجوز لها تخصيص ذلك القرض لأوجه إنفاق أخرى.
- قد تخول الدولة لبعض مصالحها تخصيص إيراداتها لتغطية نفقاتها مثل البريد والمواصلات.

4.2.1.3.1. مبدأ التخصيص:

يقصد به تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من وجوه الإنفاق وبالتالي فهو إلى جانب مبدأ العمومية يهدف إلى نفس الغاية، بمعني أن النفقات العامة تفصل في توزيعها وتخصص في الموازنة العامة، ولا تدرج بشكل إجمالي[39] ص118. ولهذا المبدأ استثناءات هي كالتالي:

- النقل: وهو أخطر إجراء.
- التحويل: وهو اقل خطورة من النقل.
- الأعباء المشتركة.
- الأرصدة السرية: لا تخضع لأحكام الموازنة العامة.

5.2.1.3.1. مبدأ التوازن:

يقصد به تساوي جانب الإيرادات مع جانب النفقات العامة للدولة، حيث أن الموازنة تكون في حالة فائض إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات وفي حالة عجز مع العكس، ويرجع العجز إلى الأسباب التالية:

أ- العجز المفروض والذي يكون خاص في حالة الحروب والأزمات.

ب- العجز المقصود للوصول إلى التوازن الاقتصادي، خاصة عندما تعاني الدولة من أزمة اقتصادية وتخشى على اقتصادها من الشلل لتحاول من خلاله تخطي الأزمة وتحقيق الرخاء للمجتمع [30] ص104.

3.1.3.1. الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها:

تبين المادة رقم (06) من القانون 84-17 كل من الإيرادات والنفقات العامة للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية من خلال الموازنة العامة للدولة والمكونة أساسا من:

1.3.1.3.1. الإيرادات العامة للدولة: حيث حدد القانون 84-17 موارد الموازنة العامة للدولة فيمايلي[29] ص50:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذلك الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا.
- التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتب عنها.
- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونيا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير المحافظ الأسهم .

2.3.1.3.1. النفقات العامة للدولة: لم يهمل قانون 84-17 جانب النفقات العامة للدولة والتي قسمت إلى:

أ- نفقات التسيير: والتي تتكون من:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ب- نفقات الاستثمار: والتي تتكون من:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

ج - القروض والتسبيقات: والتي تتكون من:

- قروض على المدى الطويل تمنح من موارد الادخار التي تحصلها الخزينة والمؤسسات المتخصصة الأخرى.
- قروض مصرفية يمكن حسمها لدى مؤسسة الإصدار.
- مساهمات خارجية معبأة من قبل الخزينة العمومية والبنوك والمؤسسات العمومية مع مراعاة التوازنات المالية الخارجية، ووفقا لإجراءات تحدد عن طريق التنظيم.

- الأموال الخاصة للمؤسسات العمومية.
- مساهمات نهائية عند الاقتضاء من الموازنة العامة للدولة.

2.3.1. الميزات الهيكلية للموازنة العامة.

تتميز الموازنة العامة في الجزائر بمجموعة من الميزات الهيكلية والتي تشمل كل من الجانب الإيرادات والنفقات، وسنحاول التطرق إليها من خلال هذا المطلب لإبراز أهم الميزات الهيكلية للموازنة العامة في الجزائر لكن سنتطرق إليها بنوع من التفصيل في الفصل الثاني من الدراسة.

1.2.3.1.جانب الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها، وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة. وتتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية و غير الجبائية، وتلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة. وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية.

كل ذلك يبين أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات ، فعلى سبيل المثال لما ارتفعت أسعار المحروقات من 12,94 دولار أمريكي للبرميل سنة 1998 إلى 28,5 دولار أمريكي للبرميل سنة 2000 سجلت حصيلة الإيرادات العامة ارتفاعا قياسيا بنسبة 103 % إذ انتقلت من 777,60 مليار دج سنة 1998 إلى 1578,1 مليار دج سنة 2000 ، و بالمقابل لما انخفضت أسعار المحروقات إلى 24,3 دولار أمريكي للبرميل سنة 2001 سجلت الإيرادات العامة انخفاضا بنسبة 4,5 % لتنتقل من 1578,1 مليار دج سنة 2000 إلى 1505,53 مليار دج سنة 2001 رغم ارتفاع حصيلة الإيرادات العادية بنسبة 38,15 % خلال نفس السنة [11] ص138، و هو ما يبين الارتباط القوي بين حصيلة الإيرادات العامة و أسعار المحروقات و هذا ما يجعل الموازنة العامة عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلب أسعار المحروقات.

ولتفادي هذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء آلية تعمل على استقرار الموازنة العامة للدولة و تجنيبها الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات عن طريق ضبط الموارد المتأتية من الجباية البترولية تمثلت هذه الآلية في صندوق ضبط الموارد الذي أنشأ بموجب قانون المالية التكميلي

لسنة 2000، السنة التي سجلت فيها حصيلة الإيرادات العامة ارتفاعا معتبرا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وهو محل دراستنا والذي نحاول التطرق إليه بالتفصيل من خلال الفصل الثالث.

هكذا ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا لارتباطه ومن ثم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية عن طريق متابعة صارمة لكون الجباية العادية أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا ما يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

2.2.3.1. جانب النفقات العامة:

يمكن توضيح الخصائص التي تميز النفقات العامة في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1.2.2.3.1. نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

2.2.2.3.1. نفقات التجهيز:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

3.2.2.3.1. خصائص النفقات العامة:

فيما يخص هيكل النفقات العامة في الجزائر فيتبين أن نفقات التسيير لا زالت تشكل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي مما يشكل اختلالا هيكليا بينها وبين النفقات الاستثمارية (التجهيز)، إذ قدرت نسبتها 73,52 % كمتوسط سنوي خلال الفترة " 1998 - 2003" ، و يفسر ذلك بلارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الاجتماعية ، و كذا ارتفاع أعباء الدين العمومي و هي عوامل ساهمت في رفع نسبة نفقات

التسيير من الإنفاق الحكومي، وفي المقابل لم تتعد نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة 26,46% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة و هي نسبة ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت مع حصة نفقات التسيير من النفقات العامة. ويعزى هذا التفاوت بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى لجوء الحكومة خلال فترة التسعينات لخيار تقليص نفقات التجهيز بغية استعادة التوازنات المالية باعتباره الخيار الأقل تكلفة إذا ما قورن بخيار تقليص نفقات التسيير الذي سترتكون له انعكاسات سلبية تمس المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

3.3.1. الحسابات الخاصة للخزينة والموازنة العامة في الجزائر

كثر الحديث مؤخرا عن الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، وهذا لكثرة هذه الحسابات وما تسببه من مشاكل. لذا سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى الأنواع المختلفة لهذه الحسابات وأثرها على الموازنة العامة.

1.3.3.1. تعريف الحسابات الخاصة للخزينة:

"هي حسابات مفتوحة في قيود الخزينة العمومية تتميز بكونها تتحرك خارج إطار الموازنة مثل الحسابات المصرفية[30] ص132.

كما تعرف على أنها "حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية، ولكن خارج الميزانية العامة للدولة" [52] ص13.

ولذلك تمثل الحسابات الخاصة للخزينة تعديلا لقاعدة وحدة الموازنة العامة في الجزائر، وتحدد العمليات على الحسابات الخاصة بالخزينة وترخص وتنفذ حسب نفس شروط عمليات الموازنة العامة للدولة، ويستثني من ذلك حسابات القروض والتسبيقات" [53] . وتحسم من حاصل السنة النتائج المسجلة في جميع أصناف الحسابات، ماعدا حسابات التخصيص الخاص، وما لم تنص عليه صراحة أحكام قانون المالية على خلاف"[54] ص99. ذلك فإنه:

- ينقل الرصيد الباقي من كل حساب خاص من سنة إلى أخرى.
- يمنع حسم النفقات المترتبة عن دفع المرتبات والتعويضات لأعوان الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية مباشرة من حساب خاص للخزينة.
- يمنع القيام بعمليات الاقتراض والقرض أو التسبيق في حساب التخصيص الخاص والحسابات التجارية.

وهنا يمكن تقديم ثلاث مبررات لوجود الحسابات الخاصة للخزينة وهي:

- تجري بعض العمليات المؤقتة التي ليس لها طابع نهائي، في إطار الحسابات الخاصة للخزينة باعتبارها إجراء مرن للمحاسبة، حيث كثيرا ما تمنح الدولة للمنظمات العامة أو شبه العامة قروضا وتسبيقات تمثل نفقات مؤقتة، كونها سوف تسدد بعد مرور بعض الوقت.
- تمثل الحسابات الخاصة للخزينة صيغة عملية تسمح لمخالفة القواعد العامة للمحاسبة العمومية من أجل تسجيل العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري المحققة بصفة استثنائية، من طرف المصالح العمومية.
- تسمح الحسابات الخاصة للخزينة باستخراج من كتلة الموازنة العامة نتائج نشاط عمومي مخصص عندها يتعذر استخدام إجراءات الموازنة الملحقة [49] .

2.3.3.1. فتح وإقفال وتعديل الحسابات الخاصة للخزينة: يسجل حالة إقفال حساب معين بعبارة " يقفل في كتابات الخزينة حساب نوعه ورقمه ثم يذكر عنوانه"، ويتم الإشارة إلى مرجعية التشريعية. وقد يكون الإقفال من خلال تعديل أحكام المادة التي بموجبها تم إنشاء الحساب محل الإقفال [50] ص81. أما عندما يتعلق الأمر بفتح حساب جديد[55] ص199. يتم الإشارة إلى العناصر التالية:

- النصوص التشريعية والتنظيمية.
- موارد الصندوق.
- النفقات الواقعة على عاتق الصندوق.
- الوضعية المالية للصندوق.
- الآمر بالصرف الرئيسي.
- الآمران بالصرف الرئيسيين.

أما عن تعديل الحسابات الخاصة للخزينة فقد يكون مضمونة توسيع أو تعديل بعض العناصر الأساسية المشار إليها عند فتح الحساب، ويتعلق الأمر بباب الإيرادات، أو باب النفقات أو تغيير الآمر بالصرف الرئيسي[55] ص201.

3.3.3.1. الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر:

إن الحسابات الخاصة للخزينة التي يسمح باستخدامها حاليا في الجزائر ينبغي فتحها بموجب قانون المالية، ويمكن تجميعها في الأصناف التالية:

1.3.3.3.1. الحسابات التجارية:

تدرج في الحسابات التجارية من حيث الإيرادات والنفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة بصفة استثنائية، فهي إذن عمليات مطابقة لنشاط المصالح المماثلة في المؤسسات وتكتسي تقديرات النفقات للحسابات التجارية طابعا تقييميا، ويحدد قانون المالية سنويا المبلغ الذي يمكن ضمن حدوده دفع النفقات المتعلقة بالعمليات المناسبة لما تتجاوز هذه النفقات المبالغ المحصلة فعلا بالنسبة لمجمل الحسابات التجارية [49] . ومن الحسابات التجارية نورد ما يلي:

أ- أكثر الحسابات التجارية شيوعا هو الحساب رقم 301-004 الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1983[56] والذي يصف عمليات شراء وبيع السيارات والعجلات المطاطية من قبل إدارة أملاك الدولة.

ب- يفتح في جداول حسابات الخزينة، حساب تجاري تحت رقم 301-010 ويعد هذا الحساب لضبط حساب العمليات الخاصة بتسيير حظائر الولايات[57] .

ج- لقد تكفل قانون المالية لسنة 1995 بفتح حسابين تجاريين حيث تم الإشارة إليهما في قانون المالية لسنة 1983 بنفس الأرقام وبعناوين أقل دقة وهما: 301-005 حظائر عتاد مديريات الأشغال العمومية بدل حظيرة العتاد التابع لمديريات الأشغال العمومية، 301-006 حظائر عتاد مديريات الري بدل حظيرة عتاد الري.

2.3.3.3.1. حسابات التخصيص الخاص:

تدرج في هذا الحساب العمليات الممولة بواسطة المواد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية، ويمكن أن تتم موارد حساب التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الموازنة العامة للدولة ضمن الحدود المبنية في قانون المالية. وتحدد العمليات المحققة على حسابات التخصيص الخاص وترخص وتنفيذ حسب نفس شروط عمليات الموازنة العامة للدولة، ولا ينبغي أن يتجاوز مجموع النفقات مجموع الإيرادات في حساب التخصيص الخاص باستثناء ما قدر مسبقا من طرف قانون المالية وفي حدود المبلغ المسموح به[54] ص101.

وفي الحالة التي يسجل فيها حساب التخصيص الخاص حالة عدم التوازن في نهاية السنة المالية يكون الفارق موضوع نقل جديد في نفس الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية وهذا يجعل حسابات التخصيص الخاص تفلت من قاعدة سنوية الموازنة العامة.

وفي هذه الحسابات يتم تحديد الأهداف المسطرة وكذا آجال الانجاز، وتحديد نفقات وإيرادات هذه الحسابات بموجب قائمة[58] . وعن الحسابات المسجلة في حسابات التخصيص الخاص نورد فيمايلي:

أ- الحساب رقم 302-087 بعنوان "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" والذي يسمح بقيد في باب الإيرادات تخصيصات موازنة الدولة، وحاصل الرسوم الخاصة المؤسسة بموجب قانون المالية، وجزء من حساب التخصيص الخاص،وجميع الموارد والمساهمات الأخرى، وفي باب النفقات تمويل عمليات دعم تشغيل الشباب،والضمانات الممنوحة للبنوك أو المؤسسات المالية، مصاريف التسيير الخاصة [59]

ب- الحساب رقم 302-058 بعنوان "تسيير التكوين بالخارج" والذي يسمح بالقيد في جانب الإيرادات، إعتمادات التكوين بالخارج وحاصل المدفوعات التي تقوم بها الهيئات العمومية، وفي باب النفقات دفع المنح وتكملتها، وبصفة عامة مصاريف التكوين بالخارج[60].

ج- الحساب رقم 302-102 بعنوان "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" تقيد في باب الإيرادات تخصيصات الموازنة، التمويلات الخارجية، البحث، التنمية والصادرات، والهبات...الخ، وفي باب النفقات تتضمن نفقات السنوية التي تهدف إلى ترقية التنافسية الصناعية.

د- الحساب رقم 302-103 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" والذي يسمح بتقييد فوائض غير الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية في باب الإيرادات، وفي باب النفقات ضبط نفقات الموازنة وتخصيص الدين العمومي، وهو محل دراستنا.

3.3.3.3.1. حساب التسبيقات:

تبين حسابات التسبيقات عمليات منح التسبيقات أو تسديدها التي يرخص للخزينة العمومية بمنحها في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض. ولقد أوردت قوانين المالية عدة نماذج لاستخدام حسابات التسبيقات ومنها:

أ- يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 303-510 عنوانه "تسبيقات لتمويل برامج الاستثمار في طور الانجاز" للمؤسسات والهيئات العمومية والمستحق تسديدها بدفع التزامات[61] .

ب- يخصم من حساب النتائج للخزينة الرصيد المتبقي استحقاقه بصدد التسبيق الذي دفعته الخزينة العمومية للصندوق العام للتقاعد والمقيدة في الحساب بعنوان " التسبيقات بدون فوائد لصالح النفقات المختلفة[62] .

ج-يخصم من حساب النتائج للخزينة مبلغ السفتجة الممنوح من طرف الخزينة للجنة الوطنية المكلفة بتنظيم احتفالات أول نوفمبر والمقيدة بحساب بعنوان "تسبيقات بدون فوائد لصالح النفقات المختلفة [61]

4.3.3.3.1. حساب القروض:

حيث تدرج في حسابات القروض ،القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الإعتمادات المفتوحة لهذا الغرض وعند تسديدها يقيد مبلغ استهلاك قروض الدولة برأس المال في الإيرادات لفائدة حساب القرض المناسب. وخلافا لحسابات التسبيقات فإن حسابات القروض منتجة لفوائد عادة ما تمنحها

الدولة لمدة تزيد عن أربع سنوات وأهمها تلك المتعلقة بالقروض للحكومة الأجنبية. ومن حسابات القروض نورد مايلي:[54] ص 104.

أ- حساب رقم 304-007 "عنوانه" القروض الخاصة بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث يخصص لتدوين القروض الممنوحة لهذا الصندوق لأجل تمويل الاستثمارات المخططة.

ب- حساب رقم 304-210 عنوانه القروض الخاصة بالبنك الوطني الجزائري حيث يخصص للتمويل القروض الممنوحة لهذا البنك لأجل تمويل الاستثمارات المخططة كذلك.

ج- حساب رقم 304-020 عنوانه القروض الخاصة بالجماعات المحلية بقصد تمويل استغلال الحلفاء حيث أن المبلغ الذي يمكن دفعه لا يمكن أن يتجاوز 10000000 دج[63] .

د- حساب رقم 304-410 عنوانه " القروض الخاصة لتميل الاستثمارات المخططة للوحدات الاقتصادية المحلية " [64]. ويمثل القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات المخططة للوحدات الاقتصادية المحلية.

5.3.3.3.1. حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:

حيث تقيد في هذه الحسابات العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانونيا،[49] . ومن الحسابات نورد مايلي:

أ- 520-011 حساب التسوية مع الخزينة العامة للمغرب.

ب- 520-011 حساب التسوية مع الخزينة العامة لتونس.

6.3.3.3.1. حسابات المشاركة أو المساهمة:

تم إنشاء حسابات المشاركة أو المساهمة بمناسبة عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية ليتم ذكرها في حسابات الخزينة ولكن لم يرد ذكرها في القانون المتعلق بقوانين المالية من ضمن الحسابات الخاصة للخزينة، ولم تشر لها قوانين المالية السنوية. وهي حسابات مخصصة للإيواء من جهة ومن جهة أخرى الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية لصالح الدولة، عمليات الاكتتاب، التعويض، التنازل وإعادة شراء سندات المساهمة والالتزامات. ومن حسابات المساهمة نذكر ما يلي[65] :

أ- 306-001 الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية لصالح الدولة.

ب- 306-002 سندات المساهمة التي تصدرها المؤسسات العمومية في إطار تطهيرها المالي.

ج- 306-006 الالتزامات التي تصدرها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لصالح الدولة في إطار التنازل عن الأملاك المكتسبة بالانتفاع.

خلاصـة الفصـل

تعتبر الموازنة العامة أداة للسياسة المالية، تتدخل من خلالها الدولة لتوجيه النشاط العام في المجتمع، وفي نفس الوقت الوسيلة التي تقاس بها كفاءة الأداء الحكومي، ولكي تنجح السياسة المالية من خلالها لا بد من استخدام نماذج علمية متطورة وسليمة لتحليل واقع النشاط الاقتصادي وبالتالي معرفة أو تشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث المشكلة الاقتصادية (التضخم أو الكساد)، وبالتالي تصميم السياسة المالية والتي يمكنها من إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة، لتنشأ بذلك الموازنة العامة لضبط عمليتي الإنفاق والجباية ولفصل مالية الدولة عن مالية الحاكم.

وتكتسي الموازنة العامة للدولة أهمية كبيرة حيث لا يمثل قانون الموازنة الإذن من السلطة الممثلة للشعب بجباية الإيرادات وتوجيه النفقات نحو الأوجه المحددة له فقط بل تعد في الواقع خطة اقتصادية ذات آثار اقتصادية واجتماعية هامة تساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية العامة ورفع مستوى الدخل القومي. لذا وجب على الدولة ترشيد الإنفاق العام من أجل المحافظة على توازنها ومعالجة كذلك حالة العجز، حيث يتطلب ذلك تحديد الأهداف بدقة وحصر وتحديد البرامج البديلة والتي تمكن من تحقيق تلك الأهداف، واستخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج والتركيز على الهيكل الإداري الذي يعتبر أهم عنصر يمس إيرادات ونفقات الدولة، ويتطلب ذلك كفاءات ومهارات وأموال تساعد على ذلك.

وتعتبر الموازنة العامة للجزائر من بين موازنات الدول التي ينقصها الكفاءة في التسيير خاصة في جانب النفقات العامة، لتعرف خصائص تميزها عن غيرها من الدول الأخرى والمتمثلة خاصة في الميزات القانونية والهيكلية، إضافة إلى خاصية جد مهمة تعرف بها الموازنة العامة الجزائرية ألا وهي الحسابات الخاصة للخزينة والتي تعتبر في مجملها مساسا بقاعدة وحدة الموازنة العامة للدولة، ولكنها تكتسي أهمية اقتصادية معتبرة كونها تناسب أنشطة مختارة، وذات أثر مباشر على الاقتصاد، وفي نفس الوقت فإن التوسع في بعض الأنواع منها خاصة حسابات التخصيص الخاص والتي يوجد منها حوالي 50 حسابا، يمثل تهربا من رقابة السلطة التشريعية وتسييرا غير شفافا للأموال العمومية في ظل غياب أهداف محددة للحسابات الخاصة للخزينة على العموم، ولذلك يجب إصلاح تسيير إعتمادات الميزانية

العامة بواسطة هذه الحسابات بطريقة مستمرة ومن خلال تدابير صارمة تساهم في ترشيد النفقات العمومية. خاصة ما تعلق بصندوق ضبط الموارد والذي نحاول دراسته في الفصول القادمة.

الفصل 2
الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر المصدر الوحيد للموارد الخارجية بحيث يمثل نسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات منذ بداية السبعينات، وفي المقابل فإنه يعتبر المستهلك الرئيسي للموارد المالية الأجنبية إذ يستحوذ على حوالي 60% من الموارد الخارجية الموجهة للصناعة وبذلك يهيمن على مجموع الجهاز الإنتاجي. كما أن المجهود التنموي الكبير الذي بذلته الجزائر حصل بفضل الموارد المالية الكبيرة المتأتية من المحروقات، هذه الأخيرة كانت كذلك الضمان الذي على أساسه تحصلت الجزائر على قروض ضخمة.

كما تحتل المحروقات مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني على عدة مستويات، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا توجه جل القرارات نحو الاستغلال الأمثل لموارده التي تمول الخزينة العمومية بما يزيد عن 98 %، وتساهم في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية ليمكن ذلك من وضع ورسم سياسة طاقوية وطنية محددة.

هذا وقد كان لظاهرة الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة إبتداءا من سنة 2000 انعكاسات كبيرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسات الاقتصادية للدولة. حيث أن تزايد الفوائض المالية بشكل غير مسبوق قد أثر على نمط الإنفاق والاستثمار، كما أدى نتيجة للسيولة الكبيرة والمفاجئة إلى تحريك الاقتصاد وارتفاع أسعار الأصول وفقدان السيطرة على استقرار الأسعار وارتفاع مقلق لمستويات التضخم محاولة بذلك الاستفادة من هذه الثروة وهي على يقين بأنها ثروة ناضبة وغير متجددة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهمية هذا القطاع من خلال: واقع قطاع المحروقات في الجزائر، الجباية البترولية في الجزائر، تأثير ارتفاع أسعار المحروقات في الجزائر.

1.2. واقع قطاع المحروقات في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في بداية استقلالها على مواردها الداخلية في تمويل مشاريعها الاستثمارية والمتمثلة خاصة في المحروقات والتي تشكل نسبة 98% من صادراتها متبنية سياسة نفطية محددة لمساهمة هذا القطاع بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الإنتاج الخام للوطن وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى. ولا تزال الجزائر وبعد مرور 46 سنة على استقلالها تعتمد كلية على المحروقات رغم التأكيد على أنه ثروة زائلة، حيث كثر الحديث مؤخرا عن الاقتصاد الجزائري الذي يعرف بحبوحة مالية بفضل مداخيل المحروقات وعن مستقبله بعد انتهاء هذه الثروة.

واعتمادا على ما تقدم سنحاول إجراء دراسة على واقع قطاع المحروقات في الجزائر من خلال المطالب التالية

السياسة النفطية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.دور المحروقات في التنمية في الجزائر قبل وبعد أزمة 1986 الاستثمار في قطاع المحروقات وتبسيط إجراءاته في الجزائر. تحرير قطاع المحروقات في الجزائر.

1.1.2.السياسة النفطية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.

سنتتبع تطور نظام أو قطاع المحروقات في الجزائر بعد تخلصه من النهب الاستغلالي الفرنسي إلى تأميمات 1971 الشهيرة مع استعراض أهم محطات الاقتصاد الجزائري التي كان للبترول نصيب الأسد في تمويلها.

فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها السياسي وجدت نفسها أمام اقتصاد موروث كلية عن الاستعمار الفرنسي، باعتبار أن هذا الأخير عمل على عزل قطاع الصناعة النفطية وهو القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الجزائري عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث ظهر بعد هذا العزل ظاهرة اقتصادية معروفة في الجزائر وهي ظاهرة"الازدواجية الاقتصادية".وهذا ما جعل الجزائر ومنذ السنوات الأولى من استقلالها السياسي تسعى إلى انتهاج سياسة تحاول من خلالها[66] ص40 :

- التعجيل في استرجاع مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا.
- إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع فروعه.
- توثيق الترابط وخلق عناصر التلاؤم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها، سواء عن طريق دمج القطاع البترولي ضمن الاقتصاد الوطني أو توفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول دعامة من أهم دعائم خطط التنمية.
- قيام شركة النفط الوطنية بدور منفذ الأعمال في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج.

- مضاعفة الاحتياطي في ميدان الثروات البترولية.
- تأمين احتياطات الطاقة للسوق المحلية.
- تكوين إطارات وطنية متخصصة عن طريق التدريب العلمي في الحقول.
- إرساء قواعد سليمة ومتينة كتطوير البحث العلمي في مجالات الطاقة.
- الاحتفاظ بجزء من الثروات البترولية للأجيال القادمة وهي أهم نقطة سوف نحاول التطرق إليها بالتفصيل في الفصل القادم.
- التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لدعم قوة التفاوض للبلدان المنتجة، وتنسيق الجهود لتحقيق مصالح وأهداف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول.

1.1.1.2.تأسيس شركة سوناطراك:

اتجهت السلطات الاقتصادية نحو وقف النهب الكبير للثروات الباطنية الضخمة التي كانت تملكها الجزائر، فأسست الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها "سونطراك" في1963/12/31 بمقتضى المرسوم 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية ليوم 10 جانفي 1964 وكانت غايتها الأساسية السيطرة الوطنية في القيام بعمليات نقل وتسويق المحروقات. إلا أن بعد صدور قانون رقم (66-292) في 22-09-1966توسع نطاق نشاطها ودخلت مجال الصناعة البترولية.

وبصفة عامة تتلخص أهداف الشركة الوطنية فيما يلي[67] ص122-123 :

أ- القيام بجميع الأنشطة البترولية داخل السوق المحلية، وتشمل تلك العمليات جميع مراحل الصناعة من إنتاج وتصنيع ونقل وتسويق.

ب- تنمية واستغلال الموارد البترولية وذلك عن طريق منح الشركة الوطنية لمفردها أو بالاشتراك مع شركة أجنبية عقودا للبحث عن البترول وتنميته وإنتاجه وفقا لنماذج تقرها الدولة وتصدر غالبا في كل حالة بقانون خاص.

ج- الإشراف على تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة للأجانب.

د- التكامل والتنويع، حيث أن الوضع الأمثل لأي شركة بترولية متكاملة هو ممارسة جميع الأنشطة البترولية من البئر حتى المستهلك النهائي، داخل وخارج موطنها الأصلي بما في ذلك تنويع ونقل وتكرير وتصنيع البترول وتسويقه.

ه- أهداف أخرى متنوعة كتدريب العمالة الوطنية وإعدادها لكي تحل محل العمالة الأجنبية في مختلف مجالات الصناعة، إضافة إلى تطوير صناعة البترول في مختلف مراحلها.

ولقد كان إنشاء سونطراك وتوسع أعمالها من أهداف الثورة الجزائرية (1954-1962) التي وضعت من أولوياتها تحرير الثروة الطبيعية من السيطرة الأجنبية خاصة في ظل الارتباط بنظام الامتيازات لمدة أكثر من عشر سنوات قبل الاستقلال. ولقد تمت في السنوات التالية تأميم ما يلي:

- سنة 1967: تأميم شركتين أمريكيتين (باسو، موبيل أوبل) وتحويل حقوقهما وامتيازاتهما إلى سوناطراك.
- سنة 1968: تم تأميم كافة الشركات الأجنبية لتوزيع البترول ومشتقاته لصالح سونطراك، إضافة إلى تحويل ممتلكات الشركات الأمريكية في مجال الإنتاج إلى الشركة الوطنية.
- أكتوبر 1968: شركة جيني تخلت عن 51 % من أسهمها لصالح سونطراك.
- سنة 1970: وصلت حصة سونطراك إلى 86 % بعد شراء حصص من مصفاة الجزائر.

2.1.1.2. رفع سقف الإنتاج ودور شركة سوناطراك في ذلك:

تمكنت سونطراك بعد قرارات التأميم في 1971/02/24 و1971/04/12 أن تحل بسرعة ونجاح محل الشركات صاحبة الامتيازات السابقة، و اتسعت الساحات المنجمية العائدة لها من 25 ألف كم² في نهاية 1966 إلى 800 ألف كم² عام 1971منذ بروزها، وحضيت شركة سوناطراك بكل الأهمية والتقدير، سواء من الحكومة أو من الأطراف الأجنبية، و تزداد هذه الأهمية و هذا التقدير إذا ما تم التعرف على المشاريع التي أنجزت من قبل هذه الشركة ، أهمها ملخص فيما يلي :

- خط أنابيب النفط الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة.
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

وتبين أن انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبيب في جويلية 1969 كان له الدور الكبير في تعزيز مكانتها، لذا نجد أنه خلال هذه المرحلة شهد قطاع المحروقات اهتماما كبيرا من قبل الدولة، حيث بلغت الإعتمادات المخصصة لسونطراك 2710 مليون دج (1967-1969) وهذا الرقم يمثل حوالي 50 % من مجموع الاستثمارات في القطاع العام، وارتفع المبلغ إلى 4573 مليون دج في الفترة (1970-1973) وهي تمثل حوالي 36 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية[68] ص157.

وتعد سونطراك اليوم من أكبر المؤسسات الإنتاجية، حيث أخذت تقوم زيادة على إنتاج البترول تحويله بصورة جديدة، فبعد حوالي 03 سنوات من التأميم تكلفت شركة سونطراك خلال الفترة (1974-1979) بنسبة حوالي 78 % إلى 99 % من المناجم والآبار, وتم التوقيع عل عقود من نوع آخر مع 14 شركة أجنبية على أساس 9% من مجموع المناجم البترولية خلال الفترة (1980-1986).

وقدرت احتياطات البترول في الجزائر وحتى عام 1985 حوالي 1146 مليون طن، وبلغ الاستخراج من البترول 57 مليون طن عام 1978[69] ص153-154.

إضافة إلى أن سونطراك لم تهمل تطوير رأسمالها البشري، حيث ارتفع عدد العاملين من الإطارات المختلفة من 3000 عامل عام 1967 إلى 15000 عام 1972 يتضمن 1946 مهندسين وفنيين مؤهلين تحت الإشراف المباشر لشركة سونطراك مما أكسبها مميزات الشركات النفطية العالمية، كما لعبت الدور الكبير في استرجاع المكتسبات النفطية الجزائرية وتحتل بذلك المرتبة 12 عالميا والأولى إفريقيا[70] ص29، والجدول التالي يوضح التطور التاريخي للسيطرة على القطاع البترولي.

الجدول رقم (03): التطور التاريخي للسيطرة على القطاع البترولي. **المصدر:**[66] ص42

الوحدة: % سنويا

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
الإنتاج	11.5	11.5	11.8	13.7	17.75	31	69	77
النقل بالأنابيب	-	38	88	39	40	50.5	98	100
التكرير	-	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع	-	28.6	100	100	100	100	100	100

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ ما يلي:

حتى سنة 1972 أصبح كل من النقل والتكرير والتوزيع تحت السيطرة الجزائرية بنسبة 100% على غرار الإنتاج حيث أن نسبة السيطرة وصلت 77 % وهذا دليل على أن الاسترجاع كان صعب للجزائر نتيجة للأهمية البالغة لهذا القطاع.

وتقدم ديناميكية سعي السلطة الجديدة إلى السيطرة على قطاع المحروقات بيانات ملموسة على أن الجزائر لم تعد منذ السنوات الأولى للاستقلال مجرد جاب للضرائب في حقل المحروقات بل عزمت على السيطرة على هذا القطاع الاقتصادي الهام في أقرب وقت ممكن، وهذا لتسخير العوائد النفطية التي كانت من أولويات فرنسا في تحقيق المشروع الوطني الضخم المتمثل في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ومع صدور دستور 1989 واستغناء السلطة عن النظام الاشتراكي واستبداله بمعتقدات النظام الرأسمالي، كان لزاما عليها حذف مصطلح ملكية الدولة والاكتفاء فقط بمصطلح الملكية العمومية والتي

هي أصلا مصطلح محايد يدمج نطاقه أكثر ضمن ثروة المحروقات [71] ص49. وتعد هذه الثروة بالنظر إلى أحكام مواد الدستور أملاك عمومية تخضع لقواعد حماية المال العام لا يجوز تملكها أو اكتسابها بالتقادم أو التنازل عنها أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال، وفي هذا الإطار تنص المادة 17 من دستور 1989 المعدل سنة 1996 على أن « الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باقي الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية ...» وانطلاقا من هذا النص تم إدماج الموارد الطبيعية للطاقة (المحروقات) ضمن نطاق الملكية العمومية[72] ص37.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البتـرول ،و لقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

و بالرغم من أنها وطنية، فسوناطراك تتضمن مكانة هامة ضمن الشركات العالمية الأولى ، و هذا ما يمكن ملاحظته بالاعتماد على دلالات، تتمثل في احتياطات البترول والغاز، إنتاج البترول و الغاز، و قدراتها على عمليات التمييع، و استخلاص المنتجات المباعة.

و نشير في الأخير أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في ترقية الصناعة النفطية وهذا ضمن سياسة انتهجتها منذ سنوات الأولى من استقلالها، وذلك بعقلنة التسيير و التحكم في وسائل الإنتاج، التطور الأفضل للموارد البشرية والمحافظة على المحروقات وتقييمها. وهذه النتائج المتوصل إليها تمكنت الجزائر من تحقيقها ضمن خطط تنموية كان للاستثمار حصة الأسد فيها مما أدى إلى تطور الإنتاج وبالتالي صادرات الجزائر البترولية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في مطالبنا التالية.

2.1.2. دور المحروقات في التنمية في الجزائر قبل وبعد أزمة1986.

عموما فإن لقطاع المحروقات دوران مهمان يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى معيشة السكان، ويمكن إظهار دور المحروقات في التنمية الاقتصادية قبل وبعد أزمة 1986 كما يلي:

1.2.1.2. تزايد دور المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر قبل أزمة1986:

بلغ الإنتاج التجاري البترولي الجزائري ابتدءا من سنة 1958 أكثر من مليون طن سنويا وأدى تواصل التسارع في إنتاجه إلى بلوغ سقف 57 مليون طن عام 1978، ليأخذ بعد ذلك في التراجع وفق قرارات من السلطة التي التزمت في إطار سياسة الدولة بضرورة تخفيض إنتاجه بما يعادل 15% للحفاظ على الموارد الطبيعية. وبالرغم من وجود شركات نفطية أجنبية في صحراء الجزائر، فإن معظم

النفط المستخرج كانت تنتجه سونطراك والتي ارتفعت حصتها من 95 % في أول جانفي 1981 إلى 98.9 % سنة 1982 من إجمالي إنتاج البترول.

وتعكس هذه المرحلة اتجاها متميزا في الموازنة بين استهلاك القطاعات المختلفة طبقا لمضمون اجتماعي اقتصادي للتنمية، ففي الوقت الذي لم يحظ قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية إلا بـ 17 % من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عام 1965 لوحظ ارتفاع النسبة إلى 25 % عام 1975 على حساب التراجع الذي حصل في نسبة الاستهلاك المنزلي من 46 % إلى 37 % لنفس الفترة.

وقد أولت الجزائر أهمية كبرى للقطاعات المنتجة وبشكل خاص قطاع المحروقات خلال مخططها الثلاثي (1967-1969) حيث بلغت حصته 50 % خلال فترة المخطط [73] ص76، وهذا يعني أن المخطط الاقتصادي في تركيزه على الاستثمار في الصناعات القاعدية حاول عدم تبذير موارد البلاد الطبيعية خاصة المحروقات في المدى القصير، وبالتالي فإن عمليات التراكم التي بدأها المخطط الثلاثي سهلت الطريق أمام المخطط الرباعي الأول والثاني لتطبيق السياسة الصناعية التي اتبعتها الجزائر لاحقا، حيث أن مضمون الخطة الرباعية (1970-1973) هو أن إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر موجهة للانتقال من اقتصاد متخلف في نموه إلى اقتصاد عصري بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية[74].

ولقد أثبت أن إجراء الانتقال العميق في هيكل الاقتصاد المتخلف يتطلب سياسة تصنيعية تهتم بالدرجة الأساسية بالقاعدة المادية – التقنية، لتسمح بتشكيل هيكل مترابط في البلاد يتمتع بدرجة عالية نسبيا من التكامل بين القطاعات وداخلها. ولتأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية وجه اهتمام خاص في المخططين الرباعيين الأول والثاني لتطوير قطاع الإنتاج المادي التصديري الذي تشكل فيه قطاع المحروقات مكان الصدارة باعتباره المادة الخام والطاقة الضرورية اللازمة لنشاط المركبات الاقتصادية الوطنية التي يجري تشييدها في إطار ما هو مرسوم لها في المخططين، وباعتبار المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، مثل ما قال بلعيد عبد السلام "الغاز والبترول هي وسائل الحصول على النقود، وتراكم رؤوس الأموال لتنميتنا..." [75] ص27، والجدول التالي يبين تطور إنتاج المحروقات بين سنة 1971 (سنة التأميمات) وسنة 1986 (سنة الأزمة).

الجدول رقم (04): تطور الإنتاج الجزائري للمحروقات خلال الفترة (1971-1986) .المصدر: [76]

الوحدة: مليون طن معادل بترول.

السنوات	البترول الخام المكثف	غاز البترول المميع	الغاز الطبيعي
1971	40792.40	132.20	2670
1972	55095	155	3470
1973	55904	155	4804
1974	51707	380	5452
1975	52294	616	6550
1976	55103	766	8013
1977	58871	611	7438
1978	62916	792	4875
1979	62588	942	19591
1980	56692	1143	13250
1981	51196	1538	15361
1982	50442	1835	20043
1983	49493	1749	28701
1984	51986	3311	29214
1985	53009	3782	32105
1986	53797	4621	32837

وبناءا على معطيات الجدول يتضح أن تطور إنتاج المحروقات في الجزائر بلغ أعلى قيمة له سنتي 1978 و1979 بقيمة 62916 مليون طن، 1978، لتعرف السنوات اللاحقة انخفاضا مستمرا في الإنتاج وهذا لإتباع الجزائر سياسة الاحتفاظ بالموارد (politique de conservation des ressources) إدراكا منها أن هذه الثروة زائلة ويجب المحافظة عليها واستغلالها استغلالا عقليا. وفي هذا الإطار كشفت الشركة الوطنية "سونطراك" عن 7 آبار بمعدل نجاح 49 %. حيث يقدر إنتاجها ب 01 مليون طن [77] وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الاحتياطات إلى الإنتاج حيث بلغت 35 سنة بمعدل قدرة إنتاجية 62 مليار $م^3$ للسنة[78]ص 110-113.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن تثبيت المؤشرات التالية دليلا على ديناميكية قطاع المحروقات في الفترة منتصف الستينات وحتى سنوات الثمانينات:

- إنتاج الطاقة ازداد من عام 1965 إلى عام 1975 بمقدار 60 %.
- تطور الاستهلاك النهائي للطاقة من 1.6 مليون طن سنة 1965 إلى 4.9 مليون طن سنة 1975 أي تضاعفت ثلاث مرات، وفي هذا الإطار تتضح الأهمية المتزايدة التي اكتسبها القطاع الصناعي نتيجة لحاجات التنمية التي بدأت مع المخطط الثلاثي.
- ارتفع إجمالي الاستهلاك الوطني للطاقة من سنة 1965 إلى 1986 بنسبة سنوية بلغت 10.9% أي ما يعادل 79 مليون طن مكافئ نفط.
- انتقلت حصة المحروقات من إجمالي الإنتاج سنة 1965 من 3.1 مليون طن مكافئ للنفط إلى حوالي 18.2 مليون طن مكافئ نفط سنة 1986.
- تميزت الخطط في هذه الفترة باعتمادها كليا على قطاع المحروقات في توفير التجهيزات الأساسية لهياكل الاقتصاد الوطني[79].
- الصادرات من المحروقات ازدادت بحوالي 96 %خلال الفترة (1965-1975).

وبالرغم من كون قطاع المحروقات ظل العمود الفقري الذي يمكن من خلاله إنهاض الاقتصاد الوطني إلاّ أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أن الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) كان هدفها الرئيسي إعادة تنظيم البلاد، مما يؤدي إلى أفضل تغطية للحاجات الأساسية للسكان، في وقت يأتي فيه محاولة تضييق هامش التبعية لقطاع المحروقات، هذه الأهداف وغيرها تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها علما منها بأهمية قطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الكلي والدور الفعال الذي يلعبه من أجل الحفاظ على التوازنات الكبرى لكل من ميزان التجاري وميزان المدفوعات، و الارتباط الوثيق بين إختلالات أسعاره ووضعية الاقتصاد أو التنمية بصفة خاصة للاقتصاد الوطني.

2.2.1.2. تراجع دور المحروقات في التنمية بعد أزمة 1986:

تضاءلت مساهمة العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في منتصف الثمانينات ليتكرس ذلك أكثر فأكثر بعد أزمة 1986، حيث وصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا، تدهورت فيه أسعار البترول بشكل ملحوظ إلى 10-13 دولار للبرميل ثم إلى 8.15 دولار للبرميل في جوان من نفس السنة، وفي الواقع لقد بدأت رحلة هبوط أسعار البترول اعتبارا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 [80]ص 285-286. ومنذ أن قررت الأوبيب خفض الإنتاج والالتزام بسقف قدره 16.8 مليون برميل يوميا ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 13-16 دولار للبرميل في

بداية ديسمبر 1986 وأخذت في الارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18 دولار للبرميل سنة 1987.
والجدول الموالي يوضح تطور هذه الأسعار خلال الفترة (1970-2000).

جدول رقم (05): تطور أسعار النفط الخام- الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1970-2000) .

المصدر: [81] ص32، [82] ص30 . الوحدة: الدولار الأمريكي للبرميل

السنوات	السعر الاسمي	بمعدل الصرف	التضخم	السعر الحقيقي المركب من التضخم وأسعار الصرف
1970	1.67	2.0	1.98	2.36
1973	3.05	3.05	3.05	3.05
1974	10.73	11.15	9.45	9.82
1979	17.25	16.31	10.0	9.46
1980	28.64	27.01	14.75	13.91
1981	32.51	35.08	15.19	16.39
1985	27.01	40.03	10.24	15.18
1986	13.53	16.23	5.02	6.02
1990	22.26	22.34	7.02	7.05
1991	18.62	18.87	5.63	7.71
1992	18.44	18.22	5.40	5.34
1993	16.33	17.84	4.65	5.08
1994	15.53	16.82	4.32	4.68
1995	16.86	18.57	4.57	4.76
1996	20.29	21.25	5.37	5.62
1997	18.68	20.95	4.84	5.42
1998	12.28	13.99	13.13	3.57
1999	17.47	20.95	4.39	5.09
2000	27.60	35.09	6.76	8.60

وهكذا برزت اتجاهات قوية لمعالجة حالة التدني التي تعاني منها الصناعة البترولية، والتي أدت بدورها إلى تدني العوائد النفطية وكان من أهم تجليات هذا التدني:

- الهبوط الحاد في الاحتياطي النفطي.
- العد التنازلي في مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، في ظروف عدم التوسع في مساهمتها التمويلية في التنمية الاقتصادية التي شكلت طموح الدولة في مخططات الستينات والسبعينات.
- ضعف الاستفادة من مميزات الموقع الجغرافي والمميزات النوعية لجذب المستهلكين الرئيسيين للاستثمار في مجال تطوير الحقول البترولية.كما يمكن تقديم المؤشرات الملموسة التالية [83]:
- انخفاض حاد في قيمة الصادرات من النفط الخام من إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.
- عدم تحسن الاحتياطات النفطية بسبب غياب الاستثمارات اللازمة للقيام بعمليات واسعة لتطوير الطاقة الإنتاجية للحقول البترولية.
- الضغوط العالية على ميزان المدفوعات وانخفاض في احتياطات الصرف فخسرت الجزائر 5.6 مليار دولار من إيرادات الصادرات سنة 1986 وتقلصت احتياطات الصرف بمليار دولار في نفس السنة.
- الجزائر وبعد أن غابت عن الأسواق المالية الدولية في بداية الثمانينات رغبة منها في تخفيض حجم المديونية، عادت مجددا بسبب هبوط إيراداتها وأخذت تعبئ أكثر فأكثر القروض قصيرة المدى (اقل من 3سنوات)[75] ص 102 مؤزمة بذلك وفي المدى القصير أعباء خدمات ديونها، وبالتالي ارتفاع مؤشرات خدمات الديون والتي قدرت بـ5 مليار دولار أي ما يعادل 55 % من عائدات التصدير .
- اللجوء المفرط للتمويل الخارجي لتزويد أداة الإنتاج.
- ضعف تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات، حيث انخفض معدل التغطية و قدربحوالي16%.

عجلت هذه المخاطر وفي إطار منظومة من المتغيرات في تحريك ملف قطاع المحروقات لمعالجة حالة التدني التي يعيشها، وقد تجلى ذلك في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة و المتمثلة في تحقيق الهدفين الرئيسين التاليين:

- تطوير الاحتياطي النفطي.
- تطوير الطاقة الإنتاجية للحقول النفطية، وانعكاسات ذلك في زيادة حجم الصادرات النفطية.

ولغرض تحويل الأهداف أعلاه إلى فعل ملموس على صعيد الواقع، برز خلال التسعينات اتجاه فعال لتصحيح حالة التدني في الصناعة البترولية عبر أساليب جديدة في مجال الطاقة وهي:

- إتبّاع أسلوب استدراج العروض لتطوير وزيادة الاحتياطات النفطية، وفي هذا المجال قامت الدولة بإدخال تعديلات هامة على تشريعاتها.

- ابتداء من سنة 1986 أدخلت الدولة الجزائرية نظاما تشجيعيا تتمكن بموجبه الشركات المختلفة من استغلال الغاز الطبيعي المكتشف، بصيغ جديدة لتشجيعهم على تطوير الاحتياطي النفطي.
- العناية بمعطيات الدراسات العلمية فيما يتعلق بإمكانيات تطبيق تقنيات جديدة للاستخلاص الثانوي يسمح باستخراج (400 – 500) مليون طن إضافية من نفط الحقول الموجودة، وينبغي في هذا الصدد حسن الاستخدام الفعال لمؤشر الموقع الجغرافي الذي تتمتع به البلاد، إضافة لمستلزمات تكييف التشريعات القانونية حتى تستجيب لمتطلبات المنافسة العالمية، وهو ما تبينه القراءات الميدانية للكثير من الدراسات والتقارير حول الاحتياطات و الإنتاج و الاستهلاك والأسعار على الصعيد العالمي.

هذا كله كان يختفي ولفترة طويلة وراء الصادرات البترولية والاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على العائدات البترولية حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة 97 % من الإيرادات الأجنبية كما يغطي 3/2 من ميزانية الدولة.

3.1.2. الاستثمار في قطاع المحروقات وتبسيط إجراءاته في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتباره المصدر الأساسي الأولي في الحصول على العملة الصعبة، فهو يمثل حوالي 97 % من المداخيل المتحصل عليها من العملة الصعبة من الخارج، وأكثر من 60 % من الجباية التي تستعمل إيراداتها لتمويل ميزانية الدولة، وبالتالي فإن الاستثمار في هذا القطاع يعتبر ضرورة لابد منه .

1.3.1.2.المخططات التنموية وتطور الاستثمارات في قطاع المحروقات:

1.1.3.1.2. المخطط الثلاثي (1967-1969):

أولت الجزائر أهمية كبرى منذ المخطط الثلاثي خلال الفترة (1967-1969) والأفضلية للهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات، مقارنة بالزراعة والمناجم، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13 % سنة 1963 إلى 18.2 % سنة 1967، بينما تراجع في الزراعة من 17.5 % إلى 12.5 % لنفس الفترة[84]ص 239، وفي الواقع الهدف من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية لإنجاز المخططات المقبلة.

2.1.3.1.2. المخطط الرباعي الأول(1970-1974):

كان نصيب القطاع المحروقات حوالي 10 مليار دينار جزائري أي 36 % من المجموع العام لاستثمارات الخطة الرباعية الأولى(1970-1973) البالغة 27.73 مليار دينار جزائري[85]ص257 انطلاقا من كون أن المخطط اعتبر الصناعة البترولية من أهم مصادر التراكم المحلي، ويمكن تفسير

ذلك في كون رأس المال الأجنبي الذي أشرف على استخراج البترول قدم بحذر شديد في الإنفاق الاستثماري الجديد .

وقد تم تنفيذ مجموعة ضخمة من المشاريع في إطار المخطط الرباعي الأول، على غرار مصنع تكرير النفط في أرزيو، ومصنع الغاز المستخلص وأنبوب نقل النفط من الصحراء إلى ميناء سكيكدة وخط أنابيب نقل الغاز المستخلص من النفط والمواد المكثفة "حاسي مسعود" – "أرزيو" وأنبوب الغاز "حاسي الرمل" – "أرزيو". وشكل ما تمّ إنفاقه واستثماره في قطاع المحروقات حوالي 50 % من إيرادات الجزائر من المحروقات التي بلغت في فترة المخطط الرباعي الأول 5.675 مليار دولار، ومن الخصائص المميزة للبرنامج الاستثماري للخطة الزيادة الحادة في صناعتي بناء الآلات والمعدات، حيث تضاعفت حصة هذه المجالات أكثر من 6 مرات عند تحليل حصتها في بنية الاستثمارات.

3.1.3.1.2. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

وبفضل ارتفاع أسعار البترول العالمية لعامي 1973-1974 ,تضاعف حجم الإيرادات البترولية من 5.675 مليار دولار في خطة (1970-1973) إلى 10.8 مليار دولار في خطة (1974-1977)[86]ص103 وقد تكثف إنتاج المحروقات بشكل كبير، إذ انتقل إنتاج البترول الخام من 22.8 مليون طن سنة 1962 إلى 63 مليون طن سنة 1979، فيما انتقل الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن لنفس الفترة [73]ص76 ، كما ترتب على مؤشرات زيادة الموارد البترولية توسع في حجم الاستثمارات التي تضمنها الخطة والتي بلغت قيمة 1192 مليار دينار أي فاقت مرتين عن مستواها في الخطة (1970-1973). كما تضاعفت الاستثمارات المخصصة للصناعة الكيماوية بثماني مرات واحتلت صناعة بناء الآلات والمعدات الكهربائية موقعا متميزا بين قطاعات الصناعة التحويلية، حيث حددت المهام التالية لهذين القطاعين:

أ- من الضروري حتى نهاية الفترة التخطيطية التالية خلق الإمكانية الميدانية لتلبية الاحتياج الوطني بشكل كامل من المعدات اللازمة في البناء والنقل والمواصلات....الخ.

ب- رفع مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع المعمرة، ولم تقتصر المهمة المحددة لقطاع الطاقة على تموين المؤسسات بالطاقة الكهربائية، بل تعدتها إلى تنفيذ برنامج واسع لكهربة المناطق الريفية.

ولقد ظل المخطط الاقتصادي في توسيع كثيف في صناعة النفط والغاز حيث أن العوائد التي حققتها دفعت باتجاه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 68 % سنويا، وقد تجلى ذلك بشكل واضح بالحجم الضخم لأعمال البناء وتطوير النقل والطاقة، إلا أن ذلك لا يمنع من التأشير لملاحظة مهمة جدا في تلك الفترة إذ بالرغم من ارتفاع عوائد البترول من 710 مليون دولار خلال المخطط الثلاثي إلى 5.675 مليار دولار خلال المخطط الرباعي الأول، وبالرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها

الخطة الرباعية الأولى، إلا أن نموذج المخطط الاقتصادي الرباعي ظل متأخرا في معدلات نمو إنتاج الصناعات لارتباطه بتخلف الزراعة. والجدول الموالي يبين حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1977 والمحققة في مجال المحروقات مقارنة بالحجم الكلي للاستثمارات.

الجدول رقم (06):حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات والقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (1967-1977). المصدر: [87]ص125.

المخططات التنموية	المخطط الأول 67 -19 1969	المخطط الثاني 1973-1970	المخطط الثالث 1977-1974
- قطاع المحروقات %	6.9	47.1	43.6
- الزراعة %	6.4	13	4.7
- الصناعات القاعدية وغيرها%	25.3	30	33.3
- حصة المحروقات (مليار دولار)	100.6	380.6	125.3
- إجمالي الاستثمارات المحققة (مليار دولار)	70.9	257.2	944.9

.

ومن خلال الجدول تظهر النسبة الكبيرة التي تم تخصيصها لقطاع المحروقات والهدف هو التمويل الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى توليد موارد لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالاستثمار في النشاط التصديري هو أحسن ضمان لإستمداد العملات الصعبة الضرورية لشراء الأجهزة الضرورية لعملية التنمية من جهة ومن جهة أخرى لاطمئنان الممولين الأجانب عن قدرة البلاد على تسديد التزاماتها الخارجية.

2.3.1.2. الاستثمار في قطاع المحروقات خلال مرحلة الإصلاحات:

لقد عرف قطاع المحروقات خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية تطور ملحوظا حيث بلغ الإنتاج 37.654 مليون طن سنة 1997 بزيادة قدرها 185000 طن عن سنة 1996. وحسب تقرير أولي [88] بلغت عدد الاكتشافات خلال سنة 1997 ب 7 اكتشافات تعد احتياطاتها مؤكدة وتقدر بحوالي 109 مليون طن. وقد تم استثمار حوالي 21 مليار دولار خلال الفترة (1999-2003)

[70]ص29 وبذلك تحتل سوناطراك المرتبة 12عالميا و الأولى بين الشركات الوطنية الجزائرية سنة 2000 [89].

ولقد قامت شركة نافتال (فرع 100%) سوناطراك بتلبية الاحتياجات الوطنية من المواد البترولية, وتزامنها مع التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي الوطني والدولي عملت على تأقلم نشاطها مع متطلبات الساحة الاقتصادية الحالية، خاصة انفتاح سوق المواد البترولية للخواص والمنافسة الأجنبية، لذا فالمؤسسة تعمل في المرحلة القادمة على تركيز جهود استثماراتها في تجديد وتحديث منشآت التخزين والتوزيع وإعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة. وفي مجال الشراكة قامت بمفاوضات مع عملاء خواص جزائريين وأجانب (CEPSA-BP-EXONMOBIL,SHELL) من أجل تحسين وتطوير خدماتها وترقية وجودها في السوق الوطنية والدولية خاصة الأسواق التونسية، الليبية والموريتانية، وقد اهتمت نافتال بتصدير 2000 طن من غاز البوتان المعبأ إلى تونس خلال سنة 2004، كما قامت بالشروع في إنجاز عدة مشاريع جديدة خاصة مركز تعبئة بآرزو بطاقة 50.000 طن/سنة بالإضافة إلى إتمام أعمال إنجاز مشاريع قنوات نقل غاز البترول المسال وكذا قنوات متعددة المواد.

ومنذ المصادقة على المرسوم التنفيذي 97-437 في نوفمبر 1997 الذي نص على فتح نشاطات النقل وتخزين وتوزيع المواد البترولية للمستثمرين الخواص والأجانب لمواجهة الطلب المتزايد عليها، قامت وزارة الطاقة والمناجم بإصدار:

- 43 رخصة لإنجاز مراكز تعبئة منها 9 تعمل.
- 431 رخصة لإنجاز محطات خدمات منها 134 في الخدمة.
- 168 رخصة تمديد نشاط محطات الخدمات لتشمل توزيع وقود غاز البترول المسال (GP2/C) منها 70 في الخدمة.
- 80 رخصة لتوزيع المزلفات منها 43 في الخدمة.
- 80 رخصة لإنجاز مراكز توزيع البنزين منها 03 في الخدمة.
- 11 رخصة تحويل وتوزيع الزفة منها 03 في الخدمة.

وللتبسيط أكثر إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات، ووفقا للقانون الجديد للمحروقات المؤرخ في 2005/04/28 يشترط لمباشرة النشاط في قطاع المحروقات حيازة سند منجمي، حيث عرفته المادة (05) من قانون المحروقات على أنه وثيقة تخص كل ترخيص بالبحث أو الاستغلال للمحروقات ولا يترتب على هذا الترخيص أي حق في الملكية، وتصدر هذه الوثيقة عن الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات. ويعد عقد البحث أو الاستغلال بمثابة إجراء مسبق في النشاط ويخول للمتعاقد ما يلي:

أ- نشاطات البحث.

ب- نشاطات الاستغلال في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال.

ج- تملك المتعاقد للمحروقات المستخلصة في إطار العقد المبرم بين الطرفين شريطة تسديد الآتاوة المنصوص عليها قانونيا.

د- مدة عقد البحث تقدر ب 7 سنوات مع مرحلة ابتدائية مدتها 3 سنوات متبوعة بمرحلتين مدة كل منها سنتين، ومدة عقد الاستغلال 25 سنة بالنسبة لمكمن مكتشف و30 سنة بالنسبة لمكمن الغاز الجاف.

والملاحظ أن المدة طويلة نسبيا وهذا ما يجعله عقد البحث والاستغلال يشبه إلى حد كبير عقد الامتياز المتعارف عليه في القانون الكلاسيكي للمحروقات حيث تصل مدة العقد فيه إلى حوالي 32 سنة، ومثل هذه المدة الطويلة قد تتسبب في إلحاق بعض الأخطار بثروة المحروقات كالاستنزاف والاستغلال الفاحش لها. ولقد منح المشرع الجزائري سونطراك حق ممارسة الشفعة في حالة تنازل أو رغبة المستثمر الأجنبي في تحويل حقوقه إلى الغير [90]ص 96-97. وبالتالي فإن سونطراك كأية شركة بترولية أخرى لا تتجلى قيمتها إلا من خلال الاحتياطات وإثباتها لتحكمها فيها، وهذا من خلال قدرتها على تشجيعها، وهي الآن تتحكم في 80% من الإنتاج بالإضافة إلى حصتها التي تحصل عليها من شركائها، وتتحكم أيضا في أكثر من 43% من المحيط المنجمي بفضل رخص التنقيب التي تحصلت عليها[91]ص 14. والشكلان التاليان يوضحان ذلك أكثر. إضافة إلى الملحق رقم (02).

الوحدة: مليون طن

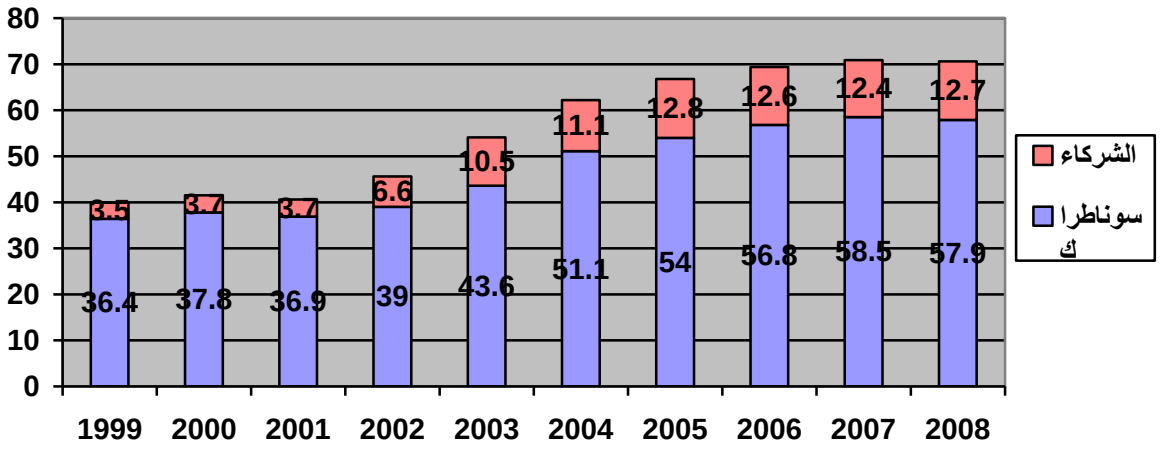

الشكل رقم (03): تطور إنتاج البترول الخام لسونطراك وشركائها. **المصدر:** [91] ص 15.

الوحدة: مليار م3

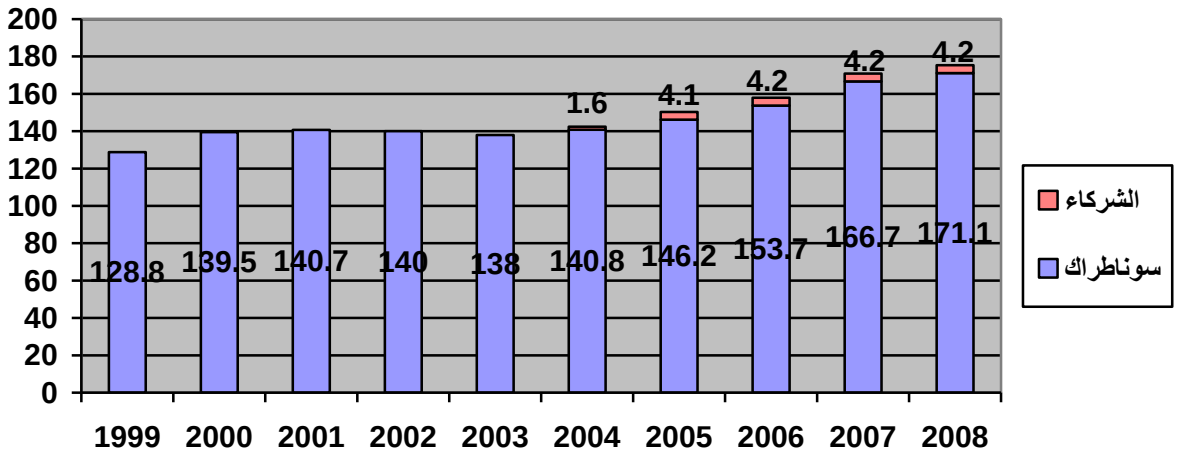

الشكل رقم (04): تطور إنتاج الغز الطبيعي لسوناطراك وشركائها. المصدر:[91] ص16.

وإذا كانت الاستثمارات الهامة تعتبر ضرورية لإنجاز اكتشافات أخرى وتثمين الاكتشافات الموجودة، حيث تم استثمار 21 مليار بين السنوات 2004 و2008، وإذا كانت القدرة محددة فإنه يتعين على سونطراك لكي تنتج أكثر أن تستثمر أفضل، وتنتج أفضل أيضا، وتعتمد أفضل التكنولوجيا، تكوين المزيد من الكفاءات، وكونها تملك تجربة كبيرة في ميدان الغاز، فإن سوناطراك تتطلع كغيرها من الشركات الكبيرة، إلى توسيع وتنويع تواجدها الدولي، وهي الآن حاضرة بالفعل، في كل من البيرو، وجنوب إفريقيا، واسبانيا، وتنوي الذهاب كذلك إلى آسيا.

فسوناطراك تسعى إلى تدويل نشاطاتها عن طريق سلسلة المحروقات في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى ارتباط الفوائد ، فالشركات الدولية تسعى إلى أخذ حصة في احتياطات المحروقات و سوناطراك تسعى إلى تدويل نشاطاتها SONATRADING .

و في هذا السياق تم توقيع عقود مع مختلف الشركات الأجنبية و المتمثلة في الآتي[68] ص158:

-العقد المبرم مع خمسة شركاء لغرض المساهمة في ترقية مشروع غاز Ferrol بإسبانيا. أما في منطقة Galice فسوناطراك تساهم بـ 15% مما يجعل منها ممول مستقبلي للغاز الطبيعي المميع في السوق الإسبانية.

- العقد المبرم بين سوناطراك و الشركة العمومية التركية BOTAS و الذي يحوي عقدين :عقد تسويق للغاز الطبيعي السائل الجزائري لمدة 25 سنة . و اتفقا على شراكة بين المجموعتين البترولية أين تستحوذ سوناطراك على حصة مساهمة عالية في مجموعة BOTAS فيما يخص المشاريع الطاقوية في تركيا .

- إمضاء عقد بين سوناطراك و CEPSA الإسبانية لخلق شركة مختلطة MEDGAZSA لغرض إنجاز مشروع نقل الغاز بأنابيب gazoduc توصل الجزائر بإسبانيا، و يدخل في هذا المشروع عدة شركات منها TOTAL, FINAELF، BP, ENDESIADENI, GDF و هذا بمساهمة في الرأسمال الاجتماعي لـ MEDGAZSA .

- أمضت سوناطراك عقد مع الشركة الأمريكية CONOCO ، هذا العقد يخص اتفاقية التعاون في مجال البحث و التنقيب و أيضا الاستثمار في تركيا لغرض تحقيق مشروع إنجاز مركز توليد الكهرباء.

إن الشراكة سمحت لسوناطراك ليس فقط بالظهور على المستوى الدولي و إنما بالتحكم و النفوذ أكثر و بسهولة في الأسواق الدولية، و من ثم بيع منتجاتها بسهولة، واغتنام فرصة الخبرات من طرف شركائها الأجانب .فكل هذا سمح لها باكتساب الخبرة، التكنولوجيا و المعرفة و بالتالي تعزيز صورتها التجارية و رفع أدائها في الصناعة العالمية للمحروقات.

3.3.1.2. آفاق الاستثمار في قطاع المحروقات في الجزائر:

تشير دراسة الشركة العربية للاستثمارات البترولية (إبيكورب) إلى بعض النتائج الملموسة، من أهمها الطفرة التي يشهدها نشاط قطاع الصناعات البترولية والبيتروكيماوية، والتي تقدر حجم احتياجاته الاستثمارية خلال فترة 05 سنوات وهي (2006-2010) بحوالي 220 مليون دولار بزيادة قدرها 26 % عن تقديرات إبيكورب في العام الماضي للفترة (2005-2009) والبالغة 175 مليون دولار، وهذا في المنطقة العربية والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (07): نمو تقديرات الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة خلال السنوات (2004 - 2010) في المنطقة العربية. **المصدر:**[92] ص7.

الفتـــــرة	الاحتياجات الاستثمارية بليون دولار	الزيادة %
2004 -2008	150	-
2005- 2009	175	% 17
2006 -2010	220	% 26

وتمثل قيمة الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز و الصناعات اللاحقة إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية للفترة (2006-2010) نسبة 6 % من الناتج القومي العربي المتوقع خلال هذه الفترة

ونسبة 23% من إجمالي حجم استثمارات المنطقة العربية المنتظرة خلال الفترة ذاتها. وهذا ما يفسره أكثر الملحق رقم (03) والذي يبين من خلاله موقع الجزائر بين مجموعة الدول العربية من الاستثمارات المتوقعة في عموم قطاع النفط والغاز ولكل المكونات الصناعية خلال الفترة (2006-2010). حيث نجد أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى حوالي 581 بليون دولار وتمثل سنة 26 % من إجمالي حجم الاستثمارات في المنطقة العربية، ويليها قطر بحوالي 31.1 بليون دولار، لتأتي الجزائر في الرتبة الثالثة بقيمة 24.1 بليون دولار. وبهذا نجد أن الجزائر إضافة إلى قطر والسعودية تستحوذ على 51.5 % من إجمالي الاستثمارات المتوقعة في هذا القطاع.

وتمخضت الدراسة عن العديد من النتائج والتي من أهمها تزايد الاحتياجات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في المنطقة العربية ومن بينها الجزائر، ويُعزى ذلك إلى كثرة المشروعات المزعم تنفيذها في هذه الفترة .كما أن هذه الطفرة في حجم الاحتياجات الاستثمارية يمكن تفسيرها من خلال التوجه لإقامة المشروعات الضخمة.

وفيما يتعلق بهياكل التمويل المطلوب، وبافتراض استقرار أسعار النفط عند المستويات المرتفعة التي شهدتها الأسواق في الآونة الأخيرة ، فإن شركة النفط الوطنية والتي قد ترتبط بعلاقة شراكة سوف لن تكون بحاجة ماسة للاقتراض لغرض النهوض بمشروعات الصناعة الأمامية والوسطى للنفط. أما مشروعات الصناعات اللاحقة للنفط والغاز شاملة توليد الطاقة الكهربائية، فستظل تعتمد على الاقتراض من البنوك التجارية وبمعدلات مرتفعة من إجمالي حجم التمويل المطلوب.

هذا ويمثل توفير هذه المبالغ الضخمة للتمويل قدرا من التحدي لأصحاب المشروعات ومانحي القروض خاصة بالنسبة للقروض طويلة الأجل والتي أكثر ما تحتاجها مشروعات توليد الطاقة الكهربائية.

4.1.2. تحرير قطاع المحروقات في الجزائر.

بمقتضى القانون رقم 05/07 المؤرخ في: 2005/04/28 والمتعلق بالمحروقات تم المصادقة على القانون الجديد للمحروقات، فما هو مضمون هذا القانون؟ وهل بمقتضاه فقدت شركة سونطراك احتكارها لقطاع المحروقات أم لا يزال هذا الاحتكار قائم؟

1.4.1.2. فكرة تراجع الدولة عن دور الدولة المنتجة للمحروقات إلى دور الدولة الضابطة لقطاع المحروقات:

1.1.4.1.2. الغطاء الدستوري للقانون الجديد:

من أجل إضفاء المشروعية على أحكامه القانونية أسس القانون الجديد مرجعيته على مواد دستور 1996، وفي هذا الإطار كيف المؤسس في نص المواد 12 و 17 و 18 من القانون ثروة المحروقات على أنها ملكية عمومية أو بتعبير آخر ملك للدولة، وهنا لابد أن نفرق بين مصطلحين: "ملكية عمومية" وهو مصطلح معمول به في النظام الرأسمالي ومصطلح "ملكية الدولة" وهو مصطلح كان معمول به في ظل دستور 1976 في المادة 14 منه، وتنسجم هاته الرؤية مع متطلبات النظام الاشتراكي، وعلى هذا الأساس وبعد صدور دستور 1989 واستغناء السلطة عن هذا النظام واستبداله بمعتقدات النظام الرأسمالي، كان لزاما عليها حذف مصطلح ملكية الدولة، والاكتفاء فقط بمصطلح الملكية العمومية، وهو مصطلح يدمج نطاقه ضمن ثروة المحروقات[93] ص49.

ولقد أخرج القانون الجديد للمحروقات بصفة نهائية ودون رجعة قطاع المحروقات من طائفة القطاعات الإستراتيجية للدولة بل أصبح في ظل هذا النظام قطاع اقتصادي كباقي القطاعات، وبالمفهوم القانوني يمكن للحكومة إدراج مشروع قانون للتنازل عنه.

.2.1.4.1.2. دور الدولة من خلال القانون الجديد للمحروقات لسنة 2005:

لقد تراجعت الدولة بمقتضى المادة 01 و 02 من قانون المحروقات عن دورها كمحتكر لقطاع المحروقات، هذا الدور الذي تكرس عمليا مع إبرام اتفاقية قيتي سونطراك [94] ص183 في 1968/10/31 وتكرس قانونيا بعد الإعلان عن حركة تأميم المحروقات سنة 1971، ومنذ ذلك التاريخ أصبح قطاع المحروقات قطاع ا محتكر ا من قبل الدولة تستغله بموجب تفويض خاص شركة سونطراك، ليس فقط بوصفها شركة عمومية ذات طابع اقتصادي وإنما بوصفها مرفق تابع للدولة مزود بامتيازات السلطة العمومية، ولعل أهم هاته الامتيازات:

أ- المشاركة الإجبارية للمستثمر الأجنبي مع الطرف الوطني و تحديدا شركة سونطراك، حيث لا يرخص لأي شخص أجنبي بالاستثمار في قطاع المحروقات إلا في إطار المشاركة مع الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك.

ب- مبدأ حيازة الطرف الوطني على أغلبية رأس مال الشركة، حيث استمر هذا الوضع إلى غاية صدور قانون 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 أين احتفظت السلطة لمبدأ المشاركة الإجبارية كما استثنت من مجال تدخل المستثمرين الأجانب الاستثمارات المتعلقة بالغاز الطبيعي :[95] ص21 إلى أن تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 حيث مس الجوانب التالية:

- الترخيص للشريك الأجنبي بالاستثمار في قطاع الغاز عكس القانون السابق الذي كان يقيد الاستثمار في هذا القطاع.
- السماح للأجانب باستغلال الحقول الموجودة والتي لم تشغل بعد أو الحقول الجاري بها الاستغلال.
- السماح للأجانب المشاركة في كل مراحل المحروقات من تنقيب وبحث واستغلال ونقل بالأنابيب.
- تعديل دور الدولة في اتفاقيات المشاركة بحيث لا تتدخل في العلاقة العقدية المبرمة بين شركة سونطراك والشريك الأجنبي بل تكتفي بترسيم هذه العلاقة في شكل مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة.

وتأسيسا على ما تقدم احتفظت الدولة باحتكارها لقطاع المحروقات، لكن بعد صدور قانون المحروقات الجديد تخلت الدولة عن هذا الاحتكار و اكتفت فقط بسلطة الضبط والتحفيز. وفي هذا الإطار حدد القانون على أن دور الدولة ينحصر في وضع الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المتعلقة بالمحروقات، و استرجعت الدولة صلاحياتها في ضبط نشاط المحروقات بعد أن فوضتها في القوانين السابقة لشركة سونطراك، وتتميز هذه السلطة بأنها ذات طابع إداري تتولاها إدارة عمومية تسمى بسلطة الضبط المستقلة، و تم تعريف هذه السلطة على أنها شكل مستحدث للمرفق العمومي فوضته السلطة العمومية بعض صلاحياتها الإدارية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية : [90] ص77.

أ- صلاحيات وكالتي المحروقات ووزير الطاقة والمناجم:

مع صدور قانون 2005 للمحروقات أضفى المشرع صفة السلطة المستقلة على وكالة ضبط المحروقات و وكالة تثمين المحروقات المنشأتين بموجب المادة رقم 12 من قانون المحروقات، إضافة إلى توسيع صلاحيات وزير الطاقة في ضبط قطاع المحروقات.

- صلاحيات وكالتي المحروقات: منح قانون المحروقات الجديد سلطة ضبط المحروقات صلاحيات واسعة تتمثل أساسا في:[96]:

- التنظيم التقني المطبق على نشاطات المحروقات.
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر.
- التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة.
- دفتر الشروط المتعلقة بانجاز منشات النقل بالأنابيب.
- دراسة طلبيات منح امتياز النقل بالأنابيب.وتقديم توصيات إلى وزير المحروقات.
- تسيير صندوق معادلة وتعويض تعريفات نقل المحروقات.
- المساهمة في أعداد السياسة القطاعية وأعداد النصوص القانونية للقطاع[97].

أما الصلاحيات التي منحت لوكالة تثمين موارد المحروقات فهي:

- تعمل على رسم إستراتيجية قطاع المحروقات في الجزائر.
- الاشتراك مع الوزير المكلف بالمحروقات في وضع السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاط المحروقات.
- تتولى دراسة مخططات التنمية والتأكد من الاستغلال الأمثل لموارد المحروقات.
- تقسيم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات قصد البحث والاستغلال إلى أربعة مناطق (أ، ب، ج، د).
- طرح المناقصات عن المناقشة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث أو الاستغلال.
- تسليم رخص التنقيب والاستغلال.
- مراقبة ومتابعة تنفيذ عقود البحث والاستغلال طبقا لأحكام قانون المحروقات.
- المراقبة الدورية للأمن الصناعي المتعلق بالاستثمارات النفطية.

- صلاحيات وزير الطاقة والمناجم: إلى جانب سلطة الوكالتين فلقد منح وزير الطاقة سلطة ضبط خاصة به يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ✓ تعتبر الوزارة المسؤول الأول عن هذا القطاع حيث تسهر على رسم سياسة القطاع.
- ✓ مراقبة المناقصات وتقديم العروض.
- ✓ منح الامتياز أو سحبه بقرار إداري من الوزير ذاته.
- ✓ المصادقة على أعمال الوكالتين.

2.4.1.2 السلطة الجديدة للدولة:

سارع هذا قانون إلى تكفل الدولة بسلطة التحفيز والتخلي عن احتكار قطاع المحروقان ولقد شمل هذا التخلي:

1.2.4.1.2. التخلي عن اختصاص تحديد الأسعار:

سعت الدولة في بداية السبعينات إلى العمل على تطبيق توصيات منظمة الأوبك المتعلقة بتحديد أسعار المحروقات ومنذ ذلك الوقت أصبحت هاته الأسعار تصدر بموجب نص تنظيمي حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 120/71 الحد الأدنى للأسعار المشهرة والذي يتألف من عنصرين عنصر قاعدي يرتبط بسعر النفط عند الشحن، وعنصر تكميلي يرتبط بسعر النفط عند النقل [98] ص25، وغالبا ما كان سعر النفط مرتبط بالتغيرات الدولية صعودا ونزولا لكن يبقى في كل الحالات حبيس إدارة الدولة والتي عرفت كيف تستغلها.

غير أن بعد صدور القانون الجديد للمحروقات تخلت السلطة عن أسلوب التحديد الإداري لأسعار المحروقات، وتبنت مبدأ الأسعار الحرة حسب قواعد العرض والطلب سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، فالبنسبة لأسعار التصدير يرتبط هذا السعر بتغيرات السوق الدولية للمحروقات، ونلاحظ في هذا المجال أن المشرع الجزائري اعتمد في تحديد السعر على ما تنشره مجلات متخصصة مؤكدة الشهرة وهذا الاعتماد يثير مجموعة من التساؤلات هل معنى ذلك أن مثل هذه المجلة تحل محل السلطات العمومية لتحديد سعر النفط الجزائري؟.

ففي الواقع هذه المجلات ممولة من قبل مضاربين مرموقين في سوق المحروقات كما أنها مرتبطة بالبورصات الشهيرة وهذا ما يجعل سعر البترول الجزائري يتأثر ارتفاعا أو انخفاضا ليكون في بعض الأحيان ذو طابع اصطناعي أكثر منه طبيعي. وبهذا تخلت السلطة بصفة صريحة عن دورها التقليدي في تحديد السعر المرجعي للبترول الجزائري.

أما بالنسبة لأسعار الاستيراد فلقد اعتبرها قانون المحروقات نشاطا حرا يخضع إلى قاعدة العرض والطلب ومثل هذا الخضوع قد يؤدي إلى زيادة غير محدودة لأسعار المحروقات السائلة بالأخص[99].

ويترتب عن تحرير أسعار المحروقات السائلة ما يلي:

- تحمل الدولة تبعيات التدخل في سوق المحروقات.

- ربط عملية إعداد سعر البيع بمجموعة من الأهداف حددتها المادة التاسعة من قانون المحروقات كتحفيز المستثمرين على تطوير المنشآت الضرورية لتلبية احتياجات الطلب الوطني.

أما بالنسبة للمحروقات الغازية يختلف هذا التحديد حسب المؤشر الجغرافي فإذا كنا بصدد السوق الوطنية نعتمد على مبدأ حرية الأسعار، أما إن كنا بصدد سوق دولية أي عند التصدير فتم حسب هذا القانون الاحتفاظ نسبيا بقاعدة ربط سعر الغاز بسعر البترول.

2.2.4.1.2. تبني سياسة البحث الجبائي:

تبنت هذه السياسة بشأن النظام الضريبي المطلق على نشاطات البحث والاستغلال ونتطرق إليه بالتفصيل في الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر وفق قانون المحروقات الجديد.

3.2.4.1.2. تخلي السلطة عن اختصاص مراقبة عملية الصرف (تحرير سوق الصرف المتعلق بالمحروقات):

أجبر القانون الجديد للمحروقات المتعاملين الأجانب في قطاع النفط بضرورة تركيز نسبة عالية من رقم أعمالهم داخل الجزائر وأخضع حركة حسابهم بالعملة الصعبة لرقابة بنك الجزائر [100] سواء كان الشخص مقيما أو غير مقيم، وفي هذا الإطار يعتبر الغير المقيم كل شخص يكون مقر شركته

بالخارج ويجب أن تسدد مساهمته في رأس مال الشركة الخاضعة للقانون الجزائري بعملة صعبة مستوردة قابلة للتحويل طبقا لتنظيم الصرف المعمول به، أما بالنسبة للشخص المقيم فلقد عرفه قانون المحروقات بأنه كل شخص مقيم في الجزائر سواء إقامة مالية أو قانونية أو جبائية بإمكانه ممارسة نشاطات المحروقات ويلتزم بإيداع نتائج صادراته لدى بنك الجزائر.

4.2.4.1.2. الرجوع إلى عقد الامتياز:

ثم التراجع على ضوء القانون الجديد للمحروقات عن الصيغ القانونية التي استحدثها بفضل ثورة التأميمات ليعود إلى نفس التقنيات المعمول بها في النظم الرأسمالية والتي وردت أيضا في قانون البترول الصحراوي المؤرخ في: 1958/11/22، والذي اعتمد في الأساس على تقنية أو عقد الامتياز لتسيير نشاط النقل بالأنابيب وتجدر الإشارة إلى أن النقل بالأنابيب هو محل عقد الامتياز حيث لم يعد هذا النشاط حكرا على الطرف الوطني وهذا بعض تخلي الدول عن احتكار هذا النشاط.

5.2.4.1.2. تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة النفط:

حيث نظم القانون كيفية تسيير المنازعات التي تحدث بين الوكالة والمتعاقدين و ميز بين طريقتين للتسوية:

أ - طريقة التسوية من خلال المصالحة المسبقة.

ب- التسوية عن طريق التحكيم في حالة فشل الأطراف في الوصول إلى الحل[101] ص23.

3.4.1.2. نزع الطابع السيادي عن تدخلات سوناطراك في مجال المحروقات:

1.3.4.1.2. الفصل بين المؤسس الذي هو الدولة والمؤسسة التي هي شركة سوناطراك:

وتقتضي هذه الخاصة استعادة الفصل التقليدي بين المهام المرفقة للدولة والمهام الاقتصادية لسوناطراك وفي هذا الشأن استرجعت الدولة امتيازات السلطة العامة التي كانت تتمتع بها هذه الشركة لكنها مع ذلك احتفظت بحق الملكية للدولة فالدولة هي المالك الوحيد أو المساهم الوحيد في رأسمال الشركة، والاحتفاظ بحق الملكية لا يعرقل حق الشركة في التمتع بذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة[102] ص321.

2.3.4.1.2. إضفاء الصفة التجارية على شركة سونطراك:

حيث أصبحت الشركة بعد صدور القانون الجديد للمحروقات شركة تجارية عادية تنتمي لفئة شركات الأموال وتتخذ شكل شركة المساهمة طبقا للقانون التجاري.

ويترتب عن مثل هذا التكييف نزع الطابع الاستراتيجي عن الشركة، وتم فقدان هذا الطابع بمقتضى القانون الجديد حيث تخضع الشركة لنفس القواعد التي تخضع لها الشركات التجارية وذلك من حيث الجوانب التالية[90] ص111-113:

أ- اعتبار رأسمال الاجتماعي للشركة مال تجاري ورهن دائم للدائمين.

ب- اعتبار عقود المؤسسة عقود تجارية.

ج- خضوع المؤسسة لقواعد الإفلاس والتسوية القضائية.

د- خضوع منازعات المؤسسة إلى قواعد التحكيم التجاري والقضاء العادي.

3.3.4.1.2. تجريد شركة سوناطراك من دور المتعامل الوحيد:

جرد القانون سوناطراك من دور المتعامل الوحيد فلم تعد صفة المتعامل حكرا على الشركة الوطنية بل يمكن لأي شخص مؤهل اكتساب صفة المتعامل سواء كان هذا الشخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم بمفهوم قانون المحروقات.

هكذا وبعد مجهود طويل للطرف الوطني للاستحواذ على هاتة الصفة جاء القانون الجديد للمحروقات ليجرده منها، ومن المعلوم انه من الناحية التاريخية احتفظت الشركة الوطنية بدور المتعامل الوحيد منذ اتفاق قيتي- سونطراك. ومن أسباب التجريد نذكر **:**

- عدم حاجة الدولة إلى حصر هذه السلطة في الطرف الوطني نظرا لكون الشركة الوطنية اكتسبت قدرات تقنية تؤهلها لقيادة المنافسة في القطاع وبالتالي فلا خوف من احتكار الأجانب لهذه السلطة.

- الاستجابة لتطلعات الدولة بشان توسيع حقول البحث والاستغلال والزيادة في حجم الإنتاج وقدرات الاسترجاع ومثل هذا التوسيع يقتضي منح هذا الدور للأي شخص يتمتع بطاقة تقنية مؤهلة.

- حاجة القطاع إلى الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والتي يتمتع بها المتعامل الأجنبي مقارنة بالمتعامل الوطني.

ولهذا التجريد مجموعة من المخاطر تذكر:

- خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي خاصة مع التطور التقني الذي عرفه قطاع المحروقات.

- خطر زوال الشركة الوطنية نتيجة احتمال عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية.

- التخلي عن مبدأ المشاركة الإجبارية مع شركة سوناطراك.

وتم استبدال المشاركة الإجبارية مع شركة سوناطراك بمبدأ المشاركة الاختيارية بطلب من الشريك الوطني حيث انه مع وجود هذا القانون تمكن الطرف الوطني الدخول كشريك في عقد الاستغلال فقط دون عقد البحث و تتراوح نسبة المشاركة إلى30 % كأقصى حد ولا يجب أن تقل عن 20 % كحد أدنى، وتلتزم سوناطراك بعدم تحويل حصتها في إطار هذا الخيار قبل 5سنوات من تاريخ الممارسة وتتحمل تكاليف الاستكشاف بمقدار مساهمتها في العقد كما تلتزم بتعويض صاحب الاكتشاف بنفس النسبة[90] ص114.

إن قانون المحروقات الجديد والمؤرخ في 2005/04/28 يعكس بقوة إرادة الدولة في الانخراط في التقسيم الدولي للعمل، ويبرز لنا هذا التخصيص من خلال منح القانون للمستثمرين الأجانب حوافز ومزايا تجعله يفضل الاستثمار في هذا القطاع دون سواه.

2.2. الجباية البترولية في الجزائر.

تعتبر الجباية عنصرا أساسيا في اقتصاد الدول، غير أن أهميتها تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب نوع اقتصاد هذه الدول. فالدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية في تسير ميزانيتها العامة، أما الدول النامية والتي تزخر بموارد باطنية نفطية كبيرة فهي تعتمد على الجباية البترولية بصفة أكبر مقارنة بالجباية العادية كون الجباية الأولى تدر عليها موارد كبيرة.

وتعتبر الجزائر من بين دولة المنتجة والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، وهذا باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فبعدما كانت تخضع للقوانين الفرنسية أصبحت تخضع للقوانين الجزائرية بعد تأميمات 1971، وبهذا أصبح للجزائر جباية بترولية لها مكوناتها وخصائصها وتخضع للظروف السائدة في الجزائر وفي العالم.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق:تعريف الجباية البترولية وخصائصها.الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة.

1.2.2. تعريف الجباية البترولية وخصائصها

تختلف الجباية البترولية من دولة إلى أخرى وذلك حسب السياسة الطاقوية المتبعة بها، لذا سنحاول تعريف الجباية البترولية وخصائصها من خلال ما يلي:

1.1.2.2. تعريف الجباية البترولية:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للجباية البترولية على النحو التالي:

- إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لإسغلال باطن الأراضي التي هي ملك الدولة[103] ص138.

- إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض، والأرض مملوكة للدولة[104] ص158.

وما يمكن استنتاجه من ال تعريفين السابقين هو وجود نوعين من الضرائب البترولية وهي كالتالي:

أ- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:

هي أول ضريبة تفرض، وخلال مرحلة فرض هذه الضريبة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الضريبة:

- ضريبة حق الدخول:

حيث يمنح التسريح بالبحث بعد مناقصة للمستفيد الذي يعطي أكبر " Cash Bonus" حيث تقدر قيمتها بالملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها هي الولايات المتحدة الأمريكية [66] ص3. ولقد تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال سنة 1971 قدرت كلفتها ب 90 مليون دولار ليكون لها الحق في الدخول[105] ص130.

- ضريبة حق الإيجار:

ويدفعها صاحب التسريح حسب المساحة المستفاد منها، ويختلف نظام دفع الإيجار من منطقة لأخرى، ويسقط دفعه عند الدخول في مرحلة الإنتاج إذ تعوضه الأتاوة. وهناك ثلاث طرق رئيسية لدفع حق الإيجار[105] ص135:

- الدفع الوحيد حيث يكون دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد لتسريح البحث.
- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا.
- الدفع حسب المساحة ولكن لفترات مختلفة.

ب- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وتتضمن الضرائب التالية:

. ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذا النوع من الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة تكون الضريبة كذلك وإذا كانت صغيرة كانت الضريبة كذلك وهنا تحدد الضريبة عن طريق وضع سقف لإنتاج اليومي.

- حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: وتكون طريقة الدفع بنفس طريقة الدفع في مرحلة البحث، إلاّ أن الاختلاف يكون في القيمة حيث أنها تكون أكبر في هذه المرحلة وهذا ما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، ويكون الإيجار سنويا وثابت طول مرحلة الاستغلال، أو متزايد على حسب سقف الإنتاج السنوي ، وتطرح قيمة الإيجار من حساب الأتاوة لاعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

- الأتاوة: وهي نوع من الضريبة التي تمس الإنتاج وقي متها تزيد بزيادة الإنتاج وتنخفض بانخفاضه، كون هذه الضريبة على رقم الأعمال، ولا ترتبط بالربح، فهي نسبة من قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال. وتدفع نقدا أو عينا، وذلك حسب رغبة الحكومة، وفي الغالب إذا لم نذكر طريقة الدفع

فإنها تدفع نقدا، وابتداء من سنة 1974 أصبح معدل الأتاوة يناقش ضمن مناقصات، واعتبرت كمصاريف تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة وهناك اختلاف في تحديد الموقع الذي تحسب على أساسه الأتاوة[106] ص62:

- ✓ على رأس البئر: تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع، مطروحا منه تكاليف الإنتاج والنقل.
- ✓ انطلاق الحقل: تطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط.
- ✓ نقطة البيع: غالبا ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير، ويؤخذ سعر FOB لحساب الأتاوة.

- الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة، والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات،حيث عملت بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل، إلى غاية 1970، إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوربية معدل 55%، بينما في فنزويلا وصلت النسبة إلى 60% إضافة إلى ضريبة إضافية لكل دخل يتجاوز 25000$.

أما النظام الجبائي الأمريكي فيتميز بالمرونة إذ اعتبر 5% من المصاريف عبارة عن استثمار أما 95 % تخصم في نهاية الدورة، أما مصاريف استغلال الإنتاج تستهلك كليا عبر السنين.

أما في فرنسا فلا يوجد أية ضريبة خلال فترة البحث، أما في فترة لإنتاج فيجب دفع إيجار يحدد سنويا ضمن القانون العام للضرائب، أما الأتاوة المدفوعة فتحددها الدولة، أما الضريبة على الربح تمثل 50%، كما يسمح في هذا النظام بتحمل الخسارة لمدة 5 سنوات كما هو الحال في النظام الجبائي الأمريكي.

أما في بريطانيا يدفع الإيجار سنويا، وفي مرحلة الإنتاج تتناسب قيمة الإيجار السنوي حسب المساحة والزمن كذلك، والتي تخصم في النهاية من قيمة الخسارة. كما يعاد النظر في معدل الإتاوة كل عشر سنوات. بقدر معدل الأتاوة بـ 25% إذا ما تم تجديد العقد أي بعد 50سنة من الإنتاج أما الضريبة على الدخل فتحدد ب52%، ولا يوجد إعفاءات في هذا النظام.

أما في بعض الدول فمعدل الأتاوة تصاعدي مثل الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بفرنسا عام 1965 كما يلي[106] ص62:

12.5% ←لكمية تصل إلى 400000 برميل يوميا.

14% ←400000 إلى 550000 برميل يوميا.

15% ←أكثر من 550000 برميل يوميا.

2.1.2.2. خصائص الجباية البترولية:

تختلف خصائص الجباية البترولية من دولة إلى أخرى وذلك حسب أنواع الضرائب المفروضة حيث تتميز بتنوع الضرائب في الدول السائرة في طريق النمو كالدول المنظمة إلى منظمة الاوبيك وقلتها وانخفاضها في الدول المتقدمة والمستهلكة للبترول حيث تهدف من خلاله تشجيع البحث والاستغلال وتطويره وتكثيفه.

1.2.1.2.2. الجباية في دول منظمة الاوبيك:

باعتبارها دول منتجة فإن الجباية البترولية تعتبر موردا رئيسيا لدخلها الوطني ولتمويل ميزانيتها خاصة في حالة حدوث ارتفاعات في أسعار البترول وهي على علم بأن هذه المادة ناضبة وغير متجددة.

فبعدما انخفضت مداخيل هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انخفاض أسعار البترول قامت بتأسيس منظمة الاوبيك سنة 1960، بعد ما كانت المعدلات الضريبية ضئيلة جدا مقارنة بالأرباح المحققة والذي استفادت آنذاك منها الشركات البترولية. وتوالت الأحداث في السوق النفطية خاصة بعد التحويل الذي عرفه العالم من سوق احتكارية إلى سوق تضم دول منتجة وأخرى مستهلكة دفع الاوبيك إلى رفع أسعار البترول باعتبار الدول المكونة لها دول منتجة وهذا ما كون في الأخير جباية بترولية خاصة بدول أعضاء الاوبيك تتناسب والأوضاع في السوق النفطية وهذا ما جعل لها مكانة بين دول العالم.

كما أعلنت الأوبك الرفع من معدل الأتاوة من 12.5% إلى 145% سنة 1974 لينقل إلى 16.65% لشهر أكتوبر من نفس السنة وصولا إلى 20% في شهر نوفمبر، رافعه في نفس الوقت الضريبة على الدخل إلى 85% لهذه السنة نتيجة لمجموعة من الأسباب كغلق قناة السويس سنة 1967.

2.2.1.2.2. الجباية البترولية في الدول المستهلكة للبترول:

على الرغم من قدرتها الإنتاجية العالمية، فإن لهذه الدول نظام جبائي خاص بها يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها بفرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على الدخل [106] ص63كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والتي تعتبر من الدول الصناعية الكبرى حيث تنخفض بها معدلات الإيجار والأتاوة بالتالي تعمل بنظام جبائي خاص بها يسمح للشركات البترولية من توسيع وزيادة عمليات البحث والتنقيب بها.

2.2.2. الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.

لقد ميز الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر مجموعة من التغيرات تجسدت في عدة قوانين بداية من الاستعمار الفرنسي وقوانينه المجحفة إلى غاية صدور قانون المحروقات الجديد رقم 07/05.

1.2.2.2. الجباية البترولية قبل انضمام الجزائر إلى OPEP:

إن أول قانون عملت به فرنسا في الجزائر لاستغلال الآبار هو القانون المنجمي وهذا لغياب قانون خاص بهذا الاستغلال خلال فترة الاستعمار إضافة إلى قانون البترولي الصحراوي وهذا للأهمية البالغة للموارد الباطنية في صحراء الجزائر إضافة إلى قرب المكان حيث مكن فرنسا من مراقبة النفط الصحراوي وبأقل تكلفة. وأهم مميزات الجباية البترولية خلال هذه لفترة نذكر [66] ص54:

أ - الأتاوة:

تخضع الأتاوة إلى قواعد الوعاء والتحصيل الآتية:

- وعاء الإتاوات: يعني القاعدة أي المبلغ الذي يخضع للضريبة.
- تخضع إتاوات المحروقات المستخرجة من المناجم الأرضية والبحرية.
- الإتاوة تفرض على كميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عمليات لمعالجة في الحقل وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

القيمة المالية للمحروقات المستخرجة = الكمية الخاضعة للإتاوات x الأسعار القاعدية

وتحسب الأتاوة على أساس الكميات المنتجة مضروبة في السعر المحدد عن طريق تنظيم المحروقات السائلة الموجهة لتصدير دون أن تكون أقل من السعر الحقيقي للبيع الموجه للتصدير وكذلك سعر البيع المحقق على المحروقات الغازية المصدرة على حالتها، إضافة إلى السعر المحدد للمحروقات الموجهة للتكرير والاستهلاك على مستوى السوق الوطنية [107] ص295. وكانت الأتاوة تساوي 12.5 %من قيمة انطلاق الحقل (Valeur de part champs) للمحروقات السائلة و5% من قيمة المحروقات الغازية ويتم تسديدها عينا أو نقدا إذا حقق حد أدنى من المحروقات السائلة والغازية، وفي حالة ما إذا كان الإنتاج يفوق هذا الحد فإن الأتاوة تعتبر تسبيق على الضريبة المباشرة على البترول.

ب - الضريبة المباشرة على البترول:

وتفرض على الشركات بعد تحقيق ربح وتمثل 50% من الربح الخام، وتعفى الشركات من كل الضرائب الأخرى. لكن مع دخول الجزائر عقد الاستقلال تغيرت القوانين التي سيرت الجباية البترولية

آنذاك خاصة وأن بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1965 عرفت الجزائر حدثين هامين هما: اتفاقية إفيان 1962 والتي من خلالها تشبثت فرنسا بحقها في صحراء الجزائر وحاولت فصلها عن الشمال إضافة إلى تمسكها الشديد باستمرار القانون الذي كان سائدا خلال الاستعمار وهو قانون البترولي الصحراوي[66] ص55 وهذا محاولة منها لمواصلة استغلال النفط الجزائري وهكذا استمرار قبضتها وهيمنتها على قطاع المحروقات في الجزائر وبقيت الجزائر آنذاك تعمل بهذا القانون، لكن بعد النزاع الذي نشأ حول إنشاء قنوات رابطة بين حوض الحمراء وأرزيو والذي طالبت من خلاله الجزائر بأن تكون مشاركتها بنسبة 51 % من هذه الشبكة، ومع رفض فرنسا ذلك، دفع السلطات الجزائرية للبحث عن دور فعال في الميدان، و أنشأت بذلك الشركة الوطنية سونطراك سنة 1963. أما الحدث الثاني فهو إتفاقيات الجزائر المؤرخة في 1965/07/29 حيث قامت الجزائر ببعض التصحيحات، وتم من خلال هذه المعاهدة مراجعة نقطتين أساسيتين :

* الأتاوة:

بقيت نفس المعدلات تطبق 12.75% و5% كما في القانون البترولي الصحراوي لكن الجديد في هذه الحالة هو أنه بعد ما كانت التسبيقة كاملة على الضريبة، فإن هذه الاتفاقية (اتفاقية الجزائر 1965) اعتبرتها تسبيقة جزئية لها، وضمن الفترة 23 من هذه الاتفاقية توقعت بالنسبة للسنوات التالية وهي: 1965-1966-1967 أن الشركات البترولية تكون مستحقة لضريبة مباشرة تساوي الفرق إذا كانت موجبة من الربح الخاضع للضريبة و 47% من الأتاوة، نفس الشيء بالنسبة لسنة 1968 إذا كان الفرق ما بين 54% من الربح و 45% من الأتاوة فهي مستحقة للضريبة على النتيجة ونفس الشيء لسنة 1969 بالنسبتين المعمول بهما هو 55 % و45% [107] ص297أي:

1956- 1966 -1967 (ISR = B* 53% - R* 47%).

1968 (ISR + B* 54% - R* 45).

1969 (SSR = R* 55% - R* 45%).

حيث:

ISR: الضريبة على النتيجة.

B: الربح.

R: الأتاوة.

* صندوق إعادة تأهيل المناجم:

إن منبع هذا الصندوق هو الإعفاء الضريبي الذي كانت تستفيد منه الشركات المستقلة وكان معدل الإعفاء 50 % من الأرباح ولقد حددت هذه النسبة كحد أعلى 17.5% من رقم الأعمال و هذا

الإعفاء لم يكن في صالح الخزينة لذا جاء ضمن اتفاقيات الجزائر إلغاء هذا الصندوق وواصلت مفاوضاتها وهي على علم أن تلك المبالغ كانت تخرج إلى الخارج الجزائر تحت غطاء إعادة تأصيل الآبار.

2.2.2.2. الجباية البترولية وانضمام الجزائر إلى OPEP:

قبل انضمام الجزائر إلى منظمة OPEP قامت في 21 أكتوبر 1968 بعقد اتفاق قيتي-سونطراك والذي تم من خلاله إشراك كل من قيتي وسوناطراك نسب 49% و51% على التوالي، وهذا ما يدل على فتح الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأجنبية، ثم انضمت الجزائر بعد سنة من هذا الاتفاق إلى المنظمة OPEP في جويلية 1969 لسببين رئيسيين[106] ص65:

أ- التطور الحاصل في التعامل الجزائري- الفرنسي في المجال النفطي الذي كان يتجه إلى إعطاء الأولوية للمؤسسات الفرنسية.

ب- التطور الذي عرفته المنظمة منذ تاريخ إنشائها.

فالجزائر ومن خلال انضمامها إلى المنظمة سوف تعزز أكثر فأكثر قوتها التفاوضية مع فرنسا كما أن النظام الجبائي المطبق بالمنظمة يوفر للجزائر نوعا من الدعم في إطار إستراتيجية استعادة الموارد الطاقوية، ودخول الجزائر بخطى أكثر قوة وثبات لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتدعيم استقلالها السياسي.

3.2.2.2. الجباية البترولية وتأميمات 1971:

تمكنت سوناطراك خلال سنة 1971 من اتخاذ قرار التأميم بنسبة 51% من عوائد الشركات الفرنسية، إضافة إلى تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي ووسائل نقل المحروقات بنسبة 100% وبهذا حلت بسرعة ونجاح محل الشركات صاحبة الامتيازات السابقة، فاتسعت بهذا المساحات المنجمية العائدة لها من 25 ألف كيلومتر مربع في نهاية 1966 إلى 800 ألف كيلومتر مربع في عام 1971 إضافة إلى 15 ألف كيلومتر مربع ساهمت في ملكيتها مع شركات أجنبية، إضافة إلى تطبيق شروط الجباية المعمول بها في منظمة OPECكما يلي[108] ص139:

أ - الأتاوة: لا تعتبر تسبيقة وإنما ضريبة مستقلة من كمية الإنتاج ، بلغت 16.65% ابتداء من أول فيفري 1974 لتصل إلى 20% في أوت 1974، أما بالنسبة إلى المحروقات الغازية فلقد انتقلت من 5% سنة 1974 لتصبح 85% في أول جانفي 1975.

ب - الضريبة المباشرة البترولية:تدفع في شكل تسبيقات شهرية بدلالة الربح الجبائي المحقق خلال الشهر السابق للتسديد على كل الأنشطة بنسبة 85% من النتيجة الخامة.

4.2.2.2. قوانين الجباية البترولية في إطار الإصلاحات:

بدخول سنة 1983 والتي تعتبر سنة الإصلاحات المتعلقة بالوعاء الضريبي أدخلت عدة تعديلات تخص:

- سعر حساب الأتاوة على المحروقات الخام المسلم إلى مصانع التكرير الوطنية هو سعر المتوسط المقيم حسب الأسواق الوطنية والدولية بالنسبة للطن من الناتج المكرر المصدر.
- القيمة التي تسمح بحساب الأتاوة على المكثف المصدر تساوي إلى سعر البيع الحقيقي في الميناء عند تسليم المكثف.
- السعر المتوسط يحدد ويضبط بواسطة قرار يصدر من لجنة وزارية مشتركة والمكلفة بالمالية.

ولكن بعد انخفاض أسعار المحروقات وحدوث أزمة 1986 أصبحت هذه لتعديلات والقرارات غير كافية، إضافة إلى تراجع أو انخفاض معدلات الاستثمار في هذا القطاع، لذا كان لا بد من إحداث تغييرات أخرى على القوانين لتوسيع وزيادة الاستثمارات الأجنبية فجاء قانون 14/86 والقانون المعدل له في سنة 1991.

وفي إطار صدور قانون 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 فتح المجال أمام الشركات الأجنبية بمختلف أنشطتها مع احتفاظ الدولة بأكبر نسبة مع أية شركة أجنبية، وبالنسبة للقوانين والتغييرات التي جاءت ضمن هذا القانون مست كل من:

أ- **الوعاء الضريبي:** حيث يؤكد هذا القانون أحكام قانون المالية لسنة 1983 والمتعلق بالقيمة التي تسمح بحساب الجباية على المحروقات السائلة[109] ص104.

ب- **المعدل:** فالمعدل الخاص بالإتاوة حدد ب 20 %من الإنتاج، أما المعدلات الخاصة بالضريبة على الناتج تشمل نوعين من الإخضاع[110] ص66:

- نشاطات النقل والتمييع تخضع لنسبة مساوية لنسبة الضريبة على أرباح الشركات والمقدرة ب 30%.
- نشاطات الإنتاج واستغلال المناجم تخضع لنسب متفاوتة حسب درجة صعوبة النشاط وحسب المناطق كما يلي:

- ✓ المنطقة العادية ← 85%؛
- ✓ المنطقة أ ← 75%؛
- ✓ المنطقة ب ← 65%.

أما في إطار إصلاحات قانون 1991 فلقد جاءت لتعديل القانون رقم 14/86 ومن أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون هي[66] ص61:

- المادة 02 من هذا القانون والتي تنص على تزايد اهتمام الشركات الأجنبية باستغلال المناجم والآبار غير المستغلة لتعوض المادة قم 04 من القانون السابق.

- التعديلات التي جاءت بها المادة 11 المعدلة والمتممة للمادة 36 من قانون 14/86 ذات الطابع الجبائي وذلك قصد دعم الجهود المبذولة في البحث والاستغلال في المناطق الصعبة، حيث تم تخفيض معدل الأتاوة إلى 10 % ومعدل الضريبة إلى 42%.

- تعديل المادة 63 من قانون 14/86 بالمادة 12 وذلك بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

- المادة الرابعة من هذا القانون تمنح للشركات الأجنبية إمكانية تمويل وإنجاز واستغلال أنابيب نقل المحروقات لصالح الشركة الوطنية.

أما في إطار المشروع التمهيدي لقانون المحروقات الجديد 2001 فلقد جاء هذا القانون للتعريف بحقوق وواجبات الأشخاص الذين ينشطون في مجالات البحث واستغلال والنقل بالأنابيب والتصفية وتحويل المحروقات، التخزين والتوزيع، ويتضمن مجموعة من المواد نذكر منها المتعلقة بالجباية البترولية وهي باختصار:

- المادة 6: استيراد وتسويق المحروقات والمنتجات البترولية على التراب الوطني يتم في ظل سوق حرة.

- المادة 15: الميدان لمنجمي الوطني الخاص بالمحروقات مقسم إلى أربعة مناطق A.B.C.D على أساسها يمكن تحديد حجم أقصى للقطع وهذه المناطق تحدد بنصوص قانونية.

- المادة 44 : في كل بحث للعقد وللاستغلال يمنح لشركة سونطراك إمكانية المساهمة في استغلال نسبة تصل إلى 25% عندما لا تكون طرفا في العقد وتتحمل على حسب نسبة مساهمتها تكاليف الاستثمار والاستغلال كما تعوض الشركة التي قامت بالاكتشاف بكل تكاليف البئر المكتشف.

- المادة 59: السعر المرجعي للغاز: يتم تحديد كل ثلاثة أشهر سعر مرجعي FOBهذا السعر هو المتوسط المرجع لأسعار المحصل عليه خلال 3 أشهر السابقة لبيع الغاز الجزائري .

- المواد 66-73-74: تنص على أنشطة النقل والتصفية وتحويل المحروقات مفتوح لكل الأشخاص ونفس الشيء بالنسبة لعملية تخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

وفيما يخص الإطار الجبائي للمحروقات في ظل هذا المشروع فلقد نص على:

- الأتاوة :تحدد شهريا على الكميات المنتجة باستعمال المتوسط الشهري للسعر القاعدي.

- الضريبة على أرباح الشركات: كل الأشخاص المشاركة ي العقد دفع ضريبة على أرباح الشركات وهي مستحقة كل شهر.

5.2.2.2. الجباية البترولية من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 2005:

لقد صادق البرلمان على القانون الجديد للمحروقات بمقتضى القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 والمتعلق بالمحروقات، ولقد تم من خلاله مراجعة شاملة للجباية البترولية من منطلق كونها أداة لتحفيز المستثمرين أكثر منها مورد من موارد الخزينة العمومية ، ولقد ميز النظام الجبائي الجديد للمحروقات ما يلي[97] :

أ- أنه نظام غير تميزي يقوم على مبدأ المساواة في فرض الضريبة لا فرق بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي.

ب- أنه نظام تصاعدي يراعي ظروف كل منظمة مثلا فرض سقف يتراوح بين 4000 دج إلى 8000دج بالنسبة للمنطقة أ، في حين يتضاعف المبلغ ما بين 8000 إلى 16000 دج بالنسبة للمنطقة د ويتم تحديد هذه المبالغ بالنظر إلى متوسط سعر الصرف المعمول به من طرف بنك الجزائر.

ج- أنه نظام تعددي يفرق بين ثلاثة أشكال جبائية:

- ✓ رسوم وتشمل الرسم المسحي يدفع سنويا للخزينة.
- ✓ أتاوات: وتتمثل في الأتاوة المدفوعة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
- ✓ ضرائب: كالضريبة العقارية والضريبة التكميلية على الناتج وتدفع سنويا.

إلى جانب هذه الأشكال هناك حقوق مالية أخرى مثل:

- أتاوة البحث والاستغلال: حيث نصت المادة 25 من قانون المحروقات على أن هذه الأتاوة تخضع للعقد المبرم بين المستثمر والوكالة وتحسب على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستو ى الحقل منقوصا منها الكميات المستهلكة.
- علاوة التوقيع على العقد: وتتكفل الوكالة بتحديد مبلغ العلاوة.
- رسم رخصة حرق الغاز: ويقدر حسب قانون المحروقات ب 8000 دج لكل ألف متر مكعب
- رسم استعمال المياه: يحدد هذا الرسم ب 80 دج لكل متر مكعب.
- رسم التنازل عن القرض: يتناسب مع قيمة القرض المتحصل عليه من السوق الدولية.
- أتاوة الاستغلال: حددتها المادة 85 كما يلي:

الجدول رقم (08): أتاوة الاستغلال حسب المناطق. **المصدر:**[111] . الوحدة:%

منطقة استغلال يبلغ إنتاجها 100 ألف برميل	أ	ب	ج	د
من 0-20.000	5.5	8	11	12.5
من 20.000-50.000	10	13	16	20
من 50.000-100.000	15.5	18	20	23
منطقة استغلال يفوق إنتاجها 100 ألف برميل	أ	ب	ج	د
النسبة	12	14.5	17	20

- الرسم على الدخل البترولي: يسدد شهريا ويحسب على أساس القيمة السنوية للإنتاج.
- الضريبة التكميلية على الناتج: وتحسب على أرباح الشركات، كما يمكن أن يستفيد المتعامل من تخفيضات على أرباح الشركات من أجل حساب الضريبة التكميلية على الناتج.

أما بالنسبة للإعفاءات الجبائية فلقد حددتها المادة 89 من القانون كما يلي:[90] ص94

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك والخدمات المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الحقوق والرسوم والأتاوة الجمركية المفروضة على عملية إستراد التجهيزات والمواد المستغلة في نشاطات البحث والاستغلال.
- حصر الضرائب والحقوق والرسوم على ما ورد في قانون المحروقات وبمفهوم المخالفة.
- اعتبار الأتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية.
- تحمل الدولة لأعباء صيانة الموارد المادية والبشرية للاستثمار.

3.2.2. أثر الجباية البترولية على ميزانية الدولة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد وبشكل كبيرة على الجباية البترولية في تمويل اقتصادها كون قطاع المحروقات هو المهيمن على الاقتصاد الجزائري ,وأي تغير في مستويات أسعاره سوف ينعكس ايجابيا أو سلبا حسب حالة التغير على إيرادات الدولة وبالتالي على ميزانية الدولة ومن ثمة على النفقات العامة.

ولقد كانت خلال السبعينات جل الإيرادات البترولية توجه إلى تمويل ميزانية التجهيز لتصبح نفقات هذه الميزانية مغطاة 100% من الجباية البترولية في الفترة الممتدة 1979و1984. لتعرف هذه الأخيرة تزايدا متتاليا منذ سنوات التسعينات إلى غاية اليوم ما عدا التذبذب الذي لحق بها سنتي 1993 و1998.والجدول الموالي يبين مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة خلال الفترة 1990-2006.

الجدول رقم (09): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة . **المصدر:**[112] ،[113]

الوحدة:مليون دينار.

السنـــوات	نـــوع الإيـــرادات			المجمـــوع	نسبة المساهمة %
	الجباية	منها البترولية	غير جبائية		
1990	147300	76200	5200	152500	49.97
1991	244200	161500	4700	248900	64.88
1992	302664	193800	9200	311864	62.14
1993	300687	179218	13262	313949	57.08
1994	398350	222176	78831	477181	46.56
1995	578140	336148	33591	611731	54.95
1996	786600	495997	38557	825157	60.10
1997	878778	564765	47890	926668	60.94
1998	708384	378556	66217	774601	48.87
1999	874888	560121	75608	950496	58.92
2000	1069739	836237	55422	1125161	74.32
2001	1354627	656389	150899	1505526	43.59
2002	1255412	942904	177388	1432800	65.80
2003	1401624	836060	116049	1517673	55.08
2004	1603400	862200	15000	1618400	53.27
2005	1705300	895600	15300	1720600	52.05
2006	1526770	616000	141150	1667920	36.93

من الجدول السابق نلاحظ تطور الجباية البترولية من سنة إلى أخرى، ويظهر ذلك بوضوح كبير في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2006 و يرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة مما ساعد الجزائر على تحسين احتياطات صرفها والتي فاقت 74 مليار دولار سنة 2006 وهي تمثل بذلك أعلى قيمة لها خلال سنوات الدراسة وهذا ما انعكس على قوة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الاقتصادية.

وبالمقارنة نجد أن الأزمة الأسعار عام 1986 كان لها الأثر المباشر على المداخيل البترولية وبالتالي على ميزانية الدولة وهذا ما يعكس الجانب الأخر والسلبي لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات البترولية بنسبة عالة.

1.3.2.2. أثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز:

تمثل نفقات التجهيز أهمية كبيرة في ميزانية الجزائر وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تنمية وتطوير الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية الاجتماعية والتي تعتبر من مقومات التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول. والجدول الموالي يبين لنا تطور نفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2006.

الجدول رقم (10): تطور نفقات التجهز خلال الفترة (1990-2006). **المصدر:**[112] ،[113]

الوحدة:مليون دينار.

السنـــوات	نفـقـات التـجهيز	نسـبة إلى مجمـوع النفـقـات
1990	47700	34.95
1991	58300	27.48
1992	144000	34.28
1993	185210	38.86
1994	235923	41.66
1995	285926	37.65
1996	174013	24.02
1997	201641	23.86
1998	211884	24.19
1999	186987	19.24
2000	321929	27.06
2001	357595	29.21
2002	452930	31.59
2003	553649	34.59
2004	618665	34.85
2005	865000	41.50
2006	2115879	59.51

وما يلاحظ من خلال الجدول هو التراجع الذي حصل في نفقات التجهيز خلال الفترة (1994-1999) حيث سجلت نسبة 41.66% سنة 1994 لتصل إلى 19.24% سنة 1999[16] ص125 ،ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي على القطاع العام تمهيدا لخوصصته. في حين سجلت ارتفاعا خلال الفترة (2000-2006) بزيادة قدرها (+ 409) حيث فاقت نسبتها 59% سنة 2006 من مجموع الإنفاق العام، وتفسر هذه الزيادة إلى الاستثمارات التي حدثت أغلبها سنة 2001 والتابعة لقطاعات الصناعة، الزراعة والري، الخدمات المنتجة والهياكل القاعدية الأساسية، التربية والتكوين.

2.3.2.2. أثر الجباية البترولية على نفقات التسيير:

إذا كان لنفقات التجهيز أهمية بالغة فإن نفقات التسيير لا تقل أهمية من حيث الحجم أو الهدف. والجدول التالي يبين تطور نفقات التسيير خلال الفترة (1990-2006).

الجدول رقم (11): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2006). المصدر: [112]،[113]

الوحدة:مليون دينار.

السنـوات	نفـقـات التسيير	نسـبة إلى مجمـوع النفـقـات
1990	888000	65.05
1991	153800	72.52
1992	276131	65.72
1993	291417	61.14
1994	330403	58.34
1995	473694	62.35
1996	550596	75.98
1997	643555	76.14
1998	663855	75.81
1999	774695	80.76
2000	856193	72.94
2001	963633	72.49
2002	1097716	70.79
2003	1199042	65.41
2004	1156635	65.15
2005	1256332	58.50
2006	1439548	40.49

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة المتفاقمة لنفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999) وتشكيلها لنسبة معتبرة من مجموع النفقات لتستحوذ على أكبر نسبة وصلت إلى 80.76% كحد أقصى سنة 1999 وهذا راجع إلى اعتبارات سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية كارتفاع نسب الإنفاق على الأجور وتسديد المديونية الذي تسبب فيها القطاع العام...الخ. ولو قارنا معطيات الجدول رقم (10) مع معطيات الجدول رقم (11) للاحظنا ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز وهذا راجع إلى

سيطرة الدولة على المهام الأساسية كالتسيير المنظم للإدارة العمومية المركزية والمحلية والتعليم والصحة ..الخ. ومن المفروض أن يؤدي هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى تحسين الجهاز الاقتصادي الجزائري لكن يصادف هذا التحسن مشاكل تتعلق أساسا بالتسيير العشوائي في النفقات.

في حين عرفت هذه النفقات انخفاضا خلال الفترة (2000 -2006) حيث عرفت نسبة 70% من مجموع النفقات وهذا راجع إلى النفقات المتعلقة بإعادة بناء ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003، هذا الأخير كلف ميزانية الدولة ما قيمته 156.4 مليار دينار إلى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة.

ولقد كانت تستند مهمة تمويل نفقات التسيير إلى الجباية العادية كون مداخليها تتميز بالاستقرار على عكس الإيرادات الجبائية البترولية التي تتميز بعدم ذلك وهذا راجع لارتباطها طرديا مع تغيرات أسعار النفط العالمية، حيث وكلما رأينا سابقا فهي تتولى تمويل ميزانية التجهيز بالدرجة الأولى.

هكذا ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة وتأثيرها على النفقات العمومية فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه الوثيق بمتغيرات خارجية لها الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني كسعر الصرف و أسعار المحروقات، التذبذبات في الطلب عليه، إضافة إلى ظروف مناخية لها تأثير غير مباشر، ومن هنا تظهر لنا حتمية تطوير الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية.

3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات في الجزائر.

لقد وقعت الجزائر خلال فترة التسعينيات في أزمة اقتصادية خانقة، وأصبح الوضع الاقتصادي متدهورا وتجلى ذلك من خلال المشاكل الرئيسية التي أظهرت مدى خطورة الأوضاع، فقد عرف معدل النمو الاقتصادي السنوي معدلات سلبية تراوحت في الفترة ما بين (1990-1994): (1.6-)% معدلات التضخم 29%، البطالة ارتفعت إلى 27% مع نهاية 1993.بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر الذي أصبح يمس حوالي ربع السكان.

لكن بفضل ارتفاع أسعار البترول والتي انتقلت من 17.91 دولار سنة 1999 إلى أكثر من 60 دولار للبرميل سنة 2006 تشهد الجزائر راحة مالية غير مسبوقة، والمتتبع لهذا التحسن يلاحظ من دون شك أنه محصلة طبيعية لعوامل خارجية بالدرجة الأولى، مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة، تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، والتي تعتبر عنصرا جد حاسما في عودة النمو في الجزائر.

وبهذا الصدد نحاول في هذا المبحث أن نعطي تحليلا دقيقا ومختصرا لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال الفترة 2000-2006، إلى جانب تطوير مصادر المحروقات الوطنية.

وهذا من خلال المطالب التالية :تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاجتماعية . تطوير قطاع المحروقات الوطنية في ظل ارتفاع أسعارها.

1.3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تشهد الجزائر وبفضل ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة راحة مالية غير مسبوقة تفسر بتسجيل عدة مؤشرات اقتصادية ايجابية يعود سببها بالأساس إلى عوامل خارجية مرتبطة بالحكم الراشد الداخلي. وسنستعرض من خلال هذا المطلب الجوانب المختلفة لظاهرة ارتفاع أسعار المحروقات على أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر نحاول من خلاله إبراز ايجابيات وسلبيات الظاهرة.

لكن قبل أن نتطرق إلى هذه المتغيرات لا بد أن ننظر إلى العوامل التي تغيرت في جانب العرض أو الطلب على النفط أو كليهما، وهذا هو الحال في الارتفاع الحالي، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2006).

الجدول رقم (12): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2006). **المصدر**:[114] .

الوحدة: دولار للبرميل.

البيان / السنة	السعر الاسمي للبرميل فقط	سعر برميل النفط مرجع بسعر الصرف الاسمي	سعر برميل النفط مرجح بالسعر الحقيقي لسعر الصرف	السعر المركب لبرميل النفط
1999	17.47	21.67	3.69	4.58
2000	27.60	37.76	5.69	7.79
2001	23.12	32.65	4.66	6.58
2002	24.36	33.66	4.82	6.56
2003	28.10	33.13	5.44	6.51
2004	36.05	40.05	6.82	7.58
2005	50.64	56.35	9.36	10.42
2006	65	غير موجود	غير موجود	غير موجود

فمن جانب الطلب أدى النمو الاقتصادي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، خاصة الدول النامية وعلى رأسها الهند والصين إلى زيادة الطلب عليه، وحتى الربع الأول من التسعينات كان لدى

الصين اكتفاء ذاتيا من النفط، أما بعد ذلك زاد نشاطها الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي ثلاث أضعاف وسبب ذلك تضاعف طلبها على النفط، وعلى الرغم من أن نصيب الصين من الطلب العالمي على النفط لا يتجاوز 8% في الوقت الحاضر إلا أن معدل نمو هذا طلب يقارب 30% من نمو الطلب العالمي مما يعني أن نصيبها من الطلب العالمي في تزايد كبير.

أما جانب العرض فقد تأثر في السنوات الأخيرة بعدة عوامل منها الإضراب الذي حصل في فنزويلا في بداية عام 2003 والذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الفنزويلي إلى حوالي 500 ألف برميل. وفي العراق تراجعت الصادرات إلى أقل من 40 %من الصادرات قبل الاحتلال، كما أن حالة عدم الاستقرار التي تمر بها دول كالعراق ونيجيريا وإيران والتي تمثل وحدها 11% من الإنتاج العالمي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط.

وهناك تخوف من قبل الكثير من المستهلكين لأن كثير من الدول المنتجة للنفط تنتج في الوقت الحاضر بأقصى طاقة لديها، مما يعني أن هذه الدول لن تستطيع تلبية أي زيادة في الطلب على النفط في المدى القصير ولأن توسيع الطاقة الإنتاجية يتطلب مليارات من الدولارات ويحتاج لسنوات، وهذا ما يجعل المستهلكين يقبلون على شراء النفط وتخزينه مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره. وعليه كانت نتائج تأثير هذا الارتفاع على مايلي:

1.1.3.2. معدل النمو الاقتصادي:

حقق الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1995-2006, كما هو مبين في الجدول الموالي, معدلات نمو ايجابية، تراوحت ما بين 1.2% و 6.7% و ذلك بعد فترة ركود نسبيا، ليعرف النصف الثاني من التسعينات معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناجية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24 % وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3.8 %.

الجدول رقم (13): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006). **المصدر:** [115]، [116]

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النمو الاقتصادي	-0.1	-2.2	-0.9	3.9	1.2	4.7	3.2	2.2	2.6	4.1	6.7	5.1	5.2	5

والملاحظة المعمقة للعوامل و الشروط التي تحققت في ضوءها هذه النتائج تسمح بإبداء مايلي:

أ- الارتفاع المزدوج للكميات المنتجة و أسعار المحروقات, فالكمية المصدرة تجاوزت 800 ألف برميل يوميا في نهاية التسعينات ثم انتقلت إلى 1.4 مليون برميل يوميا سنتي 2004 و 2005[117]، بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل سنة 1995، أما الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا خلال سنتي 1996 و1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21.7 و 19.8 دولار، ورغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين, إلا أن الأسعار عاودت الارتفاع بوتيرة غير مسبوقة هذه المرة وذلك خلال السنوات 2004 و 2005 و2006 , حيث تجاوز السعر المتوسط للبرميل 38.3 دولار للبرميل في سنة 2004 و49 دولار للبرميل سنة 2005 و65 دولار للبرميل سنة 2006 مقابل 24.8 دولار سنتي 2001 و2002 على التوالي.[118]

ب- الظروف المناخية المساعدة خلال فترة البرنامج و بعدها الأمر الذي كان له الأثر الايجابي على القطاع الزراعي, حيث ارتفعت مساهمة القطاع على سبيل المثال من 15% سنة 1994 إلى 21.3% سنة 1996.

إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة انطلاقا من سنة 2000 تسمح لنا بالقول إن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية منذ 1995، واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هده الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية، وإن كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات وهو الجانب الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وان الضرورة تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هذا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي.

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج على المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو ، وهو دعم كبير يقدم للاقتصاد بهدف استدامة النمو وإنعاش الاقتصاد، أما إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي[119]،في هذا المجال فتركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة

من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات.

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلي التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي أداء أحسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وكل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل لتساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية، وينبغي أن ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

2.1.3.2. الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا معتبرا ابتداء من سنة 2000 بفضل أسعار البترول التي انتقلت من 17.91 دولار سنة 1999 إلى أكثر من 60 دولار للبرميل سنة 2006 ، والجدول الموالي يوضح وضعية الميزان خلال عشر سنوات.

الجدول رقم (14): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2006). **المصدر:** [113][120]

الوحدة: مليار دولار.

السنوات / البيان	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1996	13.375	9.089	4.286
1997	13.889	8.687	5.202
1998	10.213	9.403	0.810
1999	12.522	9.164	3.358
2000	21.718	9.174	12.544
2001	19.176	9.949	9.227
2002	18.832	12.007	6.825
2003	24.646	13.533	11.113
2004	32.086	18.309	13.777
2005	46.637	20.357	26.28
2006	54.741	21.456	33.285

لقد تضاعف رصيد الميزان التجاري حوالي 4 مرات من سنة 1999 إلى سنة 2000 حيث انتقل من 3.358 مليار دولار إلى 12.544 مليار دولار، ليعرف قفزة بنسبة 52% في أبريل 2004، ووصل إلى 26 مليار دولار مقارنة بـ 17 مليار دولار خلال نفس الشهر من عام 2005، حسب المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي التابع للجمارك الجزائرية.

كما نشير إلى أن فائض الميزان التجاري قد ارتفع بنسبة 91.8%، ليصل إلى 24 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004، كما قفز في الربع الأول من عام 2006 بنسبة 48% ليصل إلى 7.22 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2005[121] ص12، وحقق فائض بلغ 14.30 مليار دولار في الأشهر الـ 7 الأولى من سنة 2007 غير أنه تراجع مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2006 وهو تراجع جاء بسبب الارتفاع في قيمة الواردات مقابل الانخفاض في الصادرات ومرد ذلك إلى أن ثلثي الواردات الجزائرية يتم شراؤها الأورو في حين أن 98 بالمائة من الصادرات تتم بالدولار الأمريكي. علما أن الأورو قد ارتفع سعره بالدولار بـ 36 بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية، وفي هذا الإطار يشار إلى أن مختلف القوانين المالية تحدد السعر المرجعي لبرميل البترول بـ 19 دولارا، لذا لا ينبغي إغفال تأثير سعر الصرف على ارتفاع الواردات، سيما ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار وهذا ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): سعر صرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة (2000-2006).

المصدر:[122].

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
متوسط سعر صرف دج / دولار	**75.29**	**77.26**	**79.69**	**77.37**	**72.07**	**73.37**	**72.65**
أسعار الصرف في نهاية الفترة دج / دولار	**75.34**	**77.82**	**79.72**	**72.61**	**72.61**	**73.38**	**71.16**
متوسط سعر صرف دج / يورو	**69.44**	**69.20**	**75.36**	**87.47**	**89.64**	**91.32**	**91.24**
أسعار الصرف في نهاية الفترة دج / يورو	**69.98**	**68.91**	**83.45**	**91.27**	**98.95**	**87.02**	**93.75**

ولقد أشار بنك الجزائر أنه يواصل "سياسة التذبذب المتحكم فيه" من أجل ضمان استقرار نسبة الصرف الفعلية للعملة الوطنية وهذا في سياق تقلبات نسب الصرف لأهم العملات الصعبة على مستوى

الأسواق الدولية فقد انتقلت قيمة الدولار من متوسط 3ر73 دينار سنة 2005 إلى متوسط 73.4 دينار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 لتنتقل إلى متوسط 72.8 دينار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2006 إلى 74 دينار سنة 2007[123]. و انتقلت قيمة الأورو من 91.3 دينار سنة 2005 إلى 88.3 دينار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 91.6 دينار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2006 .

كما قلل وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل من مخاطر ارتفاع قيمة العملة الأوروبية اليورو مقابل الدولار الأمريكي، على الاقتصاد الوطني [124]. الذي تشكل فيه صادرات المحروقات ما يعادل 98% من حجمها الإجمالي، تتلقى مقابلها بالعملة الأمريكية .وأكد أن الجزائر في مأمن من ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، لأن النفط الجزائري (خام الصحراء) نوعيته رفيعة، وأسعاره عالية في الأسواق العالمية، بحيث وصل سعر البرميل الواحد منه في الوقت الراهن إلى 84 دولار للبرميل، بفارق يتراوح ما بين 02 و03 دولارات في المتوسط عن بقية أنواع النفط الأخرى.

وعلى غرار الأوضاع التي شهدتها السنوات السابقة لا تزال المحروقات تشكل المصدر الأول لعائدات التصدير من جهة، حيث تغطي نسبة 97 % منها، ومن جهة أخرى يتواصل تقلص الصادرات خارج قطاع المحروقات من سنة لأخرى، وتكمن أسباب هذا الوضع بالتأكيد في ضعف إستراتيجية تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ونقص منافسة المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وجهل المعايير السارية في الأسواق وغياب معايير الإنفاق والخبرة لدى المصدرين الجزائريين.

والجدول التالي يبين تطور الصادرات بقطاع المحروقات وخارجه خلال فترة الدراسة (2000-2006).

الجدول رقم (16): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1996-2006). **المصدر:** [125]. الوحدة:مليار دولار.

	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
1996	12.65	0.725	13.375
1997	13.18	0.709	13.889
1998	9.77	0.266	10.213
1999	11.91	0.346	12.522
2000	21.06	0.658	21.718
2001	18.53	0.646	19.176
2002	18.11	0.722	18.832
2003	23.99	0.656	24.646
2004	31.55	0.536	32.086
2005	45.59	1.047	46.637
2006	52.96	1.781	54.741

إن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي بلغت في المتوسط خلال الفترة 1996-2006 2% فقط لا تعكس القدرات الحقيقية للسوق الجزائرية, بالنظر لما تملكه البلاد من منتجات وثروات. و تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا رغم أنها سجلت ارتفاعا عام 2006 مقارنة بعام 2005 حيث قُدر إجمالها بـ 900 مليون دولار [126]، كما أن الجزائر لم تستخدم سنة 2005 سوى 53.5% من مداخيل صادراتها بصفة فعلية (43% في الواردات- 10 % في تمويل المديونية الخارجية) و 46.5 % من هذه ال صادرات استعملت لتمويل العجز الغير طبيعي (الخدمات) واحتياطات غير مستعملة إنتاجيا[127]ص13.

وقد صرح وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" بأن قيمة الصادرات بين العام 2000 ونهاية أكتوبر 2006 بلغت 204 مليارات دولار، منها 45 مليار دولار في أول عشرة أشهر من العام 2007. وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشرة في قائمة أكبر دول العالم من حيث الاحتياطي النفطي، والمرتبة السادسة ضمن قائمة الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نحو 787 ألف برميل يوميا، وتمثل هذه الصادرات 6.4% من الواردات النفطية لهذا البلد [128]ص11، وقدر إنتاج الجزائر نحو 1.5 مليون برميل من النفط الخام يوميا. كما بلغ حجم صادرات الجزائر خارج

المحروقات خلال 2007 قيمة 3.7 مليار دولار حسب ما صرح به الأمين العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين «ناصري علي باي» خلال أشغال اللقاء الدراسي والإعلامي حول التجارة الخارجية، وأوضح بأن 60% من هذه الصادرات مصدرها مشتقات المحروقات ومنتجات المناجم من "نترات"، "فوسفات"، وكذا مواد تذويب و"نفتالين" وعطور. ومن جهة أخرى، قدّر تصدير النفايات الحديدية ومنتجات الصلب والجمبري والتمور لوحدها قيمة 20 مليون دولار، أي ما يعادل نسبة 40% الباقية من حجم الصادرات خارج المحروقات للبلاد خلال 2007 حسب ما أوضحه الخبير ذاته. ويمكن توضيح أهم صادرات الجزائر السلعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور صادرات الجزائر حسب السلع خلال الفترة (2000-2006). **المصدر:** [129].

الوحدة: مليار دج

المواد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية, الأسماك, التبغ	2 .43	2. 17	2. 76	3. 70	4.74	4.942	5. 327
الطاقة ومواد التشحيم	1 611. 14	1 430 .66	1 445	1 850	2 276. 82	3 355	3895.736
المواد الأولية	1. 11	0.92	0.92	0.75	0.40	0.370	1. 369
المواد الخام	2. 16	1. 92	3. 07	3. 09	6. 45	9 .433	12. 793
المواد النصف مصنعة	35 .01	38 .63	41. 65	39 .41	44. 31	47. 725	57 .385
معدات الزراعية	0.83	1 .71	1. 62	0.04	0.024	0.034	0.064
معدات الصناعية	3 .56	3. 38	4. 01	2. 29	3. 58	2 .642	3 .162
سلع استهلاكية	0.94	0.91	2. 13	2. 74	1. 08	1 .398	3.161
المجموع	1 657.18	1 480.30	1 501. 16	1 902 .02	2 337. 404	3 421. 54	3978.99

من خلال معطيات الجدول يظهر لنا الاختلاف الذي يميز الصادرات الجزائرية ، حيث عرفت ومازالت تعرف منتجات الطاقة والتشحيم وتحتل الحجم أو النسبة الكبرى من الصادرات عبر مختلف سنوات الدراسة. في حين نلاحظ الانخفاض الكبير الذي يصيب المواد الأخرى والذي يتجلى بوضوح في السلع الاستهلاكية حيث بلغت أقل من الواحد دولار خلال سنة 2000. إضافة إلى الانخفا ض الشديد

كذلك في المواد الأولية لتليها المواد الزراعية والمواد الخام. كما يظهر كذلك هذا التباين والاختلاف حسب الدول المصدر إليها وهذا ما يظهره الجدول التالي.

الجدول رقم (18):تطور الصادرات الجزائرية حسب الدول خلال الفترة (2000-2005).**المصدر:** [120].

الوحدة:مليون دولار.

السنوات / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإتحاد الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	24179
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5825	4549	4602	7631	11054	14788
باقي الدول الأوروبية	181	87	130	123	91	89
أمريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3061
آسيا بدون الدول العربية	210	476	456	507	686	1158
الدول العربية بدون المغرب العربي	55	315	248	355	521	637
OCEANIE	0	23	38	0	0	0
بلدان المغرب العربي	254	275	250	260	407	437
بلدان إفريقيا	42	26	50	13	26	46
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	44395

تمثل خمسة دول أوروبية أهم زبائن الجزائر للمنتجات خارج المحروقات وهي: فرنسا اسبانيا ايطاليا، البرتغال، هولندا، تليها دولتان من الشرق الأوسط وهي: الأردن، العراق. حيث تشكل فرنسا الزبون الأول للجزائر بـ 25% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تليها اسبانيابـ 11.67 %وايطاليا بـ 10.93% ثم المغرب بـ 8.64% وبلجيكا بـ8.25%. وتصدر الجزائر كذلك نحو هولندا 6.99% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وإلى تركيا حوالي 5.27% و4.43% نحو تونس و2.15% نحو الولايات المتحدة الأمريكية, 1.95% نحو الهند.

من خلال المعطيات السابقة الذكر نجد أن 2% من الصادرات تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، ويرجع ذلك إلى الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني. علما أن كل التدابير التي اتخذتها الدولة فشلت منذ سنة 1996 قصد دعم عملية التنويع تمثلت فيما يلي[130] ص17:

- إحداث مكتب جزائري لتنمية التجارة الخارجية،
- إنشاء صندوق جزائري لضمان الصادرات،
- إحداث صندوق خاص لتنمية الصادرات،
- إنشاء آلية (Trade point)
- إحداث شبابيك خاصة بالصادرات لدى البنوك،
- تسهيل عمليات التخليص الجمركي والتي يمكن أن تتم في موقع الإنتاج،
- تدابير تحفيز جبائية، إضافة إلى تعميم مادتين في قانون المالية لسنة 1996 (المادة 138 و209).

وحسب رأي نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مصطفي مقيدش" [131]ص 4 ، إن انسياق الجزائر وراء طلب الأسواق الدولية للبترول بدافع ارتفاع الأسعار، مع بلوغ سعر البترول الجزائري 100 دولار للبرميل له عواقب على الاقتصاد الوطني، في وقت لا تستغل فيه الزيادة في السعر على أحسن وجه ما دامت اغلب الواردات الوطنية تتم بالأورو. وقد دعا السيد "مصطفى مقيدش" أصحاب القرار في الجزائر إلى التفكير في مستقبل الأجيال القادمة على اعتبار أن المخزون العالمي للبترول بما فيه الجزائري وصل مرحلة التناقص، الأمر الذي ينذر ببداية اندثار هذه الثروة. هذا ما يفتح الباب على طرح بديل طاقوي للبترول، خصوصا مع وصول هذا الأخير إلى مستويات قياسية تجر تكلفة إنتاج استعمال البترول قريبة من تكلفة استخدام طاقات أخرى منافسة (الطاقة النووية) وفي هذه الوضعية تجد الجزائر نفسها أمام امتلاك ثروة يتراجع الطلب عليها. وأكد بضرورة التفكير في تنويع الاقتصاد الوطني في اتجاه يقلص من مساهمة البترول فيه خصوصا بالنسبة للصادرات.إلى جانب التسيير العقلاني لثرواتها بشكل يسمح لها بتحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية دون الانسياق وراء الطلب الدولي ومنه الأوروبي دون تريث وتفكير،خصوصا ما يتعلق بأكبر مصدر للمداخيل الجزائرية. ويبقى ارتباطها بالمحروقات، سواء البترول أو الغاز وثيقا أكثر، على أساس أنها دول أقل امتلاكا للتكنولوجيا مقارنة بالصين والهند ودول أخرى آسيوية.

3.1.3.2. تعزيز الاحتياطات الأجنبية:

لقد كان لتواصل ارتفاع سعر برميل النفط في سنوات الألفينيات أثر على احتياطات الصرف التي ارتفعت بشكل ملحوظ، ، حيث كانت تقتصر على 4 مليار دولار عام 1994، لتصل إلى 17 مليار دولار في 2001، ثم تجاوزت 43 مليار في نهاية 2004 وأكثر من 46 مليار في نهاية ماي 2005،

إلى أن قفزت إلى 62 مليار في فبراير من عام 2006.وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي. لكن الانخفاض المتواصل للدولار مقابل الأورو (انظر الجدول رقم (15)) كان له أثر على بنية احتياطات الصرف .

الجدول رقم(19): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2006) **المصدر:** [113.]

الوحدة: مليار دولار

السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
احتياطي الصرف	11.91	11.596	23.1	32.94	43.1	46	80

إن بلوغ احتياطات الصرف في نهاية سنة 2006 قيمة 80 مليار دولار [132] زاد من قوة مقاومة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وللتذكير فإن بعد الصدمة التي سجلت خلال سنة (1998-1999) انخفضت احتياطات الصرف إلى 4.4 مليار دولار في نهاية سنة 1999، إلا أن الدينار الجزائري احتفظ بسعر صرفه الحقيقي باستمرار مما سمح بامتصاص أثار تقلبات العملات الرئيسية على مختلف التوازنات (توازن ميزان المدفوعات خاصة).

1.3.1.3.2. توظيف احتياطات الصرف كسندات في الخزينة الأمريكية:

إن احتياطيات الصرف ليست مجمدة في صناديق الدولة حسب ما أكده وزير المالية مراد مدلسي[133] بل هي مودعة على شكل سندات خزينة أميركية وفي بنوك ذات ثقة عالية. وفي نفس الوقت تجلب هذه الإيداعات كل سنة مداخيل جديدة ناتجة عن الفوائد المحصلة من هذا الإيداع. وقد أوضح أن تسيير هذه الاحتياطات في الأسواق المالية الدولية من طرف بنك الجزائر هي وفقا لمعايير إدارة احتياطيات الصرف المقررة من طرف مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2001 والمطبقة في جميع المصارف المركزية في العالم.

بصفة عامة يخضع تسيير احتياطات الصرف إلى ثلاثة شروط: الأمان والاستقرار والسيولة، وذلك لتكون في مأمن من التقلبات والمضاربات في الأسواق المالية، إن هذا النوع من الإيداع يضمن رأس المال مع مبدأ الخطر صفر ، لذا تكون مردوديته ضعيفة مقارنة مع الأسواق المالية. ويكمن الخطر المنتظر إما في عجز بعض البنوك الأجنبية من إعادة الودائع التي قام بها بنك الجزائر، أو عدم قدرة بعض البلدان أو المؤسسات المالية الدولية من تسديد الالتزامات التي وفت بها والتي استعملها بنك الجزائر كوسيلة استثمار للاحتياط الجزائري.وأكد وزير المالية أن الاستثمارات التي يديرها بنك الجزائر تهدف إلى ضمان ربحية أو مردودية جيدة في الأجل المتوسط مع الأخذ في الاعتبار معايير السيولة والمخاطر. أما بالنسبة لاستخدام احتياطيات الصرف، فأكد أنها كانت موجهة في أول الأمر لتغطية المدفوعات الخارجية (خدمة الدين، واستيراد السلع والخدمات وتحويلها نحو الخارج). كما تستعمل هذه

الاحتياطيات ، لضمان السلامة المالية للبلد ضد الصدمات الخارجية مثل التدهور المفاجئ لسوق البترول، الارتفاع الاستثنائي في أسعار السلع والخدمات المستوردة أو قلة السيولة في الأسواق المالية العالمية.

إن الجزائر تستورد بالأورو و تصدر بالدولار لذا فإن تسارع انخفاض الدولار نجم عنه تزايد حدة المخاوف حول ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وهكذا وعلى الرغم من التقلبات المتغيرة لأسعار الخام تتحمل البلدان المصدرة من بداية الظاهرة خسارة حقيقية هامة ومن بينها الجزائر التي تتكون مداخيلها بالعملة الصعبة أساسا من بيع المحروقات. هذا إضافة إلى التوقع بانخفاض أسعار الخام بالإضافة إلى تدني قيمة الدولار مقابل الأورو.

2.3.1.3.2. الخطر الذي يشكله توظيف احتياطات الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية:[134]

إن توظيف الحكومة الجزائرية لـ 45 مليار دولار من احتياطات الصرف التي جمعتها كسندات في الخزينة الأمريكية، تمثل نصف احتياطات الصرف التي تملكها الدولة مقابل حصولها على 1 أو 2 مليار دولار سنويا كنسبة فائدة. غير أن ذلك يفتح المجال إلى التساؤل عن الخطر الذي يشكله توظيف تلك الأموال على المدى المتوسط الذي لن يقل عن 5 سنوات.

فالجزائر بتوظيفها لتلك الأموال على المدى المتوسط لن تستطيع استرجاع الأموال نفسها في حال وقعت أزمة حادة في الاقتصاد الأمريكي. وعلاوة على هذا، فإن نسبة ربحية توظيف كهذا، وأمام نسبة فائدة متدنية لا تتعدى 3% ، تبقى معرّضة لخطر ارتفاع نسبة التضخم قد تمس الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي قد تتراجع الربحية إلى الصفر. إذن وقوع هذا احتمال لن يجعل الجزائر تجني شيئا من توظيف كهذا. والمعروف اقتصاديا أن توظيف الأموال يتم أينما كانت نسبة الربحية أعلى. والظاهر أن بعض القطاعات توفر نسب ربحية أعلى من نسب الفوائد البنكية مما يدفع إلى الاستثمار فيها خصوصا أن تلك القطاعات تجر وتدفع النمو الاقتصادي وتوفر اليد العاملة في الجزائر. غير أن قرار التوجه إلى استثمار الأموال بدل توظيفها في الخارج يتطلب رؤية واضحة وتنسيقا في حركة الحكومة بشكل مغاير عما كان في السابق، بالانتقال من الدولة التي تسير إلى الدولة التي تضبط. مما يدعو إلى استخدام الذكاء والكفاءة. فغياب الرؤية الواضحة والتنسيق بسبب سوء التسيير وعدم فعالية حكومية يجعل المجتمع يعتمد على ريع قطاع المحروقات، هذا الأمر يرسخ الفساد في المجتمع. وعليه فأموال الجزائر يمكن أن تستعمل بطريقة مغايرة لما اعتمدته الحكومة، لكن هذا مرهون بنظرة إستراتيجية على المديين المتوسط والطويل. وهو الأمر الذي يمكن عبره ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

4.1.3.2. المديونية الخارجية:

لقد تأخر ظهور أزمة المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 1986، غير أن بوادرها بدأت تلوح منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي خاصة مع الانزلاق الخطير الذي عرفته أسواق النفط ابتداء من سنة 1983، الناتج عن الانخفاض المتتالي لأسعار النفط الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي. هذان العاملان جعلا عائدات البلاد من العملة الصعبة والمتأتية من صادراتها النفطية تعرف انخفاضا كبيرا الأمر الذي جعل الجزائر تعرف أزمة مدفوعات خانقة مردها اهتزاز طاقاتها على خدمة ديونها التي ارتفعت بدورها وأصبحت تحول منذ التسعينات أكثر من 75% من عائدات صادراتها لتسديد خدمات ديونها التي تجاوزت 80% سنة 1994 [135] ص 14وبذلك دخلت الجزائر في مفاوضات مع نوادي الدائنين لإعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث تحولت مشكلة الديون في الجزائر مع مرور الوقت إلى أزمة متعددة الأطراف وتجاوزت إطارها الاقتصادي لتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر.

وأصبحت بذلك أزمة المديونية هاجس كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة التي حاولت كل منها تشخيص الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد كان ثلث مداخيل البلاد بالعملة الصعبة، تسخر للوفاء بمستحقات المديونية وفوائدها [91] ص40، وبهذا دخلت الجزائر في صف الاقتصاديات المثقلة بالديون[136] ص73. وكان لهذا التطور في حجم المديونية أسباب يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (20): أسباب المديونية الخارجية في الجزائر. **المصدر:**[136] ص73.

الأسباب	الأعراض	الآثار	اقتصاد المديونية
إفراط في الطلب (الكلي) يفوق العرض (الكلي)	ـ نمو الكتلة النقدية ـ أجور عالية ـ استهلاك عمومي قوي ـ ضعف الادخار (المحلي)	ـ التضخم ـ عجز ميزانية الدولة ـ اختلال بين الإدخارات والاستثمارات	مديونية عمومية
أسعار محددة إداريا، محدثة اختلال مختلف الأسواق	ـ أسعار المنتج ضعيفة ـ أسعار مدعمة لإنتاج المؤسسات العمومية ـ ارتفاع قيمة العملة ـ معدلات فائدة حقيقية سالبة	ـ عجز غذائي ـ عجز للمؤسسات الإنتاجية ـ عجز تجاري (خارجي) ـ ارتفاع قيمة رسملة المؤسسات ـ ضعف الادخار (المحلي)	المديونية الخارجية مديونية المؤسسات الإنتاجية

ومن أهم الأخطار الفادحة التي اتسمت بها سياسة الاقتراض الخارجي:

- استخدام القروض الخارجية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل المشروعات طويلة الأجل في حين توجب القاعدة العامة استخدام مثل هذه القروض بشكل مؤقت, وفي حدود ضيقة.

- المغالاة في تقدير قيمة العائد من الاستثمارات الممولة من القروض الأجنبية والتقليل الواضح في حساب تكاليفها المتوقعة خاصة, إذا تطلب الأمر نقل أنواع معينة من التكنولوجية العالية.

- الإهمال شبه الكامل الذي حدث في قطاع الصادرات، فركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة, واعتمدت سياسة المنتوج المصدر الواحد. إذ تشكل نسبة عوائد النفط حوالي 95% من إجمالي الصادرات.

فالمديونية الجزائرية قد أصبحت عادية، وأضحى في الإمكان تحملها مقارنة بالوضع في بلدان مماثلة، خاصة وأن الجزائر أمام المديونية الخارجية، لديها احتياطا من العملة الصعبة يقدر بأكثر من 80 مليار دولار. ومن هنا فإن الجزائر لم تعد تحتاج إلى الاستدانة من أجل التسديد بل الأكثر من هذا هو أن أصحاب البنوك الخارجية قد أمسوا يعرضون عليها خدماتهم، لأن قدرة الجزائر الخارجية على

الوفاء أصبحت من الأهمية بمكان وباتت أقساط الدين التي تفرضها المخاطرة مضمونة على المديين المتوسط والطويل.

كما أن الاستقرار النسبي الذي عرفته المديونية الخارجية للجزائر من 22.6 مليار دولار إلى 23.4 مليار دولار أمريكي مابين 2001-2003، أدى بمستوى مستحقات الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل في اتجاه الانخفاض منذ سنة 2004، حدث هذا الانخفاض من خلال عمليات التسديد المسبق للديون (Remboursements Anticipes) خلال 2004-2005. ووصلت قيمة المديونية الخارجية الإجمالية إلى 17.9 مليار دولار مع نهاية سنة 2005 منها 7.07مليار دولار كديون قصيرة الأجل[137] .والجدول الموالي يبين حجم المديونية إلى غاية سنة 2006.

الجدول رقم (21): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2006). المصدر: [113]

الوحدة: مليار دولار

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المديونية الخارجية	25.3	22.6	22.6	23.4	21.9	17.9	6.0
المديونية الخارجية/التصدير %	112.0	112.9	113.2	89.7	64.2	36.6	10.5
المديونية PIB % الخارجية/	23.1	20.6	20.0	17.2	12.8	8.7	2.6
خدمة الديون الخارجية %	21.2	22.8	22.8	17.9	17.6	12.8	11.7

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة خدمة المديونية الخارجية قد حققت انخفاضا في مستوياتها مما حسن من قدرة الاقتصاد الوطني على تسديد الديون الخارجية، وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على نسبة المديونية الخارجية مقارنة بإنتاج الداخلي الخام، والتي ما فتئت تسجل انخفاضا منذ سنة 2000، وهذا ما يلاحظ كذلك على نسبة الديون الخارجية/ إيرادات التصدير، وللتذكير بلغت هذه السنة 28% سنة 1998.

ولقد أدى التطور الايجابي لأسعار البترول إلى نتائج إيجابية في التسيير الفعال للمديونية الخارجية التي كانت تلتهم موارد مهمة من الميزانية ،حيث تمكنت الجزائر خلال السنتين 2006/2005 من تسديد مبكر للمديونية ذات المديين المتوسط والطويل ليصبح مبلغها يقل عن 6 مليارات دولار فقط في نهاية 2006 أي أن مستواها لم يعد يمثل إلا نسبة 4 من الناتج الخام في نهاية هذه سنة :[138] ص30 ، حيث كان أصل المديونية يبلغ 30.01 مليار دولار عام 1999، لينخفض إلى 23.4 مليار دولار سنة 2003. ومن جهة أخرى فإن نسبة خدمة المديونية (خارج التسديد المسبق) قد انخفضت من

47.5 % سنة 1995 (في نهاية إعادة الجدولة) لتصل في نهاية 2004 إلى 17.6% لتخفض سنة 2006 إلى أقل من 12%.

وبالتالي فالتخلص الجاري من المديونية سيزيد من إمكانية التمويل غدا، بمساعدة رؤوس الأموال التي تملكها المؤسسات الكبرى. كما سيؤدي إلى بعث ثقة أفضل في نفوس المستثمرين، وإلى تقليص أقساط التأمين وإلى عودة محتملة للمؤسسات في الأسواق الخاصة لرؤوس الأموال ، ومن ثمة فإن الدينار المتحرر أخيرا من هذا الخطر المتوقع الذي يضعفه بشكل خطير، يمكن الدفاع عنه مستقبلا، بصفة أفضل في أسواق الصرف.

5.1.3.2. التضخم:

نتيجة لارتفاع أسعار البترول فإن الدول الأوروبية تستفيد من استمرار ارتفاع أسعار الأورو مقابل الدولار لتغطية حاجاتها من المحروقات، لكن ذلك أثر سلبا على الاقتصاد الوطني بمساهمته في ارتفاع معدل التضخم ، فبالرغم من زيادة مداخيل الدولة التي تجاوزت احتياطات الصرف فيها 91 مليار دولار سنة 2008، فإنها لم تحسن القدرة الشرائية للجزائريين جراء لهيب الأسعار. ولقد انعكس ارتفاع قيمة الأورو سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين بعد ارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة أساسا من الأسواق الأوروبية، دون تدخل الحكومة في توسيع قائمة المواد المعنية بالدعم في الأسعار، حيث لا تزال تكتفي بدعم مادتي الحليب والخبز فقط، يأتي هذا في الوقت الذي يستمر فيه وزراء المالية المتعاقبين على التمسك بسعر 19 دولارا للبرميل كسعر مرجعي في إعداد ميزانية الدولة، بحيث يعتبر معدل ارتفاع أسعار البترول والغاز أكبر بكثير من معدل انخفاض الدولار.

ولعل الأمر الأكثر سلبية في هذا الأمر هو أن ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعف من القدرة التنافسية للدولة في سعيها إلى جذب الاستثمارات وشركات الأعمال. والجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة ارتفاع أسعار البترول.

الجدول رقم (22): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2006). **المصدر:**[113]

الوحدة: %

السنــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم السنوي	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53
معدل التضخم الشهري	0.12	7.56	-1.55	3.96	1.98	1.66	4.44

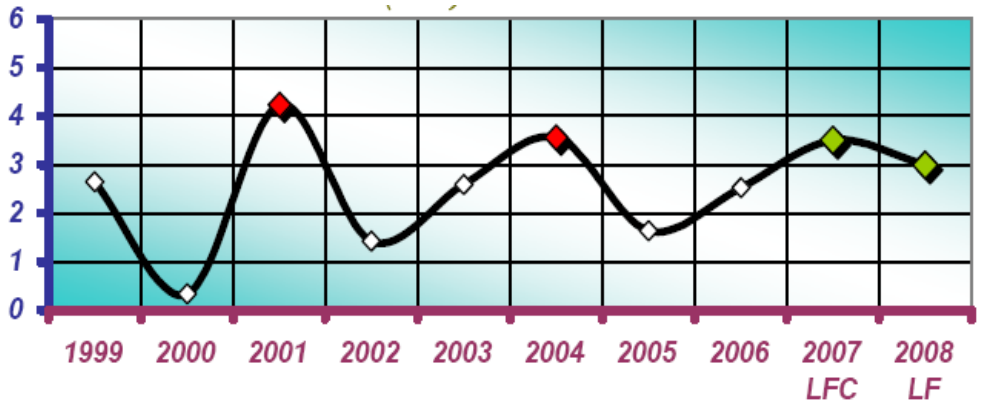

الشكل رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999- 2008). المصدر:[113]

من خلال الشكل نلاحظ تسجيل التضخم معدلات بارزة خلال سنتي 2001 و 2004 (السداسي الأول منه) لينتقل من 0.34% نهاية 2000 إلى 4.23% في نهاية جوان 2001 ليعاود الارتفاع سنة 2004، غير أن أثر هذا التضخم انخفض بفضل ارتفاع مدا خيل الفئات الاجتماعية المهنية وكذلك من جراء انخفاض الحقوق والرسوم على الواردات بعنوان الحقوق الإضافية المؤقتة.

كما انخفضت القدرة الشرائية للجزائر بالأورو ،خاصة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2006 إلى غاية نوفمبر 2007، لانخفاض الدولار بنسبة 10% ، فيما ارتفعت أسعار البترول بنسبة فاقت 20% حيث قاربت مؤخرا 100 دولار للبرميل بالنسبة لبترول الجزائر "صحاري بلاند" [139] غير أن ذلك لم يؤثر على مداخيل الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث أن مداخيل الدولة كان يمكن لها أن تسجل مستويات أعلى مما هي عليه الآن في حالة ما إذا احتفظ الدولار بقيمته المسجلة في السنوات السابقة.

وعليه فالقيمة الاسمية للمداخيل الوطنية تزيد بارتفاع قيمة الدولار، علما أن احتياطات الصرف التي تقدر حاليا بأكثر من 90 مليار دولار، تمثل 80 مليار أورو، مما يعكس انخفاض القدرة الشرائية لمخزون الجزائر بالأورو، و تخسر الجزائر بذلك تغطية ستة أشهر من الواردات، الأمر الذي يمكن لها تجنبه إذا اشترت من الدول التي تتعامل بالدولار.

2.3.2. تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على المتغيرات الاجتماعية.

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على أهم المتغيرات الاجتماعية والتي تختصرها في الطالة والفقر لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية. فالظاهرة الأولى، أي البطالة، كظاهرة اجتماعية و اقتصادية في آن واحد تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل و تبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة و ذلك في ظل

الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني. أما الظاهرة الثانية أي الفقر و هي الأكثر أهمية بالإضافة إلى علاقتها الشديدة بالظاهرة الأولى.

1.2.3.2. الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية خطيرة تختلف نسبه من بلد لآخر، فهو متعلق بالوضعية العامة للبلاد وتباينا نسبه حتى داخل البلد الواحد، فتواجد ظاهرة الفقر ومسبباته ووتيرة تطوره وطريقة محاربته والسياسات الحكومية المتبعة كلها أمور تختلف من بلد لآخر. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2004 فإن الجزائر تحتل المرتبة 43 لمؤشر الفقر البشري, أما مؤشر التنمية البشرية فإنها تحتل الرتبة 108[140] ص277، وهذا ما يبينه الملحق رقم (04) والذي يمثل دليل التنمية البشرية والفقر البشري يفسر بشكل عام وأكثر شمولية التنمية الاجتماعية لمجموعة من الدول ومن بينها الجزائر.

إن الوضعية الاجتماعية في الجزائر ليست بأحسن من تلك الدول، فمنذ الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات، وبصفة خاصة منذ أزمة 1986، تدهورت الأوضاع الاقتصادية أكثر فأكثر، وانعكس ذلك على الظروف الاجتماعية للسكان، حيث ازداد الفقر انتشارا من 4.1 مليون شخص تحت عتبة الفقر المطلق سنة 1985 وهو ما يعادل 22.2% من السكان إلى 5.5 مليون شخص أي 23,9% سنة 1988 و 7 ملايين سنة 1991 ليصل إلى أكثر من 12 مليون شخص عام 2000 وهو ما يعادل أكثر من 42,4% ، ولهذا الارتفاع مجموعة من الأسباب:

1.1.2.3.2. أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:

لقد كان وراء الاستمرار المباشر لارتفاع الفقر في الجزائر مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

أ- الأزمة الاقتصادية وظاهرة التفقير:

إن الاقتصاد الجزائري كان لا يزال يعاني من أزمة، والأشكال المختلفة للتبعية الاقتصادية والتكنولوجية والغذائية والمالية، ليست سوى مظهر من مظاهر هذه الأزمة، حيث أن اختيار السلطات العمومية انصب على التركيز على الصناعات الثقيلة والتي ترتكز بصفة أساسية على المحروقات والتي تساهم بـ 30% من الناتج الداخلي الخام وتضمن 60% من الإيرادات المالية وتشكل أكثر من 95% من صادرات السلع والخدمات [141] ص60 وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري بكامله عرضه لظروف الاقتصاد العالمي بصفة خاصة وللسوق العالمية للمحروقات بصفة خاصة وبالتالي أي تغير في الظروف العالمية لا ينعكس على قطاع المحروقات فحسب بل على مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني وبالتالي على ديناميكية النمو مما انعكس على مستوى الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع.

وكما هو معروف فإن سياسة التقشف التي اعتمدتها الدول الغربية وبصفة خاصة السياسة الليبرالية الأمريكية (سياسة ريقان 1980) قد أحدثت تغييرا كبيرا في الاقتصاد العالمي دفع بالبلدان النامية ومنها الجزائر إلى تكييف مستوى نشاطها والذي انعكس في الواقع في ركود اقتصادي.

ومنذ سنة 1986 أي قبل الإصلاحات الهيكلية ونتيجة للأزمة العالمية لم تعرف الجزائر سوى معدلات نمو سالبة ماعدا سنة 1989، حيث أن معدل نمو الذي بلغ 1.2% سنة 1986 قد انخفضت إلى -1.6% في الفترة الممتدة بين (1990 -1994) ليعرف تحسن نسبي يصل إلى + 2.5% خلال الفترة (94-98) لينخفض إلى أقل من 2.2% خلال سنة 2000، أي ما يعادل مثيله خلال الثمانينات. أما إذا نظرنا إلى قطاع المحروقات فإن مؤشره يعكس نموا دقيقا يقارب 5.8% سنة 2000.

وبالتالي فاستمرار تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر راجع بصفة كبيرة إلى استمرار ظاهرة الأزمة الاقتصادية وبالتالي الركود الاقتصادي وغياب تنمية اقتصادية واجتماعية دقيقة، وأن الإصلاحات الهيكلية وإن كانت ستهدف إلى تحقيق شروط إنعاش حقيقي، فإنها وأمام مأزق النمو لم تجد نفعا، بل أنها ساهمت هي الأخرى وبشكل كبير في تدهور ظروف معيشة السكان ولا سيما الفئات المستضعفة. وبالتالي فإن محاربة الفقر وفي مثل هذه الظروف غير منطقي لأن تحسب مستوى الدخول وبالتالي مستوى معيشة السكان إنما يمر عبر التحكم في مفاتيح النمو الاقتصادي والجدول التالي يبين لنا عتبات الفقر خلال السنة 1995.

الجدول رقم (23): عتبات الفقر في الجزائر سنة 1995. **المصدر:** [142]

الوحدة: الدينار الواحد سنويا

عتبات الفقر	1995		
	حضري	ريفي	وطني
عتبة الفقر الغذائي	10991	10895	10943
عتبة الفقر الأدنى	14706	14946	14872
عتبة الفقر الأقصى	17666	18709	18191

ب- المديونية الخارجية:

إن النزيف المالي الذي عرفته الجزائر منذ الثمانينات، وخاصة بعد الأزمة النفطية كان له نتائج وخيمة، إضافة إلى أن البلدان المتطورة وبعد صدمتي (1973 و 1979) وحفاظا على نفس مستوى صادراتها، قد عملت على تشجيع البلدان النامية لزيادة الاستدانة، ولكن استطاعت البلدان النامية ومن بينها الجزائر من الوفاء بالتزاماتها الخارجية ولكن على حساب تنميتها الداخلية، إذ أن هذه الموارد

الجديدة لم تستعمل في زيادة طاقتها الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة سكانها حيث تجدر الإشارة هنا أن الاقتصاد الجزائري يعتبر" الاقتصاد مديونية" (650 مليار دج كشوف بنكية، أكثر من 300 مليار دج ديون خزينة وأكثر من 22.5 مليار دولار ديون خارجية) هذا قبل أزمة الثمانينات)، ولكن بعد الأزمة تفاقمت المديونية الخارجية لتصل إلى 34 مليار دولار وهكذا وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها (سنة 1995) والسبب ليس ظرفي بل راجع لعوامل هيكلية دائمة. وعبء المديونية من شأنه أن يؤثر على قدرات الاستيراد وبالتالي الاستثمار, إذن فإن كل المؤشرات الاقتصادية تبين أن ظاهرة الفقر في الجزائر في تزايد مستمر.

ج- سياسات التعديل الهيكلي (عملية التفقير):

يجدر بنا خلال هذه النقطة طرح السؤال التالي: ما علاقة هذه السياسة بظاهرة الفقر في الجزائر؟

إن الحديث عن برنامج التعديل الهيكلي تعني الحديث عن الأزمة الاقتصادية في الجزائر وإذا كانت قد عرفت بأنها أزمة مديونية فإنها أيضا أزمة تبعية الاقتصاد للمحروقات وأزمة انتقال الاقتصاد العمومي. غير أن المؤسسات الدولية اعتبرت الأزمة المالية والاقتصادية في الجزائر التي عرفتها منذ سنة 1986 ناتجة عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية ناتجة هي الأخرى عن مجموعة من السياسات غير الملائمة (أسعار محددة،إعانات الاستهلاك أسعار صرف مرتفعة) وهذا ما أدى إلى تفاقم ظاهرة المديونية الخارجية.

إن هذه العوامل وعوامل أخرى دولية غير ملائمة قد ساهمت بشكل كبير في تدهور معدلات النمو والتي انعكست على المجتمع الجزائري بتفاقم ظاهرة الفقر وانتشارها أكثر، حيث انتقل عدد الفقراء من 4 مليون شخص سنة 1985 إلى 7 ملايين فقير سنة 1991 لتصل إلى 12 مليون فقير سنة 2000 بنسبة تفوق 33%.[143] .هذه بعض العوامل المباشرة التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر قبل سنوات الألفينات، إضافة إلى أسباب غير مباشرة ساعدت على انتشار هذه الظاهرة كالتضخم وتحرير السعار, عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث أن تغير قيمة العملة يؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الدخول وبالتالي على مستوى معيشة السكان (الفقر).

2.1.2.3.2. ارتفاع أسعار المحروقات وظاهرة الفقر في الجزائر:

على الرغم من أن الوضعية المالية الجزائرية مريحة في السنوات الأخيرة (2000-2006)، حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعات متوالية ، إلا أن ظاهرة الفقر مازالت تتنامى في المجتمع الجزائري، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا، فلم تلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائري مثل هذا التحسين على المستوى الجهة الاجتماعية، وهو ما يعمق الفوارق الاجتماعية على الرغم من أن الجزائر

سجلت خلال سنوات الدراسة أعلى مداخيل لها تراوحت بين 18 و31 مليار دولار، وأن نسبة زيادة السكان عرف تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة إذ لم تتجاوز 1.5% مقابل 3% منتصف التسعينات. ومع ذلك تبقى الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة كل البعد عن مداخيل الدولة التي تعرف أرقاما قياسية الذي لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري التي لا تزال قدرته المعيشية ضعيفة.

ولقد بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة 2004 بـ 1.9 % من سكان الجزائر، وحسب تقرير 2004 حول الشراكة الأورومتوسطية للمنتدى الأورو متوسطي، فإن نسبة حد الفقر الأدنى وصلت إلى 2.5 % من إجمالي سكان الجزائر [144] . وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم 177بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلدية تعاني الفقر المدقع والإقصاء...محرومة من خدمات الصحة، التربية، الماء، وقنوات الصرف ،والغاز،إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق. وقد أشار التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى، وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة،بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403.5 مليار دينار سنة 2005. وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري، متمثلة في السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500دج، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور[145] .

وقد أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2005 إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى حيث انتقلت النسبة والتي كانت ضئيلة من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 400.50 مليار دينار سنة 2005 ,لذا وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية بين أنه بالرغم من تحسن الوضعية المالية في البلاد إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني وصنف مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2005 الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلد. وقد أكد الخبراء الباحثون أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40%، حيث اعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة خلال تدخلاتهم، على بعض الدراسات والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى تأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل، انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر[146] , وهذا مع وصول الاحتياطي الوطني 80 مليار دولار عام 2006 و من المتوقع أن تبلغ 160 مليار دولار عام 2010 والإيرادات الضخمة التي تجنيها الدولة من خلال الارتفاع المستمر لأسعار النفط وهو ما يجعل السؤال يطرح عما يحصل في الواقع بالدولارات النفطية?، وما هو ملاحظ

حاليا هروب السكان (خاصة المتسولين من الرجال والنساء والأطفال) من الأرياف إلى الجزائر العاصمة وهذا هروبا من أماكن لم تمسها نعمة الدولارات النفطية على الإطلاق في مشاريع عمل وخدمات أو بنى تحتية، وهذا ما يبين بوضوح الإجابة على التساؤل المطروح سابقا عن كيفية إدارة العوائد السنوية الضخمة من تصدير النفط والغاز [147] . هذا وأكد الخبراء خلال الملتقى أن هناك تضاربا صارخا بين التصريحات الرسمية والتقارير المعدة من طرف المجلس الوطني الاجتماعي وكذا الأوساط النقابية وبعض الأوساط السياسية، حيث يكشف آخر تصريح لوزير التضامن أن نسبة الفقر لا تتعدى 8 %.

وفي نفس السياق أكد الدكتور "فارس مسدور"، المنسق العام للندوة أن الخبراء الدوليون لا يزالون يرفضون المعيار العالمي للفقر، الذي يحدد الدخل اليومي لغير الفقراء بما يتجاوز 2 دولار، أي ما قيمته 140 دينار جزائري، التي يبدو جليا أنها لا تغطي الاحتياجات اليومية الأساسية من غذاء وكذا الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى للعائلة، وهنا يذهب الدكتور إلى التمسك بالتعريف الإسلامي للفقير وهو الشخص الذي لا يملك قوت يومه وفي حالة ترجمة هذا التعريف بالأرقام، فينبغي على رب العائلة أن يتقاضى مالا يقل عن 500 دينار في اليوم، فإذا تم تطبيق هذا المعيار على الأجراء نجد أن أغلب العائلات فقيرة. وعليه فإن كانت هذه هي تقييمات الهيئات المختلفة والخبراء للوضع الاجتماعي للجزائر الذي هو نتاج لأوضاع سياسية واقتصادية يساهم في تأزمها سوء وضيق هامش المشاركة والحريات السياسية وغياب تصورات مبنية على أسس علمية للإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وإدراك للتحديات الخارجية التي لها دور في توجه إرادات وتصورات النخب الحاكمة. فمن المفارقات العديدة التي يعيشها الفرد الجزائري تنامي مظاهر الفقر في الفترات التي تعرف فيها البلاد زيادة في الثروة والدخل. إذن أصبحت الجزائر اليوم لا تعاني من مشكلة إيجاد المال بل من مشكلة تبذير الأموال كما كان عليه الحال في الماضي.

2.2.3.2. البطالة:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الجزائري ، حيث عرفت اختلالات مست جميع شرائح المجتمع. وتراوحت معدلاتها انخفاضا وارتفاعا من 12% كأدنى قيمة إلى أكثر من 28% كأعلى قيمة لها وهذا خلال المراحل التالية:

1.2.2.3.2. البطالة خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي:

لقد عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات برنامج التصحيح الهيكلي بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وارتفاع الطالبين أو الباحثين عن العمل من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة و التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12,6% سنة 1988 إلى أكثر من 29.2% سنة 1999[148] .

وفي هذا الإطار نجد أن البطالة مصدرها القطاع العمومي بنسبة 52 % و 48% من القطاع الخاص، وأن البطالة المقدرة بحوالي 3.2 مليون شخص مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 ، كما أن إعادة الهيكلة زادت من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994-1998.

2.2.2.3.2. البطالة وارتفاع أسعار المحروقات:

حسب البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد البطالين في الجزائر وصل إلى2.5 مليون بطال سنة2001 مقارنة بـ 2.4 مليون سنة 2000 والتي وصل معدل بطالة خلالها إلى 29%. وقد عرف هذا المعدل انخفاضات متتالية وصلت إلى 17.7% سنة 2004. كما ظهر خلال هذه الفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد بين (2001-2004)، حيث أن الأهداف العملية الخاصة التي يعتزم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي انجازها، تتمثل في إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحليات (الحجم الصغير والمتوسط)، وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية. ويتكفل هذا التدخل بثلاثة أهداف ذات نوعية عالية: مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الفضاء الجزائري، و يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات التالية:

الجدول رقم (24): توزيع مبلغ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مجموعة من المقومات. **المصدر:** [139] .

الوحدة:مليار دج

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج					مجموع الرخص
السنوات	2001	2002	2003	2004	01/04	البرامج %
دعم الإصلاحات	30.3	15.0	-	-	45.3	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.3	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	206.5	40.1
الموارد البشرية	39.5	29.9	17.4	3.5	90.3	17.2
المجموع	205.8	182	113.2	20.5	521.5	100

وقد كشف المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة في الجزائر تراجعت إلى 12.3% في عام 2006 مقارنة بـ15.3% في العام السابق. ويشكل الجمهور الموظف بعقود عمل دائمة نسبة 32.7 % من مجموع الأشخاص المشغلين في الجزائر. وغالبية العمال (53%) موظفون في الإدارة العامة أو التجارة أو الخدمات. وتشكل قطاعات الزراعة والبناء والصناعة نسب 18% و14% و14.2% على التوالي في توظيف الجزائريين . والبيانات التالية توضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2006.

الجدول رقم (25): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2006).**المصدر:**[129]

السنوات	عدد البطالين (مليون)	معدل البطالة (%)
2000	2.15	28
2001	2.09	27.30
2002	2.50	28
2003	2.07	23.70
2004	1.67	17.7
2005	1.50	15.3
2006	1.24	12.3

وتفيد هذه الأرقام التي نشرها المعهد الوطني على موقعه على الانترنت أن نسبة البطالة أكبر لدى النساء منها لدى الرجال، وأن النساء يمثلن أكثر من 20% من مجمل الباحثين عن العمل. ويقيم أكثر من 62% من العاطلين عن العمل في المدن وأكثر من 37% في الأرياف، في حين لا يتجاوز 70% منهم الثلاثين سنة. كما أفاد المعهد الوطني للإحصائيات بما يلي:

- أن الذين يتقاضون رواتب يشكلون 32.7% من القوى العاملة.
- وأن أكثر من 53% من القوى العاملة تعمل في الإدارة العامة والتجارة والخدمات.
- ويعمل في الزراعة 18%من الإجمالي والبناء 14% والصناعة 14,2 %.

و حسب هيئة "أوكسفورد بيزنس" غروب التي أقامت مكتبا لها بالجزائر والمتخصصة في متابعة التطورات الاقتصادية، أنه استنادا إلى تقديرات الخبراء، فإن نسبة البطالة في الجزائر لم تنخفض وإنما قدرت سنة 2007 بحوالي 30 بالمائة، وتخص فئة الشباب. في حين أشار تقدير الهيئة الدولية المتخصصة في بيان لها أن الاقتصاد الجزائري استفاد من ارتفاع أسعار المحروقات والطاقة، إلا أن ذلك لم يسمح بتحسن مستويات التوظيف؛ حيث تظل أزمة التشغيل مطروحة بحدة.

لذا نجد أن صندوق النقد الدولي قدم مجموعة من التوصيات تتمحور أساسا حول أهمية تقليص نسبة البطالة فعليا، معتبرا أن نسبة البطالة تظل مرتفعة في أوساط الشباب خاصة, فلقد عرف عدد السكان في سن العمل والذين يبحثون عن عمل ارتفاعا قدر ب 137400 شخص خلال شهر أكتوبر 2007 من أصل 8574000 شخصا نشطا أي ما يعادل نسبة 25.5% ويتعلق الأمر أساسا ببطالة إدماج، وتكمن أهم السلبيات في ارتفاع نسبة البطالة إلى النسبة عالية من البطالة في أوساط الشباب وعدم إدماج النساء في سوق العمل خاصة في الوسط الريفي وكذا الشغل الغير مستقر وعدم توافق التكوين مع عرض العمل ونقص المؤهلات .

وأخيرا يمكن القول أن مواجهة البطالة التي تخيم على 50% من السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة تشكل تحديا كبيرا في الجزائر، ومهما كانت التقديرات فإن المستوى الذي بلغته نسبة البطالة يبقى دون الحد المقبول ولا تزال بنيتها مثيرة للقلق، إضافة إلى اعتباره عنصرا هاما في تقدير التنمية البشرية.

3.3.2. تطوير قطاع المحروقات الوطنية في ظل ارتفاع أسعارها.

لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر يلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بفصل الموارد الهامة من المحروقات التي يسخر بها القطاع المنجي الوطني، حيث قدرت احتياطات المحروقات القابلة للاستخلاص والتي تم إثباتها إلى غاية 2005/01/01 كما يلي:

- ✓ بترول خام: 1135 مليار متر مكعب.
- ✓ غاز طبيعي: 4550 مليار متر مكعب.

كما يتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل استكشافات مستمرة التي تقوم لها الشركة الوطنية سوناطراك والشركاء إلى جانب رفع نسبة الاسترجاع وإعادة تقييم المكامن بفضل إدخال تكنولوجيات حديثة، حيث أن التوجيه الجديد لزيادة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية، حيث ترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات على المستوى القريب والمتوسط والبعيد إلى:

أ- رفع الاحتياطات المحروقات وتحسين شروط وضرورة استغلالها وهذا بانتعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف.

ب- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين معدل الأشخاص في المكامن المستغلة.

1.3.3.2. تطوير مصادر المحروقات **المصدر:**[149] ص 9-11:

إن التوجيه الجديد لسياسة تطوير المحروقات خاصة مع التطور الهائل الذي مس أسعارها قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف و الإنتاج حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2000 حتى جوان 2005 حوالي 10 مليار دولار أمريكي، 87% منها خصصت لتطوير المكامن.

1.1.3.3.2. تطوير جهود البحث:

بعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) في 2001 تم تقليص مدة المفاوضات التي ساعدت على مضاعفة العقود المبرمة حيث أبرم في إطار البحث والاستكشاف للفترة (2000-2005) أكثر من 40 عقدا مع شركاء أجانب من خلال ستة مناقصات دولية، كما تم حفر 240 بئرا و تسجيل 51 اكتشافا للمحروقات (22 منها قامت بها الشركة الوطنية سوناطراك لوحدها).

2.1.3.3.2. رفع الاحتياطيات المؤكدة للنفط و الغاز و تحسين إنتاجية المكامن :

في إطار سياسة تطوير المحروقات و تقييم المكامن الموجودة باستعمال تقنيات الاستخلاص المعزز في المكامن المستغلة, و إنجاز عدة مشاريع خاصة لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي، تسعى الشركة الوطنية سوناطراك لتحقيق صادرات تقدر ب 85 مليار م^{3}سنويا من الغاز الطبيعي قبل 2010 و تتمثل أهم المشاريع المدرجة في هذا الميدان:

- مشروع غاز عين صالح: تم إنجاز هذا المشروع في إطار الشراكة مع BP- Statoil لإنتاج 9مليارم^{3}سنويا من الغاز حيث بلغت قيمة هذا الاستثمار 2.5 مليار دولار و قد دخل عملية الإنتاج الفعلي في شهر جويلية 2004.

- تدعيم إنتاج حقل حاسي الرمل (Boosting Hassi R'Mel): يشمل هذا المشروع انجاز 3 محطات ضغط بقيمة 372 مليون دولار من طرف شركة JGC-Itochu اليابانية فقد انتهت الأشغال بها في 2004 وبدأ استغلاله في 2005.

- مشروع غاز متكامل قاسي طويل (projet gaz intégré Gassi Touil): تم إبرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك و التجمع الإسباني ريبسول وشركة الغاز الطبيعي لتطوير حقول الغاز الطبيعي و الإنتاج والنقل وإسالة و تسويق الغاز. وتبلغ قيمة هذا الاستثمار 2.5 مليار دولار.

- مشروع غاز عين أميناس: يتم انجاز هذا المشروع والذي تبلغ قيمة 1.694 مليار دولار بالشراكة مع BP- Statoil لتطوير مكامن الغاز في منطقة عين أميناس لإنتاج حوالي 8 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- مشروع GTL : يهدف هذا المشروع إلى تطوير حقول الغاز الطبيعي وإنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في منطقة تينهرت الواقعة بحوض اليزي و تم الإعلان عن مناقصة دولية مفتوحة من أجل انجازه في أفريل 2005 .

2.3.3.2. تطوير الهياكل القاعدية للمحروقات:

1.2.3.3.2. التكرير:

ترتكز صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصافي (سكيكدة ،أرزو, الجزائر العاصمة، حاسي مسعود) ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر بـ 22 مليون طن سنويا, حيث تباشر شركة نفتك, فرع 100 % بشركة سوناطراك كل نشاطات التكرير .

وفي إطار إدماج آليات التكرير مع متطلبات السوق الدولية من حيث النوعية (نسبة الكبريت و وأكسيد الأزوت في السوق الأوروبية) وكذا المعايير الأوربية الجديدة, قامت شركة نفتك بإعداد برنامج لتأهيل وتحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 حيث تقدر القيمة الاستثمارية لهذا البرنامج 1.2 مليار دولار, كما تم وضع عدة مشاريع لرفع الطاقة الإنتاجية و المتمثلة في :

- مشروع هليوم سكيكدة: و قد تم تدشينه في جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب/سنة من الهليوم و 000 50 طن سنويا من الأزوت،.

- مشروع مصفاة أدرار: لتكرير 000 600 طن سنويا من البترول و الذي يتم انجازه بالشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الصينية CNPC، وتقدر مدة الإنجاز 36 شهرا و قد انطلقت الأشغال به في مارس 2004 بتكلفة استثمارية تقدر بـ 167 مليون دولار 30% تمول من طرف الشركة الوطنية سوناطراك و البقية تمولها شركة CNPC.

- مشروع لتكرير المكثفات بسكيكدة: بطاقة 5 مليون طن في السنة تقوم بإنجازه الشركة الوطنية سوناطراك.

2.2.3.3.2. تمييع الغاز الطبيعي:

تعتبر الشركة الوطنية سوناطراك رائدة في مجال تمييع الغاز الطبيعي حيث تملك أربع مركبات لتمييع الغاز الطبيعي بطاقة تحويل تقدر بـ 24 مليون طن من الغاز السائل و في هذا الإطار سيتم إنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل بطاقة إنتاج 36000 برميل يوميا من الغاز السائل.

وفي إطار نشاطات الشركة الوطنية سوناطراك بالخارج يتم تنفيذ مشروع "ريغانوزة" لتحويل الغاز المميع إلى سائل بمدينة بورغادوز الإسبانية بالشراكة مع إسبانيا.

3.2.3.3.2. غاز البترول المسال:

ينتج غاز البترول المسال أساسا من حقول الغاز الطبيعي إلى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول. ويقدر الإنتاج الحالي لغاز البترول المسال بـ 9.2 مليون طن موجه معظمه للتصدير. وفي إطار البرنامج التنموي المتعلق باستخلاص غاز البترول المميع المستخلص من الحقول الغازية، وتوسيع وحدات فصل غاز البترول المميع، سيصل الإنتاج في آفاق 2010 إلى حوالي14 مليون طن.

4.2.3.3.2. النقل:

أ- النقل بالأنابيب :

عرف نقل المحروقات بواسطة الأنابيب تطورا هاما في السنوات الأخيرة حيث ارتفع طول الشبكة من 11500كلم في 1995 إلى 16000 كلم في سنة 2004، وقد دعمت الشبكة في سنة 2004 بـ 2056 كلم لنقل الغاز و 1119كلم لنقل البترول و 1393 كلم لنقل غاز البترول المسال. وقدرت طاقة النقل لهذه الشبكة 326 مليون طن مكافئ نفط سنويا. والجدول التالي يبين مكونات الشبكة الحالية للنقل بالأنابيب:

الجدول رقم (26): مكونات شبكة النقل بالأنابيب. **المصدر:** [149] ص15.

	مليون طن			مليار م^3	مليون طن.م.ن
	البترول	الغاز الطبيعي	غاز البترول المسال	المكثفات	المجموع
عدد القنوات	11	2	3	14	30
الطول(كلم)	4677	1072	2698	7400	15847
عدد المحطات	34	3	9	31	77
الطاقة الفاعلة	142	24	17	146	329

وتقوم الجزائر بضخ الغاز إلى جنوب أوروبا عبر خطين من الأنابيب: خط المغرب أوروبا (بيدرو ديران فارال) الممتد إلى اسبانيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا، وخط عبر البحر الأبيض المتوسط سعته 24 مليار متر مكعب في السنة, وقد قامت سوناطراك بزيادة سعة كل من هذين الخطيين. كما هناك خطين آخرين للأنابيب بصدد الإنجاز وذلك لاستغلال سوق أوروبية جديدة للغاز.

يتمثل هذان المشروعان في[91] ص 17:

* مشروع أنبوب الغاز مدغاز " MEDGAZ" : خط يربط الجزائر بأسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط بسعة أولية 8 مليارات متر مكعب سنويا، و من المفترض أن تنتهي الأشغال به في بداية 2009.

* مشروع أنبوب الغاز غالسي " projet GALSI ": الذي يربط الجزائر بإيطاليا مارا بجزيرة سردينيا بسعة 8 مليارات متر مكعب سنويا. ومن المنتظر أن تنتهي الأشغال به في 2009.

* مشروع أنبوب الغاز عابر الصحاري " TRANS –SAHARIEN": في إطار التنمية المستدامة في إفريقيا، تم إبرام اتفاقية بين سوناطراك و شركة NNPC النيجيرية في مارس 2003 لدراسة إمكانية

انجاز أنبوب الغاز يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4500 كلم، من أجل تزويد أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي. وفي ماي 2005 تم إبرام عقد مع مكتب استشاري ألماني لإنجاز الدراسة التمهيدية للمشروع.

ب- الموانئ البترولية والنقل البحري للمحروقات:

يتم تصدير المحروقات عبر ثلاث موانئ بترولية رئيسية وهي : أرزيو ،سكيكدة و بجاية و من اجل تطويرها تم في سنة 2004 إنشاء شركة تسيير و استغلال الموانئ البترولية بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة تسيير الموانئ وقد شرع في أعمال تكييف الموانئ البترولية مع ارتفاع الكميات المنقولة .كما تم إبرام عقد في 2004 بقيمة 239 مليون دولار مع الشركة الأمريكية FMC من اجل انجاز 5 محطات شحن المحروقات السائلة في أعالي البحار من صنف SPM (02 بأرزيو ، 02 بسكيكدة و 01 ببجاية).

فهذه المشاريع السالفة الذكر ستسمح بـ :

أ- رفع طاقة الشحن من 900000 برميل في اليوم إلى 1.5 مليون برميل في اليوم.

ب- رفع كمية تصدير الغاز بحوالي 25 مليار متر مكعب لتصل 85 مليار متر مكعب.

ج- رفع طاقة معالجة المحروقات بـ 6 مليون طن.

و في ميدان النقل البحري للمحروقات تم استلام باخرتين لنقل الغاز الطبيعي السائل في 2004 الأولى بسعة 138000 م^3 و الثانية بسعة 145445 م^3 بالإضافة إلى استلام باخرتين لنقل غاز البترول السائل بطاقة نقل إجمالية 59000 م^3 .

خلاصــة الفصل

لقد تحول البترول الجزائري إلى محور مركزي رئيسي للتنمية الاقتصادية ومحركها الرئيسي ليصبح الاستثمار في هذا القطاع أبرز رهانات تحقيق الوثيقة الاقتصادية المنشودة، خاصة وأنه عرف ارتفاعا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس حاولنا تقديم عرض مختصر ودقيق عن النتائج الاقتصادية و الاجتماعية المحصلة خلال الفترة 2000-2007. فبفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط تم تسجيل المؤشرات التالية:

- العودة الحثيثة إلى النمو الاقتصادي.
- التحكم في التضخم وإبقائه في مستوى جد منخفض.
- التعزيز القوي للموقع المالي الخارجي وتحسين المالية العمومية، بحيث أن ارتفاع أسعار المحروقات ومن ثمة ارتفاع الجباية النفطية يفسران الأداء المتميز للمالية العمومية الذي تجسد في فائض ميزاني.
- تعزيز الموقع المالي الخارجي للبلاد حيث تجلى ذلك بكل وضوح في مواصلة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف تراكما مكثفا، وفي الانخفاض الملموس للمديونية الخارجية على المديين المتوسط والبعيد وذلك باتخاذ إستراتيجية التسديدات المسبقة ابتداء من سنة 2004 وتواصلت إلى غاية 2006 أين تم تحقيق تطورات جد ايجابية في هذا المسعى إلى جانب التوقف عن الاقتراض نهائيا ابتداء من سنة 2005 والتي تعد خيارا طوعيا لتعزيز استقلال قرار البلاد ومصداقيتها في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وبالتالي ساهم في تخفيض واضح جدا لحجم المديونية الخارجية.
- ارتفاع سعر الأورو, وهي العملة التي تتعامل بها الجزائر لتسديد نسبة كبيرة من وارداتها، والذي يساهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع أسعار النفط، و يضاعف من الأعباء بالنظر لتسجيل أهم المنتجات و السلع لارتفاع كبير في كلفة نقلها و لارتفاع قيمتها نتيجة ارتفاع قيمة العملة الأوروبية. لذا فإن المتطلبات المرتبطة باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مقابل العملات الأجنبية وبالسياسة النقدية الحذرة تجد كل ما يبررها في الأهداف التي رسمتها السلطات النقدية.
- انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث وجدت الجزائر نفسها عاجزة منذ سنوات عن إيجاد البدائل الموضوعية لبناء اقتصاد فعال خارج المحروقات, و توظيف مواردها لتنويع اقتصادها الذي يعرفه الخبراء بأنه "اقتصاد سلطاني" يعتمد على مورد واحد.

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة حيث يمكن اعتبار أنه تم بلوغها درجة حرجة من الارتفاع. لذا يمكن في هذا الإطار الجزم أنه من غير الممكن بناء هيكل الاقتصاد الوطني دون ترشيد استخدام العوائد النفطية والتحقيق العقلاني لتفعيل الدور الإيجابي للذهب الأسود ومعالجة الإختلالات الاجتماعية قبل كل شيء.

ولقد أسفر ارتفاع أسعار النفط مؤخرا وما ترتب على ذلك من عواقب مالية غير متوقعة إلى إعطاء الجزائر فرصة نادرة لتصحيح أو خفض عدم توازناتها الهيكلية. ونظراً لمدى التحديات التي يتعين التغلب عليها لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة ، ليس أمام الجزائر سوى قليل من الخيارات تتمثل في استثمار جزءًا كبيراً من ثروتها التي لم تكن متوقعة في البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، و التخلص نهائيا من أزمة المديونية الخارجية التي أثقلت الاقتصاد الوطني لسنوات عديدة.

وبضرورة التفكير في تنويع الاقتصاد الوطني في اتجاه يقلص من مساهمة البترول فيه خصوصا بالنسبة للصادرات، إلى جانب التسيير العقلاني لثرواتها بشكل يسمح لها بتحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية دون الانسياق وراء الطلب الدولي ومنه الأوروبي دون تريث وتفكير،خصوصا ما يتعلق بأكبر مصدر للمداخيل الجزائرية، كون الجزائر ترتبط باقتصاديات دول متقدمة قد تميل بسهولة إلى استعمال طاقات بديلة بالنظر إلى امتلاك هذه الدول للتكنولوجيا خلافا لدول أخرى، ويبقى ارتباطها بالمحروقات، سواء البترول أو الغاز وثيقا أكثر، على أساس أنها دول اقل امتلاكا للتكنولوجيا، بالإشارة إلى الصين والهند ودول أخرى آسيوية.

لذا يجب على الجزائر تشجيع الصادرات خارج المحروقات، ودعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية. فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

ولذا يمكن على هذا الأساس اقتراح طرق وأساليب جبائية البترول الجزائري على سبيل المثال التكييف السريع مع التقلبات اليومية لأسعار النفط سلبا وإيجابا وإعطاء الأولوية لمعالجة الإختلالات الهيكلية قبل المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة وإنتاج مادة أخرى للتصدير، لأن الاعتماد الكلي يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات التي تطرأ على سعر المواد الأولية، بالإضافة إلى الاختلالات التي تمس قانون القيمة، أي التوازن بين العرض و الطلب على المادة. فسعر النفط معروف و متفق عليه دوليا، أما سعر مادة إنتاجية "غير نفطية" فمن الممكن التحكم فيها وفي أرباحها، إذ أن معظم صادرات الدول المتقدمة لا تعتمد على المادة الخام.

وفي الأخير يمكن القول أنه من أجل الاستفادة من الثروة النفطية الحالية في الجزائر وتجنب تبذير الفوائض المالية الحالية وعقلنة استخدامها والذي يذهب جزء كبير منها إلى صندوق ضبط الموارد

نحاول في الفصل التالي التطرق بالتفصيل إلى هذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 خاصة باعتبار سنة 2000 سنة تحول في أسعار النفط.

الفصل3
صندوق ضبط الموارد في الجزائر ومقارنته بالتجربة الكويتية

لقد باشرت الجزائر اليوم مسلك الحداثة بحزم، فقد شرعت في إجراء تغيرات عميقة من أجل التحكم في ديموغرافيتها، وتحويل مجرى حياتها السياسية وتعزيز وعصرنة بالأخص اقتصادها ليتماشى والظروف العالمية المتجددة باستمرار. والجزائر كغيرها من الدول النفطية تعتمد على قطاع المحروقات اعتمادا كبيرا في تمويل اقتصادها هذا ما جعلها تابعة له تبعية مطلقة حاولت الاستفادة منه في مجالات دون مجالات أخرى .وحيث عرفت السنوات الأخيرة تدفق كبير للإيرادات البترولية نتيجة الارتفاعات المتتالية لأسعار هذه المادة والتي فاقت الـ 150 دولار للبرميل سنة 2008، ومن أجل حماية النفقات العمومية من تقلبات أسعار هذه المادة، واستنادا إلى تجارب بعض الدول التي تعتمد في ميزانيتها على الإيرادات البترولية، قررت السلطات الجزائرية إنشاء صندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" حددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية، وهو مكسب معترف به في المالية العمومية .

والكويت إحدى الدول التي قامت بإنشاء مثل هذا الصندوق والذي أطلق عليه مصطلح "صندوق الأجيال القادمة "future Génération Fund"سنة 1976 معبرا عن قلق المسؤولين من المستقبل في حالة تراجع الإيرادات النفطية، حيث تعتبر من التجارب الناجحة في الدول النفطية. لذا فإن الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والوقوف عندها وتحليلها والاستفادة منها من أهم أساليب إثراء أي بحث ومقارنة ما هو سائد في البلد "الجزائر" مع ما هو ناجح في بلدان أخرى "الكويت"، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل مقارنة التجربتين واقتراح منهجية متكاملة لتحسين إدارة الفوائض، مع ملاحظة أن دراسة تجربة أي دولة مهما كانت ناجحة لا يمكن تقليدها حرفيا على أن ذلك لا يقف حائلا دون الاستفادة منها. لذا سنعالج محتوى الفصل من خلال المباحث التالية: نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي. تجربة الكويت مع الصناديق السيادية. صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لتسيير الموارد النفطية. تقييم فعالية الصندوق الجزائري بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة الكويت.

1.3. نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي

اتسمت اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، واقتصاد الكويت إحداها بالاعتماد الشبه مطلق على إيراداتها النفطية في تمويل إنفاقها الجاري وبرامجها الاستثمارية. ونتيجة للتقلبات الدورية التي شهدتها أسواق النفط العالمية ورغبة هذه الدولة في المحافظة على حجم إنفاقها الجاري ومتابعة تنفيذ برامجها التنموية تضطر للاقتراض عند تدني أسعار النفط مما يؤدي إلى تضخم الدين العام، بينما تتوفر لديها فوائض مالية ضخمة عند ارتفاع أسعار النفط العالمية. ل ذا فالعامل الحاسم في زيادة التطور والنمو وترخيصه بقي يتمحور حول كيفية الاستفادة من النمو المتواصل الذي طرق على المداخيل النفطية.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الخصائص أو المميزات الأساسية للاقتصاد الكويتي من خلال المطالب التالية: تاريخ النفط في الكويت وعناصره. وضعية النمو في القطاع غير النفطي الكويتي. التجارة الخارجية والتصنيع في الكويت.

1.1.3. تاريخ النفط في الكويت وعناصره.

إن كل ما حققته الكويت من تقدم حضاري ورقي يرجع إلى المادة الطبيعية المتمثلة في النفط الكامن تحت سطح الأرض، والذي تكون عبر عشرات الملايين من السنين من خلال تحول المواد العضوية إلى مواد هيدروكربونية يمكن استخدامها في العديد من الصناعات، أولها استخدامها كوقود ومصدر مباشر للطاقة. ويشرف على صناعة النفط الكويتية جهات عدة حكومية متخصصة.

1.1.1.3.تاريخ النفط في الكويت:

إذا استعرضنا تاريخ عمليات الاستكشافات والتنقيب عن النفط وعمليات إنتاجه في الكويت، نجد أن أولى الخطوات في هذا المجال بدأت في عام 1913 عندما أجري أول مسح جيولوجي بالكويت قامت به بعثة البحرية الملكية البريطانية، عثرت خلاله على تسربات سطحية نفطية وغازية. وتلى ذلك إجراء مسوحات عدة جيولوجية في الأعوام 1917، 1924، 1932، 1934. وخلال تلك الفترة تعددت محاولات الشركات النفطية العالمية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في الكويت إلى أن نجحت شركة نفط الكويت المحدودة والتي تأسست في 1934[150] بمساهمة شركة البترول البريطانية (BP) وشركة الخليج للزيت الأمريكية (GULF OIL) في الحصول على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في كافة أراضي الكويت ومياهها الإقليمية لمدة خمسة وسبعون سنة ابتدءا من 23 ديسمبر1934.

ونستعرض أدناه أهم الأحداث التاريخية النفطية منذ بداية الاكتشاف والتصدير وما وصل إليه وضع الصناعة إلى غاية سنة 2004[151]:

1913 : إجراء أول مسح جيولوجي في الكويت.

1922 : توقيع اتفاقية العقير لرسم الحدود بين الكويت والسعودية بشأن المنطقة المحايدة بين الدولتين في 2 ديسمبر.

1934 : منح امتياز للتنقيب عن النفط لشركة نفط الكويت المحدودة.

1937 : حفر أول بئر لاستكشاف النفط في منطقة بحرة.

1938 : اكتشاف النفط في حقل برقان.

1946 : تصدير أول شحنة من نفط الكويت الخام في 30 يونيو، وإنشاء أول خط للشحن البحري.

1948 : بناء مدينة الأحمدي التي اشتق اسمها من مؤسسها الشيخ أحمد الجابر الصباح، ومنح امتياز للتنقيب عن النفط في أراضي المنطقة المقسومة لشركة الزيت الأمريكية المستقلة.

1949 : إنشاء أول مصفاة للتكرير في الكويت بمدينة الأحمدي.

1950 : بدء الإنتاج النفطي في حقل المقوع بعد امتداد نشاط حفر الآبار إليه.

1955 : اكتشاف النفط في الروضتين شمال الكويت.

1957 : تأسيس شركة ناقلات النفط الكويتية.

1958 : إنشاء مصفاة ميناء عبد الله، توقيع اتفاقية مع شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) في 5 يوليو.

1959 : اكتشاف النفط في المناقيش، وبدأ تشغيل الرصيف الشمالي .

1960 : تأسيس شركة البترول الوطنية الكويتية- إنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

1961 : منح شركة شل العالمية امتيازات نفطية في المنطقة البحرية التابعة للكويت .

1963 : تأسيس شركة صناعة الكيماويات البترولية.

1964 : تأسيس شركة الأسمدة الكيماوية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركاء أجانب.

1966 : بدء الإنتاج في مصنع الأمونيا الأول.

1967 : افتتاح مصانع الأسمدة رسميا وتصدير أول شحنة من سماد اليوريا إلى الصومال.

1968 : إنشاء مصفاة الشعيبة و إعلان اتفاقية بشأن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ومقرها دولة الكويت.

1969 : تدشين الجزيرة الاصطناعية والمرافق التابعة لها.

1970 : بدء تشغيل أربعة مراكز تجميع جديدة ليصبح عدد مراكز التجميع 25 مركزاً.

1971 : بدء الإنتاج في مصنع الأمونيا الثاني واليوريا الثاني والثالث.

1972 : بدء الإنتاج في مصنع الأمونيا الثالث.

1973 : إصدار قانون المحافظة على مصادر الثروة البترولية رقم (19) لسنة 1973 وشراء شركة صناعة الكيماويات البترولية لحصة الشركاء الأجانب في مصانع الأسمدة .

1974 : تشكيل المجلس الأعلى للبترول وتحويل ملكية مصانع الملح والكلورين من وزارة الكهرباء والماء إلى شركة صناعة الكيماويات البترولية، وصدّق مجلس الأمة الكويتي على اتفاقية المشاركة التي حصلت الكويت بموجبها على 60% من شركة نفط الكويت ومرافقها وبذلك يبقى 40% من ملكية الشركة موزعا بالتساوي بين شركة بي بي وغلف.

1975 : إنشاء وزارة النفط، وتأميم صناعة النفط بالتوقيع على اتفاقية سيطرة الكويت عل ى الثروة النفطية ودمج شركة الأسمدة الكيماوية نهائيا بشركة صناعة الكيماويات البترولية.

1976 : وضع حجر الأساس لمشروع الغاز في ميناء الأحمدي.

1978 : قيام شركة نفط الكويت بعمليات الإنتاج في المنطقة المقسومة التي كانت تقوم بها شركة (أمريكان إند بندت أويل) قبل انتهاء امتيازها.

1979 : افتتاح مصنع إسالة الغاز وتأسيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات.(GPIC)

1980 : إنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

1982 : اكتشاف احتياطات نفطية جديدة في حقل برقان الكبير .

1983 : اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة في حقل المناقيش.

1984 : اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة في حقل أم قدير و في حقل العبدلي.

1985 : تأسيس الشركة الصينية العربية للأسمدة الكيماوية(SACF)، وتشغيل مركز التجميع رقم (26)

1990 : الغزو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس، نتج عنها توقف عمليات النفط في الكويت.

1991 : بدء عمليات إطفاء آبار النفط التي أشعلها النظام العراقي في 2 مارس.

1991 : تصدير أول شحنة من النفط الخام بعد التحرير في 27 يونيو.

1991 : تشريف سمو الأمير الاحتفال بإطفاء آخر آبار النفط المشتعلة في6نوفمبر.

1992 : تم تصدير أول شحنة نفط من البحيرات النفطية.

1993 : توقيع مذكرة تفاهم بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة يونيون كربيد لإنشاء مجمع البتر وكيماويات، وإعادة تشغيل المرسى الرحوي.

1995 : توقيع عقد التأسيس والنظام الأساسي لبناء مجمع للبتروكيماويات، اكتشاف نفطي جديد غرب الكويت وهو من النفط الخفيف.

1996 : اكتشاف حقل نجمة سيرجلو، والانتهاء من منصتين لشحن البواخر.

1997 : تشغيل مصنع البولي بروبلين ومجمع البتر وكيماويات.

1999 **:** انفجار في مصفاة الشعيبة، واكتشاف حقل زبير المنخفض.

2000 : انفجار في مصفاة الأحمدي.

2000 : اكتشاف حقل مارات وخصخصة مصانع الملح والكلورين وبيعها للشركة الأهلية للاستثمار.

2003: صدور مرسوم أميري بإنشاء وزارة الطاقة في 29 يوليو .

2004 : توقيع مذكر ة تفاهم بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة (داو) الأمريكية لتنفيذ مشروع الأوليفينات الثاني ومشروع الستيرين ضمن مشروع العطريات.

2.1.1.3. عناصر صناعة النفط الكويتية :

يشرف على هذه الصناعة جهات متخصصة تعمل جنبا إلى جنب وبالتنسيق المستمر وطبقاً لقوانين ولوائح رسمية تحدد طبيعة كل جهة، وهذه الجهات هي:[152]:

1.2.1.1.3. المجلس الأعلى للبترول:

بتاريخ 26 جوان 1974 صدر مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للبترول برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير المواصلات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية و وزير الطاقة، وزير الخارجية، وزير التجارة والصناعة، محافظ بنك الكويت المركزي، وتسعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة. **و**يتولى المجلس الأعلى للبترول رسم السياسة العامة للمحافظة على مصادر الثروة البترولية وحسن استغلالها، وتنمية الصناعات النفطية المرتبطة بها بهدف ضمان الاستثمار الأفضل لها وتحقيق أكبر عائد منها.

2.2.1.1.3. وزارة الطاقة:

صدر مرسوم أميري بتاريخ 29 يوليو 2003 ينص على إنشاء وزارة جديدة تحت اسم وزارة الطاقة تدمج ما بين وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء .وجاء نص المرسوم كما يلي:

تتولى وزارة الطاقة شؤون الثروة النفطية واستغلالها وتطويرها بما يكفل تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي، كما تعمل على توفير الطاقة الكهربائية والمياه ونقلها وتوزيعها للأغراض الإنتاجية والاستهلاكية، والعمل على تطويرها بما يتماشى مع احتياجات البلاد.

أ- اختصاصات الوزارة: وتختص الوزارة بالأمور التالية:

- اقتراح السياسة العامة لقطاع الطاقة ومتابعة تنفيذها.
- الإشراف على الوحدات العاملة في النفط والغاز.
- إنشاء وإدارة وتشغيل منشآت ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومنشآت توفير المياه وأعمال التنقيب.

- تقديم الخدمات الكهربائية والمائية وتوزيعها، والقيام بأعمال التشغيل والصيانة الرئيسية للمنشآت الكهربائية والميكانيكية في الأجهزة الحكومية التي ليس لديها أجهزة فنية متخصصة.
- التعاون مع الهيئات والمؤسسات الحكومية في الشؤون ذات العلاقة في قطاع الطاقة .
- القيام بالأبحاث الجيولوجية والإشراف على التنقيب على الثروات الطبيعية .
- تنمية العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الدولية العربية والأجنبية في شؤون الطاقة والأمور المتعلقة بها.

وتحل وزارة الطاقة محل كل من وزارة الكهرباء والماء ووزارة النفط في جميع الاختصاصات التي كانت لهاتين الوزارتين، وتؤول إليها الإعتمادات المالية المقررة لهما.

ب- الأهداف الرئيسية لوزارة الطاقة (النفط): وتتلخص فيما يلي:[153]

- اقتراح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز بمعايير وأسس متوازنة للمحافظة على الثروة البترولية وتطويرها والاستغلال الأمثل للموارد لتنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها وذلك على أساس:

-إنشاء قاعدة بيانات بترولية من خلال توفير المعلومات بصفة دورية.

- المحافظة على مصادر الثروة البترولية من خلال تفعيل القانون رقم 19 لسنة 1973 الخاص بالمحافظة على مصادر الثروة بالدولة .
- تطوير المصادر البترولية وتنمية الاحتياطات عن طريق اختيار الأساليب المناسبة لتطوير مصادر الثروة البترولية.
- استغلال الموارد بما يكفل تنمية الإيرادات وزيادة الدخل القومي.
- المحافظة على مستوى النفط الخام الكويتي.
- إبراز المكانة الدولية لدولة الكويت وتعزيز دورها في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمجال النفطي كالأوبك، الأوابك، مجلس التعاون لدول الخليج العربي.....الخ.
- تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات البترولية والغاز واقتراح سياسات التسعير ووضع سياسة للمخزون الاستراتيجي من المشتقات البترولية لمواجهة الطوارئ.
- مساندة المجلس الأعلى للبترول في المهام التي يتولاها والإشراف على تنفيذ قراراته والقيام بدور الأمين العام للمجلس الأعلى للبترول.
- زيادة الرقابة على خطط وبرامج القطاع النفطي المتمثلة بمؤسسة البترول والشركات التابعة لها وشركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد.
- تطبيق القانون والتشريعات الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها.
- التنسيق مع المؤسسات والهيئات الحكومية والبرلمانية والقطاع الخاص في الشئون ذات العلاقة بالثروة والصناعة النفطية لتحقيق أهداف وخطط التنمية للدولة.

- العمل على زيادة مساهمة القطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط القطاع المالي والصناعي والخدمات والمقاولات.

- المساهمة في المؤتمرات المتعلقة بالنفط والطاقة وإنشاء مركز للمعلومات النفطية لتعزيز مركز ومكانة دولة الكويت الدولية.

3.2.1.1.3. مؤسسة البترول الكويتية:

أنشئت مؤسسة البترول الكويتية طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 والمعدل بالقانون رقم 54/1982 كمؤسسة حكومية ذات طابع تجاري، يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الطاقة، وتعتبر المؤسسة من الشركات الرائدة في صناعة النفط والغاز بالعالم وتتضمن أنشطتها الرئيسية استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق ونقل النفط وصناعة البتر وكيماويات . وخلال أقل من عقدين بعد إنشائها كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية، نجحت المؤسسة في ترسيخ وجودها ككيان عالمي حقيقي يحظى باحترام الحكومات والهيئات التجارية على نطاق عالمي كسفير للصناعة النفطية الكويتية.

4.2.1.1.3. شركة نفط الكويت:

تأسست عام 1934 كشركة مساهمة بين شركة النفط الإنجليزية الإيرانية والمعروفة حاليا (bp) وشركة غالف للزيت والمعروفة حاليا باسم شيفرون، وبدأت عمليات الحفر بعد ذلك حتى تم العثور على كميات كبيرة من النفط في حقل برقان عام 1938 وبعدها تم حفر آبار جديدة.

وتواصل الشركة تنفيذ برامجها النشطة في إطار تنفيذ خطتها الإستراتيجية لتطوير مصادر النفط والغاز من أجل زيادة القدرة الإنتاجية. وتواكب الشركة آخر التطورات في عمليات الحفر حيث استهدف نشاط الحفر تحسين الأداء وترشيد الإنفاق. ومن الاهتمامات الرئيسية للشركة الحصول على برنامج قاعدة بيان لهندسة الحفر، كما تعمل الشركة على تطوير المنشآت والمرافق الخاصة بعمليات الإنتاج كمراكز التجميع ومحطات تعزيز الغاز.

5.2.1.1.3. شركة البترول الوطنية الكويتية:

تأسست في أكتوبر 1960 بين القطاع الخاص والعام، وكانت أول شركة وطنية تعمل في الصناعة النفطية في المنطقة، وفي عام 1975 أصبحت الشركة مملوكة بالكامل للدولة. وعند قيام مؤسسة البترول الكويتية عام 1980 وإعادة هيكلة القطاع النفطي في الكويت أصبحت الشركة مسؤولة عن صناعة تكرير النفط الخام وتصنيع الغاز المسال بالإضافة إلى توزيع الوقود في السوق المحلية. وتقوم الشركة بتكرير النفط من خلال مصافيها الثلاث وتسويق المنتجات البترولية المكررة في السوق المحلية نيابة عن المؤسسة.

ومن أهداف الشركة بناء وإدارة وتشغيل منشآت ومرافق تكرير متطورة، والعمل على تحقيق التكامل بين المصافي وتشغيلها كمجمع تكريري واحد، وتأمين كافة احتياجات السوق المحلية من الوقود والمنتجات البترولية، وتوسيع منافذ التسويق محليا وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وزيادة القيمة المضافة المحلية وتحقيق مردود اقتصادي جيد من صناعة التكرير الوطنية. وتقوم الشركة باتخاذ خطوات منهجية بهدف مكافحة التلوث وسلامة البيئة وتنفذ من أجل ذلك مشاريع تزيد قيمتها على 115 مليون دينار.

6.2.1.1.3. شركة صناعة الكيماويات البترولية:

تم تأسيس الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 23 يوليو 1963 لإقامة صناعة تأخذ بأساليب التطوير التكنولوجي المستمر لإنتاج الأمونيا والأسمدة النيتروجينية المختلفة التي تعتمد على النفط. وتمتلك الشركة أربعة مصانع لإنتاج الأمونيا السائلة يعمل اثنان منهما في الوقت الحالي بطاقة سنوية إجمالية قدرها 620.000 طن متري وثلاثة مصانع لإنتاج اليوريا بطاقة سنوية إجمالية قدرها 104.000 طن متري. وقد أقامت شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة يونيون كارباید الأمريكية وشركة بوبيان للبتروكيماويات مشروع وصلت تكاليفه 2 مليار دولار وبدأ التشغيل فيه عام 1997 .ولم تكتف الكويت من خلال شركة صناعة الكيماويات البترولية بترسيخ أقدامها في صناعة الأمونيا والأسمدة الكيماوية محليا بل انطلقت في مناطق جغرافية متنوعة تتيح للشركة تزويد أسواقها بمنتجات متنوعة.

7.2.1.1.3. شركة ناقلات النفط الكويتية:

تأسست الشركة في عام 1957 كشركة خاصة لنقل النفط و مشتقاته إلى الأسواق العالمية إلى أن انضمت إلى مؤسسة البترول الكويتية عام 1980، ومنذ إنشائها عمدت الشركة إلى التوسع والتنوع في أسطولها الذي بات يضم 24 ناقلة تقسم إلى 8 ناقلات نفط خام و 11 ناقلة منتجات بترولية و 5 ناقلات غاز بترول مسال زورقي وقطر سفن. بلغت الكميات المنقولة ما يقارب 24 مليون طن متري من المشتقات النفطية خلال 2004/2003. وقامت الشركة بتجديد أسطولها ببناء تسع ناقلات جديدة تتضمن ناقلتي نفط خام وثلاث ناقلات منتجات بترولية وناقلتي غاز بترول مسال وناقلتي لوقود السفن بغرض تلبية الاحتياجات التسويقية والإستراتيجية لدولة الكويت . وحصلت الشركة على امتياز تسويق الغاز وتوزيعه في الكويت منذ عام 1960.

8.2.1.1.3. الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود:

تأسست الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) عام 1963، ولقد كانت شركة البترول الكويتية تمتلك 51% من أسهم كافكو، بينما شركة البترول البريطانية المحدودة (BP) تمتلك 49% من هذه الأسهم. وفي الأول من يوليو 1966 امتلكت شركة البترول الوطنية الكويتية نسبة 80%

بينما احتفظت شركة البترول البريطانية بنسبة 20% فقط. وفي عام 1973 أصبحت كافكو مملوكة بالكامل لشركة البترول الوطنية الكويتية ومن ثم أصبحت إحدى شركة مؤسسة البترول الكويتية بعدما قامت بشراء جميع أسهما سنة 1987. وتستخدم كافكو أحدث النظم العالمية في مجال تزويد الطائرات بالوقود، حيث يتم تزويد الطائرات بمطار الكويت الدولي عن طريق "الجهاز الحابس" ويضخ الوقود من الخزانات عبر هذه الشبكة.

9.2.1.1.3. الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك):

تأسست عام 1981، تنفرد في منطقة الخليج العربي بأنها الشركة الوحيدة التي تقوم بعمليات متكاملة تشمل التطوير والتنقيب والإنتاج والتوزيع في إحدى عشرة دولة هي" أستراليا، الصين إندونيسيا، الباكستان، اليمن، الجزائر، ماليزيا، قطر، مصر". وتقتضي إستراتيجية الشركة توسيع نطاق أنشطتها في الصناعة النفطية بجميع أنحاء العالم وذلك انطلاقاً من تبني سياسة استثمارية تتسم بالمرونة و التنوع، وتدعمها خبرة تقنية عالمية تشكل ضمانة أكيدة لتحقيق ربحية طويلة الأمد . ورؤية كوفبك أن تصبح أحد المساهمين الرئيسين في تكوين الدخل القومي لدولة الكويت وتتطلع الشركة بأن تحقق في المستقبل المنظور صافي إنتاج بمعدل 100 ألف برميل نفط مكافئ يومياً بحلول عام 2010، مع المحافظة على متوسط عائد طويل المدى على الاستثمار أعلى من الذي تحققه النشاطات البترولية الأخرى لمؤسسة البترول الكويتية .

ومن الأهداف الموضوعة لمستقبل كوفبك تحقيق الهدف الإنتاجي والذي يعادل 100 ألف برميل نفط مكافئ يومياً بحلول عام 2010 مدعوماً باحتياطي أساسي يعادل 410 مليون برميل نفط مكافئ.

10.2.1.1.3. شركة البترول الكويتية العالمية (Q8) :

تتولى شركة البترول العالمية التي تأسست عام 1983 مهام تسويق المنتجات البترولية عالمياً بالإضافة إلى تكرير النفط الخام والتي تعتبر ذات ضمان وربحية طويلة الأجل. وترتكز إستراتيجية الشركة على إيجاد الفرص المناسبة لتحسين أدائها المتمثل بمقياس العائد على رأس المال ليصل إلى مستوى أداء الشركات العالمية المماثلة مع مراعاة الأخذ بعين الاعتبار السبل المتاحة لتعزيز نشاطات الشركة.

وتهدف الشركة إلى الالتزام بأعلى معايير الصحة والسلامة و البيئة في العمل داخل الشركة مع الأخذ بالاعتبار القوانين والتشريعات الصادرة في الدول التي تتواجد بها الشركة ومنشآتها.

11.2.1.1.3. الشركة الكويتية لنفط الخليج (KGOC):

تأسست الشركة الكويتية لنفط الخليج في شهر فبراير 2002 للتجهيز والترتيب، لتسلم إدارة حصة دولة الكويت من الثروات الطبيعية في المنطقة المقسومة وذلك بعد انتهاء اتفاقية الامتياز مع شركة

الزيت العربية في 4 يناير 2003. وبعد تأسيس الشركة تم استقطاب الكفاءات الكويتية من شركات القطاع النفطي لخلق نواة لإدارة هذه الشركة الجديدة. كما شكلت فرق فنية وإدارية لدراسة وتقييم الأصول والمنشآت الموجودة في منطقة العمليات التي ستؤول ملكيتها إلى الشركة الكويتية لنفط الخليج بعد انتهاء اتفاقية الامتياز مع شركة الزيت العربية.

وبلغت الطاقة الإنتاجية كما هو مقرر حسب حصة دولة الكويت في منطقة أوبك تقريباً 270000 برميل يومياً، علماً بأن القدرة الإنتاجية تقدر ب 300 ألف برميل في اليوم تقريباً، وتم رفع القدرة الإنتاجية إلى 350000 برميل يومياً سنة 2008.

وبلغ حجم الإنفاق على المشاريع الرأسمالية التي تم تنفيذها مناصفة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة أرامكو لأعمال الخليج في الخطة الخماسية (2004-2008 نحو 226) مليون دولار لتسعة وثلاثين مشروعاً، وبذلك يكون مجمل التكلفة التقديرية للمشاريع الرأسمالية إضافة إلى 62 مقر ما يقارب 1.3 مليار دولار.

2.1.3. وضعية النمو في القطاع غير النفطي.

عرف معدل النمو في القطاع غير النفطي الكويتي معدلات مختلفة كانت كما يلي:

1.2.1.3.معدل النمو الحقيقي قبل سنة 2000 :

كان نمو الاقتصاد الكويتي الحقيقي ضعيفاً منذ عام 1998 وفق ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية المتوفرة لعام 2000 [154]. في حين إستمر الضعف في المؤشرات الاقتصادية لعامي 2000 و2001 لاسيما في قطاع النفط الذي شهد تراجعاً في مستوى الإنتاج، بينما يرجح أن يظل النمو في القطاع غير النفطي دون 2% بسبب تدني مستوي الإنفاق الاستثماري ومن غير المتوقع حدوث انتعاش ملموس حتى أواخر عام 2002 ريثما يتم استكمال إعادة بناء مصفاة الأحمدي ويعاود الطلب العالمي على النفط نموه وتبدأ مرحلة تنفيذ العديد من المشروعات الرأسمالية التي تمت الموافقة عليها.

وقدرت وزارة التخطيط معدل النمو الحقيقي بمقدار 1.7% خلال سنة 2000 ليعكس انخفاضاً مماثلاً بالحجم في العام الأسبق، وقد ساهم كل من القطاعين النفطي وغير النفطي في هذا النمو بشكل شبه متساوي على الرغم من تفاوت متوسط نمو هذين القطاعين بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تأرجح النمو في القطاع النفطي بين 2.0% إيجاباً في عام 1998 و 6.1% سلباً في عام 1999 بينما حقق القطاع غير النفطي نمواً تراوح بين 1.4% سنة 2000 و5.3% سنة 1998. وإجمالاً كان معدل النمو متسقاً مع متوسط النمو خلال الأعوام الخمسة الماضية (1996-2000) البالغ حوالي 1.5 %، وكان الانفجار الذي حدث في مصفاة الأحمدي إحدى الأسباب الرئيسية وراء تدني معدل النمو خلال عام 2000 الذي شهد تراجعاً ملموساً في القيمة المضافة من قبل قطاع التكرير. ويقيس النمو

الاقتصادي الحقيقي نظرياً الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة خلال السنة ويتم ذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي لكافة السنين بالأسعار الثابتة لسنة معينة، وبالتالي فإن التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي لن تعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات كما هو الحال في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وبالنسبة للكويت لا يعكس النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الزيادة أو الهبوط في سعر النفط خلال العام، ولكنه يعكس التغير في إجمالي كمية النفط المنتجة.

ولقد جاءت نصف الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2000 من القطاع النفطي حيث عوضت الزيادة في إنتاج النفط الخام الانخفاض الكبير في القيمة المضافة من التكرير. ليرتفع حجم إنتاج النفط الخام بنسبة 5.9% بعد انخفاض قدره 8.7% في عام 1999، وكان انفجار الأحمدي عاملاً أساسياً وراء انخفاض القيمة المضافة من صناعة التكرير بنسبة بلغت 17%.[155]

2.2.1.3. القطاعات المساهمة في نمو الأنشطة غير النفطية:

حقق القطاع غير النفطي نمواً بلغ 1.4% والذي ساهم بأكثر من نصف النمو الحقيقي سنة 2000، وقد جاءت معظم الزيادة من قطاع الخدمات الشخصية وقطاع خدمات العقار والأعمال و قطاع النقل والتخزين، وقطاع الاتصالات. وكانت هذه القطاعات الأربعة المساهم الأكبر أيضا في النمو المحقق خلال السنوات الخمس الماضية. والجدول الموالي يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (27): القطاعات المساهمة في نمو النشاط غير النفطي بالكويت. **المصدر:**[156]

البيـــان	مليون د	التغير بمليون دينار			التغير%			المتوسط %
	2000	1998	1999	2000	1998	1999	2000	2000-1995
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1995	8525	304	-138	140	3.7	-1.6	1.7	1.5
قطاع النفط	3653	73	-234	62	2.3	-1.4	-22.7	-1.3
النفط الخام	3103	72	-279	173	2.0	-8.7	-5.9	-0.2
المنتجات البترولية المكررة	550	1	45	-111	0.3	7.3	-16.8	-1.1
القطاعات غير نفطية	5013	265	114	54	37.8	13.9	8.2	17.3
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	2204	129	28	15	6.3	1.3	0.7	3.4
التمويل، التأمين، العقارات وخدمات الأعمال	1016	2	26	17	0.2	2.6	1.7	2.4
النقل والتخزين والمواصلات	613	88	65	27	20.4	12.5	4.6	11.1
تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق	611	29	-5	-15	4.8	-0.8	-2.4	-0.3
الصناعات التحويلية	343	12	11	6	3.9	3.2	1.7	2.2
التشييد والبناء	226	5	-11	4	2.2	-4.9	1.9	-1.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3826	-30	-121	139	-0.8	-3.2	3.8	-5.3
قطاع النفط	1639	-43	-130	60	-2.4	-7.6	3.8	-7.0
القطاعات غير النفطية	2260	16	12	77	0.7	0.5	3.5	-3.7

ملاحظة: جمع بندي قطاع النفط والقطاعات غير النفطية لا يساوي المجموع بسبب فرق الخدمات المصرفية ورسوم الواردات.

كان قطاع خدمات الاتصالات أسرع القطاعات نمواً خلال السنوات الخمس الماضية (من 1995 وحتى 2000) بمتوسط نمو قدره 12.5%سنوياً. وعلى الرغم من ذلك، أخذ النمو في هذا القطاع في التراجع تدريجياً ليصل إلى 6.7%في عام 2000، ويشمل هذا القطاع خدمات الهاتف النقال وخدمات الإنترنت التي شهدت نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة.

واستفاد قطاع النقل والتخزين من الزيادة في صادرات الكويت من البتروكيماويات منذ بداية عام 1998 ، كما شكل الارتفاع في صادرات النفط الخام عاملاً إضافياً في نمو هذا القطاع في عام 2000 . وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل النمو بشكل كبير ليصل إلى % 3.6 مقابل متوسط سنوي بلغ 10.4% بين عامي 1995 و2000 [157]وعلى جانب آخر، سجلت خدمات العقارات والأعمال نمواً بلغ 1.9% مقارنة بمتوسط بلغ 7.0% خلال السنوات الخمس الماضية. بالاضافة إلى مساهمت افتتاح عدد من المراكز التجارية الجديدة في نمو هذا القطاع خلال عام 2000.

3.2.1.3. تراجع النمو في بعض القطاعات الرئيسية:

وخلال عام 2000، انخفضت معدلات النمو في العديد من القطاعات التي ساهمت في السابق بشكل كبير في النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي. فقد ساهمت قطاعات الإدارة العامة والدفاع والتعليم والمؤسسات المالية معاً بمقدار 52% من النمو خلال السنوات الأربع السابقة، ولم تسجل أي منها نمو إيجابي خلال عام 2000 سوى قطاع المؤسسات المالية ولو أنه كان أضعف من السابق حيث بلغ 1.3% مقارنة بمتوسط يقدر بـ 7.4% في السنوات الخمس بين 1995 و2000. وقد اتسم قطاع التعليم بالثبات بينما انخفضت معدلات النمو في الإدارة العامة والدفاع.

واستمر انخفاض معدلات النمو الحقيقة لأنشطة قطاعات التجارة والفنادق والمطاعم خلال العام 2000، حيث تراجعت الأنشطة الفعلية لتجارة التجزئة والجملة بنسبة 1.6% بعد انخفاض بسيط قدره 0.8% في عام 1999. وربما يكون الانخفاض في تعداد المقيمين خلال عامي 1999 و 2000 قد ساهم في ضعف أداء هذا القطاع. وفي الوقت ذاته، ربما يكون أيضا انخفاض عدد الزائرين الأجانب عامل إضافي وراء تراجع قطاع الفنادق والمطاعم الذي شهد انخفاضاً في القيمة المضافة الحقيقية بنسبة 7.2% وهو خامس انخفاض متتالي يشهده هذا القطاع.[158]

4.2.1.3. تعافي أنشطة التشييد والبناء:

لقد بدأ قطاع التشييد والبناء في التعافي في عام 2000 بعد أن شهد تراجعاً في عام 1999، إذ حقق نمواً حقيقياً بنحو 1.9% عقب تراجع بلغ 4.9% في عام 1999. ولقد ارتفع النمو في هذه الأنشطة خلال السنوات (2001-2006)، إذ عانى هذا القطاع في السابق بسبب الانخفاض الحاد في الإنفاق الحكومي على المشروعات الكبرى، إلا أن جميع البوادر تشير إلى وجود زيادة في الإنفاق الرأسمالي في المستقبل القريب ويشمل ذلك ارتفاع ملحوظ في تكلفة المشروعات قيد التنفيذ.

5.2.1.3.ارتفاع حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي :

بعد أربع سنوات من الانخفاض ، فقد ارتفعت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2000 لتصل إلى 3,900 ديناراً كويتياً، وذلك طبقاً للقيمة الشرائية للدينار الكويتي في عام 1995 ولكنها بقيت دون مستواها في عام 1995 عندما بلغت 5,090 ديناراً أي بنسبة قدرها 23%. ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة تعداد السكان بنسبة بلغت 4.1%خلال خمس سنوات، بينما تقدر الزيادة في الأنشطة الاقتصادية الفعلية خلال تلك الفترة بحوالي 8% فقط.[158]

ولا يزال الاعتماد على الإيرادات النفطية يثير بعض المخاوف لدى الحكومة، حيث كان معدل نمو الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة خلال سنوات التسعينات يعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات النفطية، كما يتوقع أن يستمر هذا الأمر في المستقبل. في حين واصلت مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات اتجاهها الهبوطي خلال الأعوام القليلة الماضية؛ الأمر الذي يدعو الحكومة للعمل على تحقيق إيرادات بديلة وكافية بغرض التحوط ضد تقلبات أسعار النفط. لذا أوصى صندوق النقد الدولي الكويت بتعزيز قدرته على زيادة الإيرادات غير النفطية من أجل تقليص الاعتماد على أسواق النفط المتقلبة. هذا وحثّت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن الكويت على التعجيل بتطبيق برنامج الإصلاح الرسمين. كما أشارت تلك التقارير إلى المزايا المتعددة التي ستجنيها الكويت من تسعير المستلزمات السلعية والخدمات؛ تخفيض الدعم؛ مرونة الأجور وإتباع سياسة توطين العمالة " التكويت".

كما شجّع صندوق الدولي الحكومة الكويتية على التركيز بشكل أكبر على دمج أسواق العمالة الأجنبية والوطنية، وربط الأجور بالمنافسة والإنتاجية بغية تشجيع الاستثمارات الخاصة. وحسب ما أشار إليه صندوق النقد الدولي يمثل هدف تنويع الإيرادات غير النفطية الاستخدام الكفء للفائض المالي المجمع، وسوف يؤدي توجيه الفائض المتراكم نحو زيادة الإنفاق الرأسمالي والتنفيذ السريع لمشروعات التنمية إلى تحقيق الكثير من الأهداف مثل خلق الوظائف الجديدة، تعزيز النمو الاقتصادي، ضمان إستمراريته، تنويع الاقتصاد الكويتي بعيدا عن الاعتماد على النفط وتحسين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام.

3.1.3. التجارة الخارجية والتصنيع في الكويت.

تبنت الكويت نظام التجارة الحرة منذ نحو 350 سنة، فالعلاقة بين التجارة والكويت لم تكن ذات رباط اقتصادي فقط، بل هي ارتباط تاريخي، حيث كانت التجارة في الماضي المصدر الرئيسي للرزق لسكان الكويت ووسيلة الاتصال والتواصل بين الحضارات العالمية. لتعرف الكويت تطورا مس مجالات التصنيع خاصة النفطية منها.

1.3.1.3. التجارة الخارجية في الكويت:

1.1.3.1.3. دعائم (مقومات) التجارة الخارجية:

دولة الكويت التي تبلغ مساحتها 17.818 كلم مربع، وبتعداد سكان يبلغ نحو 2.240 مليون نسمة سنة 2004، تنفرد عن غيرها من دول المنطقة بالعديد من الخصائص والمميزات والتي تجعل منها منطقة جذب قوية للتجارة والاستثمار الآمن، وفيما يلي أهم هذه السمات[159]:

أ- الاستقرار السياسي وسيادة القانون:

الكويت دولة ذات سيادة ودستور، يشرع قوانينها مجلس الأمة المكون من (50) عضو جاؤوا إليه عن طريق الانتخاب الحر من قبل الشعب الكويتي.يسودها النظام القضائي المدني المؤهل لحل كافة النزاعات والذي أكسبها احتراما دوليا وأتاح لها علاقات سياسية واقتصادية متينة مع معظم بلدان العالم ونظرا لانضمام الكويت لنحو 50 منظمة دولية ومن أبرزها منظمة التجارة العالمية التي ساهمت الكويت بتأسيسها منذ انطلاقتها الأولى عندما كانت تسمى (الجات)، جاءت التشريعات الكويتية مشجعة للاستثمارات الأجنبية، ولعل من أبرزها:

- القانون رقم (64) لسنة 1999 بشأن حقوق الملكية الفكرية.
- القانون رقم (20) لسنة 2000: السماح لغير الكويتي بتملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية.
- القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

ب- الموقع الجغرافي المتميز وتوفر البنية الحديثة:

تقع دولة الكويت في قلب دول الشرق الأوسط، فموقعها في الجزء الشمالي الغربي للخليج العربي أكسبها بعدا استراتيجيا كنقطة عبور بين أوروبا و إفريقيا من جهة وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية من جهة أخرى.

ويتوفر في الكويت بنية تحتية حديثة، حيث الطرق البرية المعبدة، التي تربط الكويت مع دول الجوار، ويدار قطاع الملاحة والنقل البحري المتطور بكفاءة ، إضافة إلى تقديم الخدمات المساندة وفق أحدث التقنيات العالمية، كما أن شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية المتطورة ربطت الكويت مع

مختلف دول العلم، إضافة إلى مطارها التقني وتوفرها على فنادق عالمية ومكاتب الخدمات الاستشارية في البلاد، والمخازن والمستودعات الحديثة التي تعمل وفق احدث الآليات.

ج- متانة الاقتصاد واستقراره:

وذلك من حيث الناتج المحلي الإجمالي، الموازين الخارجية، عرض النقد، كذلك المحافظة على الاستقرار النسبي لسهم صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.....الخ.كما تتماشى أسعار الفائدة على الدينار في السوق المحلي مع تطورات مستوى أسعار الفائدة بالأسواق العالمية ففي نوفمبر 2002 تم تخفيض السعر إلى 3.25%، كما أن نسبة التضخم في عام 2001 بلغت 1.7%[160]ص6.

2.1.3.1.3. تطور القطاعات الاقتصادية:

أ- قطاع الزراعة والثروة السمكية:

رغم قوة المعوقات الطبيعية التي تقف أمام تطور هذا القطاع إلا أن الحكومة سعت إلى تطوير الزراعة وتشجيع المزارعين من خلال تقديم الدعم المادي وتزويدهم بالخدمات الزراعية لجعل هذا النشاط مصدرا هاما للدخل. ففي سنة 2004/2003 بلغت المساحة المحصولية (89.444) ألف متر مربع، بكمية إنتاج (410.866) طن وبقيمة إنتاج (92) مليون دولار أمريكي.

ب- قطاع الخدمات:

شهد قطاع الخدمات الذي يشمل "النقل، التخزين، المواصلات، الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية" نموا في القيمة المضافة بقيمة (36) مليون دولار أمريكي بين سنتي 2001 و 2002 فقط. في حين لم يشهد هذا القطاع تطورا خلال السنوات التالية إلى غاية سنة 2006 حيث عرف تطورا ملحوظا بسبب الاهتمام المتزايد للدولة بهذا القطاع.

ج- قطاع الطاقة:

سجل نشاط الكهرباء والغاز في عام 2002 نموا في القيمة المضافة بنحو 83 مليون دولار أمريكي بمعدل 10% عن عام 2001، ليتضاعف هذا النمو وباستمرار خلال السنوات التالية حيث وصل حسب تقديرات بنك الكويت الوطني الحجم الكلي للغاز المكتشف فقط 35 تريليون قدم مكعب سنة 2006 وهذا ما يرفع الاحتياطات المؤكدة إلى 56بالمئة بقيمة 160 مليار دولار[161].

وفي ظل الجهود الرامية لتطوير القدرة الإنتاجية والاحتياجات الموجودة ، تم اكتشاف بئر نفطي جديد في حقل الروضتين عام 2002 من نوعية النفط الخام الخفيف عالي الجودة ويحتوي هذا البئر على مخزون يزيد عن 120 مليون برميل من النفط الخام، كما أن نسبة الغاز الطبيعي المسال المصاحب لعمليتي الإنتاج تعادل 5 أضعاف المنتج في الحقول القائمة. وتستهدف خ طط التطوير إلى زيادة الطاقة

الإنتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للمكامن النفطية القائمة في الحقول الكويتية، إنشاء 5 خطوط جانبية، إقامة محطة جديدة تخض النفط من الرصيف الشمالي، بناء مرسيين حيويين وبناء محطة تحويل كهربائية.

د- القطاع المالي:

في ظل ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي صدر المرسوم رقم (266) لسنة 2002 بشأن سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، والذي تم بموجبه ربط سعر صرف الدينار الكويتي بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ضمن هوامش معينة اعتبارا من بداية عام 2003.

ولقد شهدت الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموا ملحوظا في نهاية عام 2002 لم يسبق له أن شهدنه منذ أكثر من عقد من الزمن وبمعدل متسارع، ليصل ذلك الإجمالي إلى مستوى قياسي لم يبلغه في تاريخه، فقد بلغ 56 مليون دولار أمريكي مقابل نحو 50 مليون دولار أمريكي عام 2001 محققا نموا بنسبة 13.3%.

هـ- سوق الكويت للأوراق المالية:

يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية أحد الأسواق المالية القليلة في العالم التي شهدت تحسنا ملموسا في مؤشرات أسعارها خاصة خلال عام 2002، ويعتبر الارتفاع الملموس في المؤشر العام للأسعار في السوق من أبرز المؤشرات المعبرة عن حركة النشاط المتصاعد في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث شهدت ارتفاع عام 2002 بلغ نسبة 39%[162] بعد أن حقق ارتفاعا نسبته 26.8% سنة 2001، ولقد بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 95 شركة منها 10 شركات غير كويتية في نهاية سنة 2002.

2.1.3.1.3. تطور التجارة الخارجية الكويتية:

إن حجم المعوقات للعلاقات التجارية وغيرها بين الدول في العالم شهدت تراجعاً تدريجياً على امتداد السنوات. فتزايد عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى 181 دولة متضمنة 31 دولة بصفة مراقب أدى إلى انخفاض ملحوظ في حجم المعوقات التجارية في السنوات الأخيرة، وقد أسهم ذلك في زيادة نسبة التجارة العالمية إلى الناتج العالمي من 38.4% في عام 2002 إلى نحو 49% في عام 2006. وقد ساد دول الخليج نمط مشابه، حيث ارتفع حجم التجارة الخارجية لها كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 68% في عام 2002 إلى 91% مع نهاية عام 2006، علماً بأن الصادرات قد لعبت الدور الرئيس في توسع حجم الدخل والتجارة الخارجية لهذه الدول.

و الجدير بالذكر أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج في الكويت، أو ما يعرف بمؤشر الكثافة التجارية قد وصل إلى حدود 77% في عام 2006[163] ، وهو أدنى مما هو عليه في دول الخليج

الأخرى، إلا أنه سيبقى أعلى من المتوسط العالمي. وقد اتسعت الفجوة بين مؤشر الكثافة التجارية للكويت وبقية دول الخليج خلال السنوات الأربعة الماضية، والذي يعزى في جانب منه إلى تسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، حيث بلغ متوسطه 25% سنوياً خلال هذه الفترة.كما انعكست الوفرة الاقتصادية لدول الخليج على معدل النمو في الطلب المحلي، وبالتالي على حجم الواردات. ففي الكويت ارتفع الطلب المحلي بنسبة 14% خلال الفترة (2000-2005)، في حين سجلت الواردات نمواً سنوياً بلغ متوسطه 18%.

وبما أن معدل النمو في الواردات في الكويت كان هو الأكبر، فإن حصتها إلى الطلب المحلي قد ارتفعت إلى 28% في عام 2005 مقابل 25% لعام 2000. وتشير أحدث البيانات المتاحة والمتوفرة حتى 2004 أن الواردات من السلع الرأسمالية قد سجلت أسرع معدل نمو بين مكونات الواردات، حيث جاء الطلب على هذه السلع مدفوعاً بشكل رئيسي بحالة الازدهار الاستثماري التي تشهدها الكويت. وبالمقابل، فقد تراجعت حصة الواردات من السلع الاستهلاكية في إجمالي الواردات إلى 40% مقابل 46% في عام 2002، إلا أن معدل تغطيتها للاستهلاك النهائي قد حافظ تقريباً على نفس مستواه خلال هذه الفترة. وهذا ما نحاول توضيحه أكثر من خلال الشكل التالي.

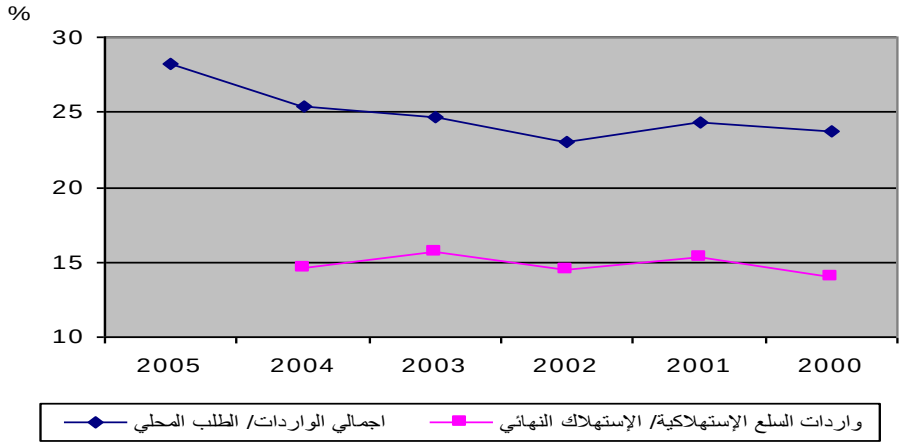

الشكل رقم (06) :أهمية الواردات في اقتصاد الكويت خلال الفترة(2000-2005). **المصدر**: [164]

في هذا المجال نشير إلى أن النمو في التجارة الخارجية له انعكاسات هامة على العديد من القطاعات الاقتصادية. فمن جهة ازدهار التجارة الخارجية يعود بالفائدة المباشرة على الشركات التي تمارس أنشطة الشحن والخدمات المساندة للتجارة وتجارة الجملة والتجزئة. إضافة إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي يحقق بعض المكاسب من تنامي النشاط التمويلي للتجارة، إلى جانب عمليات التأمين المرتبطة بالتجارة، والطلب على القروض من قبل قطاع الأعمال المرتبط مباشرة بالتجارة الخارجية.

ومن جهة ثانية، فإن أهمية التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الخليجية تبرز بوضوح في فوائض الحسابات الجارية التي مكنت هذه الدول من زيادة حجم احتياطاتها الأجنبية بمستويات ملحوظة. وهذه الاحتياطات الأجنبية بحد ذاتها تعتبر مصدراً رئيسياً للدخل القومي، إضافة إلى دورها كاحتياطات يتم اللجوء إليها إذا دعت الحاجة لذلك، وخاصة في الأوقات التي تكون فيه إيرادات الحكومة غير كافية لتغطية مصاريفها جراء تدني أسعار النفط على سبيل المثال [165]. وهذه العلاقة بين التجارة الخارجية والمالية العامة تظهر جلياً في فوائض كل من الحسابات الجارية وميزانيات الحكومات في دول الخليج. فقد ارتفع فائض الحساب الجاري لدول الخليج مجتمعة من 52 مليار دولار في عام 2000 أو ما نسبته 15% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول إلى نحو 207 مليار دولار في عام 2006 مشكلاً بذلك 29% من الناتج. كما سجلت ميزانيات الحكومات الخليجية فائضاً قدره 115 مليار دولار في عام 2006 وذلك مقابل عجز بلغ 7.2 مليار دولار في عام 2002 وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي.

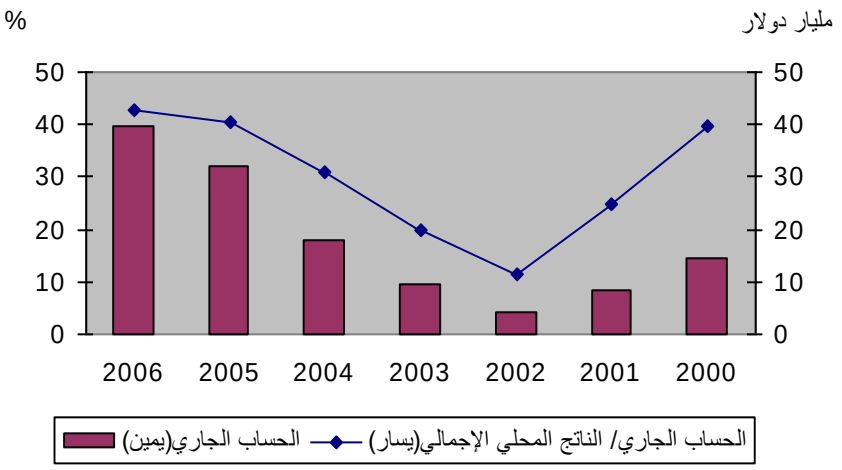

الشكل رقم (07): الحساب الجاري للكويت خلال الفترة 2000-2006. **المصدر** [165]

إن النمو في فائض الحساب الجاري لدول الخليج قد تأتى بشكل رئيسي من فائض الميزان السلعي، حيث شكل هذا الفائض ما نسبته 138% من فائض الحساب الجاري لهذه الدول في عام 2005[166]. أما في الكويت، فقد ارتفع فائض الميزان السلعي من 4 مليار دينار في عام 2000 إلى 9.1 مليار دينار في عام 2005، ويتوقع أن يتسع هذا الفائض بشكل أكبر في السنوات القادمة. فصادرات النفط، والتي تشكل نحو 95% من إجمالي الصادرات الكويتية، قد نمت بنسبة 24% خلال عام 2006 وذلك بعد أن كانت قد نمت بنحو 58% في عام 2005 وما متوسطه 36% خلال العامين السابقين.

وقد جاء هذا النمو نتيجة التصاعد الملحوظ في أسعار النفط ومشتقاته. وكانت زيادة الإنتاج بنسبة 12.4% في عام 2005 قد أسهمت في معدل النمو في ذلك العام، إلا أن عام 2006 قد شهد زيادات محدودة في الإنتاج في ضوء اقتراب معدل الإنتاج من الطاقة القصوى.

أما الصادرات غير النفطية، فقد تنامت بنسبة 4% خلال العام بعد أن سجلت نمواً ملحوظاً في عام 2005 بلغت نسبته 25% في ضوء زيادة حجم الصادرات من منتجات الإثيلين والأسمدة. ومن الملاحظ هنا أن الصادرات من البتر وكيماويات خلال عام 2006 قد استحوذت على ما يزيد عن 50% من الصادرات غير النفطية ذات المنشأ الكويتي. كما تضم قائمة الصادرات غير النفطية العديد من السلع أهمها المطاط والبلاستيك ومعادن التأسيس.

كما شهد نشاط إعادة التصدير نمواً ملحوظاً منذ استئناف النشاط التجاري مع العراق، وبلغت مساهمته نحو 25% من إجمالي الصادرات غير النفطية في عام 2005 مقارنة مع 17% في عام 2002. والجدول الموالي يضح موجز عن تجارة الكويت الخارجية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2006.

الجدول رقم (28): موجز عن تجارة الكويت الخارجية خلال الفترة (2001-2006) . **المصدر:** [165]

الوحدة :مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	**4970**	**4666.2**	**6162.1**	**8428**	**13101.6**	**16154.7**
النفطية	4591.1	4272.8	5663.5	7861	12392.6	15418.7
غير النفطية منها	378.9	393.4	498.6	567	709	736
منتجات الاثيلن	190.3	191	188.4	229	311	348
الأسمدة	21.5	15.5	31.6	41.1	56	63.5
أخرى	104.8	121.2	153.3	156.9	162	138.5
السلع المعاد تصنيعها	62.3	65.7	125.3	140	180	186
الواردات	**2413**	**2735.8**	**3274.1**	**3722**	**5106.4**	**4638.2**
الميزان التجاري	**2557**	**1930.4**	**2888**	**4706**	**7995.2**	**11516.5**

يلاحظ أن الواردات تراجعت بنسبة 9% خلال عام 2006 وذلك بعد أن تجاوز معدل نموها 37% في العام السابق. وتشكل السلع الاستهلاكية الحصة الأكبر في فاتورة الواردات. ومع ذلك، ومنذ

استئناف العلاقات التجارية مع العراق وتنامي قطاع الإنشاءات، فإن الواردات من السلع الرأسمالية قد تنامت بشكل ملحوظ لتدفع بحصتها في إجمالي الواردات نحو الارتفاع. ومؤخراً، وفي ضوء تردي الأوضاع الأمنية في العراق، فقد حدث تباطؤ في برنامج إعادة الأعمار الذي كان يولد فرصاً استثمارية وتجارية جوهرية للشركات الكويتية. ومن المحتمل أن يكون هذا التطور قد أسهم في تراجع الواردات، هذا إلى جانب أثر رفع سعر صرف الدينار الكويتي في جوان من عام 2006 وإن كان بنسبة بسيطة قدرها 1%. والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات الكويتية.

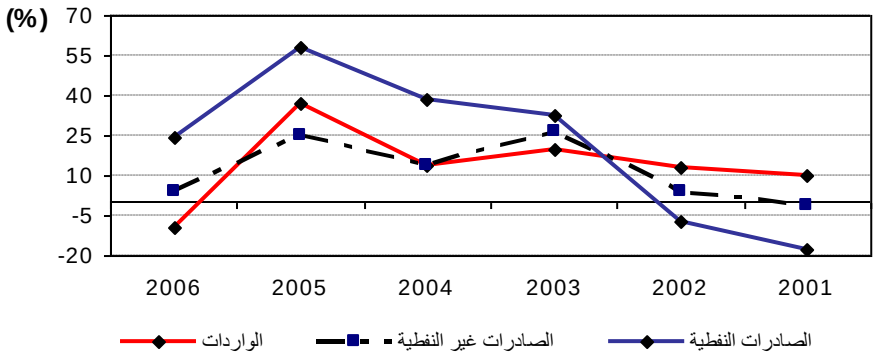

الشكل رقم (08) :الصادرات والواردات الكويتية خلال الفترة 2001-2006. **المصدر:[165]**

أما على صعيد الشركاء التجاريين، ووفقاً لتقرير بنك الكويت الوطني ، فإن أحدث البيانات المتاحة حتى عام 2004 تشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان ما زالت الشريك التجاري الرئيس للكويت. وتنامى حجم التجارة مع هذه الدول بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاثة المنتهية في عام 2004، إلا أن هذا النمو قد جاء أدنى من معدل نمو تجارة الكويت مع اقتصاديات آسيا، وخاصة الصين والهند. كما شهدت تجارة الكويت مع العراق وتجارتها البينية مع دول الخليج تسارعاً منذ عام 2003، نجم بشكل رئيسي عن إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي واستئناف العلاقات التجارية مع العراق.وهذا ما نوجزه في الجدول التالي.

الجدول رقم (29): أهم الشركاء التجاريين للكويت خلال السنوات 2002-2004 . **المصدر: [167]**

البيـــان	الصـادرات			الـواردات			
	مليون دينار	التـغيـر%			مليون دينار	التـغيـر %	
السنوات	2004	2002	2003	2004	2002	2003	2004
الإجمالي	7380.31	-3	18	34	4259.21	13	30	15
الولايات المتحدة وكندا	931.315	-7	21	38	511.825	13	47	1
اليابان	1542.26	-5	8	26	303.555	31	22	-11
الاتحاد الأوروبي	726.29	-20	24	26	1426.62	11	27	24
غرب آسيا	196.765	-12	11	25	623.63	3	13	23
مجلس التعاون الخليجي	145.455	7	22	-1	498.501	3	13	23
آسيا النامية	3851.225	8	20	40	696.79	11	63	16
دول أخرى	132.455	-37	65	-1	696.79	11	63	16

لقد سعت الكويت نحو تعزيز علاقاتها التجارية مع العديد من الدول، إقليمياً وعالمياً. فمنذ شهر جانفي من عام 2005، ألغت الكويت التعريفة الجمركية على وارداتها التي منشأها الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما شهد العام ذاته توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول بهدف تعزيز الاستثمارات الثنائية وتجنب الازدواج الضريبي، كان من ضمنها جنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وهونج كونغ. كما وقعت الكويت على اتفاقية الإطار العام للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة، والتي تعد الخطوة الأولى نحو اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.
وضمن إطار دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الكويت تساهم في كافة المفاوضات الهادفة إلى الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي والصين واليابان وتركيا.

2.3.1.3. التصنيع في الكويت:

توجد مجموعة من القيود تحد من حركة الاقتصاد الكويتي وإمكانات تنميته، ومن أهم تلك القيود محدودية الموارد البشرية من حيث التركيب النوعي والمهاري، وضيق السوق المحلي. في مقابل ذلك تتوفر على مزايا نسبية طبيعية تتمثل في الوفرة النسبية للنفط والموقع الجغرافي الملائم لأنشطة التجارة والخدمات البحرية.

ويعتمد الاقتصاد الكويتي على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل. إلا أن الاستمرار في ذلك من شأنه أن يعمل على استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي. ومن أبرز تلك الاختلالات التركز السلعي في القطاع الأولي (قطاع النفط)، واختلال هيكل رأس المال في غير صالح رأس المال البشري (العمالة الماهرة). والقطاع الأولى بطبيعته أقل قدرة على قيادة عملية التنمية من القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية، فالصناعة تتميز بقدرات أعلى على خلق القيمة المضافة وخلق روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي. ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن الدول التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي هي تلك الدول التي نجحت في زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي.

والتصور الاستراتيجي للتنمية في دولة الكويت حاليا يستند على رفض المفهوم الريعي للثروة حفاظا عليها من التآكل. وعلى هذا فالفكر التنموي الحالي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية (سيادة أفكار آليات السوق وتحرير التجارة والتكتلات الاقتصادية) يقوم- أو يجب أن يقوم- على إمكانات تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وبالخصوص الموارد النفطية، وذلك من خلال عمليات تصنيعها في مراحل تسلسلها التكنولوجي، أي من النفط الخام فمشتقات النفط وصناعة البتروكيماويات والكيماويات، ثم الصناعات الوسيطة المستخدمة للبتروكيماويات، ثم صناعات الاستخدام النهائي. وهذه الصناعات كفيلة بإقامة قاعدة صناعية قوية في الدخل في إطار تنسيق وتكامل خليجي.

وفضلا عن تعدد مراحل العمليات الصناعية الاستخراجية والوسيطة، توجد مجموعة من الأنشطة الصناعية المرتبطة من نقل وتجميع وتخزين وعمليات إنشائية. ومن الأمور الاقتصادية المهمة في هذا المجال تعميق التكامل الرأسي لسلسلة هذه الصناعات بهدف خلق الطلب المتبادل فيما بينها والاستفادة من الطاقات المتاحة فيها، وكسر احتكار السوق العالمي والسعي نحو تحقيق تنسيق وتكامل خليجي عربي بهدف التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية.[168] ص7

وتقدم الحكومة مجموعة من حوافز الاستثمار الصناعي تتمثل في المساعدة الفنية في مراحل ما قبل الاستثمار، إنشاء المناطق الصناعية والدعم المالي والإعفاءات الضريبية والجمركية، تشجيع الصادرات الصناعية والحماية الجمركية، تفضيل المنتجات الوطنية في مشتريات الحكومة وتوفير

التدريب والتعليم التطبيقي. وتكثر الفرص المتاحة للاستثمار في دولة الكويت من خلال مجموعة من القنوات منها:

- برامج التخصصية والتي من المتوقع أن تسهم في فتح مجالات للاستثمار الصناعي أمام المستثمر في القطاع الخاص. وفي هذا المجال هناك توجهات بنقل ملكية 74 شركة ومؤسسة مملوكة كليا أو جزئيا للحكومة إلى القطاع الخاص.
- برامج الأوفس والتي تتيح للمستثمر الكويتي الاشتراك المباشر مع الشركات الأجنبية في مجالات استثمارية جديدة. وذلك سيساعد على استفادة المستثمرين في القطاع الصناعي من الخبرات الفنية والتكنولوجية والبشرية والتسويقية التي تتوفر لدى الشركات الأجنبية.
- فرص الاستثمار المعدة والمجهزة التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. وتتضمن هذه الفرص 14 مشروعا صناعيا تم إعداد دراسات الجدوى المالية والفنية الخاصة بها [169] .

2.3. تجربة الكويت مع صندوق الأجيال القادمة

اكتسبت الكويت خبرات واسعة في إدارة اقتصادها، كما نضج قطاعها العام وتعاظم دوره كشريك حقيقي في التنمية الاقتصادية. ونتيجة للتقلبات الدورية التي شهدتها أسواق النفط العالمية ورغبة هذه الدولة في المحافظة على حجم إنفاقها الجاري قامت سنة 1976 بإنشاء صندوق ادخار أطلق عليه مصطلح "صندوق احتياطي الأجيال القادمة" على غرار مختلف الدول التي قامت بإنشاء هذا النوع من الصناديق وأنواع أخرى تطلق عليها مصطلح "الصناديق السيادية".

ولقد اكتسبت هذه الصناديق أهمية متزايدة في النظام النقدي والمالي الدولي، لا سيما بعد نجاحها في ضخ رؤوس أموال تجاوزت 40 مليار دولار أمريكي منذ شهر نوفمبر 2007 في المصارف الأوروبية والأمريكية (مثل سيتي بنك وميريل لنش) التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة أزمة القروض العقارية الأمريكية. وبهذا أصبحت هذه الصناديق موضع اهتمام متزايد من محللي أسواق المال وصانعي السياسات والهيئات التشريعية الوطنية ووسائل الإعلام . وانطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضوع بحثنا : ماهية الصناديق السيادية ، نشأة صندوق احتياطي الأجيال القادمة ، الهيآت المسؤولة عن موارد الصندوق ، صندوق الأجيال القادمة وهيكل الموازنة العامة، موارد الصندوق وطريقة استثمارها.

1.2.3. ماهية الصناديق السيادية

لقد أصبحت الصناديق السيادية شائعة في الدول المصدرة للنفط، كما أن الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا وما نجم عن ذلك من إيرادات غير متوقعة من صادرات النفط قد شجع العديد من هذه الأقطار لإنشاء صناديق مماثل، حيث ركزت العديد من الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناديق في تقليص عدم الاستقرار المالي في وجه التذبذبات في الأسعار العالمية للنفط.

1.1.2.3. تعريف الصناديق السيادية

أنشأت معظم الدول المصدرة للنفط صناديق استثمارية مملوكة للدولة يطلق عليها غالبا اسم "صناديق الثروات السيادية "للاستثمار في الأصول المالية العالمية، وعلى عكس احتياطات البنوك المركزية فإن هذه الصناديق تملك محافظ مالية متنوعة تتكون من الأسهم وأدوات الدخل الثابت والعقار وودائع البنوك والاستثمارات البديلة كالتي توفرها صناديق التحوط وشركات الملكية الخاصة، ومعظم الصناديق السيادية تخصص محافظها المالية بطرق تقليدية نسبيا من خلال فئات الأصول، وغالبا ما تعتمد على مديري الأصول العالمية في الخارج وحتى نهاية سنة 2007 لم تحصل هذه الصناديق على أسهم رئيسية في شركات أجنبية إلا نادرا. ويمكن تعريف الصناديق السيادية كما يلي:

- صناديق مملوكة للدولة مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطات الدولية التابعة للدولة بهدف تحقيق عائدات كبيرة[170].

- صناديق الثروة السيادية هي صناديق مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومات[171].

- تعرف صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن صناديق مكلفة بإدارة الاحتياطيات الدولية لحكومات الدول التي لديها مدخرات تفوق استثماراتها بشكل متواصل (فوائض متتالية في الحساب الجاري) مما وفر ثروات تطلب سياسة استثمارية مدروسة نتج عنها حيازة هذه الحكومات لأصول مالية أجنبية. [172]

ويمكن تعريفها باختصار كما يلي:

"هي صناديق مملوكة من قبل دولة، تتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أجهزة استثمارية أحري. من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدر فوائض مالية من أجل استثمارها، لذا ينبغي أن ينظر إلى الصندوق على أنه وسيلة مختلفة للاحتفاظ بتلك الثروة، بهدف تحقيق عوائد أعلى من العوائد الضئيلة التي تتدفق من الاحتياطي الرسمية للدولة". و صندوق الثروة السيادية هو أداة استثمارية حكومية تستثمر في الأصول المقومة بالعملة الأجنبية والتي تختلف إدارتها عن إدارة الاحتياطيات الرسمية .وتمتاز صناديق الثروة السيادية بأنها كبيرة الحجم، ومن المرجح أن تنمو بسرعة كبيرة في السنوات المقبلة. وستحدد الطريقة التي ستعمل بها، سواء من حيث تخصيص محافظها

والطريقة التي تتواصل وتتفاعل فيها وجهة السوق المالي العالمية.وتعتبر صناديق الثروة السيادية وسيلة للمساعدة في إعادة تدوير فوائض الأسواق الناشئة والدول المصدرة للنفط. ومع ذلك، فإن الشكوك المتعلقة بدوافعها قد تجعل أموالها أقل جاذبية وبدلا من قبول الاستثمار من صناديق الثروة السيادية، يمكن للدول أن تتحول إلى الحمائية المالية التي لا تخلو من المخاطر [173].فعند سعي الصندوق السيادي للحصول على حصة مسيطرة من أسهم الشركات الإستراتيجية في بلد آخر تثار قضيتين:

أ- فيما إذا كان الصندوق الطرف المناسب للسيطرة على الشركة.

ب- فيما إذا كانت الملكية ربما تحدد إحدى المصالح العامة.

وعلى هذا الأساس تسعى معظم الدول الكبرى إلى ضبط الإطار القانوني الذي تمارس فيه هذه الصناديق نشاطها ولذلك اقترح وزراء المالية الأوروبيون (ديسمبر 2007) إمكانية فرض قواعد جديدة تحمي الشركات المحلية من تنامي نفوذ تلك الصناديق.

2.1.2.3. نشأة الصناديق السيادية وأهميتها:

لقد تزايدت هذه الكيانات (صناديق الثروة السيادية) كنتيجة لتراكم قدر كبير من الأصول الأجنبية في القطاع الرسمي وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع أسعار المواد الطبيعية أو بسبب الفوائض الكبيرة في ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال الداخلية. ولقد أصبحت هذه الصناديق مجموعة استثمارية مهمة تثار التساؤلات حول تأثير تخصيصها للأصول عبر الحدود لتكتسي أهمية متزايدة، في النظام النقدي والمالي الدولي مما حدا بصندوق النقد الدولي إلى تكثيف الجهود في مختلف القضايا المتعلقة بهذه الصناديق الحكومية، بما في ذلك تأثيرها على الاستقرار المالي والتدفقات الرأسمالية في جميع أنحاء العالم[174].

ومن المعلوم أن نشأة صناديق الثروة السيادية ترجع إلى فترة طويلة ماضية، على الأقل منذ الخمسينات، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي (FMI) الحالية على زيادة أصولها من 2-3 تريليون دولار أمريكي اليوم إلى حوالي 6-10 تريليون دولار أمريكي في غضون السنوات الخمسة القادمة[172]، وتأتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج والمملكة العربية السعودية والصين والكويت وروسيا وسنغافورة من بين البلدان التي تضم أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم والجدول الموالي يوضح مجموعة من الدول تملك هذه الصناديق وتاريخ إنشاؤها ورصيدها في نهاية سنة 2006.

الجدول (30): الصناديق السيادية لمجموعة من الدول. **المصدر:** [175] ص4.

البلدان	التسمية الرسمية للصندوق	تاريخ الإنشاء	الرصيد(المبلغ)*
الكويت	صندوق الاحتياطات العامة **صندوق الأجيال القادمة**	1960 **1976**	39 **174**
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976	875-500
سنغافورة	الشبكة الاستثمارية لحكومة سنغافورة	1981	330-100
مملكة بروناي	وكالة بروناي للاستثمار	1983	30
النرويج	Gouvernement penseious Fund	1990	308
ماليزيا	Khazanah national	1993	18
الجزائر	**صندوق ضبط الموارد**	**2000**	**43**
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	2000	12
كازاخستان	الصندوق النفطي الوطني	2000	18
نيوزلندا	Superannuation fund	2001	10
روسيا	صندوق الاستقرار لروسيا الفيدرالية	2004	122
قطر	هيئة قطر للاستقرار	2005	50
فنزويلا	National development fund	2005	15
نيوزلندا	Superannuation fund	2001	10

*الرصيد في نهاية سنة 2006.

ويرجع الزخم الأساسي وراء تزايد صناديق الثروة السيادية إلى ارتفاع أسعار النفط وشيوع العولمة المالية واستمرار الإختلالات في النظام المالي العالمي والتي أسفرت عن تراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى بعض الدول. وعلى ذلك أصبحت الصناديق السيادية موضع اهتمام متزايد بالنسبة

للأسواق وصانعي السياسات التشريعية الوطنية ووسائل الإعلام لا سيما بعد العمليات التي استهدفت ضخ رؤوس أموال تجاوزت 40 مليون أمريكي منذ نوفمبر 2007[172] في البنوك الأمريكية التي تكبدت خسائر فادحة من جراء أزمة القروض العقارية المنخفضة الجودة، ومن منظور الأسواق المالية[176] ص2 يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد على رفع الكفاءة التوزيعية للإيرادات المتحققة من الفوائض السلعية في البلدان المختلفة، وأن تعزز سيولة الأسواق بشكل عام، حتى فترات الضغوط المالية العالمية، حيث يغلب على هذه الصناديق أيضا طابع الاستثمارات طويلة الأجل مع اقتصار احتياجات السحب على قدر محدود من المواد يسمح لها بالصمود أمام ضغوط السوق في أوقات الأزمات وبتخفيف حدة التقلب. وفي نفس الوقت هناك مخاوف تساور البلدان المتلقية لفوائض صناديق الثروة السيادية حسب حجمها وإستراتجيتها الاستثمارية، ومخاوف البلدان المنشئة لها والتي تشعر بالقلق من مخاطر تساعد المشاعر الحمائية.

وللتعامل مع تلك المخاوف والشكوك اقترح "كلاي لواري" وهو مسؤول أمريكي في الخزانة قبل عدة أشهر، أن يضع صندوق النقد الدولي مدونة سلوك لصناديق الثروة السيادية. وهو يعمل على وضع مخطط لجعلها أكثر شفافية، إلا أن الشفافية وحدها تحقق هذا الهدف فقط فهي لا تمنع مثلا إساءة الاستغلال أو الحمائية. ومن هنا تأتي أهمية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تدرس كيفية معاملة الدول المضيفة للمستثمرين السياديين ويمكنها استخدام القوانين القائمة المقبولة على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تحصر معظم الدول من يمكن أن يمتلك بنوكا، لأن الحكومات تضمن غالبا الودائع، ولأن الثقة في البنوك تدعم النظام المالي. وبصورة مماثلة، تحد معظم الدول من ملكية تكنولوجيا ومرافق الدفاع. ولا تحتاج إلى جعل صناديق الثروة السيادية قضية خاصة، والبديل عن ذلك هو إيجاد قواعد واضحة وقابلة للتنبؤ يمكن تطبيقها على الجميع. وهذا ما ترحب به دول مثل السعودية والإمارات العربية. أما عن مستقبلها فيكمن في إدراك كل من الدول المضيفة وصناديق الثروة السيادية أن مصالحها تكمن في بناء الثقة، ففي مذكرة إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي ل "سان فرانسيسكو" يشير "جوشوا إيزنمان وريفن غليك" إلى أنه بوجود مثل هذه المبالغ الهائلة لاستثمارها [177] يستهدف بصورة رئيسية مواكبة المؤشر، بدلا من الاستثمار استراتيجيا، وأحيانا سيكون هذا منطقيا على الصعيد السياسي أيضا.

ومن الواضح أن صناديق الاستثمار السيادية ستأخذ دورا متناميا في أسواق المال الدولية، وسيشهد دورها تغيرا جذريا فيما يخص العمليات التي تقوم بها، ولكن مسيرة تطورها وتشكل الدور الجديد لها لن تكون خالية من المشاكل والعقبات. ولعل وضع مدونة للسلوك وتوضيح الهدف النهائي يساهم في الحد من المخاوف والشكوك التي سترافق هذا النوع من الاستثمار غير التقليدي والذي ما زالت الدول الغنية تقاومه لأنه يعكس تغييرا في موازين القوى الاقتصادية فرضته متغيرات العولمة التي وضع الأغنياء أسسها.

3.1.2.3. أهم اللاعبون الرئيسيون في هذه الصناديق: نذكرها مرتبة حسب أحجامها

[170]

أ -مستثمرو أموال النفط والغاز.

ب -البنوك المركزية الأسيوية التي تستثمر في الأصول الأجنبية للمساعدة في تحقيق الاستقرار لعملاتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات. وهي تميل للبحث عن الاستقرار، وليس تضخيم العوائد، وبالتالي فإنها تحتفظ بالاحتياطات على شكل نقد وقروض حكومية طويلة الأمد.

ت -صناديق التحوط.

ث -الأسهم الخاصة.

ج -مؤسسات الاستثمار الكويتية، وهي صناديق استثمار أصغر وأكثر استهدافاً تستثمر بشكل مباشر في أصول الشركات المحلية والأجنبية، متجنبة منهج المحافظ الاستثمارية الذي تتبعه صناديق الثروة السيادية.

ح -الأثرياء الذين يحولون ثرواتهم إلى الخارج.

خ -الشركات التي تمولها وتسيطر عليها الدولة التي تستثمر في الخارج.

د -الشركات الخاصة التي تستخدم الأرباح المحتجزة والزيادات الرأسمالية لتمويل الاستثمارات في الخارج.

4.1.2.3. أنواع الصناديق السيادية:

تنشئ الحكومات صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة، وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلي وجود خمس أنواع من هذه الصناديق يمكن التمييز بينها عموما وفقا لهدفها الأساسي:[172]

أ –صناديق الاستقرار: يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية و الاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط في العادة).

ب -صناديق الادخار للأجيال القادمة: تهدف إلي تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعا.

ت -شركات استثمار الاحتياطات: لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطيات.

ث -صناديق التنمية: تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية _ الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

ج -صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد: تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة .

ولقد بدأ خبراء صندوق النقد الدولي العمل بالتعاون مع ممثلي صناديق الثروة السيادية لوضع مجموعة من الممارسات الفضلى بما في ذلك تشكيل مجموعة عمل دولية من هذه الصناديق لبدء المناقشات الفنية وأعمال الصياغة اعتبارا من شهر أفريل 2008[178] ص 2، وأن مجموع الممارسات الفضلى سوف تغطي قضايا الحكومة العامة والشفافية والمساءلة، وكلها تساعد على تعميق الفهم للعمليات التي تقوم بها صناديق الثروة السيادية وإعداد مجموعة من الممارسات الفضلى التي تسترشد بها البلدان الأخرى وتعزيز أطر سياستها ومؤسستها المحلية ودعم مصالحها الاقتصادية الكلية والمالية، بالإضافة إلى أن هذه الممارسات تؤدي إلى تهدئة المخاوف المتعلقة بصناديق الثروة السيادية في البلدان المتلقية للاستثمارات والمساهمة في إرساء نظام نقدي ومالي عالمي مفتوح.

2.2.3. نشأة صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ظهر مصطلح "صندوق الأجيال القادمة" في الكويت قبل ثلاثين سنة معبراً عن قلقل المسؤولين والمواطنين من المستقبل في حال تراجع الإيرادات النفطية والكيفية التي يمكن من خلالها حينذاك استمرار مستويات الدخل المرتفع. وتم صياغة مشروع استراتيجي يقوم على حجز نسبة 10% من الإيرادات النفطية وتحويلها لحساب صندوق الأجيال القادمة، حيث تجرى عمليات التحويل باستقلال عن الميزانية.

1.2.2.3. ارتفاع أسعار النفط ونشأة صندوق الأجيال القادمة

لقد أدى تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في ثلاث عقود الماضية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة، في حين ساهمت الزيادة في الإيرادات النفطية في عقد السبعينات إلى فك قيود هذا الإنفاق. ولقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973 إل تزايد الإيرادات النفطية لدولة الكويت، مما حدا بالحكومة إلى تبني برامج طموحة لبناء المرافق الأساسية (البنية التحتية) ورفع مستوى معيشة الفرد مما تطلب زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العام للدولة، فلقد ارتفعت الإيرادات النفطية الكويتية من 280.4 مليون دينار للسنة المالية 1970/1969 إلى 2056.5 مليون دينار للسنة المالية 1975/1974[160] ص3 .

ولقد تواكبت الزيادة في الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة للدولة مع تزايد معدلات الإنفاق من خلال توفير الحاجات الأساسية من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وذلك بمستوى فاق العديد من الدول النامية، واقترب من الدول المتقدمة. وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1373 دينار عام إلى 5320 عام 1979، وارتفع الإنفاق العام من 342.2 مليون دينار للسنة المالية 1971/1970 إلى حوالي 2630 مليون دينار عام 1981/1980 أي بمعدل نمو بلغ 23% سنويا، وواصل ارتفاعه انطلاقا من هذه السنة، والملحق رقم (05) يبين ذلك أكثر.

ونظرا لتملك الدولة للثروة النفطية وعائداتها المالية المحلية والخارجية، أصبح الإنفاق العام يمثل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وكان للتزايد في معدلات نمو ذلك الإنفاق الآثار الواضحة في هيكل الاقتصاد الكويتي والمجتمع. فقد حقق متوسط الدخل للمواطن الكويتي مستويات عالية، كما وفرت الدولة المنافع العامة والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للأفراد في الكويت دون تحملهم لأية تكاليف سواء رأسمالية أو تشغيله لهذه المنافع والخدمات، وإنما هناك رسوم رمزية لبعض الخدمات. وخلال تلك الحقبة من الانتعاش والرواج، إستطاع الاقتصاد الكويتي أن يحقق معدلات نمو مرتفعة حيث تضاعفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1026 مليون دينار لعام 1970 إلى 7755 مليون دينار لعام 1980، وذلك بمعدل نمو بلغ 61.7 % سنويا، ومن ناحية أخرى تسارع معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات النفطية من 618 مليون دينار إلى 5086 مليون دينار لنفس الفترة، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (31): تطور الناتج المحلي الكويتي بالأسعار الجارية للفترة 1970-1999 **المصدر:** [179]

السنة	القطاعات النفطية		القطاعات غير نفطية		الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار
	الحجم	%	الحجم	%	
1970	618.2	60.26	407.677	39.74	1025.9
1975	2456.56	70.50	1028.06	29.50	3484.6
1980	5086.305	65.58	2669.054	34.42	7755.359
1985	3185.1	49.3	3264.8	50.7	6449.9
1989	2780.8	38.6	4316.1	61.4	7096.9
1993	3357.9	46.5	3872.6	53.5	7230.5
1995	3137.4	40	4788	60	7925.4
1997	3632.5	40	5474.1	60	9106.6
1998	2370.6	30.7	5347.1	69.3	7717.7
1999	3354.4	36	5678.4	64	9032.8

ومن التأثيرات الإيجابية الأخرى لارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة أن الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، فالتعامل مع الفوائض المالية كان أكثر حذرا، فبالرغم من ملاحظة زيادة النفقات على بند الرواتب والأجور وبعض النفقات لاستثمارية على النفقات البنية الأساسية إضافة إلى زيادة مخصصات قطاعات التعليم والصحة إلا أن جزء أكبر من الفوائض المالية وظف بشكل رئيسي في تعزيز المدخرات من خلال إنشاء صندوق الأجيال القادمة. فعقب اكتشاف وتصدير النفط بكميات هائلة في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، أنشأت الحكومة الكويتية صندوق الاحتياطي العام سنة 1960 وكان يضم جميع استثمارات الحكومة في الداخل والخارج، وفي عام 1976 أنشأت الحكومة صندوق ادخار أطلقت عليه اسم "صندوق احتياطي الأجيال القادمة" حيث كان يخص للصندوق ما يلي[180]:

- 50 % من موارد صندوق الاحتياطي العام (في بادئ الأمر)
-10 %من الإيرادات النفطية والغير نفطية السنوية

وتجرى عمليات التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة باستقلال عن الميزانية إضافة إلى ضرورة موافقة مجلس الأمة عند رغبة الحكومة السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وتعد تجربة الكويت مع صندوق النفط من أكثر التجارب نجاحا حسب خبراء صندوق النقد الدولي [181] ص56، وبداية قد يكون من المناسب شرح أسباب وخلفيات احتياطي الأجيال القادمة.

2.2.2.3. لماذا تأسس صندوق احتياطي الأجيال القادمة؟

من المعلوم أن الكويت تعتمد كليا وليس شبه كلي في تمويل الإنفاق العام على الإيرادات الناتجة عن بيع النفط الخام والمكرر ونقول اعتمادا كليا لأنه حتى بالنسبة للإيرادات الغير نفطية والتي تمثل حوالي 6%من إيرادات الميزانية، إنما تعود إلى كونها ثمنا لسلع كالكهرباء والماء وليس الضرائب أو الرسوم.

ولقد استخدمنا كلمة إيرادات مجازا، ذلك لآن الإيرادات بمفهومها الصحيح إنما هي نتاج بيع سلع وخدمات تتسم بالاستمرارية أي ذات مصادر متجددة ومستمرة، كمياه الأنهار أو المنتجات الزراعية أو الصناعية وهو ما لا ينطبق على إنتاج النفط الخام والمكرر ذلك أن النفط مادة نابضة ومصيرها مهما طال الزمن النضوب المؤكد ما يعكس الحاجة الملحة إلى التعامل بروح المسؤولية الوطنية.

وإذا كانت الثروة الوحيدة للكويت هي النفط(عدا العنصر البشري) فإن التعامل مع هذه الثروة على أنها أصلا وثمن بيع هذا الأصل لا يمكن اعتباره دخلا أو إيرادا ومن هذا المنطلق فإنه يتم تحويل هذا الأصل إلى أصل بديل وفي أقل تقدير يتم تحويل الجزء الأعظم من إيرادات البيع إلى أصول بديلة ومدرة للدخل.

3.2.2.3. خلفية وفلسفة صندوق الأجيال القادمة:

على ضوء ما تقدم وحين وضعت السلطات الكويتية قواعد الصندوق كان حافزها هو الإدراك بأنه حتما سيأتي اليوم الذي ينضب فيه النفط، وبالتالي لا بد من تحويل الأصول النفطية إلى أصول استثمارية تحقق عائدا جديدا يضمن للكويت في المستقبل أن لا تعود مرة أخرى إلى الفقر [182] . وإن حقيقة كون النفط مادة ناضبة تعني بالضرورة أنه ليس من حق الجيل الحاضر أو الجيل القادم القريب أن يستأثر وحده عوائد بيع هذا الأصل الزائل، ذلك أن ملك الأجيال القادمة بمفهومه الواسع والمتجدد والمستمر استمرارا وجوديا يرتبط بوجود الوطن وبمفهومه الممتد في إطار الزمن الآتي.

4.2.2.3. تأسيس الصندوق:

وفقا لنظام الأميري الصادر في الرابع من رمضان 1396هـ الموافق ل 29 جوان 1976 لتنقيح الدستور و:

-بناءا على المواد 21 و61 و 140 من الدستور.

-بناءا على القانون رقم 1 لسنة 1960 التي تحكم أسس إعداد الميزانية العامة ومراقبة التنفيذ من نفس الحساب الختامي المعدل بالقانون رقم4 لسنة 1976.

-بناءا على اقتراح وزير المالية وبعد موافقة مجلس الوزراء. صدر مرسوم القانون التالي: [183]

المادة 01:

-مبلغ مقدر بـ 10% يوزع من إيرادات العامة للدولة من كل سنة اعتبارا من السنة المالية 1977/1976.

المادة 02:

-حساب خاص يفتح من أجل خلق الاحتياطي الذي من شأنه أن يكون بديلا للثروة النفطية يسمى "صندوق احتياطي الأجيال القادمة" توضع فيه المبالغ السابقة الذكر(حسب المادة الأولى)

-والهيئة المسئولة عن استثمار هذه الأموال هي وزارة المالية والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات تدمج في هذا الحساب.

-مبلغ مقدر ب 50 %يخصص للصندوق من موارد صندوق الاحتياطي العام عندما يصبح هذا القانون حيز التنفيذ

المادة 03:

– من غير المسموح حسب هذه المادة تخفيض المعدل الذي جاءت به المادة رقم (01) من هذا القانون (10%) أو سحب أي مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة.

المادة 04:

- رئيس مجلس الوزراء وجميع الوزارات ينفذون هذا القانون على أن ينشر في الجريدة الرسمية وتكون نافذة اعتبارا من أول من جوان 1976 (المذكرة التفسيرية للقانون المتعلق باحتياطي الأجيال القادمة).

3.2.3. الهيآت المسؤولة عن موارد الصندوق

بغرض تحسين إدارة عمليات استثمار أصول صندوق الأجيال القادمة أنشأت هيئة الاستثمار الكويتية عام 1982م، وحلت محل وزارة المالية في إدارة الاحتياطيات المالية العام. وبقيت وزارة المالية الهيئة المالكة للصندوق. لذا سنحاول التطرق إلى الكيفية التي تم من خلالها تقسيم هذه المهام.

1.3.2.3. الهيئة المالكة للصندوق:

تعتبر وزارة المالية الهيئة المالكة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة [184] حيث تقوم باختيار أفضل الإستراتيجيات لاستثمار أصول الصندوق وأماكن هذه الاستثمارات عبر المناطق المختلفة من العالم. كما تقوم الوزارة بتقديم تقارير دورية للبرلمان توضح من خلالها أداء الصندوق كل سنة وفاعلية التسيير لمباعدة هيئات استشارية مستقلة.

2.3.2.3. الهيئة المكلفة بتسيير موارد الصندوق (مكتب لندن):

1.2.3.2.3. التعريف بالمكتب:

يقع مكتب الاستثمار الكويتي في مدينة لندن ويدير الأموال نيابة عن دولة الكويت، وقد تم إنشاؤه سنة 1953 بهدف استثمار الفوائض النقدية نتيجة زيادة عوائد مبيعات النفط. ولتقليل اعتماد الكويت على مصدر النفط المحدود [185] ، ويتم تحويل 10% سنويا من قيمة عائدات النفط إلى احتياطي الأجيال القادمة والذي يقع تحت مسؤولية الهيئة العامة للاستثمار في الكويت كونها المؤسسة الأم لمكتب الاستثمار الكويتي.

يدير مكتب الاستثمار الكويتي أمواله كمستثمر عالمي، وتتوزع استثماراته في جميع المناطق الجغرافية الرئيسية وعلى مختلف أنواع الأصول الاستثمارية والتي تدار من قبل مدراء محافظ على أسس فاعلة. ويعتبر المكتب مستثمر طويل الأجل، وتغطي فرق إدارة الاستثمار أنواع الأصل الرئيسية من الأسهم وسندات الخزينة والمساهمات الخاصة والعقارية. ويهدف مكتب الاستثمار الكويتي إلى تحقيق أداء استثماري جيد بالمقارنة مع المؤشرات العالمية وفي حدود مؤشرات مخاطرة محددة. ويعمل في كتب الاستثمار الكويتي مجموعة مختلفة من الجنسيات يتضمنهم كويتيين وغير كويتيين ويبلغ عدد العاملين حوالي مائة موظف.

2.2.3.2.3. أهداف المكتب:

أ –تهدف الهيئة إلى تحقيق عائد على استثماراتها يتجاوز، بمعدل ثلاث سنوات، معيار سوقي مركب وذلك من خلال[185]:

آإدارة الجزء المعهود للمكتب من احتياطي الأجيال القادمة لدولة الكويت بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الأموال وتحقيق عائد على المدى الطويل.

آلتصميم والمحافظة على توزيع للأصول يكون متناسباً ومتطابقاً مع أهداف الهيئة على صعيد العائد والمخاطر.

آختيار الاستثمارات ومدراء الاستثمار بحيث يتفوق أدائهم على المؤشر المحدد لكل نوع من الأصول.

آإجراء تغييرات تكتيكية على صعيد توزيع الأصول من دون إحداث أي تأثير سلبي على المخاطر الكلية، للاستفادة من التوجهات الاقتصادية والأسواق الناشئة.

ب- تسعى الهيئة العامة للاستثمار لأن تصبح مؤسسة رائدة عالمياً في مجال إدارة الاستثمار، ملتزمة بالتحسين المستمر في طريقة أداءها للأعمال وذلك من خلال:

- مراعاة معايير الأداء مقارنة مع تلك الخاصة بأمثالها من هيئات الاستثمار الكبرى سواء كانت خيرية أو صناديق تقاعد في جميع أنحاء العالم.
- البقاء على إطلاع بأفضل الممارسات في مجال الاستثمار من خلال تدريب وتطوير الموظفين بشكل مستمر.
- التطوير والحفاظ على الثقافة والديناميكية والحيوية لتحسين عملية الاستثمار.

ج- الالتزام بدعم ومساندة القطاع الخاص في الكويت، وفي نفس الوقت تضمن بألا تتنافس معه أو تحل محله في أي مجال، وتحقيقاً لهذا الغرض:

آلمساهمة في تشكيل رأس المال البشري في الكويت بجذب الشباب الكويتي الموهوب والطموح وتدريبهم وإعدادهم ليصبحوا أفضل متخصصي الاستثمار يمكن أن يقدم للسوق.

آلمساهمة في نمو قطاع الاستثمار في الكويت من خلال العمل مع الشركات ذات الأداء الأفضل ومن خلال الاستثمار في أفكارهم الإبداعية.

آتعزيز حوكمة الشركات (Corporate Governance) والشفافية في كافة العمليات وصفقات الأعمال في الكويت من خلال التعامل مع شركاءنا في العمل والشركات التابعة والشركات المديرة للمحافظ وفقا لأعلى المعايير.

3.2.3.2.3. تاريخ مكتب الاستثمار الكويتي:

لقد مرت الهيئة بعدة مراحل في مسار عملها يمكن أن نوجزها فيما يلي[185]:

1950: خلال هذه السنة قررت السلطات الكويتية بأن تستخدم عائدات النفط لصالح الشعب الكويتي.

1953: تم إنشاء مجلس الاستثمار الكويتي في عام 1953 بهدف استثمار فائض الدخل النفطي من أجل توفير أموال للمستقبل، وتقليل اعتماد الكويت على المصدر الوحيد للنفط.

1961: استقلت الكويت في 19 يونيو 1961، وساعدت الأموال النفطية في تكوين دولة الرفاهية وانطلاق صناعات جديدة في الكويت من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية الضيقة. وقد تم وضع مبادئ الاستثمار الأساسية للأموال والتي لا يزال معمول بها حاليا.

1965: حل مكتب الاستثمار الكويتي محل مجلس الاستثمار الكويتي بمجموع 11 موظفا. وفي بداية السبعينيات واستجابة لما شهدته الأسواق العالمية من تغيرات، بدأ مكتب الاستثمار الكويتي بتنويع أصوله وإنشاء محافظ رئيسية والدخول في استثمارات ضخمة.

1974: تم التصميم على أن ينظر مكتب الاستثمار الكويتي إلى مستقبل البعيد بعين الاعتبار، فامتلك شركة سانت مارتنز العقارية. وقد تم نقل موظفي المكتب وعددهم 24 موظف إلى مبنى سانت فيداست الحالي في عام 1975.

1976: أنشأ أمير البلاد صندوق احتياطي الأجيال القادمة الذي خصصت له نسبة 10% من الدخل العام السنوي، واستمر المكتب في إدارة الاستثمارات المتزايدة حتى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينات وكان حجم الأموال المدارة موضوع تكهنات الصحافة غالبا.

1983: امتلك مكتب الاستثمار الكويتي أوتوبار في عام 1983 وهي واحدة من اكبر مجموعة شركات تعمل على الصعيد الأوروبي في مجال الأغذية والمشروبات الحارة والباردة والتوزيع والتغليف.

1984- تحولت إلى الهيئة العامة للاستثمار مسؤولية إدارة احتياطي الأموال، بهدف الإشراف على الاستثمار وإدارة صندوق الاحتياطي العام وصندوق احتياطي الأجيال وغيرها من الأموال التي يعهد بها وزير المالية.

1986: أشارت الإحصائيات على أن عائد الحكومة من الاستثمارات قد تفوق على العائد النفطي.

1990: وفي شهر أغسطس 1990غزا النظام العراقي الكويت، وتم تجميد الصول الكويتية لحمايتها وخلال هذه الفترة قام مكتب الاستثمار الكويتي كبنك مركزي للكويت خلال الاحتلال، ونظم عمليات تحويل الأموال في العالم وإلى الحكومة الكويتية في المملكة العربية السعودية، وتم تحرير الكويت في 26 فبراير من العام 1991 وقام مكتب الاستثمار الكويتي بتوفير الأموال لإعادة العمار.

1992: وضع هيكل إداري جديد للمكتب .

2003: تم الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء مكتب الاستثمار الكويتي في لندن.

2004: باع مكتب الاستثمار الكويتي مجموعة أوتوبار وهي واحدة من الشركات المملوكة له بالكامل كما باع أسهمه في شركة جوكو .

أما عن التركيبة البشرية فتوظف إدارة الصندوق نحو 420 من صانعي الصفقات ، فضلا عن المحللين الاقتصاديين وغيرهم، مع ميزة أن أكثر من 80% من هؤلاء هم كويتيين [183] متخصصين ولديهم الكفاءة الكبيرة في مجال إدارة الاستثمارات.

4.2.3. صندوق الأجيال القادمة وهيكل الموازنة العامة.

شكّلت المرحلة الأخيرة (2000-2006) تصاعداً تدريجياً في انتعاش الاقتصاد الكويتي، هذا الانتعاش الذي بدأت ملامحه تظهر بشكل أكيد خلال العام 2002، تعزز خلال العام 2003، وانطلق بشكل أسرع خلال العامين 2004 و 2005 لتزيد قوتة خلال السنوات الثلاث التالية إبتداءا من سنة 2006، حيث وضع الكويت في مكان متقدم بين مجمل الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط عامة.

1.4.2.3. سنوات المالية خلال الفترة (2003-2006):

ولقد أوصت دراسة صادرة عن المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية حول تنويع الاقتصاد الكويتي، وكشفت الدراسة عن التغيرات الكبيرة في تصدير النفط ومنتجاته فيما بعد عام 2003 والتي انعكست بشكل ايجابي على مالية الكويت وعلى حجم مدخراتها القومية وقيمة استثماراتها الخارجية محققة بذلك سيولة مالية ضخمة داخل الاقتصاد الوطني التي أدت إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة في الانفاقين العام والخاص، وبلغ مجمل رصيد الصندوق في نهاية 2003 حوالي 65 مليار دولار أميركي[186]. في حين يستوعب "صندوق الاحتياطي العام" الفائض المالي للكويت، وفي حال تراجع عائدات الكويت بسبب انخفاض سعر النفط، فإن "صندوق الاحتياطي العام" يحصل على التمويل من "صندوق الأجيال القادمة". وبهذا أدركت الحكومة الكويتية أهمية تطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله بزيادة مشاركة القطاع الخاص، مستندة في ذلك على تفعيل قوى السوق الحر في ضبط مستويات الطلب وتوجيه الإنتاج وتقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع زيادة قدرة البنية التحتية للدولة لتحمل عبء النمو الاقتصادي المستقبلي. وأضافت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط قد أسهمت منذ نهاية عام 2002 بصورة متتالية في تحقيق فوائض مالية ضخمة في الموازنات الكويتية. والجدول الموالي يوضح ملخص التمويل الحكومي للفترة الأخيرة والتي شهدت الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

الجدول رقم (32) : ملخص التمويل الحكومي الكويتي للفترة 2003-2009 . **المصدر:** [187]

الوحدة: مليون دينار كويتي

السنوات	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009
بالمليون دينار كويتي	فعلي	فعلي	فعلي	تقديري	فعلي	تقديري	تقديري
إجمالي العائدات	6,937.3	8,962.4	13,728.1	8,519.7	15,509.3	8,320.3	12,679.0
الإيرادات النفطية	6,149.9	8,170.5	12,955.5	7,736.5	14,511.5	7,449.9	11,653.0
متحصلات أخرى	787.3	791.9	772.7	783.2	997.8	870.4	1,026.0
إجمالي المصروفات	5,522.8	6,315.2	6,862.0	11,122.8	10,306.4	11,300.0	17,797.0
الأجور و الرواتب	1,637.0	1,754.3	1,930.9	2,270.0	2,225.9	2,626.0	غير متوفر
المستلزمات السلعية والخدمات	668.2	870.3	1,057.9	1,429.0	1,372,5	1,833.5	غير متوفر
وسائل النقل و المعدات	40.6	44.5	58.7	132.5	77.1	216.0	غير متوفر
المشاريع الإنشائية والاستهلاكات	569.5	678.3	750.5	1,261.0	989.5	2,058.0	غير متوفر
المصروفات المختلفة و المدفوعات التحويلية	2,607.5	2,967.8	3,064.1	6,030.3	5,641.5	4,566.5	غير متوفر
الفائض/ (العجز)	1,414.5	2,647.2	6,866.1	(2,603.1)	5,202.9	(2,979.7)	(5,118.0)
المخصصات لاحتياطي الأجيال القادمة	693.73	896.24	1372.81	851.97	1550.93	832.03	1267.90

فخلال شهر فيفري 2004، اعتمد مجلس الوزراء الميزانية العامة للدولة للعام المالي (2004-2005)، والتي قدّرت بنحو 6.2 مليار دينار بزيادة 331 مليون دينار عن ميزانية السنة الماضية. وأوضح وزير المالية أن العجز التقديري يبلغ 2.9 مليار دينار، وقد احتسبت الميزانية على أساس 15 دولاراً لبرميل النفط وسعر صرف الدولار 299 فلساً. وخلال شهر جوان 2005 أشارت البيانات الأولية للميزانية الحكومية الصادرة عن وزارة المالية للسنة المالية المنصرمة 2005/2004، إلى أن الإيرادات الحكومية بلغت 8.85 مليار دينار (30.90 مليار دولار) فيما بلغت المصروفات 4.95 مليار دينار، بنمو قدره 28% و5% على التوالي، مقارنة مع الفترة المماثلة السابقة. وبالتالي فقد ارتفع الفائض الأولي بعد تخصيص 10% من الإيرادات إلى احتياطي الأجيال المقبلة، بنسبة 75% ليصل إلى 3.90 مليار دينار. إلا أنه كان من المتوقع أن تؤدي التعديلات على المصروفات في الحسابات

الختامية إلى تخفيض الفائض إلى نحو 2.8 مليار دينار، وذلك مقارنة مع 1.4 مليار دينار للسنة المالية 2004/2003. ومن الملاحظ أن الإيرادات النفطية كانت العامل الرئيسي وراء نمو الإيرادات الحكومية، مشكلة نسبة 92% من جملتها.

وفي 2004/12/26، وافقت الحكومة الكويتية على موازنة الدولة المالية 2006/2005، متوقعة عجز يبلغ 2.33 مليار دينار (7.9 مليار دولار). فيما قدّرت المصروفات بحوالي 6.93 مليار دينار بزيادة 10% المقارنة مع السنة السابقة، فيما قدّرت الإيرادات بحوالي 4.6 مليار دينار أي بزيادة 38.6%.

وذكرت دراسة صادرة عن المركز الدبلوماسي أن ارتفاع متوسط سعر النفط الخام الكويتي إلى 52 دولارا للبرميل خلال العام المالي 2005/2006 مقارنة بـ 35 دولارا للبرميل خلال العام المالي 2004/2005 أي بزيادة بلغت نسبتها 46% أدى إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية للدولة لتصل إلى نحو 13.73 مليار دينار نتيجة الارتفاع الحاد في الإيرادات النفطية التي بلغت ثلاثة أضعاف تقديرات الميزانية[188]. ولتأتي أكثر بنسبة بلغت % 59 من إيرادات العام المالي 2004/2005 وفي المقابل ارتفعت المصروفات العامة للدولة لتصل إلى نحو 6.86 مليارات دينار وبزيادة بلغت نسبتها 9% وجاء الجزء الأكبر من تلك الزيادة في المصروفات الحكومية كنتيجة مباشرة لارتفاع تكاليف الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية التي شهدت ارتفاعا بواقع 24 %وشكلت ما نسبته % 66 من الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية، وهو ما أسهم في زيادة حجم فائض الميزانية العامة بأكثر من الضعف عن العام المالي 2004/2005 ليصل إلى مستوى قياس قدره 6.87 مليار دينار قبل تخصيص 10 %من إجمالي الإيرادات لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة (ليعادل ما نسبته 29% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2005) واستمرارا لوتيرة الأداء المتسارع لإيرادات الدولة النفطية قدرت العديد من التقارير الاقتصادية ارتفاع حجم الإيرادات الحكومية بواقع 8.61 مليار دينار خلال العام المالي 2007/2006بما سوف يسبب عجزا بواقع 1.72 مليار دينار قبل خصم % 10 من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة حيث بلغ رصيد الاحتياطي العام للدولة كما في 2006/3/31 نحو 9.652 مليارات دينار بينما يقدر رصيد احتياطي الأجيال القادمة بنحو 38.275 مليار دينار في ضوء ارتفاع الإيرادات النفطية المقدرة لتبلغ قيمتها نحو 7.8 مليارات دينار، أي ما يوازي ضعف تقديرات العام المالي2006/2005، ولكن تظل الإيرادات النفطية مبنية على افتراضات مقيدة في ظل استقرار متوسط إنتاج النفط الخام في الدولة بواقع 2.25 مليون برميل يوميا، في حين ظل الحجم الفعلي للإنتاج عند مستواه والبالغ 2.5 مليون برميل يوميا خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2006، والشكل التالي يوضح حجم إنتاج النفط الخام في الكويت إلى غاية سنة 2007.

الوحدة: ألف برميل يوميا.

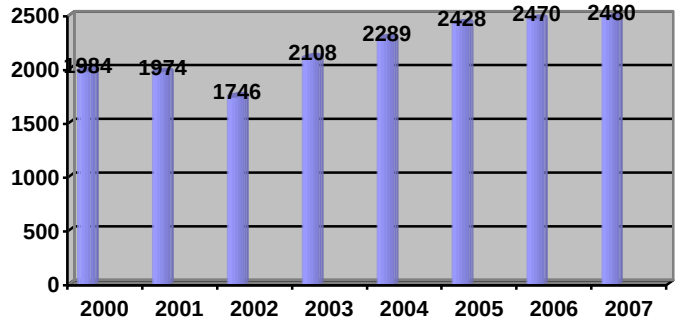

الشكل رقم (09): إنتاج النفط الخام في الكويت خلال الفترة 2000-2007. **المصدر**:[189]

وفي ظل ثبات كميات الإنتاج الفعلية من الحقول الكويتية لتتراوح ما بين 2.4 و 2.6 مليون برميل يوميا وتستقر عند مستوى 2.5 مليون برميل يوميا خلال الفترة ما بين شهري أكتوبر عام 2005 وحتى نهاية أفريل عام 2006، ثم ازدادت بمعدلات منخفضة لتصل إلى نحو 2.520 مليون برميل يوميا خلال شهر جوان من العام ذاته، وضعت خطوة مباشرة من جانب الحكومة الكويتية بهدف الاستفادة المثلى من الارتفاعات الضخمة التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة، وهو ما كان له مردود ايجابي وكبير انعكس في تشكيل وإعادة الثقة والاستقرار إلى الاقتصاد المحلي وتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الدولة [190]ص24، مع تشجيع الأموال الكويتية المهاجرة نحو العودة مرة أخرى إلى الدولة. وأشارت الحكومة إلى أن إنتاج الكويت اليومي من النفط الخام بلغ خلال السنة المالية (2007 – 2008) حوالي 2.48 مليون برميل يوميا ليتجاوز بشكل طفيف مستواه المسجل في السنة المالية (2006–2007). وفي هذا الصدد قدر خبراء مستقلون احتياطات الكويت في حدود (48-50) مليار برميل، أما المثبت منها فأقل بكثير من 2,24 مليار برميل، وذلك عكس ما صدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –الأوبك- حسب الشكل البياني التالي.

الوحدة:مليار برميل

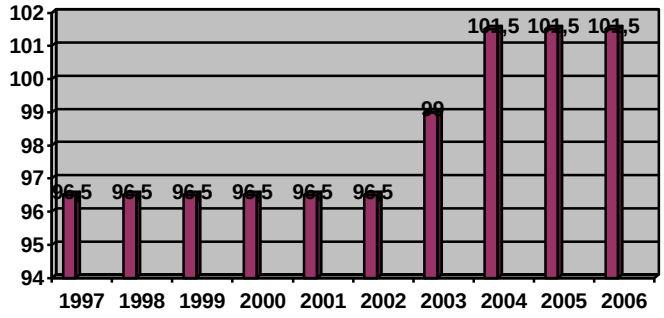

الشكل رقم (10): تطور احتياطي النفط في الكويت خلال الفترة الممتدة بين (1998-2006).

المصدر:[191]، [189].

لكن الحكومة الكويتية كشفت في جلسة مغلقة لمجلس الأمة الكويتي في 4 جوان 2007 حقيقة أن هذه الاحتياطات تفوق 100 مليار دولار [166]ص14. وقد أكده الوزير للصحافة فيما بعد من دون الإشارة إلى مقدار الاحتياطي المثبت من هذه الكمية. وفى رده على سؤال عما إذا كان الرقم المعلن بنحو 100 مليار برميل يمثل حجم المخزون النفطي في المكامن النفطية المستغلة وغير المستغلة اكتفى بالقول أن ما يتم استثماره حاليا هو ليس كل المكامن النفطية. وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن القطاع النفطي الكويتي أن الاحتياطيات النفطية تصل إلى نحو 100 مليار برميل أي ما يقارب 10% من الاحتياطيات النفطية العالمية. وبهذا تحتل الكويت المرتبة الخامسة بين البلدان الأعضاء في أوبك، وتبلغ حصتها 40% من إنتاج النفط العالمي.

2.4.2.3. السنة المالية (2006-2007):

ميزت هذه الفترة تغيرات هامة على المستوى النفطي العالمي والمحلي يمكن أن نبرز بعضها من خلال تحليل الإيرادات والمصروفات للسنة المالية 2007/2006.

الجدول رقم (33): تحليل إيرادات ومصروفات والتزامات الميزانية للسنة المالية 2007/2006.

المصدر: [192] الوحدة: مليون دينار كويتي.

البـــيـــان	إجمـــالي إعتمادات الميزانية				النسبة إلى
	الإعتمادات	الفعلي	الفرق	النسبة %	الإجمالي %
الإيرادات					
إيرادات نفطية	7736.50	14511.49	6774.99	187.6	93.6
إيرادات غير نفطية	783.18	997.77	214.59	127.4	6.4
جملة الإيرادات	**8519.68**	**15509.26**	**6989.58**	**182.0**	**100**
المصروفات					
المرتبات	2270.00	2225.89	44.11	98.05	21.6
المستلزمات السلعية والخدمات	1429.00	1372.50	56.50	96.0	13.3
وسائل النقل والمعدات	132.50	77.08	55.42	58.2	0.7
المشاريع الإنشائية والإستهلاكات العامة	1261.00	989.45	271.55	78.5	9.6
المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	6030.28	5641.45	388.83	93.6	54.7
جملة المصروفات	**11122.78**	**10306.37**	**816.41**	**92.7**	**100**
الفائض/العجز الأولي	(2603.10)	5202.89	6173.17	(199.9)	
المخصصات لاحتياطي الأجيال القادمة	**851.97**	**1550.93**	**(698.69)**	**182.0**	
المصروفات والالتزامات	11974.75	11857.30	117.72	99.0	
الفائض/العجز النهائي	(3455.07)	3651.96	7107.03	105.7	

سمة ميزت عام 2007 كويتيا تمثلت في وفرة مالية لم تحققها الكويت طوال تاريخها بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث تخطى سعر برميل النفط الخام حاجز الـ 90 دولار للمرة الأولى في تاريخ البلاد، ولقد بلغت الإيرادات المحصلة حتى 2007/03/31 (حساب ختامي) مبلغ 15509.26 مليون دينار بنسبة 182% من تقديرات الإيرادات للميزانية، في حين بلغت المصروفات الفعلية حتى 2007/03/31 (حساب ختامي) 10306.37 مليون دينار بنسبة 92.7 % . وطبقا للمادة

الأولى من قانون 106 لسنة 1976 بلغ مخصص الاحتياطي للأجيال القادمة (10% من الإيرادات المحصلة) عن الفترة 2007/2006 بمبلغ 15050.93 مليون دينار وبنسبة 182.0% من تقديرات الفترة، حيث أن المبلغ المحول إلى احتياطي الأجيال القادمة يتناسب طردا مع الإيرادات.وذلك ما يوضحه الجدول السابق.

3.4.2.3. التقديرات الفعلية للعام (2007-2008):

بنهاية شهر مارس من العام الحالي، وصل العام المالي 2008/2007 إلى نهايته مسجلا فائضا ضخما أوليا يقدر بنحو 9.55 مليار دينار كويتي. ويعد هذا المستوى مستوى قياسيا جديدا بالمقارنة مع العجز المقدر بالموازنة البالغ 3 مليار دينار كويتي. ووفقا لتقرير الحسابات الإدارية المالية للدولة لشهر مارس، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية لهذا العام مستوى قياسيا جديدا مسجلا 18.9 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 227.6 في المائة عن المستوى المقدر في الموازنة. وأكد بنك الكويت الوطني أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال السنة المالية 2007 - 2008 دفع الإيرادات النفطية الكويتية إلى تحقيق مستوى قياسي بلغ 17.7 مليار دينار بزيادة 138 % عن التقديرات المتوقعة سلفاً.وأوضح بنك الكويت في تقرير له حول المالية العامة للدولة أن متوسط سعر برميل النفط الكويتي بلغ 75.3 دولار خلال السنة المالية المذكورة بزيادة 31% عن مستوى السنة المالية 2006 - 2007 ومن ناحية أخرى، استقرت المصروفات الفعلية عند مستوى 7.5 مليار دينار كويتي لتشكل 66.3%[193]من المستوى المقدر في الموازنة.

4.4.2.3. الموازنة الفعلية للعام 2009/2008:

بنظرة عامة، ارتفعت أسعار النفط الكويتي لتستقر عند مستوى 70 دولارا أمريكيا للبرميل خلال العام المالي 2008/2007 ووصل سعر البرميل إلى 75.69 دولار أمريكي، ليتجاوز بذلك المستوى المقدر من قبل الحكومة والبالغ 54 دولارا أمريكيا للبرميل. لذا، وفقا للسيناريوهات المختلفة لأسعار النفط يتوقع أن تستقر الأسعار فوق مستوى 70 دولارا أمريكيا للبرميل، في حين يتوقع أن يتراوح سعر برميل النفط بين 70 و 80 دولارا أمريكيا وفقا لسيناريو أسوأ الأحوال الممكنة وأفضل الأحوال الممكنة على التوالي. وطبقاً لقرار منظمة الأوبك في شهر سبتمبر من العام 2007 بزيادة إنتاج الدول الأعضاء بواقع 500 ألف برميل يوميا، كان إنتاج الكويت الفعلي أعلى بكثير من مستوى الإنتاج المفترض في الموازنة الجديدة والمقدر بنحو 2.2 مليون برميل يوميا بمتوسط 2.49 مليون برميل للعام المالي 2008/2007. لذا نرى أن الوضع المالي الإجمالي لدولة الكويت يبدو مطمئنا وأن التمويل للعام

2009/2008 سوف يحقق فائضا آخرا وإن كان منخفضا. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى زيادة المبالغ المدفوعة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. لذا، يشير سيناريو أغلب الأحوال المتوقعة إلى تحقيق فائض يتخطى 3 مليار دينار كويتي (قبل احتساب مساهمة صندوق الأجيال القادمة التي تقدر بنسبة 15 في المائة) للعام المالي 2008-2009. وقد بنيت التوقعات على أساس متوسط الأسعار والبالغ 75.69 دولارا أمريكيا للبرميل ومعدلات الإنتاج البالغة 2.49 مليون برميل يوميا المسجلين خلال العام 2008/2007.كما سينتج عنه عائدات نفطية قيمتها 18.17 مليار دينار كويتي. وتتوقع ثبات العائدات غير النفطية عند المستوى المقدر في الموازنة بنحو 1.03 مليار دينار كويتي، مما سيؤدي إلى تحصيل الحكومة لعائدات إجمالية تبلغ 19.2 مليار دينار كويتي. وعلى صعيد المصروفات، لا نزال نؤمن بأن إنفاق الحكومة الفعلي سيكون أقل من المتوقع في موازنتها بنسبة 8 إلى 10 في المائة، وفقا لمختلف السيناريوهات المتوقعة. لذا تتوقع أن تتراوح المصروفات من 16.02 مليار دينار كويتي إلى 16.37 مليار دينار كويتي طبقا للسيناريوهات المختلفة[193].

5.2.3. موارد الصندوق وطريقة استثمارها

قبل أن نتطرق إلى كيفية استثمار أصول الصندوق لا بد أن نشير إلى أهم النقاط الأساسية أو الأهداف العامة الكامنة وراء إنشاء هذا النوع من الصناديق في الكويت والتي نلخصها بإيجاز فيما يلي:

أ -المحافظة على القيمة الحقيقية للأموال و الإيرادات المتأتية من البترول.

ب -تحقيق عائد مجزي على المدى الطويل(باعتبار كما ذكرنا أن القصد من الأجيال القادمة ليس الجيل القريب وإنما البعيد الذي سوف ينشأ في الكويت بعد نضوب النفط (على الأقل بعد 50 سنة).

ج –تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى أصول مالية متجددة وذلك من خلال استثمارها في الأسواق الخارجية العالمية آخذين في عين الاعتبار مبدأ: المخاطرة والعائد.

د – التوزيع العادل للثروة النفطية بين الأجيال.

1.5.2.3. إيرادات ونفقات الصندوق:

اعتبارا لما تم ذكره يمكن أن ندرج أهم إيرادات الصندوق ونفقاته[194] فيما يلي:

1.1.5.2.3. إيرادات الصندوق:

-50% حولت في بادئ الأمر من صندوق الاحتياطي العام.

-10% تحول سنويا من مداخيل الثروة النفطية.

-العوائد المحققة نتيجة استثمار أموال الصندوق داخل وخارج البلاد في الأسواق العالمية.

2.1.5.2.3. نفقات الصندوق:

-يتم تحويل 10 %من الإيرادات السنوية لبيع النفط إلى هذا الصندوق، ولقد برهنت الأيام على مدى أهمية هذا الصندوق حين واجهت الكويت أصعب تحد يمكن أن يواجهه الوطن، فكان هذا الاحتياطي مصدر للعيش خلال فترة الاحتلال حيث مول الصندوق عمليات تحرير الكويت. ولقد سحبت الدولة خلال غزو الكويت مبلغ 23 مليار دولار من صندوق الأجيال القادمة، ليسلط الضوء على أهمية ونجاح الصندوق السيادي الكويتي في خدمة أجيال الكويت الحاضرة والقادمة.

-استثمار المبلغ المتبقي في شكل أصول مالية خارج الكويت (في دول مختلفة من العالم).

2.5.2.3. طريقة استثمار أصول الصندوق:

يستثمر الصندوق الكويتي في العديد من المجالات الاقتصادية وفي مختلف دول العالم، وازداد نهمه الاستثماري بعد أزمة الاقتصاد العالمي من الرهن العقاري. ولقد كان آخر صفقات الصندوق ضخ 5 مليارات دولار في كل من مجموعة :سيتي جروب المصرفية الألمانية وميريل لينست. ويتم استثمار أصول الصندوق على الشكل التالي:

-7 %من أسهم شركة ديملر كرايسلر الألمانية لصناعة السيارات (مرسيدس).

-8 %من أسهم مجموعة جي إي إيه.

-كما تقدمت الهيئة العامة للاستثمار بطلب للمشاركة في الاكتتاب العام على أسهم البنك الصناعي والتجاري الصيني الذي يعتبر أكبر جهة مانحة.

-يسيطر الصندوق إضافة إلى صندوق الاحتياطي العام على 12 % من سوق الأسهم الكويتية، ويبلغ مجموع استثمارات هذه الصناديق 25 مليار دولار.

وأعلنت الهيئة العامة للاستثمار أنها قررت زيادة مساهمتها في الصناديق الاستثمارية في السوق المحلي ودراسة فرص استثمارية أخرى. كما أوضحت الهيئة أن هذا القرار يأتي مع توافر الفرص والأسعار المناسبة للاستثمار طويل الأجل لأن أي قرار يتخذ لابد من أن يرتكز على أسس مهنية وفنية. وأن جزءا من عملها الأساسي هو دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة والأسعار المشجعة للأسهم الجيدة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك ضمن إطار عملها الاستثماري ومهمتها الأساسية في إدارة واحتياطي الأجيال القادمة.

3.5.2.3. أهم الدوافع الأساسية من استثمار أصول الصندوق في الخارج:

لقد استخدمت الكويت أصول الصندوق في مجموعة من الدول العالم كالدول الأوروبية والأمريكية وكانت لهذه الإستراتيجية خلفية أو دوافع تحاول من خلالها الكويت تحقيق مجموعة من الهداف تخدم الاقتصاد الكويتي وتحافظ على مصالح الأجيال القادمة، وذلك من خلال النقاط الأساسية التالية:

أ –الاستثمار في الأصول المالية يسهل على الحكومة الحصول على السيولة النقدية في أقل وقت ممكن بالنظر إلى سرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

ب –تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر إلى تنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها، والتجنب في نفس الوقت انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية.

ج –تجنب التأثيرات السلبية في حالة ارتفاع المداخيل النفطية كارتفاع سعر صرف العملة، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، توجه المواد المالية نحو القطاع النفطية وهي التأثيرات المسماة بالمرض الهولندي.

د –الاستفادة من تنوع احتياطات الصرف في حالة استثمارها في الخارج، وبالتالي انخفاض التأثير في حالة حدوث أزمة سعر صرف أي عملة.

ه –تكوين رصيد مالي للأجيال القادمة.

والجدول الموالي يوضح حجم استثمارات أكبر 10 صناديق سياسية في القطاع المالي، نوضح من خلاله حجم استثمارات الصندوق الكويتي.

الجدول رقم (34): أكبر 10 استثمارات للصناديق السيادية في القطاع المالي بين جانفي 2007 وفيفري 2008. [195]

الهـدف	الحجم (مليار دولار)	المستثمرون
سيتي بنك	12.5	سنغافورة، الكويت، مستثمرون
يو بي اس	11.5	سنغافورة، السعودية
سيتي بنك	7.5	هيئة أبو ظبي للاستثمار
ميريل لينش	6.6	الكويت،ميزوهو،كوريا
ميريل لينش	6.2	تيماسيك(سنغافورة)دايفيس للاستثمارات
مورغان ستانلي	5	الصين
بلاك ستون	3	الصين
باركليز	2	تيماسيك(سنغافورة)
ستاندرد تشارترد	1.4	تيماسيك(سنغافورة)
كارليل	1.4	المبادلة للتطوير

تعتبر الكويت اليوم من أول وأنجح الدول التي قادت استثمارات خارجية على مستوى العالم حيث يقدر الخبراء حجم صندوقها السيادي بأكثر من 350 مليار دولار(2008).لتبقى الاستثمارات الكويتية والأرقام والإحصاءات المحايدة تثبت أنها الشريك الاستراتيجي الصامت في كل استثمار، وتثبت مدى نجاحه وفعاليته، حيث يدلل الخبراء على مهنية الاستثمارات الكويتية، فلم تحدث أي صفقة في تاريخ استثمارات الكويت الخارجية وكل أشكال الاستثمارات إلا بنيت أساسا على العائد والمخاطرة. أي أن الصندوق السيادي الكويتي منذ نشأته يعتبر من أوائل الأموال التي ظهرت بالعالم والتي أضحت استثمارا حيويا في صلب الاقتصاد العالمي [196]' ومن ثم برزت صناديق لدول أخرى في الخليج والعالم تقتدي كلها بالتجربة الكويتية (انظر الجدول: الصناديق السيادية لمجموعة من الدول).

ولمقارنة نجاحات الاستثمار الخارجي بالاستثمار الداخلي يجب أن نفرق بين أمرين مختلفين:

أ – الاستثمار الخارجي يمول من صندوق الأجيال القادمة، حيث تستثمر أمواله بإستراتيجية تجارية.

ب –تستخدم أموال صندوق الاحتياطي العام لرفع مشروعات التنمية داخل البلاد، ولا يمكن سحب دينارا واحد منه إلا بقانون يمر عبر مجلس الأمة.

إن مهنية الاستثمارات الكويتية تثبت انتشار تلك الاستثمارات عبر خارطة استثمارية بحتة وليس خارطة سياسية [197]، وأنها توزع على الفرص الأكثر ربحية، حيث تم تسمية الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها المسؤولة عن استثمار أموال الصندوق بالشريك الاستراتيجي الصامت، وهذا لعدم تدخل الهيئة في التمثيل لدى مجالس الإدارة وعدم التأثر بكل القرارات المتعلقة بتعيين الرؤساء التنفيذيين ولا حتى القرارات الأخرى الأقل شأنا. وهذا ما جعل الكويت تحصل على علامات عالية تخص الشفافية والتكوين والحوكمة حسب تقرير معهد بيترسون الدولي كما يلي[198]:

- التكوين: بمعنى هل تم نقل الهدف أم لا، وحصلت الكويت على معدل 75%.
- الحوكمة: بمعنى هل تم تحديد دور الحكومة في وضع إستراتيجية أم لا، وهل تم اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المديرين أم لا، وحصلت الكويت على معدل 80 %.
- الشفافية والمساءلة : بمعنى إذا كانت الكويت تقدم تقارير منتظمة عن استثمارات الصناديق السياسية تتضمن معلومات عن تصنيفات الاستثمارات أم لا، ووفقا لمعهد البحوث الاقتصادية (بيترسون) فإن صندوق الأجيال الكويتي أكثر الصناديق شفافية في منطقة الخليج، و منح هيئة الاستثمار الكويتية أعلى علامة شفافية في المنطقة علما أن هناك تصنيفات لمؤسسات دولية أفضل بكثير، إذ جاءت الكويت في المرتبة 16 عالميا ولو أنها الأولى في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ومنحت نسبة 90%، والجدول التالي يوضح درجة الشفافية لبعض الدول إضافة إلى الكويت والجزائر.

الجدول رقم (35): درجة شفافية الصناديق السيادية في الشرق الأوسط. **المصدر**:[199].

الصنــدوق	الأصول (مليار دولار)	الشفافية (من أصل 12نقطة)
هيئة أبو ظبي للاستثمار	730	0
مؤسسة النقد السعودية	300	غير مصنفة
هيئة الاستثمار الكويتية	200	3
الشركة العربية الأجنبية الليبية للاستثمار	50	غير مصنفة
الهيئة الاستثمارية القطرية	50	0
صندوق تنظيم العائدات الجزائري	43	0.5
صندوق الاستقرار النفطي الإيراني	12	0.5
صندوق احتياطي الدولة العام العماني	5	2
هيئة الاستثمار الإماراتية	1.2	غير مصنفة
استثمار أبو ظبي	1	0.25
صندوق حساب لاستقرار العوائد النفطية السوداني	1	1
هيئة دبي للاستثمار	غير متوفرة	غير مصنفة

وقد يكون من أهم العوامل المحددة لمستوى الشفافية الذي تختاره صناديق الثروة السيادية هو التزاماتها تجاه "المساهمين" النهائيين، أي الجمهور. وفي دولة مثل الكويت لا تمتلك خيارا سوى أن تكون مفرطة الشفافية، على حساب بعض الآثار الجانبية لتلك الشفافية المفرطة. إلا أن الوضع قد يكون مختلفا جدا في دول أخرى. ومع ذلك، هناك حجتان لصالح المزيد من الشفافية [200]. الأولى هي أن الشفافية قد تساعد على التعامل مع الفساد. والثانية هي أن المزيد من الشفافية قد تساعد الدول المستقبلة للاستثمارات على قبول التدفقات الداخلية لرأس المال والامتناع عن فرض الحواجز أمام الاستثمار. والأهم أن تشعر الدول المتلقية براحة مماثلة اتجاه الأموال الأجنبية الخاصة أو الحكومية.

3.3. صندوق ضبط الموارد أداة لتسيير الموارد النفطية في الجزائر

شهدت بداية العقد الحالي وحتى اليوم ارتفاعا متتاليا في أسعار المحروقات بشكل لم تشهده السنوات السابقة، مما انعكس على ميزانية الدولة بارتفاع إيراداتها المتأتية خاصة من هذه المادة، لتحقق بذلك فوائض مالية غير مسبوقة. واستنادا إلى تجارب بعض الدول والتي تعتمد كذلك ميزانياتها على الإيرادات البترولية، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000. ففي حالة ارتفاع أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية فإن الجباية الناتجة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق، حيث يتم استعمال موارد الصندوق في ضبط نفقات وتوازن الميزانية، كما تقرر استخدامها لتخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية (الأصل الذي بلغ آجال استحقاقه)، أو عن طريق التسديد المسبق لها. فهل نجح الصندوق في ذلك؟.

وسنحاول الإجابة على السؤال من خلال المطالب التالية: ماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري ، ظروف ودوافع إنشاء الصندوق، دور صندوق ضبط الموارد.

1.3.3. ماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري.

هناك عاملان يفسران هشاشة الاقتصاد الجزائري هما: [201]ص 2

- العامل الأول: الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات:

حيث تستحوذ مداخيل المحروقات على أهم حصة بنسبة 95% من الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لتطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انتقلت إيرادات المحروقات من حوالي 12 مليار دولار سنة 1991 إلى 11 مليار سنة 1992 ثم 9,8 مليار دولار سنة 1993، و 8.2 مليار دولار سنة 1994. مع العلم أن كل انخفاض لسعر البترول بواحد دولار خلال سنة كاملة يؤدي إلى تراجع المداخيل بـ 500 مليون دولار.

- العامل الثاني :الفاتورة الغذائية:

والتي وصلت قيمتها إلى 2 مليار دولار سنويا خلال الفترة، ومن ثم فان كل زيادة مهما كانت ضعيفة في أسعار الواردات يتكبدها الاقتصاد الوطني بمبالغ ضخمة.

هذان العاملان جعلا هشاشة الاقتصاد الجزائري تنتج عن المبادلة المزدوجة من خلال تبعيتها عن طريق أسعار المحروقات، وتبعيتها عن طريق الواردات الغذائية. بموازاة ذلك يزيد العامل الديمغرافي في درجة التأثر الاجتماعي لتلك الهشاشة، حيث أن المجتمع النشيط يزيد بنسبة تتراوح بين 3

و4% سنويا ما يشكل أعباء إضافية في الجانب الاجتماعي (السكن، الصحة، التربية)، أي أن سوق العمل في تلك الفترة شهد كل سنة 250000 طالب عمل جديد. وهو ما يمثل ضغطا شديدا على هذه الأخيرة و التي وصل مخزونها 1,5 مليون بطال سنة 1993 بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون التي بلغت سنة 1993 نسبة 86 % من إجمالي الإيرادات.

لهذه الأسباب وغيرها، وعلى غرار الدول النفطية الأخرى، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد "Fonds de Régulation des Recettes"، ليسمى في دول أخرى تسميات مختلفة مثل صناديق التثبيت أو صناديق النفط، لكن الهدف واحد وهو: "معالجة المشكلات الناشئة عن تقلبات إيرادات النفط للأجيال المقبلة، وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط. أو من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار".

وصندوق ضبط الموارد في الجزائر ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وقد انشأ بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000[202]ص 240-241. ليحرر طبقا لهذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق. مع العلم أنه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004 [203] وقانون المالية التكميلي لسنة 2006[204]. والنقاط التالية تشرح أو تحدد ماهية الصندوق:

1.1.3.3. قانون فتح الصندوق[11]ص100:

"يفتح الصندوق في كتابات الخزينة" حساب التخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

1.1.1.3.3. في باب الإيرادات:

أ- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

ب- كل الإيرادات الأخرى والمتعلقة بتسيير الصندوق.

2.1.1.3.3. في باب النفقات:

- ضبط نفقات الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

2.1.3.3. نوع الصندوق:

صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص. أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

3.1.3.3.مصادر تمويل الصندوق و أهدافه[205]ص7:

1.3.1.3.3. مصادر تمويل الصندوق:

- فائض قيمة الجباية البترولية ناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2.3.1.3.3. أهداف الصندوق:

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن تخفيض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.
- تخفيض المديونية العمومية.

4.1.3.3. مجال عمل الصندوق والهيئة المسؤولة عن تسييره

1.4.1.3.3. مجال عمل الصندوق:

يتركز مجال عمل الصندوق أساسا داخل البلد، وذلك باعتبار أن الوظيفة الأساسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، إضافة إلى امتدادا مجال عمله خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية فقط[60].

2.4.1.3.3. الهيئة المسؤولة عن تسييره:

إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق. ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات وتشريعات حددت مكونات الصندوق وكيفية تسييره، تمثلت فيما يلي [60]:

- مرسوم تنفيذي رقم 02-67 الصادر بتاريخ 2002/06/06، والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-103" صندوق ضبط الموارد".
- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للسيد وزير المالية، والذي يحد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم 302 -103 " صندوق ضبط الموارد".

- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 من طرف المدير العام للمحاسبة والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.

ورغم ذلك تم تعديل بعض القواعد والأسس المتعلقة صندوق ضبط الموارد وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004 وسنة 2006 على النحو التالي:

- سنة 2004[203]: تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق ل 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وتحرر كما يلي:

"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد في هذا الحساب:

- في باب الإيرادات:

- ✓ فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق تقديرات قانون المالية.
- ✓ تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.
- ✓ أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

- في باب النفقات:

- ✓ تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية.
- ✓ الحد من المديونية العمومية
- ✓ وزير المالية هو الأمر الرئيسي بهدف هذا الحساب.

ومن خلال تحليل نص المادة رقم 66 لقانون المالية التكميلية لسنة 2004، فقد تم إضافة حساب جديد للإيرادات وهو تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية. ويعود ذلك إلى تحسين الوضع المالي للبنك الجزائري نتيجة ارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة، حيث بلغت مع نهاية ديسمبر 2004 32.9 مليار دولار [137]،وإلى إتباع بنك الجزائر إستراتيجية جديدة للتسيير النشط للمديونية تتمثل في الدفع المسبق للديون الخارجية، أي قبل حلول آجال استحقاقها.

- سنة 2006[204]: تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق على النحو التالي:

"تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"، وهذا التعديل يمكن أن يقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- القسم الأول: إن تمويل عجز الموازنة العامة قد توسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، إضافة إلى عدم تحديد سبب العجز، باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية. هذا ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة ومهما كان سبب العجز.

- القسم الثاني: إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار، مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

ويمكن أن نرجع أهم الأسباب الواقعة من وراء تعديلات 2006 إلى ما يلي:

- الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الانتعاش الاقتصادي، ويمكن اعتبار هذه السياسة كسياسة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق دفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، ليتم تحسين هذه السياسة من خلال:

* برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، خصص له مبلغ 7ملايير دولار.
* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، خصص له أكثر من 150 مليار دولار.

- إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2007، بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، ومن جهة أخرى تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس سعر 19 دولار أمريكي للبرميل، مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

2.3.3. ظروف ودوافع إنشاء الصندوق.

صندوق ضبط الموارد الجزائري تم إنشاؤه بموجب المادة رقم 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات مقارنة بالأسعار السائدة خلال الفترات السابقة لها. وبما أن الاقتصاد الجزائري مفتوح على العالم الخارجي، فإنه يمكن إرجاع الدوافع الكامنة وراء إنشاء الصندوق إلى داخلية وأخرى خارجية:

1.2.3.3. الدوافع الداخلية: [205]ص1-2.

لتحديد هذه الدوافع يتطلب وضع بعض المؤشرات تبيين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائرية بقطاع المحروقات. والجدول الموالي يوضح تلك المؤشرات قبل سنة 2000، أي قبل إنشاء الصندوق.

الجدول رقم (36): مؤشرات اقتصادية تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال الفترة (1996-2000). **المصدر:**[206]

الوحدة %

القـطـاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة قطاع المحروقات من PIB %	28.6	29.6	23	27.8	39.4
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة للدولة%	63	63.96	54.98	61.89	76.87
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات%	95.44	95.34	96.36	96.62	97.27

إن تحليل معطيات الجدول تبين تأثير قطاع المحرقات على الاقتصاد الجزائري وفقا لثلاث مستويات:

- المستوى الأول: تأثير قطاع المحروقات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2000) 29.68%، مع العلم أن سنة 2000 تعد السنة التي سجلت أكبر نسبة نمو، حيث مثل قطاع المحرقات نسبة 39.4 من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي سجلها هذا القطاع من سنة إلى أخرى، مما يعني أن معد النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

- المستوى الثاني: تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة:

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، وهو ما تؤكده معطيات الجدول، إذ بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 64.12% كمتوسط خلال الفترة (1996-2000) مع العلم أن هذه النسبة سجلت أكبر قيمة سنة 2000، لتصل إلى 76.86 %. كل ذلك يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغييرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي. وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

- المستوى الثالث: تأثير قطاع المحرقات على ميزان المدفوعات:

تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت بنسبة 96.20 %كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، وبما أن الميزان

التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات، مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياستها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

2.2.3.3. الدوافع الخارجية:

لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية نظر ا لارتباط أداء قطاع المحروقات أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلد نفطي لا يمكنها تجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية. ويمكن أن نلخص أهم الدوافع الخارجية في دافعين أساسيين:

1.2.2.3.3. تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية ومن بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية. وهذا ما بيناه في الفصول السابقة، والجدول التالي يبين ذلك أكثر.

الجدول رقم (37): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة (1996-2000) **المصدر:**[206]

السنـوات	1996	1997	1998	1999	2000
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري (دولار)	21.7	19.5	12.9	18	28.5
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	4.13	5.69	1.51	3.36	12.31
رصيد الموازنة العانة (مليار دج)	100.1	81.5	101.2-	11.2-	400

إن الجدول أعلاه يبين التقلبات التي تميز أسعار النفط، فعلى سبيل المثال سجل سعر البرميل من البترول الجزائري انخفاضا حادا بين سنتي 1997، 1998 لينتقل من 19.5 دولار أمريكي إلى 12.9 دولار بنسبة 33.84 %، في المقابل سجل ارتفاعا بين سنتي 1998و 2000 لينتقل من 12.9 دولار إلى 28.5 دولار ما يمثل زيادة بنسبة 120.93%. إن هذه التذبذبات أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمتين، الأولى سلبية سنة 1998 وهو ما يتضح من خلال تسجيل المؤشرات الاقتصادية انخفاض شديد أثر على الاقتصاد الجزائري. أما الثانية فكانت ايجابية سجلت سنة 2000، حيث سجل رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة فائضا قياسيا.

نتيجة للعوامل السابقة الذكر، وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل، قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية، والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا.

2.2.2.3.3. رواج فكرة إنشاء صناديق للنفط في معظم الدول النفطية:

تعد تجربة الجزائر التجربة الأحدث في مجال صناديق النفط "صندوق ضبط الموارد" إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية التي قامت بتأسيس صناديق للنفط خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين وذلك ما يبينه الجدول رقم (30). ومن بين هذه الدول نذكر: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا [175] ص4، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب مختلف هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة مثل التجربة الكويتية.

ويجب التنبيه إلى أن تأسيس الدول النفطية لصناديق النفط لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل واليات عمل، وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي.

3.3.3. دور صندوق ضبط الموارد

تمثل الهدف الرئيسي لإنشاء صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن تخفيض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، إضافة إلى تخفيض المديونية العمومية. وقد تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق سنة 2006 حيث أصبح الهدف الأساسي للصندوق هو "تمويل عجز الخزينة". لذا سنحاول دراسة هذه الأهداف من خلال إبراز:

1.3.3.3. دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة:

عرف صندوق ضبط الموارد دخول لأموال كبيرة بسبب الارتفاع المتتالي لأسعار البترول، وهذا ما جعله يسجل مستوى أعلى في نهاية كل سنة مقارنة بالنسبة السابقة. والجدول الموالي يبين تطور وضعيته منذ تأسيسه إلى غاية 2007.

الجدول رقم (38): تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2007).

المصدر: [116] الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الموارد:								
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232.137	171.543	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045
فائض قيمة الجباية البترولية*	453.237	192.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798	327.279
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
الاستخدامات:								
تمويل عجز الخزينة العمومية	-	-	-	-	-	-	91.530	0
سداد أصل الدين العمومي	211.100	184.467	170.060	156.000	165.559	247.838	618.111	63.489
التسديد المسبق للمديونية الخارجية	0	0	0	0	57.144	0	0	0
رصيد الصندوق في 12/31	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1824.686	2931.045	3194.835

* الجزء من الإيرادات الموجه إلى صندوق ضبط الموارد.

وعند قراءتنا لمعطيات الجدول، نلاحظ أن الإيرادات الفائضة عن ميزانية الدولة والتي حولت إلى صندوق ضبط الموارد كانت كبيرة سنة 2000، حيث بلغت حوالي 453,2 مليار دج . إلا أنها انخفضت في سنتي 2002 و2001 ،لتعاد الارتفاع ابتدءا من السنة 2003، حيث وصلت قيمتها إلى

448,9 مليار دولار، ومنذ هذه السنة لم يعرف الرصيد انخفاضا. ويمكن أن نرجع التغيرات السابقة إلى العوامل التالية:

- **العامل الأول:** انخفاض أسعار المحروقات من 28.5 إلى 24.3 دولار أمريكي بين سنتي 2001-2002 مقارنة بسنة 2000 .

- **العامل الثاني:** الارتفاعات المتتالية لأسعار المحروقات ابتدءا من سنة 2003 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2007 إلى حوالي 100 دولار للبرميل[207] ص4.

-**العامل الثالث:** بدأ الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وهو برنامج متوسط المدى، يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للاستثمار خاصة في مجال البني التحتية، الهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان، وتحسين ظروف معيشة السكان .

وكما ذكرنا سابقا، أن من أهداف الصندوق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 19 دولار أمريكي للبرميل. وبالتالي فإن تحديدنا لهذا الدور يتطلب التطرق إلى وضعية الموازنة العامة الموضحة في الجدول الموالي، إضافة إلى الاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم (39): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2006) **المصدر:** [206]،[123].

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة إيرادات الجباية البترولية مليار دج	1152.87	1355.23	1576.79	1498.49	1591.70	1713.86	1828.9
النفقات العامة للدولة مليار دج	1178.1	1321.0	1550.6	1691.4	1891.8	2052.0	2660.6
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية مليار دج	-25.23	+34.23	+26.19	-192.91	-300.1	-338.14	-831.7

* الجزء الموجه إلى صندوق ضبط الموارد.

ومن الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال معظم سنوات بعد الإنشاء باستثناء سنتي 2001 و 2002، ووصل إلى أعلى قيمة له سنة 2006 بقيمة 831.7 مليار دينار. يفسر العجز بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاتت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من

دون فائض قيمة الإيرادات البترولية، وهو ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي. و يمكن تفسيره كذلك بمحاولة الدولة خلال سنتي 2003 و 2004 إعادة إعمار مدينة بومرداس وضواحيها بسبب الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي أصابها, حيث قدرت مصاريف إعادة الإعمار بـ 105 مليار دينار, أي ما يمثل 49.9% من العجز المسجل خلال سنة 2003[208], مع العلم أن الإنفاق العام خلال الأربع سنوات الأخيرة يتطور بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة.

أما عن كيفية تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة فقد تم كما يلي:

- خلال الفترة (2000-2005) :لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة، فلم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، وهو ما لا ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق. وبالتالي فإن عدم استعمال موارد الصندوق للتمويل المباشر للعجز الموازني يمكن أن يفسر بما يلي:

أ- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل والذي على أساسه يتم تقرير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي، وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة.

ب- الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم، وذلك باعتبار أن تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني يهدف إلى التحكم في معدلات التضخم وبالتالي التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي والناتج كذلك عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

- خلال سنة 2006: يلاحظ أن الحكومة اقتطعت 91.53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة. وكشف وزير المال الجزائري مراد مدلسي[209] لدى عرضه لقانون الموازنة التكميلي لسنة 2006، عن تسجيل عجز إضافي بزيادة 63% مقابل الـ 960 بليون دينار المسجلة لدى إعداد قانون الموازنة العامة بداية السنة، مؤكداً اللجوء للمرة الأولى إلى صندوق ضبط الإيرادات لتسديد العجز الإضافي.

وفي مؤتمر صحافي عقده في مقر وزارته لتقديم مضمون قانون الموازنة التكميلي لسنة 2006 الذي أنجز باعتماد سعر 19 دولاراً للبرميل، كشف مدلسي [209]عن تعديل جديد في القانون أقرته

الحكومة يقضي اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتسديد العجز الإضافي في الموازنة، لكنه أكد في المقابل على ضرورة الحفاظ على 10 ملايير دولار أي ما يعادل 740 مليار دينار كحد أدنى داخل صندوق ضبط الإيرادات لا يمكن بأي حال من الأحوال ومهما كانت الظروف الاستعانة به.

ويشار إلى أن الجزائر كانت تلجأ إلى مصادر تمويل من السوق الداخلية لتسديد عجز الموازنة بعد قرار رئيس الجمهورية «الاستراتيجي» بعدم الاستدانة مستقبلا. ولم يكن يُلجأ إلى صندوق ضبط الإيرادات إلا لأغراض تسديد الديون أو في حال حدوث خفض في أسعار البترول تحت سقف 19 دولاراً، إذ يعول على دخل الصندوق لضمان مصادر تمويل للأجيال القادمة.

والارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل من مخاوف الحكومة من حدوث انهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط، شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، مع المحافظة على معدلات تضخم منخفضة.

2.3.3.3. دور الصندوق في تخفيض المديونية العمومية:

لعب صندوق ضبط الموارد منذ إنشائه دورا مهما في تخفيض من حدة المديونية العمومية، وبصورة عامة يمكن إعطاء فكرة واضحة عن تطور الديون الخارجية الجزائرية ورصيد الصندوق من خلال تمثيلهما بيانيا كما يلي: الوحدة: مليار دج

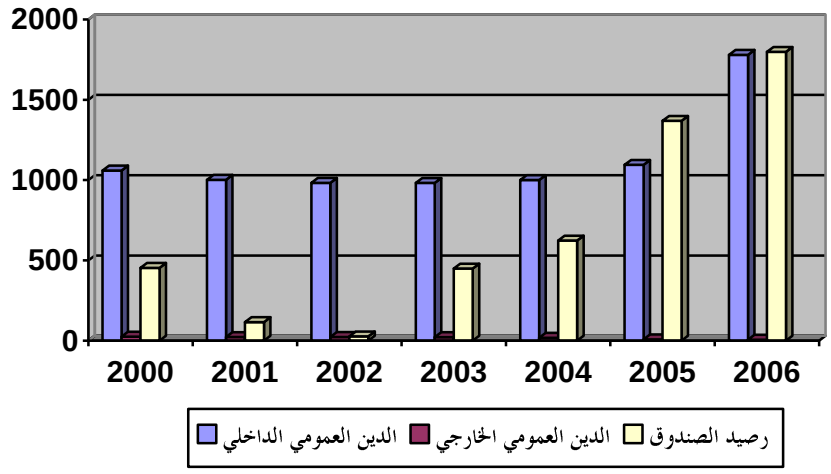

الشكل رقم (11): العلاقة بين رصيد المديونية ورصيد الصندوق خلال الفترة (2000-2006).

المصدر:[116]، [210].

ومن قراءة المعطيات نلاحظ ما يلي:

أ- الدين العمومية الداخلي: مر بمرحلتين:

- مرحلة الانخفاض خلال الفترة (2000- 2003): إذ انخفض الدين من 1059,4 مليار دينار سنة 2000 إلى 982,2 مليار دينار سنة 2003، وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة موارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي.

- مرحلة الارتفاع خلال الفترة (2003- 2006): ارتفع الدين من 982,2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1094,8 مليار دينار سنة 2005، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق، كما يؤكد تفضيل الحكومة استخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي.

ب- الدين العمومي الخارجي: سجلت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا خلال الفترة (2000- 2006) إذ انخفضت من 25,3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5 مليار دولار سنة 2006[211] ص11 ما يمثل انخفاضا بأكثر من 20 نقطة مئوية. إن هذا الانخفاض راجع إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي، حيث وصلت مجموع الاقتطاعات من الصندوق الموجهة أساسا لسداد الدين الخارجي 1820,27 مليار دينار جزائري خلال الفترة (2000- 2006)، مع العلم أن فترة (2004- 2006) سجلت أكبر الاقتطاعات نسبا نتيجة قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية في نفس الفترة.

وبالنسبة لوزارة المالية الجزائرية، فإنّ أموال الصندوق يتم تسييرها بشفافية وفق القانون المسير للصندوق الذي ينص على إنفاق أمواله في اتجاه يخدم الأجيال القادمة، بالخصوص تسديد الديون الخارجية التي كانت ستتحملها الجزائر في المستقبل، حيث تم استخدام 22.2 مليار دولار من أموال الصندوق للتسديد المسبق للديون والذي خفض دين الجزائر الخارجي إلى أقل من 5 مليارات دولار مع نهاية السنة الماضية.

لكن السيد عبد اللطيف بن اشنهو يرى أن جزء من موارد الصندوق تخصص لدفع هذه المديونية الجديدة. ونخسر خلال ذلك الفوائد المترتبة عن الاكتتاب في سندات الخزينة الملتمسة في نفس الوقت من الخزينة وبنك الجزائر، لأسباب مختلفة، ولكن في النتيجة هي كبح العرض القابل للاقتراض للشركات. إضافة إلى ذلك، جزء من هذه الموارد سيتم امتصاصه، اليوم أو غدا من طرف الدفع المسبق للمديونية الخارجية التي قررتها الحكومة خلال سنة 2006، وهو ما يمثل 570 مليار دج. ولا ننسى أن القانون يؤطر بطريقة دقيقة استعمال موارد الصندوق. ولا تستطيع الحكومة استعمال هذه الموارد في أي باب، إلا من خلال اقتراح تعديل في القانون[212] ص11 .

3.3.3.3. دور الصندوق في تمويل عمليات الخزينة

إضافة إلى دور الصندوق في تمويل الموازنة العامة للدولة وتسديد المديونية العمومية، يعتبر الصندوق عنصر فعال في عمليات الخزينة -، فمنذ تأسيسه أصبح ظهوره واضحا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة، رغم الانخفاض بعض الشيء في إيراداته نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 2001 حيث كان هذا التأثير ضعيف ,والجدول الموالي يوضح أكثر عمليات الخزينة وعلاقتها بصندوق ضبط الموارد.

الجدول رقم (40): وضعية عمليات الخزينة خلال الفترة 1997-2006 . **المصدر**[213] .

الوحدة: مليار دج

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إيرادات الميزانية	926.6	774.6	950.5	1 124.9	1 389.7	1 576.7	1 525.6	1 606.4	1 714.0	1 841.9
نفقات الميزانية	845.1	876.0	961.7	1 178.1	1 321.0	1 550.6	1 690.2	1 891.8	2 052.0	2 453.0
التوازن العام للخزينة (1)	66.1	-108.2	-16.5	- 54.4	55.2	- 16.1	- 10.3	- 187.3	- 472.2	- 647.3
تمويل	-66.1	108.2	16.5	+ 54.4	- 55.2	+ 16.1	+10.3	+187.3	+ 472.2	+ 647.3
بنكي	106.7	95.9	64.4	-175.3	-137.0	58.1	31.2	-287.5	118.7	-76.2
غير بنكي	-23.1	20.2	24.7	105.7	85.3	32.8	-86.0	57.7	221.3	172.6
خارجي	63.7	-7.9	-72.6	-97.1	-110.6	-74.9	-90.9	-53.2	-115.7	-158.7
صندوق ضبط الموارد	-	-	-	221.1	107.0	0.0	156.0	470.3	247.8	709.6
التوازن العام للخزينة (2)	81.5	-101.3	-11.2	398.9	179.1	10.4	438.7	436.2	896.7	1 150.7
التوازن العام للخزينة/ PIB%(1)	-0.98	-1.23	-0.18	-0.66	0.65	-0.18	-0.10	-1.53	-3.13	-3.83
التوازن العام للخزينة/ PIB%(2)	-.98	-1.23	-0.18	9.67	4.21	0.23	8.33	7.12	11.96	13.71

ملاحظة: **(1):** خارج صندوق ضبط الموارد ، **(2):** داخل صندوق ضبط الموارد.

من خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول والذي يبين عمليات الخزينة منذ سنة 1997 إلى غاية سنة 2006 نستطيع أن نقسمه إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: 1997 – 1999.

هذه المرحلة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الموارد تميزت بالعجز المسجل في الميزانية العامة للدولة خلال سنتي 1998 و 1999 وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض الذي سجل في أسعار المحروقات والذي دام سنتين تقريبا حيث بلغ الرصيد الإجمالي للخزينة(1) سنة 1998 (108,2- مليار دج) أي كان هناك عجز وقد مول هذا العجز أساسا بالتمويل البنكي (95,9 مليار دج) وبالتمويل غير البنكي (20,2 مليار دج).

وبلغ الرصيد الإجمالي للخزينة(1) سنة1999 (16,5 - مليار دج) أي هناك عجز وقد مول هذا العجز بالتمويل البنكي (64,4 مليار دج) و (24,7 مليار دج) بالتمويل غير البنكي. إذن في هذه المرحلة تعرضت الميزانية العامة للدولة لصدمة خارجية تمثلت في انخفاض أسعار المحروقات مما اثر سلبا على توازن الميزانية العامة للدولة.

- المرحلة الثانية : 2000 – 2006.

هذه المرحلة تميزت بدايتها بالارتفاع الشديد في أسعار المحروقات، حيث وصل سعر البرميل إلى 28,6 دولار مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية. إزاء هذه الصدمة الخارجية الناتجة أساسا على ارتفاع أسعار المحروقات والتي تعرضت لها الميزانية العامة للدولة مما أثر إيجابا على توازن الميزانية ، أنشأت الحكومة صندوق ضبط الموارد والذي استطاع أن يمتص آثار هذه الصدمة الإيجابية لإعادة التوازن لميزانية الدولة، وبهذا حققت الجزائر عام 2007 إرادات صافية قدرت ب 26.81 مليار دولار [214] مسجلة بذلك نسبة ارتفاع قدرت بـ 3 % مقارنة بسنة 2006، نتيجة تسجيل متوسط سعر "صحاري بلند " الجزائري، قفزة نوعية قدرت بـ 74.77 دولار للبرميل، فيما قدر لعام 2006 بـ 65.85 دولار للبرميل. والجدول الموالي يوضح التطور الذي حصل في أسعار النفط الجزائري حتى سنة 2007.

الجدول رقم (41): تطور أسعار برميل البترول الخام (صحاري بلند) . **المصدر:** [215]ص8.

الوحدة: دولار

السـنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الضريبي	19.0	19.0	22.0	19.0	19.0	19.0	19.0	19.0
السعر المتوسط المحقق	28.6	24.9	25.3	29.0	38.6	49.6	65.85	74.77

استقر سعر برميل البترول في سنة 2007 على مستوى الأسعار الضريبية المستعملة في إطار تحضير قوانين المالية ابتداء من سنة 2000 وهو 19 دولار للبرميل الواحد (استثناء للسنة المالية 2002والتي استخدم فيها سعر 22 دولار للبرميل لتحضير قانون المالية). بجانب ذلك، يتساءل مختصون في الشأن الاقتصادي الجزائري عن دواعي استمرار اعتماد الجزائر 19 دولارًا كسعر مرجعي في إعدادها مختلف قوانين الموازنة[216]، رغم الارتفاع القياسي لسعر البترول والذي تجاوز مستوى المائة دولار، ويستغربون لتبريرات التكنوقراطيين الجزائريين وتبريراتهم لهذه السياسة، على الرغم من أنّ بترولاً بـ 19 دولارًا يضع الموازنة الجزائرية في عجز دائم، وهذا القدر من العجز يزيد من الجدل حول سر تفضيل العجز في الموازنة على التوازن المالي، وهو ما أفرز وصول نسبة التضخم إلى 3.5% خلال الأحد عشر شهرا المنقضية. حيث أن اختيار 19 دولار للبرميل لضبط قانون المالية يعود لعدة انشغالات:[215]

- تجنيب النفقة العمومية لعدة تقلبات مفاجئة الناتجة عن تقلبات أسواق النفط والتي يصعب التحكم فيها.
- احتواء النفقة العمومية داخل حدود مستدامة في الآجال الطويلة ومطابقتها مع القدرة على استيعاب التمويلات.
- مساهمة النفقة العمومية بنسبة قوية لاحتواء التضخم ضمن حدود معينة وذلك من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي له أثر في تحقيق استقرار للسيولة. إن استقرار التضخم له دور في استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي وذلك كلما كان الفرق بين السعر الضريبي والسعر المتوسط لبرميل النفط أكبر كان أثر استقرار السيولة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات اكبر.

ويتساءل الكاتب سليم لعجايلية، عن مسار الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وكيفية استثمار فوائض الميزانية، حتى وإن كان المتعارف عليه في الجزائر أنّ هذه الفوائض توضع في صندوق ضبط الموارد والذي يستوعب قيمة مالية كبيرة جدا، وتتمتع الحكومة بصلاحية اللجوء إلى 30 مليار لسد أي عجز، لكن الأزمات الاجتماعية المتتالية، جعلت المراقبين يطرحون استفهامات بالجملة عن فعالية توظيف الفوائض لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، سيما وأنّ احتياطي الصرف الجزائري يضمن للبلاد أكثر من ثلاث سنوات استيراد.

ومن جهته، يدافع وزير المالية الجزائري كريم جودي، عن نظرة السلطات، ويتصور أنّ المؤشرات إيجابية على طول الخط، طالما أنّ الديون العمومية الداخلية سجلت تراجعًا جديدًا لتبلغ 1.050 مليار دج في نهاية سنة 2007 مقابل 1.780 مليار دج في نهاية ديسمبر 2006 أي بانخفاض بلغ 41%، كما تراجعت الديون العمومية الداخلية لتمثل 15% من الناتج المحلي الخام بنهاية 2007

مقابل 32.6% سنة 1999. وتتمثل هذه الديون أساسًا في ديون المؤسسات العمومية المعنية بالتطهير وكذا في سندات الخزينة.

ورغم الوضعية المالية صعبة للبلاد عند تأسيس صندوق ضبط الإيرادات، فقد قام الصندوق بمهمته بامتياز. إلا أن هناك من يعارض وجود هذا الصندوق على حسب رأي السيد **احمد بن بيتور** الذي يرى أن التراكم الحالي لموارد الصندوق يمثل اكتناز ولا جدوى منه وذلك لأسباب ذكر منها أن جزء من هذه الموارد هو نتيجة لاختيار الحكومة خلال السنتين الأخيرتين المتمثل في بناء ميزانية الدولة على أساس 19 دولار للبرميل مع قبول عجز في الميزانية و يتم البحث عن تمويله عن طريق السوق. هذا التمويل يوسع طبعا الدين العمومي.

4.3. تقييم فعالية الصندوق الجزائري بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة الكويت.

إن مورد النفط وفي ظل ارتفاع أسعاره التي فاقت الـ 100 دولار للبرميل، يظل المورد الرئيسي الذي تتدفق فوائضه على الخزانة العامة ويمول جُل برامج ومشاريع التنمية الوطنية، وإن المرحلة الراهنة في أسعاره هي اللحظة المناسبة لتوظيف فوائضه العالية لإقامة المشاريع الاقتصادية والإنمائية الكبيرة التي تجعل هذا الكيان في مأمن من أية هزات أو انعكاسات أو تغيرات اقتصادية أو سياسية عالمية أو إقليمية في هذا المورد.

فالدخل العائد من هذه الثروة الوطنية، والذي يمول صندوق ضبط الموارد لا بد له من وضع إستراتيجية اقتصادية واضحة تراعي وتضمن حقوق تلك الأجيال المقبلة. ثم إن أسعار النفط دائماً ما تكون رهينة بالتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية وتلحق عجزاً فادحاً في ميزانيات الدول المنتجة له ويكون العلاج قاسياً كسياسات التقشف والاقتراض وخفض الإنفاق وغيرها وهي من الخيارات الصعبة. وبالتالي فإن تقييم تجربة الجزائر من خلال المقارنة سمحت باستخلاص مزايا وعيوب التجربة الجزائرية، حاولنا من خلالها وضع بعض الاقتراحات تعتبر كآفاق لتسيير موارد الصندوق، و هذا من خلال المطالب التالية: فعالية صندوق ضبط الموارد ، ترقية أداء صندوق ضبط الموارد ، الانتقادات الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد. الاستغلال الأفضل للفوائض المالية للدولتين.

1.4.3. فعالية صندوق ضبط الموارد.

تظهر فعالية صندوق ضبط الموارد بصفة جلية عند تحديد مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المحددة له من خلال إجراء المقارنة بتجربة الكويت في هذا المجال. وكما ذكرنا في المبحث السابق أن أهداف الصندوق تتحدد في الهدفين التاليين:

أ- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية، الناتج عن انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 19 دولار للبرميل الواحد.

ب- تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية أو الخارجية.

ومن دراستنا لفعالية الصندوق في تحقيق الأهداف خلصنا بالنقاط التالية:

- إن استخدام الحكومة للمديونية العمومية الداخلية لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة، قد كان له الانعكاس السلبي على ارتفاع حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي يمكن القول بأن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة، وفي نفس الوقت عمل على الحفاظ على معدلات التضخم في مستوياتها المنخفضة.

- مساهمة الصندوق بطريقة مباشرة في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة والتي كانت مرتفعة خلال سنة 2006.

- إن الدور المزدوج الذي لعبه الصندوق والمتمثل في استخدامه كأداة مميزة لامتصاص فائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة، ومن جهة أخرى مساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة، أدى أو بعبارة أدق ساهم بصفة فعالة في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة من جهة، والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الداخلية والخارجية من جهة ثانية. وهذا ما يجعل الصندوق يستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية، ويعتبر بذلك أداة جديدة تمكن الحكومة الجزائرية من التأثير على مختلف الأوضاع الاقتصادية السائدة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة فعالة من خلال استخدامه للحفاظ على المستويات المنخفضة لمعدلات التضخم وبالتالي الحفاظ على استقرار المستويات العامة للأسعار، خاصة خلال الفترة (2000- 2006) وذلك لامتصاص كل قيمة فائضة من الإيرادات البترولية والتي أدت بدورها إلى تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة في الداخل، رغم ارتفاع حجم الأنفاق الحكومي خلال تلك الفترة.

- حتى يومنا هذا لم نلمس أي استعمالات لأصول الصندوق لتحقيق الهدف الرئيسي لإنشاء الصندوق، وهو تمويل أي نقص حاصل في إيرادات الدولة والناتج أساسا عن انخفاض مستويات أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى الاستمرار الدائم لأسعار هذه الأخيرة في الارتفاع منذ سنة 2000 وهي سنة إنشاء الصندوق. الشيء الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات الميزانية من جهة،ومن جهة أخرى ارتفاع رصيد الصندوق من سنة إلى أخرى وبنسبة مرتفعة تفوق السنة التي سبقتها.

- لم تستعمل إيرادات الصندوق إلا في تمويل المديونية الداخلية والخارجية، باعتبار أن الموازنة العامة للدولة لم تتعرض إلى أي صدمة خارجية منذ سنة 1999 (صدمات سلبية)، وإنما كانت كل الصدمات الخارجية إيجابية استطاعت الحكومة امتصاصها باستعمال موارد الصندوق.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر والتعرض إلى التجربة الكويتية الرائدة في هذا المجال، والتي نجحت في تسييرها لموارد الصندوق خلصنا لمجموعة من المعوقات حالت دون ذلك بالنسبة للصندوق الجزائري والمتمثلة أساسا في:

- مدة إنشاء الصندوق:

لو نظرنا إلى التجربة الكويتية لوجدنا أن الفترة كانت كافية لتسيير أموال الصندوق ووضع الإستراتيجية الملائمة لمختلف استثماراته، هذا على عكس التجربة الجزائرية والتي تقدر مدتها بثمانية سنوات (2000- 2008) حيث تعتبر قصيرة جدا إذا ما قورنت بمدة الإنشاء بالنسبة للكويت والتي تقدر بـ 32 سنة. وبالتالي فإن طول المدة يعتبر عنصر مهم لنجاح واستمرار كيان الصندوق.

- مجال عمل الصندوق:

إذا ما قارنا التجربتين نجد أن تركيز عمل الصندوق الجزائري على المستوى الداخلي بصفة كبيرة جدا إضافة إلى عمله الخارجي والمتمثل في سداد المديونية العمومية الخارجية أدى إلى وجود مبلغ يعتبر كسيولة مالية معطلة في الصندوق وغير مستعملة وهذا العائق كبير جدا كان سببه الأساسي هو غياب مفهوم حقوق الأجيال القادمة وبالتالي حرمان الأجيال الحالية من مجموعة من العوائد كانت ربما قد تساعد في تخفيض بعض الآفات الاجتماعية (كالبطالة مثلا) لو استخدمت في قطاعات إنتاجية إضافة إلى حرمان الأجيال القادمة في حالة استثمار هذه الأصول في الأسواق المالية العالمية على المدى الطويل وهذا ما يجعلنا نبحث عن استراتيجيات وطرق جديدة لتسير أموال الصندوق لتعديل مجال عمله (على المستوى الداخلي والخارجي).

- إيرادات الصندوق:

إن موارد الصندوق مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات والذي يعتبر غير مستقرة وقد يؤدي انخفاضها إلى حدوث صدمة سلبية تؤثر على موارده. وهذا ما يجعل أماله عرضة للخطر المستمر، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق غير مستدام.

- الإشراف:

تعتبر وزارة المالية الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تسيير موارد الصندوق، مما يعني السيطرة المطلقة للحكومة على موارده. وبالتالي غياب هيئات مختصة ومستقلة لتسيير هذه الأموال، وهذا ما أدى إلى تدني كفاءة تسيير موارده والناتجة أساسا من المهمة المزدوجة لوزارة المالية السياسية والاقتصادية، والذي أدى بالضرورة إلى تفوق الجانب السياسي في التسيير عن الجانب الاقتصادي له، مما يعني غياب الأهداف الاقتصادية بالضرورة وتحقيق الأهداف سياسية. وهذا ما لا نلمسه في الصندوق الكويتي والذي نسير أمواله بدون أي ضغط أو هيمنة سياسية.

- المساءلة والمحاكمة والشفافية:

ينتمي صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى الحسابات الخاصة للخزينة أي حساب خارج رقابة البرلمان. ففي حالة إعداد الميزانية العامة والتي تتم على أساس 19 دولار وتجاوز السعر الفعلي عتبة الـ 100 دولار للبرميل فإنه يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن ما يزيد عن 81 دولار لكل برميل هي خارج الرقابة البرلمانية، بمعنى أن البرلمان لا يراقب ولا يجيز إلا 20% من الضرائب البترولية. في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 80% خاضعا لتقديرات السلطة التنفيذية وخارج رقابة البرلمان، وهذا باعتبار أن جميع العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تمت خارج الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني انعدام الرقابة المستقلة على موارد الصندوق، وغياب الرقابة البرلمانية سيؤدي إلى سوء تسييرها، مما جعل صندوق النقد الدولي يوجب بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الموازنة العامة للدولة.

- هيكل الصندوق:

إن الصندوق في هيكله الحالي ما هو إلا حساب من حسابات الخزينة العمومية، بالإضافة إلى أنه غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يعني بالضرورة حدوث تداخل ما بين وظائفه ووظائف الموازنة العامة للدولة الشيء الذي يؤدي إلى حدوث نقص في الفعالية المرجاة من وظائف ومهام الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال الفترة التي ترتفع فيها أسعار المحروقات وارتفاع إيرادات الجباية البترولية بالتبعية.

- كفاءة الموارد البشرية (الإطارات):

إن تكفل وزارة المالية بتسيير موارد الصندوق قد يؤدي إلى سوء التسيير، ولا نقصد الوزارة كوزارة وإنما عدم مطابقة كفاءة الموارد البشرية الخاصة بوظائف الوزارة بمهام الصندوق، أي عدم وجود هيآت أو إطارات متخصصة وكفئة ولها الخبرة والدراية الكافيتين لتسييره، خاصة فيما يتعلق بالدورات التدريبية في الخارج والتعامل مع الدول صاحبة هذه الصناديق، وبالتالي فإن المورد البشري والكفاءة يلعبان دور مهم ورئيسي في نجاح تسيير موارد الصندوق ونخص بالذكر المدير أو الرئيس المسؤول الأول عن أموال الصندوق والذي يجب أن تكون له الدراية الكافية في مجال تسيير موارد الصندوق، وله علاقات مع جهات مختصة.

- الإعلان والنشر:

عدم نشر تقارير دورية فصلية أو ½ سنوية أو سنوية عن عمل الصندوق في المجالات ونشرات صندوق النقد الدولي... الخ يقلل من شفافية تسيير موارد الصندوق وبالتالي حرمان من له الحق في هذه الأموال (الرأي العام) على تطور وضعية الصندوق ومعرفة آخر مستجداته سواء تعلق الأمر بالموارد أو الاستخدامات.

2.4.3. ترقية أداء صندوق ضبط الموارد

كما نعلم أن الصندوق يحتوي على أصول مالية كبيرة، نظرا للمبالغ الضخمة التي تحول إليه سنويا والناتجة عن الفوائض المحققة في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية. وقد بلغ رصيده في سنة 2007 ما قيمته 3000 مليار دينار أي ما يعادل 40 مليار دولار، إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا يطرح نفسه بشدة في بحثنا هذا وهو كيف يمكن للحكومة أن تتصرف بصورة عقلانية اتجاه هذه الأصول المالية الضخمة التي يحتويها هذا الصندوق؟.

وللإجابة على السؤال طرحنا النقاط التالية والتي نحاول من خلالها سد النقائص السابقة الذكر ووضع الهيئة الجديدة التي يجب أن يكون عليها الصندوق استنادا إلى التجربة الكويتية.

فنظرا لتزايد موارد الصندوق واختلاف أهدافه ولكي نحققها على درجة من الكفاءة والشفافية يحبذ أن تقسم موارده بطريقة مثالية نظرا للتطورات التي تحدث على المستوى الوطني والدولي والتي يجب أن نحافظ من خلالها على ثروة الأجيال القادمة، والتي تجعل هذه الموارد ذات دخل مستمر ومتزايد. لذا سنقوم باستشراف الكيفية التي يمكن أن يتم بها استخدام هذه الفوائض ومدى قدرة الحكومة الجزائرية على الاستفادة من أخطاء التجارب السابقة من جهة ومن التجارب الناجحة من جهة أخرى (التجربة الكويتية) من خلال تقسيم أصوله إلى ثلاثة أجزاء رئيسية متمثلة فيما يلي:

- الجزء الأول: يترك كاحتياط مع منع استخدامه من قبل الأجيال الحالية، إلا في حالات قاهرة تحددها المؤسسات التشريعية والمتمثلة أساسا للمجتمع المدني.

- الجزء الثاني: يخصص هذا الجزء إلى الاستثمارات الخارجية مثل ما قامت به الكويت، وتكون السلطات المسؤولة أمام أمرين:

* استخدام جزء للاستثمار في محافظ استثمارية مالية وبالتالي تحويل الموارد الناضبة إلى محفظة استثمارية متنوعة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

* الاستثمار في البنوك ومقارنة الفائدة الدورية مع المحافظ الاستثمارية.

- الجزء الثالث: يخصص هذا الجزء من موارد الصندوق للاستثمارات الداخلية، ولا بد من توجيهه طبقا لأولويات تخدم المجتمع وتؤسس تنمية فعلية فيه وتحقق الأمن الداخلي كذلك من أجل الحفاظ على الأجيال القادمة، فلا بد من توجيهه أولا إلى صيانة وتطوير مستوى البنية الأساسية كالمدارس والمستشفيات والطرق والاتصالات، ثم الارتقاء بنوعية الخدمات التعليمية والصحية وذلك بتوفير مراكز متخصصة وإنشاء مراكز تدريب قبل التوظيف وخلال التوظيف، تلي ذلك الاهتمام المشاريع والخاصة مشاريع بالبنية التحتية والاستثمارات المنتجة والتي تعتمد على اقتصاد المعرفة كقطاع الخدمات بكل أنواعه وقطاع الصناعات المرتبطة خاصة بالنفط والغاز، وهذا ما يزيد من القدرة التنافسية للوطن وتستطيع تصدير منتجاتها خارج الدول العربية.

ولتحقيق ما تم ذكره يجب إعداد إستراتيجية طويلة المدى، الأمر الذي يتطلب تغيير نظرة السلطات المسؤولة إلى استثمار أموال الصندوق، وذلك من اعتباره أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد (التنمية المستدامة). وبالتالي يعمل على التوزيع العادل للثروة بين الأجيال، وتحقيق هذه الإستراتيجية يعني بالضرورة تنفيذ ما يلي:

1.2.4.3. تعديل أهداف الصندوق: حتى يتم توافق هذه الأهداف مع الإستراتيجية الجديدة للصندوق والتي حددناها فيما يلي:

- تعويض ناقص القيمة الناجم عن محتوى إيرادات الجباية البترولية الذي يقل عن تقديرات قانون المالية.
- تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي الأصلي الذي بلغ أجله.
- كل تسديد مسبق للدين العمومي.
- استثمار جزء من موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية والبنوك الأجنبية مع إمكانية المقارنة بين العائد والمخاطرة.
- استغلال أصول البنوك من خلال تحويلها من استثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة).

2.2.4.3. تعديل هيكل الصندوق: يتم تعديل هيكل الصندوق من خلال وضع المسؤول الأول على الصندوق والذي تكون مهامه منفصلة عن وزارة المالية وتخضع لرقابة البرلمان والذي يكون له الحق في ذلك ، ولا يشغر أي منصب في الحكومة ما عدا المهام الموكلة له في تسيير الصندوق. إضافة إلى إمكانية إشراك البنك المركزي في اتخاذ بعض القرارات من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد (التحكم في التضخم).

3.2.4.3. تغيير اسم الصندوق: بما أن الصندوق يخدم الأجيال القادمة وقد تم وضع جزء كاحتياطي، لأجل ذلك نقترح وضع اسم " صندوق احتياطي الأجيال القادمة" وهذا لكون هذا الصندوق لا يقوم بضبط الموارد فقط وإنما استثمارها للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة. و نقترح الهيكل التالي للصندوق:

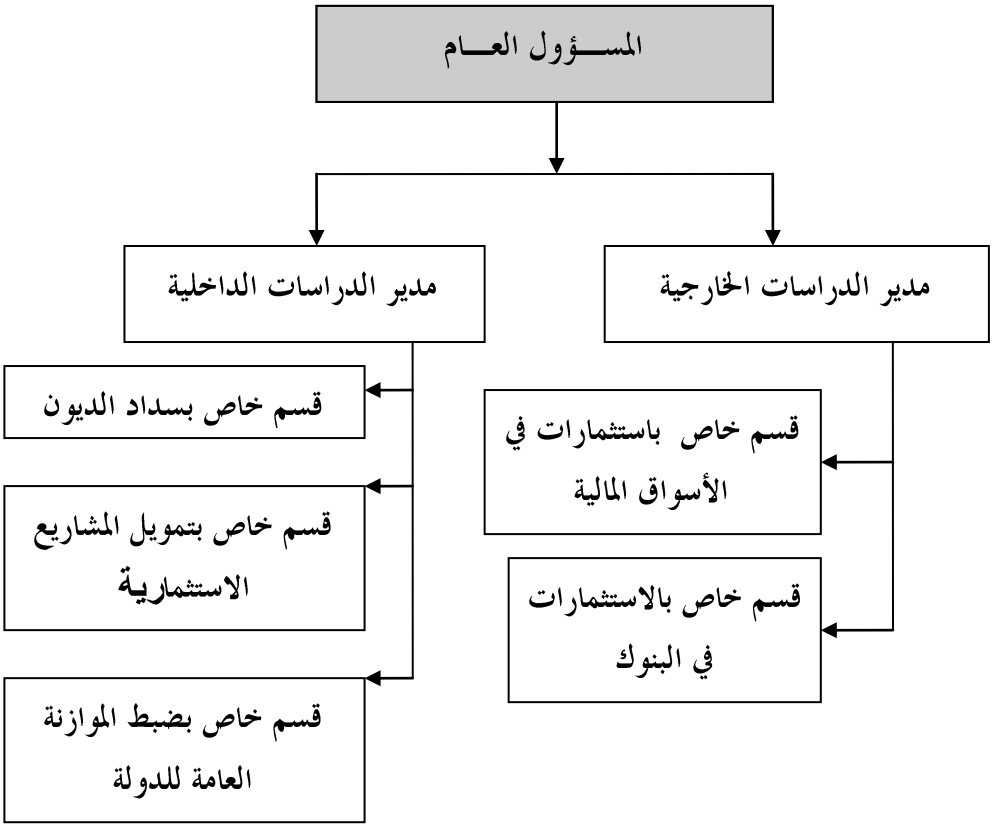

الشكل رقم (12): الهيكل الجديد لصندوق احتياطي الأجيال القادمة. من إعداد الطالبة

4.2.4.3. تعديل إستراتيجية استثمار موارد الصندوق: وهذا ما يظهر لنا من خلال الشكل والذي يوضح أكثر ما تطرقنا إليه سابقا.

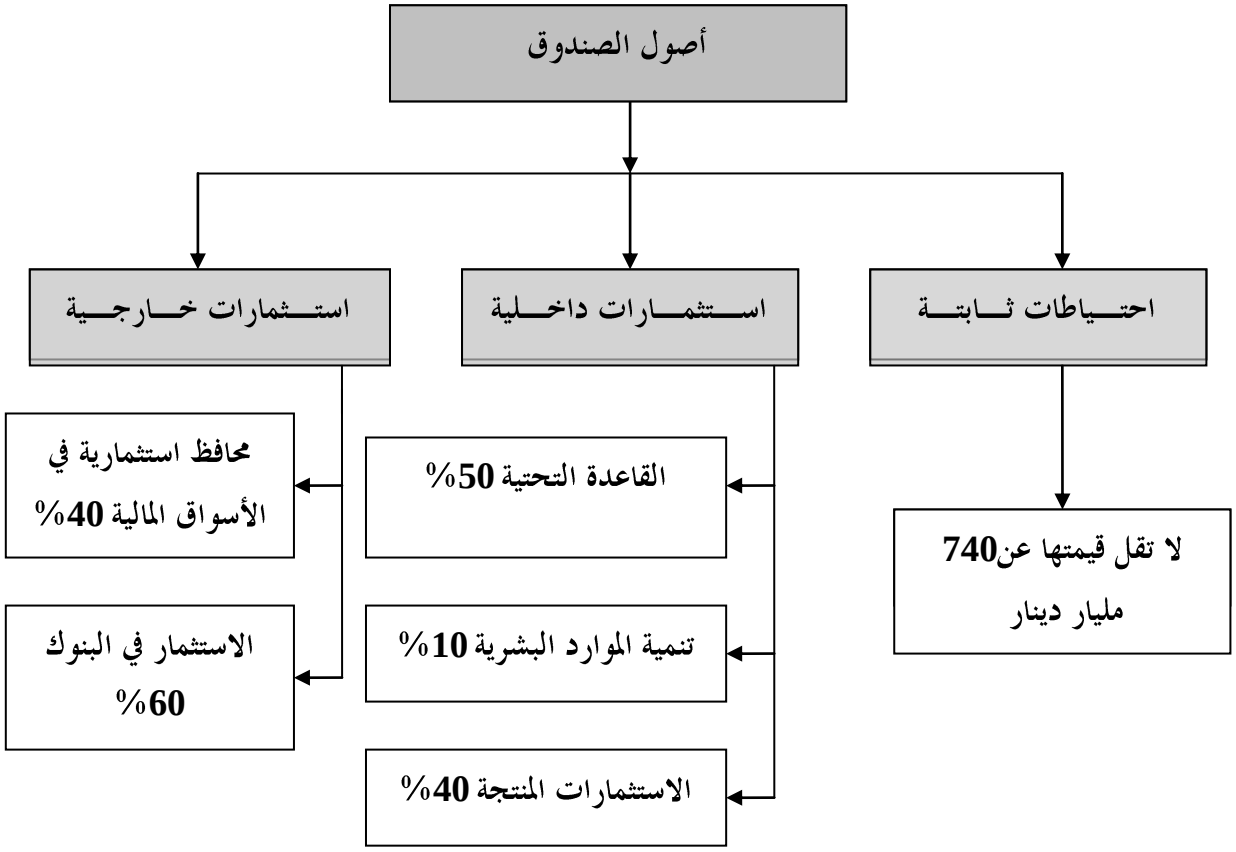

الشكل رقم (13): الاستثمار الأمثل لموارد الصندوق.المصدر: من اعداد الطالب

5.2.4.3. تعديل الهيئة المسؤولة عن التخطيط: فيما يخص التخطيط يجب أن يتم بالتنسيق على الأقل بين 3 وزارات:

- وزارة الاقتصاد.
- وزارة التخطيط.
- وزارة المالية.

إضافة إلى جهات متخصصة أخرى، واشتراك البرلمان والرأي العام في كيفية التي تسير بها أموال الصندوق.

6.2.4.3. المساءلة والشفافية: زيادة الشفافية والنزاهة والخضوع للمساءلة تستطيع الدولة إبعاد أي خلل أو استخدام سيء لأموال الصندوق، وبالتالي مقدرة أي مواطن معرفة كيفية استثمار هذه الأموال والرصيد المتبقي بالصندوق.

7.2.4.3. التدخل السياسي في القرارات الاقتصادية للصندوق: يجب أن تقوم الهيئات المكلفة بتسيير موارد الصندوق بفصل أي قرار سياسي يمكن أن يؤثر على عمل الصندوق خاصة في حالة الاستثمارات الخارجية. فلستقلالية صندوق الأجيال المقبلة من جميع الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والإدارية عن الجانب السياسي وقيامه وفق رؤية استثمارية تتسق والوضع المالي في الجزائر، كفيل أن يحفظ للأجيال المقبلة حقها من عائدات النفط، بل ويحمي هذا الكيان من أية تقلبات اقتصادية أو سياسية.

8.2.4.3.تكوين إطارات متخصصة في المجال: وهي الإطارات التي توكل لها مهمة تسيير الصندوق، والتي تكون لها القدرة الكافية والدراية اللازمة في مجال تسيير الموارد النفطية، وذلك من خلال الاستفادة من دراسات ميدانية اقتصادية لدول ذات الصلة بهذا الموضوع.

حاولنا من خلال النقاط السابقة الذكر وضع وصياغة إستراتيجية لكيفية استثمار فوائض هذا الصندوق، والتي تشمل الكيفية المنهجية وأين تستثمر هذه الفرائض والمدى الزمني الذي ترتبط به الموارد المستمرة (طويلة- قصيرة المدى) ومناهج التقليل المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات، وتحديد الجهات المكلفة بتقييم نتائج هذه الأخيرة والجهات التي تعود لها في النهاية عوائد هذه الاستثمارات.

3.4.3. الانتقادات الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد.

رغم الايجابيات التي تميز صندوق ضبط الموارد والأهمية التي يكتسيها محليا وعالميا باعتباره صندوق من صناديق النفط، فإن له سلبيات أهمها:[181]

- إن تكامل صناديق ضبط الموارد أو صناديق النفط مع الميزانية العامة للدولة قد يكون ضعيفا مما يؤدي إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة وخلق مشكلات في تنسيق النفقات، مثل ازدواج النفقات واتخاذ قرارات بشان الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل. وقد تخلق برامج الإنفاق المنفصلة مشكلات بشان كيفات تحديد أولويات الإنفاق وأي منها يموله الصندوق وأي تخصيص لنفقات بعينها أو إنفاق نفقات خارج الميزانية قد يضاعف هذه المشكلات.
- قد يعقد صندوق ضبط الموارد إدارة الأصول والخصوم العامة وقد لا تعكس إدارة صندوق النفط الحافظة الموحدة للحكومة، فمثلا قد تبيح الميزانية الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة في حين يستثمر صندوق النفط أموالا في أصول إيرادها قليل كما انه من غير المرجح أن يتم التنسيق بين الإدارة المالية قصيرة الأجل للصندوق وبين عمليات إدارة الديون لوزارة المالية وإدارة التدفقات النقدية الحكومية للخزينة.

- إن صندوق ضبط الموارد يمكن أن يقوض نظام الإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة إذ أن صناديق الضبط أو (النفط) تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة وغالبا لا تخضع للمساءلة إلا أمام عدد قليل من الموظفين السياسيين المعنيين وهذا يجعل هذه الصناديق عرضة لوجه خاص لإساءة استخدامها وللتدخل السياسي فيها وكثير ما تكون شروط الإبلاغ والمراجعة الحسابية للصناديق فضفاضة كما أن افتقار إلى تكاملها مع الميزانية يجعل من الصعب على كل من البرلمان والرأي العام رصد استخدام الموارد العامة ككل.

4.4.3. الاستغلال الأفضل للفوائض المالية للدولتين

لقد عمدت كل من الجزائر والكويت على استغلال الفوائض النفطية على عدة مستويات، لكن هل هناك بدائل أفضل لاستغلالها.

1.4.4.3. استغلال الفوائض النفطية في الجزائر

لقد عمدت الجزائر على استغلال الفوائض النفطية على عدة مستويات نحصرها فيما يلي:

أ- التسديد المسبق للديون:

وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينيات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري حيث كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات.

ب- تطوير القطاع النفطي:

يتطلب القطاع النفطي ضع رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة، لإحلال النفط المنتج والحفاظ على سلامة الآبار. صحيح أن جزءا من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر[175] ص4، لكن شركات النفط الوطنية تعتبر هي الفاعل الأساسي في هذا المجال. ولقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية.

ج- تكوين صندوق ضبط الموارد:

والذي يعتبر إحدى الآليات المستحدثة (2000) والذي تطرقنا إليه بالتفصيل في المباحث السابقة. وفي هذا الإطار نجد أن إصرار السلطات العمومية على الاستمرار في اعتماد 19 دولار لإعداد الميزانية لا يمكن تفسيره إلا برغبة السلطات التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية والابتعاد عن أهم ركائز الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة.

د- استعمالات أخرى:

إضافة إلى ما سبق فلقد تم استخدام هذه الموارد على مجالات يكثر أو يغلب عليها الإسراف والهدر والمتمثلة في[217]:

أ- كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين- شباب...الخ) وعلى بعض المؤسسات الغير ناجحة، وهذا ما كان المصدر الأساسي لارتفاع حجم المديونية العمومية الداخلية لتتحملها الخزينة العمومية مكان أصحابها.

ولقد أدى هذا الوضع إلى تدهور الأوضاع حيث أصبح طالبي القروض يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد وهذا لاعتقادهم أن الحكومة لا بد أن تتكفل بهذه الديون بغض النظر عن الكيفية التي يتم فيها استخدامها.

- منح القروض من دون فوائد الإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات.

- إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به.

- عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول، باعتبار أن البترول يسعر بالدولار أما الاستيراد فيتم أساسا مع الأسواق الأوروبية وبالتالي التعامل باليورو والمشكلة هي أن اليورو كان يكافئ الدولار في بداية انطلاقه لتتعزز بعد ذلك قيمته ليتجاوز مستوى 1,5 دولار لليورو الواحد، وهذا ما يجعل الجزائر في حاجة أكثر إلى الدولار للمحافظة على وارداتها كلما تحسنت قيمة اليورو.

2.4.4.3. الاستغلال الأفضل للفوائض النفطية في الجزائر:

ستنتقل الآن إلى استشراف الكيفية التي يمكن أن يتم بها استخدام الفوائض، ومدى قدرة الحكومة من الاستفادة من أخطاء التجارب السابقة، خاصة وأن الثروة النفطية هي ثروة باطنية والعمر المتوقع للمخزون النفطي يتفاوت بين 70 و130 سنة على أحسن تقدير. ولكن الحقيقة التي لا بد من إدراكها هي أن هذا المخزون سينصب عاجلا أم آجلا ولا بد من تطوير بدائل له تكون مصدرا لازدهار ورفاه الدولة، فلا يعقل أن تسعى الدولة المستهلكة للنفط لإيجاد بدائل بينما تتقاعس الدول المنتجة (الجزائر) عن استخدام هذا المورد الناضب لتطوير بدائل له باعتباره المصدر الوحيد للدخل، لذا لا بد من الإسراع في التفكير بروية في الطريقة المثلى لاستخدام هذه العوائد ولهذا لا بد أن تسجل:[217].

أ- أن النفط عبارة عن مورد ناضب، وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالميا لا يتجاوز العمر الافتراضي للنفط 130 سنة، وهذا يعني أن العالم يسعى إلى اكتشاف وتطوير بدائل للنفط تكون أقل إضرار بالبيئة.

إن الرهان اليوم أمام الدول –خاصة الصناعية منها- هو البحث عن البدائل الطاقوية الأقل تكلفة والأقل تلويثا وهذا ما يطرح إمكانية وصول اليوم الذي يصبح فيه النفط مجرد مخزون بدون قيمة كما هو واقع مع مناجم الفحم الحجري. مثل هذه الملاحظة تدعو إلى ضرورة الاستفادة من الطفرة النفطية القائمة في تمويل تطوير الطاقات والتكنولوجيات التطبيقية البديلة للنفط، حتى لا تجد الدول المصدرة للنفط بعد نضوبه نفسها مستوردة للطاقة، لقد أدركت بعض الدول هذا التحدي (مثل إيران) مما جعل القوى الكبرى تعمل على ثنيها عن مواصلة هذا المشوار تحت ذرائع عديدة. إن الاهتمام بهذا الخيار فضلا عن تأمينه المستقبلي للطاقة يعمل على خلق وظائف نوعية جديدة تمكن من المساهمة في تقليص حدة البطالة.

تعاني الجزائر في هذا الخصوص من عدم القدرة على استغلال النفط في إنتاج بعض أنواع الطاقة التقليدية، وهذا ما نلاحظه كل سنة عند مناقشة قانون المالية السنوي أين تطرح مسألة الطلب المتزايد على المازوت وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات منه محليا، مما يؤدي إلى إمكانية استيراده من الخارج وإذا كان الأمر مطروحا بهذه الحدة مع مصادر الطاقة التقليدية فإن الأمور ستكون أعقد مع البحث عن الطاقات البديلة.

ب - تتميز المرحلة الحالية من الاقتصاد بكونها اقتصاد المعرفة، فمصادر التنافسية أصبحت تتمحور حول عوامل ذات صلة بالمعرفة، كما أصبحت المعرفة موردا قادرا على تكوين الثروات والارتقاء بنوعية الحياة، لأنها تستخدم من أجل اتخاذ قرارات أفضل تنتهي إلى اتخاذ قرارات عقلانية، وبالتالي فتنمية تنافسية الاقتصاد تكمن في الاهتمام بمجالات المعرفة، وهذا ما يقتضي إعادة هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو التعليم العالي، البحث والتطوير، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، البنية الرقمية...الخ. ذلك أن حصة الإنفاق على تعليم في الجزائر هي في حدود 5,3% من الناتج المحلي الخام سنة 2003 في حين وصلت في تونس إلى 6% وفي إسرائيل إلى 6,3%، وتعتبر حصة الإنفاق على البحث والتطوير ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات الإقليمية والدولية، وعموما فإن موقع الجزائر في سلم التنمية البشرية يجعلها في المرتبة 103 عالميا من أصل 177 دولة مصنفة سنة 2003، مرتبة مباشرة بعد الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل 0,722 وهي بذلك تعتبر ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ج- لا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الراشد، وبالتالي لا بد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيتها وإخضاعها للمساءلة، وهذا ما يجعل الجزائر متأخرة في التصنيفات المتعلقة بسلامة ممارسة الأعمال والاستثمار نتيجة البيروقراطية، تأخر الجهاز القضائي...

د- بالرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، إلا أن مساهمته في الاقتصاد ككل ضعيفة، لأن قطاع المحروقات هو المهيمن وهو بدوره يحتل أكبر حصة من الناتج المحلي الخام، وتعتبر أهم المؤسسات في هذا القطاع عمومية.

ه- من المجالات الواجب الاهتمام بها في ظل توفر الموارد ضبط أوضاع المالية العامة بإصلاح النظام المالي (هياكل، مؤسسات، إجراءات، موارد بشرية...) وهذا بإصلاح النظام الموازني بشكل يجعله قادرا على ضمان استمرارية المالية العامة في المدى الطويل، وتحقيق العدالة بين الأجيال، ويسمح في ذات الوقت بممارسة الرقابة على الإنفاق العام، ومعرفة مستوى النشاط الحكومي في اتجاه خدمة المجتمع.

إن استقرار المالية العامة في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا بتنمية القطاعات التي بإمكانها توفير موارد بديلة عن النفط لصالح الخزينة العمومية، وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للاقتصاد الجزائري لمعرفة القطاعات المؤهلة أكثر لتوليد المداخيل.

3.4.4.3. الكويت و استغلال الفوائض النفطية:

إن أفضل سيناريوهات النفط بالكويت على الإطلاق هو أنه سوف يستمر ما بين 75–100 سنة في المستقبل، بعدها سوف ينضب النفط تماما، وربما في هذا المدى الزمني يكتشف العالم بديلا للنفط أقل إضرارا بالبيئة، وأقل تكلفة، فتنخفض هذه المدة بشكل سريع، ويصبح مخزون النفط بباطن الأرض بلا قيمة، ومع ذلك فإن 100 عام في تاريخ الأمم هي زمن قصير جدا، فهل تبدأ من الآن للإعداد لهذا اليوم؟. سنتناول خيارات استغلال الفوائض الحالية للنفط بدولة الكويت، في محاولة لدق أجراس الخطر المحدق بالأجيال القادمة، وتقديم بعض الأفكار الممكنة في هذا المجال.

- الوفرة المالية الأولى:

عندما حدثت حرب أكتوبر 1973، وما تلاها من حظر النفطي، ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة من حوالي 2.2 دولارا للبرميل عام 1973، إلى ما يقارب 50 دولارا في عام 1980. وترتب على ذلك فوائض مالية ضخمة وغير مسبوقة للكويت. وقد قامت الدولة باستخدام هذه الفوائض في:

- إقامة البنى التحتية من طرق ومستشفيات ومدارس.. الخ.
- رفع مستوى الخدمات المختلفة المقدمة للأفراد.
- رفع مستويات الرفاه باعتبارها قناة لتقسيم الثروة بين الإفراد.

أي أن استخدام الوفورات المالية قام على فلسفة اقتسام الثروة، أو إعادة توزيع الثروة (الناضبة) على الأفراد، وعلى الرغم من منطقية مثل هذه الفلسفة في حينها، إلا النمط الذي سارت عليه عملية اقتسام الثروة قد تجاهل أهمية تنميتها. وأصبحت تصرف وفق "نظرية الكنز". ولقد ترتب على هذا النمط إفرازات عديدة يمكن تلخيصها في الأتي:

*حدوث تحسن كبير في مستويات الخدمات والمعيشة والرفاهية بشكل عام، وهو أهم الجوانب الايجابية.

*خلق مجتمع استهلاكي، انخفضت فيه الإنتاجية بشكل واضح، وقلت فيه قيمة العمل وازداد فيه الاعتماد على الدولة في كل شيء.

*انتشار الكثير من الاختلالات الهيكلية التي تفاقمت حدتها بمرور الوقت، وباتت تشكل قيدا على عملية التنمية ذاتها، وذلك على النحو الذي تعكسه المؤشرات الرئيسية التالية خلال سنة 1974[218]:

- ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (52.5%).
- تواضع نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي (14.2%).
- تواضع نصيب الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي (3.2%).
- نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي (65%).
- متوسط صادرات النفط 92% إلى إجمالي الصادرات، أما الصادرات الأخرى فتمثل (6%) فقط في المتوسط.
- هيمنة الإيرادات النفطية (91% من إيرادات الحكومة).
- ارتفاع الإنفاق الجاري في الميزانية العامة للدولة (89% من إجمالي الإنفاق العام)، وتدني الإنفاق الاستثماري (11% من الإنفاق العام في المتوسط).
- انخفاض نسبة السكان الكويتيين في المتوسط إلى إجمالي السكان (34%)
- انخفاض نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة (18%)
- تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي (86 %)
- ارتفاع نسبة البطالة للعمالة الكويتية (7.4%)

وجميعها مؤشرات تعكس مدى عمق الاختلالات التي تواجهها، وتنذر في ذات الوقت بطبيعة الخطر المحدق بها إذا لم تواجهها. هذا باختصار شديد ما أفرزته الوفرة المالية الأولى.

- الوفرة المالية الثانية: عودة الأموال النفطية مرة أخرى (Pétrodollars).

منذ بدأت الحرب على العراق، أخذت أسعار النفط في الارتفاع بصورة واضحة، وبلغت مستويات قياسية . والواقع أن جميع التحليلات المتاحة تشير إلى استمرار هذه المستويات المرتفعة للأسعار في المستقبل، بسبب النمو المتزايد للطلب على النفط من مصادر غير تقليدية، بصفة خاصة الصين، التي يتوقع أن يصل طلبها على النفط إلى 11 مليون برميل عام 2020 (بلغ طلبها 5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2005) كذلك يتوقع أن يتزايد طلب الولايات المتحدة بشكل كبير أيضا في المستقبل يصل وفقا لبعض التقديرات إلى حوالي 92 مليون برميل عام 2020 الأمر الذي سيضمن،

حسب تلك المصادر استمرار الارتفاع في الطلب على النفط في المستقبل، ومن ثم الأسعار. وأصبح من الأمور شبه المسلم بها أن الفائض الحالي هو فائض دائم. فإذا ما سلمنا بصحة هذا التحليل فإن الكويت تواجه حاليا ما يمكن أن نطلق عليه "الوفرة الثانية" للأموال النفطية، والتي تمثل فرصة ذهبية أخرى، قد تكون الأخيرة لإعادة ترتيب الأوضاع لضمان استمرار الكويت كدولة لها كيان مستقل قادر على البقاء على المدى الطويل وتتمتع في ذات الوقت بمستويات للرفاهية لا تقل عن المستويات الحالية.

غير انه بدلا من تناول أفضل السبل لاستغلال هذا الفائض للدفع في هذا الجانب، قد شجعت مستويات الفائض الحالي المحقق في الميزانية العامة للدولة على المطالبة برفع مستويات المرتبات ومنح إعفاءات لفئات متعددة، وتحسين كوادر الكثير من الفئات العاملة بالدولة، أي بنفس الفلسفة "فلسفة الكنز"، وأصبح من الواضح أن الاستجابة لتلك الطلبات سوف لن يلقى عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة فقط، ولكنه سوف يعني أيضا استدامة هذا العبء في المستقبل، خصوصا في ظل صعوبة عمليات تخفيض مستويات الإنفاق الجاري بسبب جموده، وهي ظاهرة لا تقتصر على دولة الكويت وإنما أيضا تمتد لكل دول العالم تقريبا. ومما لا شك فيه انه من غير المنطقي، فضلا عن انه يصعب التسليم بإمكانية إلقاء أعباء دائمة على الميزانية العامة للدولة اعتمادا على فوائض، في أفضل أحوالها مؤقتة خصوصا في ظل الأوضاع الحالية لهيكل الإيرادات العامة للدولة الذي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية.

من ناحية أخرى فان هناك سوء فهم لطبيعة الفوائض، وذلك عندما نتحدث عن وجود فائض مالي لدى الحكومة. نحن نتحدث عن فائض لحكومة هي في الأصل مدينة، كيف لحكومة مدينة أن يكون لها فائض. فمن المعلوم أن الحكومة مدينة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية (بحوالي 4 مليار دينار) وبشكل أكبر لصندوق الأجيال القادمة (تتراوح التقديرات بين 17 مليار – 42 مليار دينار).

إن التجربة الماضية لأسعار النفط تثبت انه من الممكن حدوث انعكاس، وبشكل سريع، في مستويات أسعار النفط، حيث يتسم سوق النفط الخام بالتقلب الشديد، خاصة وان المستويات المرتفعة الحالية للنفط تجعل الإنتاج من معظم المصادر اقتصاديا، كما أنها بلا شك سوف تعمل على تسارع خطوات الابتكار في مجالات الطاقة البديلة للنفط، وهو ما تغشاه الكويت في المستقبل. وعلى ذلك فإذا سلمنا بأن الوضع الحالي للمالية العامة للدولة يبدو مريحا، إلا انه ليس هناك ما يؤكد استمرار تلك الأوضاع في المستقبل. وتظل كما سبقت الإشارة الفوائض الحالية فرصة نادرة للتعامل بصورة أكثر جدية مع التحديات الحيوية التي تواجهنا في المستقبل.

4.4.4.3. الخيارات المتاحة للاستغلال الأفضل للفوائض المتاحة: [219]

- الخيار الأول: تعميق سياسات الرفاه الحالية

بمعنى تعظيم مستويات الرفاهية للجيل الحالي (إلغاء قروض، إلغاء فواتير، إلغاء فوائد قروض المتقاعدين، زيادة الرواتب، منح أميرية، زيادة المعاشات، ... الخ). وتستند الحجة الأساسية وراء هذا

الخيار إلى أنه من العدل أن توزع هذه الفوائض على الشعب ضمانا لوصولها إلى آخر فرد، وليس لفئة المنتفعين من المال العام وحدهم. ولمثل هذا الخيار مزايا ضخمة للجيل الحالي، إلا انه يلاحظ الأتي:

- أن الحجة الأساسية لهذا المقترح مدمرة، فبدلا من أن نبحث عن موطن الفساد والمحسوبية وهدر المال العام، ونحلل مسبباته ونجتث جذوره، فإننا نسير في الاتجاه ذاته، ولكن على المستوى الكلي.

- إن انتهاج مثل هذه السياسات سوف يعني استمرار إفرازات الأوضاع الحالية وتعميق اختلالاتها وسوف تنتهي بنا إلى نهاية سيئة للغاية، أسوأها هو استمرار ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة في المستقبل القريب.

- إن انتهاج مثل هذه السياسات سوف ينمي الحس الشعبي بأن الحكومة في كافة الأحوال يجب أن تدفع عن الناس قروضهم وفواتيرهم، بغض النظر عن المجالات التي أنفقت فيها هذه القروض والكيفية التي استخدمت فيها السلع العامة من قبل الأشخاص، بحيث يصبح ذلك حق شبه مكتسب، و مثل هذه السياسات تعمق من الآثار السلبية للأنماط الاستهلاكية للجيل الحالي.

- إن إسقاط الفواتير يعني من الناحية العملية أن الحكومة الحالية، على عكس كافة حكومات العالم تكافئ الذي يخالف القانون، وتعاقب الملتزم بالقانون.

- إن عملية إلغاء الديون، وإلغاء الفواتير، وإلغاء الفوائد.... الخ، هي جريمة ترتكب في حق الأجيال القادمة.

- أن هذا الخيار يضر بصور أساسية بقضية العدالة بين الأجيال وهي قضية محورية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يفترض في السياسات الاقتصادية المتوازنة أنها لا تهدف إلى تعظيم منافع جيل على حساب جيل آخر.

- الخيار الثاني: سداد الدين الحكومي وتنمية صندوق الأجيال القادمة

ويتم ذلك من خلال استخدام الحكومة للفوائض المحققة في سداد ديونها المختلفة، بصفة خاصة لصندوق الأجيال القادمة. إنه خيار أقل ضررا من الخيار الأول، على أساس أنه إذا لم يكن الجيل الحالي قادر على استثمار موارد الدولة المالية بشكل جيد، ويسئ استغلال المال العام، فلتحتفظ بالمال العام لجيل قادم قد يكون أكثر كفاءة من الجيل الحالي في تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض. وبشكل عام يلاحظ الآتي:

* مرة أخرى سوف يترتب على هذا الخيار استمرار اختلالات الأوضاع الحالية، واخطر ما فيها هو تصاعد مشكلة البطالة على المستوى المحلي.

* إذا كان الهدف من هذا الخيار تعظيم منافع الأجيال القادمة، وتحقيق عدالة بين الأجيال فهل فعلا نحن نحقق العدالة المطلوبة بين الأجيال Intergenerational بهذا الشكل.

* أن الاستثمارات الخارجية تحيط بها الكثير من المخاطر، مثل تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الخارج، وتقلبات أسعار العملات، بصفة خاصة الدولار، وتقلبات أسعار الفائدة، فضلا عن المخاطر السياسية وأهمها احتمالات التجميد.

مثل هذا الصندوق ينبغي أن يستثمر في بناء قاعدة صناعية وخدمية تضمن تنويع مصادر الناتج، وتضمن استمرارية عملية توليد الدخل بمعدلات مرتفعة لإبقاء مستويات الرفاهية عند معدلات عالية، ومن ثم ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

- الخيار الثالث: تنويع هيكل الاقتصاد لبناء وكسب مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي.

هذا هو الخيار الأفضل والوحيد لضمان الاستمرار المستقل في المستقبل، ومن الناحية الواقعية لا يوجد لدى الكويت خيار أمثل آخر لتوظيف الفوائض النفطية المحققة. إن مصدر تنافسية الاقتصاد الوحيدة ينبع حاليا من الميزة النسبية Comparative Advantage، التي تقوم على الامتلاك لمصدر طبيعي هو النفط الخام، تنتجه بتكاليف منخفضة، وتبيعه بالأسعار السائدة في السوق العالمي للنفط. ولا تملك أي مزايا تنافسية أخرى تساهم بها في التقسيم الدولي الحالي للعمل. ومن المعلوم أن الميزة النسبية كمصدر للتنافسية على المستوى الدولي انخفضت أهميتها بشكل كبير حاليا، إذ أصبح الاعتماد أساسا على المزايا التنافسية المكتسبة Compétitive Advantages، والتي تنبع أساسا من الجهود المختلفة لتنمية هذه المزايا من قبل المنظمات المختلفة في المجتمع. ويشير التقرير الدولي للتنافسية 2006/2005 والذي اشتركت فيه الكويت لأول مرة أن المركز التنافسي لدولة الكويت بالنسبة لباقي دول العالم (117 دولة)، ضعيف بشكل عام، خصوصا في الكثير من الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال والتكنولوجيا وجوانب المعرفة والإنفاق على البحوث والتطوير. ولكن كيف تستغل الكويت هذه الفرصة؟ إن الإجابة ببساطة تتمثل في استغلال هذه الفوائض لتنمية مستويات التنافسية للاقتصاد الكويتي على المستوى الدولي بخلق مزايا إضافية ترفع من قدرات الاقتصاد الوطني على توليد مصادر جديدة للدخل من مصادر مختلفة للإنتاج، وتنوع هيكل صادراته وتزيد من قدرته على جمع عملات أجنبية من مصادر أكثر تنوعا واستقرارا. ويقتضي ذلك الأمر تبني مجموعة من الخطط والبرامج الاستثمارية لإنشاء مجموعة من المشاريع الإستراتيجية ذات جدوى اقتصادية، تؤمن مستقبلا للأجيال المقبلة.

والواقع أن الكويت قد بدأت كما يقال عهد "المشروعات العملاقة"، إلا أن المقصود هنا ليس هو هذه المشروعات، أي مد جسر أو إنشاء مدينة، أو ميناء.. الخ، مثل هذه المشروعات بالتأكيد تساعد في تفعيل القدرات التنافسية للدولة، ولكن المقصود بالمشروعات الإستراتيجية تلك المشروعات ذات طابع الإنتاجي بالدرجة الأولى. وبالتأكيد فهي تحتاج إلى قدر أكبر من التحليل باستخدام نماذج SWOT، لتحديد مواطن القوة التي تمتلكها، ومواطن الضعف التي تعاني منها، وتحديد طبيعة الفرص المتاحة وأفضل السبل لتعظيم العوائد منها، والمشكلات المختلفة التي يمكن أن تواجهها. وكل ذلك بهدف تحديد

الميزة التنافسية التي يمكن أن تستثمر الجهود وطاقات فيها، وطبيعة القطاعات التي ستنميها والصناعات التي ستستثمر فيها، والأسواق التي تستهدفها.. الخ.

إن الهدف الأساسي في مثل هذا النوع من التحليل هو إنشاء مجموعة من الصناعات في مجموعة من القطاعات التي تتسم بتكامل أنشطتها، مثل هذه الصناعات أثبتت جدارتها في الكثير من الدول الناشئة لما تقدمه من مزايا و وفورات أفقية ورأسية. ومما لا شك فيه أن ذلك التحول لن يتم إلا من خلال جهد قومي يشمل كافة منظمات المجتمع المدني والحكومة لإحداث تغير في المفاهيم أولا، وتحويل الاهتمام إلى هذه القضية المصيرية، ولرسم أبعاد هذه الإستراتيجية ، وذلك في مناخ سياسي مناسب. بمعنى أن نقطة الانطلاق لنجاح أي مشروع قومي على هذا المستوى لا بد وان تستند إلى إصلاح سياسي أولا يعالج مواطن الفساد ويسمح بأكبر قدر من الشفافية والمحاسبة في ذات الوقت في ظل نمط حكومي صالح يستهدف مصلحة الجمهور بالدرجة الأولى، ويمثل قدوة ومثال يحتذى به، ويسهل من خلاله تسويق مثل هذا المشروع الوطني لدى الجمهور استنادا إلى ثقة لدى المواطن بالحكومة. ومثل هذا التوجه يتطلب مجموعة من الإصلاحات لتهيئة بيئة الأعمال على المستوى القومي يمكن تلخيصها في:

- ✓ الإصلاح السياسي ونشر الشفافية المساءلة ومحاربة الفساد والمحسوبية.
- ✓ ترشيد الدور التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ إطلاق قوى السوق وجهاز الأسعار لتوجيه الموارد في الاتجاه الصحيح.
- ✓ إيجاد البيئة مناسبة للاستثمار الخاص ودعم وتطوير القطاع الخاص.
- ✓ إيجاد سوق مالية منظمة جيداً تتمتع بالكفاءة.
- ✓ تنمية قطاع الخدمات المالية والتجارية والنقل والمواصلات وتطوير الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي.
- ✓ بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.
- ✓ تطوير الأداء الاقتصادي..
- ✓ الاهتمام بالسكان ومستويات الأمان الاجتماعي.
- ✓ الاهتمام بالتنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة.

إن هناك مجموعة من العوامل المساعدة يمكن تلخيصها في الأتي:

- ✓ تراجع حدة الهاجس الأمني، الأمر الذي يساعد على يفتح المجال لبلورة توجهات تنموية جديدة.
- ✓ تحسن أوضاع الموازنة العامة للدولة بما يسمح برصد ميزانيات مناسبة لأغراض الاستثمار اللازم لإحداث التغيير المطلوب.
- ✓ تصاعد التوقعات بشأن الرواج التجاري والانتعاش الاقتصادي الإقليمي مع استقرار أوضاع المنطقة ونمو مستويات الدخول فيها بشكل كبير.

- ✓ ارتفاع مستوى الإنفاق الاستثماري العام على قطاعات البنية الأساسية والبدء بما يسمى بالمشروعات العملاقة
- ✓ بدء الاهتمام ببناء رؤية مستقبلية للدولة في مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.

خلاصــة الفصــل

ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية، بشكل جدي في تعزيز التقدم وبشكل واضح في الكويت. فزيادة المداخيل النفطية عكست نتائجها على المكوّنات الداخلية الكويتية، من زيادة الإيرادات العامة وتحسّن الفائض في الميزان الخارجي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. غير أن العامل الحاسم في زيادة التطور والنمو وترسيخه بقي يتمحور على كيفية الاستفادة من النمو المتواصل، الذي طرأ على المداخيل النفطية. ومن الملاحظ أن الشأن الاقتصادي أصبح يتصدر مجمل الشؤون الأخرى في الكويت، فقد باتت تتبنى سياسة الاقتصاد الحر في مجال انفتاحها الإستراتيجي على كافة اقتصاديات العالم. إذ ما تزال تعمل للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على مورد واحد، إلى اقتصاد منتج متجدد ومتعدد الموارد، ضمن الالتزام الجاد بتعظيم دور القطاع الخاص وتحويله إلى عامل مؤثر في الاقتصاد الوطني، ليصبح العنصر الفاعل في دولة الكويت خلال المرحلة القادمة. فالكويت عازمة على تعزيز قدراتها الاقتصادية والاستفادة من مجمل مكوّنات المجتمع وفتح المجال أمامها للمساهمة الجادة في تنشيط وتفعيل الاقتصاد. فالحكومة الكويتية لن تألو جهداً في توفير المناخ اللازم لمساهمة القطاع الخاص من خلال الانفتاح وتيسير وتسهيل الإجراءات وتخصيص العديد من القطاعات والخدمات العامة، ليتمكّن القطاع الخاص من لعب الدور المتوقع منه ولاسيما من جهة استيعاب العمالة الوطنية وتكثيف الاستثمار ومساعدة الدولة في الاستغناء بشكل كبير عن التزاماتها المالية التي تفرضها عليها مسؤولياتها الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن الحكومة الكويتية قامت بالعديد من الإجراءات كان أحسنها "صندوق الأجيال القادمة" في عام 1976. وكان يخصص للصندوق في بادئ الأمر 50% من موارد صندوق الاحتياطي العام، و 10% من الإيرادات النفطية وغير النفطية السنوية. وتجرى عمليات التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة باستقلال عن الميزانية، ولابد من موافقة مجلس الأمة عند رغبة الحكومة السحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وتتركز استثمارات الصندوق في الأصول الأجنبية من خلال أكبر الأسواق المالية الأجنبية. حيث تراكمت فيه أموال جرى استثمارها من خلال مساهمات في

بعض الشركات الصناعية في الدول الأوروبية وشراء بعض الممتلكات العقارية معظمها في الخارج. كذلك قام الصندوق بتمويل حكومة الكويت أثناء وجودها في الخارج خلال فترة احتلالها (تتراوح تقديرات مديونية حكومة الكويت للصندوق ما بين (17) و(42) مليار دينار كويتي). وتشكل عائدات هذه الصناديق في الوقت الراهن مصدراً مهما ورئيساً لإيرادات الحكومة بعد النفط. ويؤخذ على أسلوب استثمار صندوق الأجيال القادمة ما يؤخذ على أسلوب استثمار الفوائض في أوراق مالية أو ودائع مصرفية أو شراء أسهم بهدف العائد. ويعتبر الصندوق الكويتي أكبر الصناديق في العالم العربي والدولي.

هذا وتعد تجربة الجزائر من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي لعب دورا فعالا من خلال ضبط وتثبيت الإيرادات العامة والمحافظة على توازن الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى تخفيض المديونية العمومية داخلية أو خارجية لتعرف انخفاض منذ بداية سنة 2000 "تاريخ إنشاء الصندوق"، لكن الحديث عن كل هذا بالنظر إلى تاريخ الإنشاء الصندوق يعتبر مبكرا جدا إذا ما قورنت بتجربة البلدان الأخرى الرائدة في هذا المجال ونقصد بالحديث الكويت والتي قامت بإنشاء صندوق الأجيال القادمة أكثر من 32 سنة وبالتالي واقتداء بتجربة الكويت خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتي تصب كلها في الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه أمام الأصول المالية الضخمة التي يحتويها الصندوق وهو: ماهي الطريقة المثلى التي على السلطات الجزائرية المسؤولة أن تسير بها هذه الفوائض؟. وهذه النتائج هي:

1- هناك مجموعة من الأسس والقواعد تحكم الصندوق لا تسمح بالتسيير الحسن لموارده.

2- هناك مجموعة من النقائص تميز التجربة الجزائرية تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل ومجال عمل والهيأت المكلفة بتسيير ومراقبة الصندوق والتي لا نلمسها في التجربة الكويتية وهذا ما يستدعي معالجتها.

3- إمكانية استغلال موارد الصندوق قبل فوات الأوان لأن أي تأخير سوف ينعكس على الإيرادات الداخلة له باعتبارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثروة النفطية والتي تعتبر أسعارها غير مستقرة.

4- تم استخدام أموال الصندوق داخليا فقط من خلال تسديد المديونية العمومية الخارجية.

5- لا تخضع موارد الصندوق لأية رقابة برلمانية.

6- نجحت الكويت في التسيير موارد صندوقها السيادي نتيجة لاجتماع مجموعة من العوامل ساعدت على ذلك من بينها الشفافية والمساءلة التي يتمتع بهما الصندوق.

لذا واستنادا إلى التجربة الكويتية والنتائج المتوصل إليها يمكن الاستفادة من تلك الفوائض المالية المودعة في الصندوق عن طريق تنميتها وتوظيفها في مشاريع استثمارية تعود فائدتها للأجيال

المقبلة. ومع أن هذا الصندوق قد لا يُؤتي ثماره بشكل عاجل ومباشر، إلا أنه يُشكل ضمان لحقوق الأجيال المقبلة في هذه الثروة الوطنية.

وأن استقلالية صندوق ضبط الموارد من جميع الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والإدارية وقيامه وفق رؤية استثمارية تتسق والوضع المالي في الجزائر، كفيل أن يحفظ للأجيال المقبلة حقها من عائدات النفط، بل ويحمي هذا الكيان من أية تقلبات اقتصادية أو سياسية.

الخاتمة

ليس للباحث أو العالم في مجال الاقتصاد اليوم أن يغفل دور السياسة المالية التي تنتهجها الدولة وموضعها من السياسة الاقتصادية، وأن السياسة المالية التي تشكل الوجه العلمي لهذه السياسة هي التي تحكم موضع الموازنات العامة، وبالتالي فهي التي تحكم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها سواء العادية أو الاستثنائية وبالتالي هي التي تبرر الأسباب التي تدعو إلى ضغط النفقات أو إلى التخفيض فيها، وإلى تخفيض العبء الضريبي أو إلى زيادته على عاتق المكلف، لذا فإن انتهاج سياسة مالية رشيدة تتجلى وبصورة عادية وسنوية من خلال الموازنة العامة بنفقاتها وإيراداتها على حد سواء.

ولما كانت الموازنة العامة للدولة الجزائرية تعتمد إلى حدٍّ كبير على قطاع المحروقات الذي يعتبر العمود الفقري لاقتصادها باعتباره قطاع استراتيجي، ومحور تطور جل الصناعات فضلا عن دوره في جلب العملة الصعبة، عملت الجزائر منذ استقلالها على وضع إستراتيجية تنموية شاملة عرف فيها القطاع الصناعي نمواً كبيرً، حيث أعطت منذ بداية إستراتيجيتها أولوية لقطاع المحروقات واعتباره المحرك الرئيسي للتنمية في الجزائر، خاصة بعد عملية التأميمات في عام 1971، حيث كان ينتظر منه تحقيق الأهداف المسطرة لما يوفره من موارد مالية هائلة يتم تحصيلها من خلال نظام جبائي بموجب قوانين وتشريعات ومراسيم أقامتها الجزائر حتى تضمن هيمنتها وسيادتها، بغية جعل هذا المورد ذو أهمية وفائدة للمجتمع قبل كل شيء.

وبعد الارتفاعات المتتالية التي شهدتها السوق العالمية لأسعار هذه المادة الحيوية، خاصة مع بداية سنة الألفينات، وباعتبار محدودية المادة الطبيعية مهما كان حجمها فرضت على الجيل الحالي ادخار بعض الثروات المتاحة الآن لمواجهة احتياطات المستقبل، لتقوم الجزائر بإنشاء الصندوق محل الدراسة سنة 2000 يهدف إلى تكوين احتياطي من أجل التصدي للأزمات المستقبلية في حالة تراجع عائدات النفط، إضافة إلى ضرورة أن لا تكون موارد الصندوق مجمدة وإنما يتم الاستفادة من تجارب محلية عربية وعالمية رائدة في مجال إدارة هذا النوع من الصناديق في مشروعات تدر عائدا مستمرا، حتى لا تقع الجزائر في مشكل تآكل أصول الصندوق.

والكويت من بين الدول التي ظهر النفط بها وقلب الموازين رأساً على عقب، لتصبح دولة غنية ذات اقتصاد مفتوح نسبيا، ويصبح بذلك النفط العمود الفقري لاقتصادها، قامت بإنشاء صندوقها السيادي "صندوق الأجيال القادمة" لتعتبر بذلك الرائدة في هذا المجال، فشملت المرحلة بعد الإنشاء خاصة السنوات الأخيرة تصاعدا تدريجيا في انتعاش اقتصادها، هذا وساعدت أسعار النفط العالمية بشكل جدي في تعزيز هذا التقدم، فزيادة المداخيل النفطية عكست نتائجها على المكونات الداخلية الكويتية، غير أن العامل الحاسم في زيادة التطور والنمو وترخيصه يتمحور في كيفية الاستفادة من النمو المتواصل. وهنا نذكر بأن السلطات الكويتية عملت ومازالت تعمل على الاستفادة منه، وهذا ما يجعل كل الدول التي تنشأ هذا النوع من الصناديق تهتدي بهذه التجربة وهذا ما جعلها محل دراستنا في هذا البحث

ومن أجل ما تم ذكره عرضنا بحثنا وفق ثلاثة فصول تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: حيث عرضنا من خلاله الموازنة العامة للدولة كأداة للسياسة المالية حيث تطرقنا إلى أساسيات في السياسة المالية وفي الموازنة العامة، أساليب الموازنة العامة، أهم المميزات الأساسية للموازنة العام في الجزائر.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر حيث تناولنا من خلاله واقع قطاع المحروقات في الجزائر، الجباية البترولية في الجزائر، وتأثير ارتفاع أسعار المحروقات في الجزائر على بعض المؤشرات الكلية.

الفصل الثالث: درسنا من خلاله تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر ومقارنته بالتجربة الكويتية حيث حاولنا عرض نظرة عامة حول الاقتصاد الكويتي، تجربة الكويت مع الصناديق السيادية، كما تطرقنا إلى صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لتسيير الموارد النفطية،ونتناول في الأخير تقييم فعالية الصندوق الجزائري بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة الكويت.

<u>نتائج الدراسة:</u>

وبعد الحوصلة الموجزة عن أجزاء البحث خلصنا بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الموازنة العامة أداة تتدخل من خلالها الدولة لتوجيه النشاط العام في المجتمع وهي بذلك تطبق سياستها المالية، كما تعتبر الوسيلة الأساسية التي تقاس بها مدى كفاءة الأداء الاقتصادي.
- تعتبر الموازنة العامة للدولة الجزائرية من بين الموازنات التي ينقصها الكفاءة والخبرة في التسيير ونقصد جانب النفقات، لتتميز بخصائص قانونية وأخرى هيكلية تمس الجانبين النفقات والإيرادات، حيث يغلب على الجانب الأول تمييز ظاهر خاصة في السنوات الأخيرة في نفقات التسيير مقابل نفقات التجهيز، أما الجانب الثاني فيغلب عليه قطاع المحروقات باعتباره القطاع الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد، إضافة إلى ميزة تعرف بها هذه الموازنة وهي الحسابات الخاصة للخزينة والتي تعتبر مساس بقاعدة وحدة الموازنة العامة للدولة.

- انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن إيجاد البدائل الموضوعية لبناء اقتصاد فعال خارج المحروقات، وتوظيف مواردها لتنويع اقتصادها الذي يعرفه الخبراء بأنه "اقتصاد سلطاني" يعتمد على مورد واحد. و أن جهاز ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي قامت به الجزائر منذ سنوات لم يأت بأية نتيجة إيجابية، ويبقى الاقتصاد الجزائري يعتمد على هذا القطاع بصفة كبيرة جدا، وتبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية.
- رسخت الفترة 2000-2006 العودة إلى الاستقرار المالي الكلي، بعد الصدمة الخارجية لسنتي 1998 و1999.حيث تميزت التطورات المالية الكلية خلال فترة 2000-2006، بظهور وضعية مالية ملائمة للجزائر، إضافة إلى أداء اقتصادي متين اقترن ب:

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي قدر بحوالي 5% خلال السنوات الثلاث الماضية (2003-2006) مقابل نسبة لا تزيد عن 2.2 % خلال التسعينات من القرن الماضي. إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زاد من توفر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت من تخفيف معدلات البطالة، وفي بعض الحالات تحسين مستويات المعيشة.
- التحكم في التضخم (1.6% سنة 2005)، فبفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط تم التحكم في التضخم وإبقائه في مستوى جد منخفض.
- مرونة ميزان المدفوعات في المدى المتوسط.
- الصلابة المميزة للوضعية المالية الخارجية، حيث تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2000، بلغت 62 مليار في فبراير من عام 2006 مقابل 56.18 مليار دولار أمريكي في نهايــة ديسمبر 2005 .
- قابلية الاستمرار الممتازة للمديونية الخارجية سنة 2004-2005 بمعدل خدمة للدين الخارجي الذي انخفض إلى اقل من 10% سنة 2005، مقابل 12.6% سنة 2004، 17.9% سنة 2003 و39.1% سنة 1999.
- الفوائض الجديدة في الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات مثلما حصل في الصدمة النفطية الأولى خلال السبعينات من القرن الماضي. هذه المرة يبدو أن تعامل الدولة مع الفوائض المالية كان أكثر حذراً، حيث بالرغم من ملاحظة زيادة النفقات على بند الرواتب والأجور وبعض النفقات الاستثمارية على مشاريع البنية الأساسية إضافة إلى زيادة مخصصات قطاعات التعليم و الصحة، إلا أن الجزء الأكبر من الفوائض المالية وظف بشكل رئيسي من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

- أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات إلى مستويات أقل من 600 مليون دولار، بعدما كانت السلطات العمومية في برنامجها تهدف إلى تخطي عتبة 2 مليار دولار، وهو هدف تبين مع مرور السنوات أنه بعيد المنال، رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر.

- إن ارتفاع سعر الاورو, وهي العملة التي تتعامل بها الجزائر لتسديد نسبة كبيرة من وارداتها يساهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع أسعار النفط, و يضاعف من الأعباء بالنظر لتسجيل أهم المنتجات و السلع لارتفاع كبير في كلفة نقلها و لارتفاع قيمتها نتيجة ارتفاع قيمة العملة الأوروبية.

- ارتفاع معدلات البطالة والتي تخيم على 50% من السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وتشكل تحديا كبيرا في الجزائر.

- على الرغم من الوضعية المالية المريحة إلا أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40%، وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة.

- مازالت معظم قوانين المالية تعتمد على الجباية البترولية وهذا ما يعني أننا لم نتجاوز مرحلة الاستهلاك النفطي، فلم نرى حتى الآن ميزانية الدولة تعتمد على فوائد الاستثمارات، مداخيل الخدمات، فائض المبادلات التجارية في عمليات الاستيراد والتصدير. فمتى يمكننا أن نرى ذلك؟
- قامت الكويت بإنشاء صندوق احتياطي الأجيال القادمة سنة 1976، حيث ساعدت موارده في تغطية نفقات الحكومة خلال العامين 1990 و 1991 إثر تعرض الكويت للاحتلال العراقي، في أغسطس 1990، وفي الوقت الحالي يشكل الدخل الاستثماري من تلك الصناديق المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة بعد النفط ، كما استطاعت دفع رواتب موظفيها خلال فترة احتلالها الأمر الذي ساهم في اكتفاء أفراد مجتمعها من الأموال التي كانت تقدم لهم من هذا الصندوق. ويهدف الصندوق الكويتي إلى تكوين احتياطي قوي، يعمل كحائط صد ضد الأزمات المستقبلية في موارد الدولة أو في حالة تراجع عائدات النفط
- قامت الجزائر بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بإنشاء صندوق تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" حددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية، وقد قام الصندوق بمهمته بامتياز، إلا أن استعمال موارده في تسديد المديونية يعتبر كاستنزاف لموارده، على عكس ما قامت به الكويت في استخدام موارد صندوقها في استثمارات داخلية وخارجية ناجحة منذ أكثر من 30 سنة، وبالتالي سنة إنشاء صندوق ضبط الموارد جاءت متأخرة كثيراً حيث كان على الدولة أن تسعى إلى إنشاءه منذ السنوات التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا، وهذا حتى يجني أبناؤها ثمار الصندوق.

- ضعف آلية الرقابة في الجزائر على المال العام بصفة عامة وعلى موارد الصندوق بصفة خاصة وهذا من شأنه أن يعقد الأمور مستقبلاً، وبالتالي ما الفائدة من وضع صندوق للأجيال القادمة إن لم تستفد منه هذه الأجيال.

التوصيات:

وبعد إدراج النتائج المتوصل إليها ومن أجل حل الإشكالية المطروحة في الموضوع لابد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل توصيات:

- حتى تنجح السياسة المالية للدولة والتي تعتبر الموازنة أداة اقتصادية لها، وحتى تتحقق الأهداف المرغوب في الوصول إليها لا بد للدولة من استخدام نماذج علمية متطورة وسليمة وهذا للوصول إلى الأسباب التي أدت أو حالت دون تحقيق تلك الأهداف وأدت في نفس الوقت إلى حدوث المشكلة الاقتصادية (التضخم أو الكساد) وتشخيصها وبالتالي تصميم السياسة المالية الكفءة، التي تمكنها من إحداث آثار اقتصادية مرغوبة.

- تنويع الاحتياطات الدولية بعملات أجنبية مختلفة ما بين العملات الرئيسية والمتمثلة في: الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني.....الخ، بهدف التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف

- من المعلوم أن تحديد عملة تسعير البترول ليس بيد الجزائر كدولة نفطية أو الكويت فقط وإنما في يد جميع الدول المنظمة إلى الاوبيك، وبالتالي فإن أفضل خيار يمكنها من التحكم في هذا الوضع هو تحديد الأسواق الأساسية للإستراد حتى يتلاءم هذا الخيار مع مخزونها من العملات الأجنبية المتوفرة.

- إن القواعد والأسس التي تحكم صندوق ضبط الموارد لا تسمح للحكومة بالاستغلال الأمثل لأصول الصندوق، وبالتالي نقترح حسب نظرنا ضرورة إعادة النظر في هذه الأسس و القواعد من طرف الهيئة المسؤولة والسماح باستغلال موارده في استثمارات خارجية قد تدر مستقبلا إيرادات دائمة، وبالتالي تحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

- إن اعتماد صندوق ضبط الموارد في إيراداته على الجباية البترولية وبالتالي ارتباطه بمستوى أسعار هذه المادة، وبالتالي على الجزائر أن تقلل من اعتمادها الكبير على الصندوق في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي يمكن أن تتأثر تأثيرا كبيرا في حالة حدوث أي انخفاض غير متوقع في أسعار المحروقات وأن تعتمد عليه بشكل مؤقت قد يساعدها جزئيا في حل الأزمة.

- إن صندوق ضبط الموارد أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بالتذبذبات في الأسعار ومعدلات التضخم وعرض النقود، إلا أن هذا لا يمنع من ضرورة توجه اقتصادنا نحو التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط بهدف إحداث تغيير جوهري في التركيبة الهيكلية لبناء الاقتصاد حتى لا يظل اقتصاد الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط التي قد تؤدي إلى توقف أو بطء عمليات التنمية والخطط التنموية الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها. وبالتالي تشجيع الصادرات خارج المحروقات، ودعمها الفعلي

بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية. فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

- تحويل جزء من الموارد الناضبة (موارد الصندوق باعتبارها تعتمد على مورد ناضب) إلى محافظ استثمارية متنوعة في الأسواق المحلية والدولية حتى لا تتعرض للتآكل في الداخل في ظل التضخم وتراجع أسعار الأسهم تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

- ضرورة استثمار حصة من الصندوق في برامج تنمية الموارد البشرية التي تمثل أثمن ثروة رأسمالية للدولة في حين على الجهات المكلفة بتسيير موارد الصندوق أن تقوم بمجهودات في تعزيز هذه القدرات وذلك من أجل تأسيس المشروعات الإستراتيجية عملاقة لضمان مستقبل زاهر للأجيال وهذا لا يغني عن ادخار جزء من أمواله لتأمين مستقبلهم

- يجب أن يكون الصندوق مبني على أرضية صلبة تخدمه في المستقبل لتخطي أي عراقيل أو عقبات وهذا يحتم بالضرورة قيام الصندوق على أساس علمي وفكرة واضحة المعالم لتجنب أي خلل يمكن أن يحدث في تسيير موارده.

- يجب أن يتم تحديد مبلغ مالي يوجه إلى الصندوق سنوياً لكي يعمل هذا الأخير بوتيرة مستقرة دون أي تأثر بالمتغيرات الاقتصادية.

- ضرورة توجيه جزء من موارد الصندوق إلى استثمارات مباشرة منتجة كالصناعة والتجارة والزراعة والتي هي في الواقع أكثر استقراراً من المضاربة في الأسواق العالمية وهنا نكون أمام تقديم العائد على المخاطرة.

- ضرورة تدخل البرلمان كهيئة حكومية في مجموعة المهام الخاصة بالصندوق ليجعل هذا التدخل تسيير أموال الصندوق تتم بكل شفافية ونزاهة مطلقتين. وبالتالي يمكن المجتمع الجزائري من معرفة كل ما يخص تسيير ومراقبة وضعية الصندوق في أي وقت ممكن وهذا ما يعني معرفة إمكانية أموال الصندوق من تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهم

- ضرورة زيادة مستويات الإفصاح والشفافية فالجزائر حتى اليوم لا توافق على نشر تقارير صندوق النقد الدولي حول أوضاعها الاقتصادية والذي يتضمن بطبيعة الحال وضع الصندوق والذي يتم إعداده وفقاً للمادة الرابعة الخاصة بالمشورات الدورية مع الصندوق، إضافة إلى عرض الموازنة الذي يتم بطريقة مبهة وغير شفافة.

- إن لجوء الدولة إلى الاستثمار في أصول الصندوق من خلال استثمارات طويلة الأجل تتطلب من الدولة الفصل بين السياسات المالية والسياسات الاستثمارية، فالسياسات المالية تعنى بمصاريف الحكومة والتخطيط لها وما يدور حول إعداد الموازنة العامة من مداخيل ومصاريف، أما السياسة الاستثمارية فإنها تعنى بتأمين دخل في المدى الطويل من مصادر استثمارية غير نفطية، ولقد أخذ بهذا الأسلوب في

الكويت.و هذا ما يجعل العوائد المالية النفطية تؤدي إلى أفضل النتائج حينما ترتبط بسياسة اقتصادية واضحة، لذلك علينا أن نلمس مرحلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الإدارة المالية والاقتصادية للبلاد ورفع مستوى التنمية البشرية.

-لابد من تحديد المعلومات والبيانات التي ترغب الدولة في تبادلها والإفصاح عنها والمعلومات والبيانات اللازمة لإجراء التحليلات الاقتصادية والمالية وذلك من أجل تهدئة بعض المخاوف العالمية من هذه الصناديق والحفاظ على انفتاح النظام المالي الدولي، إضافة إلى توضيح الدور الحقيقي لها

- ضرورة توسيع دائرة تقييم فعالية الصناديق (الجزائري والكويتي) من مجرد التركيز على الفوائد التي تجنيها المالية العامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وسعر الصرف الحقيقي.

- صياغة إستراتيجية للفوائض المالية التي تشمل الكيفية المنهجية، أين تستثمر هذه الفوائض والمدى الزمني الذي ترتبط به الموارد المستثمرة ومناهج لتقليل المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات والجهات التي تعود لها في النهاية عوائد هذه الاستثمارات. آخذين في عين الاعتبار كافة المتغيرات المحلية والدولية والتي تستجيب لشروط استدامة التنمية.

وأخيراً يمكن القول أنه من الضروري أن تبدأ الجزائر والكويت في النظر بحذق مستقبلاً والتخطيط بصورة إستراتيجية لمرحلة ما بعد نضوب النفط والغاز الطبيعي، فالتخطيط طويل الأمد هو من أهم محددات نجاح القرار الاقتصادي، كما أن التحوط للسنوات التي قد ينخفض فيها أسعار النفط هو من علامات الحرص والمسؤولية وتوقع الأسوأ لتقليل أثر أي أزمة، وهذا ما يجعلها تخصص جزءاً من عوائد النفط تذهب إلى هذه الصناديق.

آفاق البحث:

ونظراً لتشعب الموضوع واقتصارنا على جزء منه، ولأهميته على المستوى الدولي نقترح مجموعة من المواضيع لتكون كآفاق للدراسة إنشاء الله وإتمام لموضوعنا وهي كالتالي:

- ❖ الضغوط التضخمية ودور صناديق النفط في استقرارها.
- ❖ دور الصناديق السيادية في إحداث التوازن في النظام النقدي الدولي.
- ❖ صناديق النفط واستغلال التدفقات المالية.
- ❖ الفوائض النفطية وجهود الإصلاح الاقتصادي.

وفي الأخير نسأل من الله القدير أن نكون قد وفقنا في إختيار الموضوع ومعالجته بالقدر الذي يُضاعف من معارفنا ومعارف إخواننا الطلبة .... أمين يارب العالمين.

قائــمة المراجع

1- بول سامو بليون، علم الاقتصاد(الدورة الاقتصادية للدولة ومحددات الدخل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

3- Dominick salvadore, eugene diulio : principes d'économie. « Cours et problème, séries schaum», MG graw. Hill, Paris, 1984

4- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1988.

5-- البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، بين 29-30 نوفمبر 2004

6- عبد العزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية "مدخل تحليل قرارات المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 1996

7- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994 – 2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004

8- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003.

9- حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

10- بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة، مداخلة في أيطار الملتقي الدولي الأول للتنمية" في إطار تنمية واقعية في الجزائريين الممارسة والفكر المنتج ,جامعة باجي مختار، عنابه 05/04 نوفمبر 2006.

11- بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، "دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004

12- أدوات السياسة الوطنية للبيئة على موقع: www.Unesco.org/most/sd-arab/fiche 3a.htm/p04، تاريخ الاطلاع:11-01-2008.

13-- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14- عطية عبد الواحد، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

15- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1994-2004)"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

16- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999

17- حامد عبد المجيد دراز، آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي،كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، 2003.

18- إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 1994.

19- Jesse Burkhead , Government Budgeting, John Wiley. new York, 1963

20- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام- دار المسيرة للنشر، عمان 2000

21- François deruel, jacques buisson, finances publics budgets et pouvoir financier, 13 édition, Dalloz, Paris, France, 2001

22- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2000

23- حامد عبد المجيد دراز ،سميرة إبراهيم أيوب ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

24- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، االقاهرة الطبعة الأولى، 1996.

25- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007،

26- فوزي عطوي ، المالية العامة, النظم الضريبية وموازنة الدولة, منشورات الجلبي الحقوقية، 2003

27- عبد الكريم بركات، حامد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 1971.

28- عبد المنعم فوزي، مذكرات في المالية العامة، مؤسسة المطبوعات العربية بالإسكندرية، طبعة 1961

29- محمد الصغير بعلي، سيري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، الجزائر، 2003

30- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2001.

31- francis querol, l'élaboration de la loi de finance, édition économica, paris, France, 1998.

32- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998

33- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، الجزائر 2003

34- محمد مروان سليمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي والكلي" مكتبة دار الثقافة، عمان 1998.

35- علي لطفي، المالية العامة " دراسة تحليلية" مكتبة عين شمس-مصر، 1995.

36- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.

37- محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، د.م.ج الجزائر 1987

38- محمود سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979.

39- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2000

40- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، النفقات والقروض العامة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000

41- عاطف صدفي، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

42- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، 1996.

43- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر 2004

44- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلب الحقوقية، الإسكندرية، مصر 2003

45- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994

46- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام، وعلاج عجز ميزانية الدولة "دراسة تحليلية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2006.

47- عبد الباسط أحمد رضوان، إتجاهات معاصرة في الموازنة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، جامعة الملك عبد العزيز، جدة السعودية، 2000

48- قاسم إبراهيم الحسيني، الحكومة والميزانية العامة للدولة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

49- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8شوال 1104 الموافق ل 7جويلية 1984 والمتعلق بقوانيين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 28 بتاريخ 10جويلية 1984.

50- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ،دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2004

51- محمود حسين الوادي، ذكر أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار المسيرة عمان.

52-, ministère des finances,guide de contrôleur financier des dépenses engagees .direction générale du budget,1999

53- المادة 132، مرسوم تشريعي رقم 93-01 المورخ في 26 رجب عام 1413 الموافق ل19 جانفي سنة1993 يتضمن قانون المالية لسنة 1993

54- لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، العدد 4 2005،

55- وزارة المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2003، مؤرخ في 15 سبتمبر 2002

56- القانون رقم 82-14 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1403 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 1982 يتضمن قانون المالية لسنة 1983

57- أمر رقم 72-68 مؤرخ في 23 ذي القعدة 1392 الموافق ل29 ديسمبر 1972 يتضمن قانون الملية لسنة 1973

58- القانون رقم 99-11مؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000.

59- أمر رقم 96-14 مؤرخ في 8 صفر 1417 الموافق ل 24 يونيو 1996 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996

60- قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع أول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000

61- قانون رقم 90-16 مؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق ل07 أوت 1990 يتضمن قانون المالية التكميلي له

62- القانون رقم 26/89 المؤرخ في 03 جمادى الثاني 1410 الموافق ل 1989/12/31 يتضمن قانون المالية لسنة 1999

63- الأمر رقم 71 -86 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1391 الموافق ل 1971 يتضمن قانون المالية لسنة 1972 .

64- القانون رقم 85-09 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1406 الموافق ل 1985/12/26 يتضمن قانون المالية لسنة 1986.

65- ministère des finance, instruction n°16 du 30/10/ 1970 nomenclatures des comptes de trésor, mai1998

66- شرقي جوهرة، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003.

67- حسين عبد الله، البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية للنشر ،القاهرة، بدون سنة نشر

68- أمينة طيبوني، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2003.

69- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985 ، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

70- مجلة البنك والمستثمر، العدد14 فبراير/شباط 2000 ، بنك لبنان

71- Laggoune Walid: de l'état entrepreneur à l'état actionnaire, revue algérienne N 01,1993.

72- Rahmani Ahmed: les biens publics en Algérie internationale, Alger 1995.

73-- أحمد هني، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992

74- Rapport general. R.A.D.P .PLAN QUADRIENNAL 1970-1973 – Alger

75- H. Benissad, Restructuration et réformes économiques (1970-1993), OPU, Alger, 1994

76- وزارة الطاقة والمناجم.

77- Revue l'économie N 49 JANVIER 1998.

78- Agerie stabilisation et transition a l'économie de marche

79- Revue semestrielle: publiée par le crd-sonatrach, N°1, janvier-juin 1990.

80- مديحة حسن السيد الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل، بيروت، ط1، سنة 1998.

81- عبد الخالق فاروق،احتلال العراق والمستقبل الطاقة والنفط العربي،للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى2006

82- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد89، سنة1999.

83- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السنوي لسنوات بعد الأزمة

84- عبد الله بلوناس،أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 1996.

85- محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999.

86- التطور الصناعي للبلدان العربية، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراف في موسكو.

87-: Mohamed Nasser Thabet ,le secteur des hydrocarbures et le "d'evloppement économique de l'Algérie "OPU Alger, 1989

88- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السنوي لسنة 1997.

89- Economia: publication du groupe jeune Afrique, paris N°= 2-3 ,2004.

90- عجة الجيلالي، تحرير قطاع المحروقات، ا لمجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، العدد 01،كلية الحقوق جامعة الجزائر،2007

91- Abdellatif Benachenhou;, Alger la modernisation maîtrisée, imprimé en février 2004.

92- عبد الله علي إبراهيم، تمويل الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة 2006 - 2010 مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2005.

93 -Lggoune wahid: de l'état entrepreneur à l'état actionnaire, revue algérienne N 01,1993.

94- Lokmane fatimazohra: L`accord guetty sonatrach, revue Algerienne,1974.

95- terki nourredine: les sociétés d'économie mixtes revue algérienne N03, 1987.

96- عجلة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل، الدار الخلدونية، الجزائر، 2005

97-قانون المحروقات الجديد. رقم 07/05 المؤرخ في 2005/05/28 الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة في 2005/07/19.

98- Fatima lokmone: Accord Guetty sonatrach, revue CMERA, 1977.

99- l’étude sur l’impact de hydrocarbures sur l’économie algérienne C.D.E.A. Alger 2005.

100- القانون رقم 11/03، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض.

101-Terki nourredine: l’arbitrage commercial international OPU ,Alger ,2006.

102- عجة الجيلالي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، دم ج، الجزائر، 2005.

103- ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق السياسة الجبائية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد ,الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ما بين 11-12 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2003،

104- جلال حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر (1993-1999)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

105-- Robert Brasseur, législation et fiscalité internationale des hydrocarbures exploitation, édition techniq, 1975

106- سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006

107- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، ما بين 11-12 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2003.

108- زين الدين بن لوصيف، دور الجباية المحلية في تنمية البلديات بالجزائر،، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، ما بين 11-12 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة،2003

109- Algérie stabilisation et transition a l'économie de marche , FMJ, 1998.

110-- Saïd Benaissa, Fiscalité, Produits Domaniaux, parafiscalité Megasoft, Alger , 2001.

111- الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 2005/07/19.

112-- ONS , Rétrospective statistique édition 2005.

113- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي, مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات(2000-2006).

114- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) . التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (1999-2006).

115- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقارير مختلفة" للسنوات: 1996، 1997، 1998.

116 - Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2008

117- جريدة الخبر العددين 4477 و4537 ليومي 20 أوت و27 أكتوبر 2005.

--118 Banque d'algerie, Rapport annuel 2004, Alger 2005.Sur le site : www.bank-of-algeria.dz

119- موقع البنك الدولي على الموقع: www.world bank.org.

120- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني. www.Douanes-CNIS.Dz

121- محمد لكصاسي، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، نوفمبر 2005 " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2004.

122- وزارة المالية على الموقع: www.finances-algeria.org

123-- Ministère des finances , loi de Finances 2007, LOI N° 06-24 du 26/12/2006.

124-- تصريح وزير الطاقة والمناجم " غلاء الخام الجزائري يحمي الاقتصاد الوطني "، الشروق اليومي، بتاريخ 2007/10/15

125- La banque d'Algérie: statistique de l'exploitation, sur le site web http : ww.bank.of.Algeria. Des statistiques monétaires pdf 15/01/2007.

126- عبد الحميد العميري، "صادرات الجزائر لا تمثل طموحات وإمكانات السوق المحلية"، رئيس لجنة الاقتصاد بحزب الأغلبية للجزيرة-نت و مدير معهد الدراسات الاقتصادية ،على الموقع: www.eldjaszira.net تاريخ الاطلاع:13-01-2008.

127- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي1-2 لسنة 2005.

128- نبيلة بوشعالة، " الجزائر سادس مصدر للنفط إلى أمريكا"، تصريح وزير الطاقة والمناجم لجريدة الخبر، العدد 4990، الصادر يوم 2007/04/24

129-الديوان الوطني للإحصائيات، الطبعة 2006.

130- لجنة الخبراء الحكومية الدولية للمركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، حلقة دراسة حول إدارة المديونية والاستثمارات والتجارة لشمال إفريقيا، المنعقدة بين 9و12 نوفمبر 1999، الملحق 1 الخاص بالجزائر.

131- ص.حفيظ، " النفط الجزائري يلامس عتبة 100 دولار للبرميل"، جريدة الخبر، العدد 5163 ليوم 2007./11/8.

132- تقرير وزارة المالية، 2006.

133- Liberté économie, Réserves de change, Le 06 mai 2006. www.AlgerieINFO.com, consulté le 26/0/8/2007.

134- عبد الرحمن مبتول، "البحبوحة المالية تساعد على انتشار الفساد"، تصريح لجريدة الخبر، العدد 5102 ليوم 2007/08/27

135- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،دراسة خاصة لص.ن.د .1998

136- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الملتقى الدولي حول المديونية الخارجية لدول جنوب البحر المتوسط،1999.

137- منشورات بنك الجزائر على الموقع: bank.comwww.algeria ، تاريخ الاطلاع 2007/11/13.

138- مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد الخاص، كانون الثاني، يناير 2008.

139- معلومات من بنك الجزائر bank.comwww.algeria بتاريخ 2008/02/8.

140- أحمد جويلي وآخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006

141- البشير معطي, إشكالية الفقر في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

142- تدقيقات LSMS والديوان الوطني للإحصائيات.

143- تقرير البنك العالمي، وبعض الوزارات (وزارة التضامن، وزارة الشؤون الاجتماعية) لسنة 2000

144- Le rapport 2004 sur le méditerranéen, édité par le forum euroméditeranéen des instituts partenariat euro-

145- Corruption, poverty & Inequality ,sue le site:

http: www. World bark. Org / pablicsector/anticorrpt/corpov. Htm

146- ملخص الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، أيام 04/03/02/ جويلية 2007.

147- كتوش عاشور،قورين الحاج قويدر، النفط و الفقر في الجزائر، ملتقى دولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي جامعة سعد دحلب، البليدة أيام: 03/02/01/ جويلية 2007.

148- م دني بن شهرة "برنامج و آثار سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية ا لعدد 18، السنة الثانية (فبراير 2005) على الموقع: http://www.ulum.nl ، تاريخ الاطلاع: 2007./10/12

149- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية ، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2005.

150- وزارة النفط الكويتية، تاريخ النفط في الكويت، على الموقع: ،. www.mop.gov.kw- تاريخ الاطلاع:13-03-2008.

151- تاريخ النفط في الكويت، على الموقع:

http://www.Q8geologist.com/vb/showthread.php?t=3398، تاريخ الاطلاع:13-03-.2008

152- البنك المركزي الكويتي، إدارة البحوث الاقتصادية الكويتية، على الموقع: www.nbk.com تاريخ الاطلاع:13-03-2008.

153- وزارة الطاقة، أهداف وزارة الطاقة، على الموقع: www.mop.gov.kw، تاريخ الاطلاع:13-03-2008.

154- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006

155- بنك الكويت الوطني، إجمالي الناتج المحلي لدولة الكويت، الموجز الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد2، 20 فيفري 2002

156- إدارة البحوث الاقتصادية الكويتية ، البنك المركزي الكويتي، على الموقع : www.nbk.com، تاريخ الاطلاع: 12-04-.2008

157- زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة تحت عنوان "دولة الرفاهية الاجتماعية" بين 28-30 نوفمبر 2005، مركز الدراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

158- وزارة النفط الكويتية، تقرير حول وضعية نمو الأنشطة غير النفطية ، على الموقع: www.mop.gov.kw ، تاريخ الاطلاع: 12-04-2008.

159- الاقتصاد الكويتي في سطور،على الموقع ، http://kuwait.kermanigvasbouragan.com/eco.html تاريخ الاطلاع2008./02/07

160- المعهد العربي للتخطيط، سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية، تحليل تجربة الكويت، أفريل 2002.

161-3 مليار دينار الإيرادات المتوقعة بحلول 2015 من إنتاج الغاز والخام المكتشفين حديثا، على الموقعwww.moo.gov.kw تاريخ الاطلاع 2007./09/17

162- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، سنوات (2000-2006).

163- بنك الكويت المركزي، ملخص التجارة في الكويت، النشرة الإحصائية الفصلية (أفريل-جوان) 2007، المجلد 7 العدد 17، على الموقع :www.nbk.com. تاريخ الاطلاع: 17-01-2008.

164- البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي و صندوق النقد الدولي، 2006.

165- بنك الكويت المركزي، وتقديرات بنك الكويت الوطني، 2006.

166- جاسم المناعي،تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية الايجابيات والإشكاليات، صندوق النقد العربي ، جوان 2006.

167- بنك الكويت المركزي، .2004

168- محمد غرس الدين,محاضرات التصنيع في الكويت, قسم الاقتصاد- كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت سنة .2004

169- الكاتب البحريني , التصنيع في الكويت, على الموقع: www.Alwaqt.com/blog art.php? Baid=4610. تاريخ الاطلاع 12-01- 2008 .

170- تركي فيصل الرشيد، صناديق الثروة السيادية،تاريخ نشر المقال: 30-04-2008، على الموقع:

www.benaa.com/ read. asp? pid= 717894&sec=5 &sec=5.، تاريخ الاطلاع: 13-06-2008.

171- عابد خزندار، الصناديق السيادية، جريدة الرياض، على الموقع:

http://www.alriyadh.com/2008/06/03/article347687.htm: تاريخ الاطلاع:13-06-2008.

172- نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية،صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بالصناديق السيادية، على الموقع : www.Inf.org/infsurvey. تاريخ الاطلاع: 4مارس2008.

173- إبراهيم سيف، 2 تريليون دولار الحجم المتوقع بحلول 2012 الصناديق السيادية حل لأزمات الغرب، مجلة " الإيكونوميست"،تاريخ نشر المقال 2008/06/05.على الموقع: http://www.al-majalla.com، تاريخ الاطلاع : 2008/06/24.

174- صناديق الثروة السيادية ومنها الصندوق النرويجي وأثرها على الاستقرار المالي العالمي ، جريدة صوت النرويج، ليوم 02-06-2008، على الموقع:

http://norwayvoice.com/news.php?item.22.3 تاريخ الاطلاع : 25-06-2008

175- amel blidi, Algérie bon investisseur gouvernemental étranger aux USA, elwatan économie, n 119, 24-30/09-2007

176- في نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، خطاب السيد يون ليبسكي، النائب الأول لمدير عامFMI ، 4 مارس 2008، على الموقع الإلكتروني www.Inf.org/infsurvey تاريخ الاطلاع :2008/03/26.

177- جاسم المناعي، ظاهرة الصناديق السيادية .....مرة أخرى، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 736 ليوم 26 فيبراير 2008 على الموقع http://www.alwaqt.comتاريخ الاطلاع: 13-03-2008.

178- نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يعتمد برنامج عمل للصناديق السيادية، 21 مارس 2008، ، على الموقع: www.Inf.org/infsurvey_ تاريخ الاطلاع:2008/3/26.

179- المجموعة الإحصائية السنوية-وزارة التخطيط الكويتية-2000.

180- الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي: .www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 26-03-2008.

181- دراسة جيفيري ديفيز، رولاندو أوسوسيسكي وآخرون" صناديق التعامل تطرح المشكلات يوصفها حلولا" ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد ديسمبر 2001.

182- تقرير «ستاندرد اند بورز» حول التصنيف الائتماني للكويت، أصول الصناديق السيادية للحكومة تقدر بـ 345 مليار دولار، ترجمة حسين إبراهيم، جريدة الرأي، رقم العدد 10555، التاريخ 25-05-2008. على الموقع: www.alrai.comالتاريخ الاطلاع: 30-05-2008.

183- وزارة المالية الكويتية، تقرير حول وضعية صندوق الأجيال القادمة، على الموقع: www.kia.gov.kw_تاريخ الاطلاع: 26-06-2008.

184- آريانا أونجونغ تشا، الصناديق السيادية، صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية،ليوم 29-03-2008،ترجمة عبد الحق بوقلقول: على الموقع: http://www.gulfta.com/forum/showthread.php?t=8902&page=2، تاريخ الاطلاع: 05-06-2008.

185- أهداف وإستراتيجية مكتب لندن، وزارة المالية الكويتية، على الموقع:

http://www.kia.gov.kw/NR/exeres/909E632C-B23A-4874-936B-9E8A9F35157D.htm.، تاريخ الاطلاع: 01-06-2008.

186- عبد الجليل نعمي، النفط: زيادة في الإنتاج والأسعار أيضا، صحيفة الوقت البحرينية، العدد 574 ليوم 17 ديسمبر 2007 على الموقع http://www.alwaqt.comتاريخ الاطلاع: 13-01-2008.

187- بنك الكويت المركزي و وزارة المالية، 2008.

188- صندوق النقد الدولي، الفوائض الملية في الكويت فرصة لتحسين هيكلة الموازنة وزيادة الإنفاق الاستثماري، على الموقع:

http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=40767، تاريخ الاطلاع: 13-01-2008.

189- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –الأوبك- التقرير الإحصائي السنوي للسنوات(2000-2007).

190- أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة الملامح والأسباب وآليات التوظيف، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، مصر، العدد 165، يوليو 2006.

191- التقرير الاقتصادي العربي الموحد –الكويت- 2001.

192-: ministry of finance, annual report of financial administration final account of the state2006/2007, financial administration accounts: http://mof.gov.kw/taw.html.

193- التقرير الاقتصادي لبيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، التمويل العام، الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية، جوان 2008.

194- إبراهيم سيف،2 تريليون دولار الحجم المتوقع بحلول 2012 الصناديق السيادية حل لأزمات الغرب، مجلة" الإيكونوميست"، على الموقع:

http://www.almajalla.com/ListNews.asp?NewsID=1902&MenuID=3 3 ، تاريخ الاطلاع:12-11-2008.

195- ديلوجيك، 2008.

196- هلال المطيري النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، الصناديق السيادية الكويتية شريك صامت، على الموقع www.awan.com.kw/mode/ 29112 ، تاريخ الاطلاع:13-04-2008.

197- العساف، الصناديق السيادية فقاعة اقتصادية أم فرصة استثمارية استثنائية، مجلة علم الاقتصاد السعودية، العدد 197، تاريخ العدد 01-06-2008، على الموقع: http://neidans.blogspot.com/2008/07/blog-post.html، تاريخ الأطلاع: 25-06-2008.

198- سمير فؤاد، هيئة الاستثمار الأولى عالميا في تقييم الصناديق السيادية، جريدة الوطن الكويتية، تاريخ نشر المقال 02-06-2008، على الموقع: http://www.alwatan.com.kw، تاريخ الاطلاع: 12-07-2008.

199- معهد بيترسون وميد

200- تامر عبد العزيز، الصناديق السيادية أكبر اقتصاد في العالم...وافتقارها إلى الشفافية أكبر معوقاتها، جريدة الجريدة، العدد 229 ليوم 12-06-2008، على الموقع: www.djarida.com ، تاريخ الأطلاع: 25-06-2008.

201- Banque D'Algérie, « exposé du programme économique et financier soutenue par l'accord du confirmation avec le FMI», avril 1999

202- بوفليج نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شما ل إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 2، 2004

203- القانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2004

204- القانون رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 5 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

205- بوفليج نبيل، لعاطف عبد القادر، صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخراجية للموارد، أيام 07-08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008

206- IMF country report, Algeria statistical appendix, 2001-2005.

207- ص.حفيظ، النفط الجزائري يلامس عتبة 100 دولار للبرميل، جريدة الخبر، العدد 5163، يوم 8 نوفمبر 2007.

208-- Ministère des finances, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2005.

209- الجزائر تسد العجز في الموازنة من «صندوق ضبط الإيرادات»،نقلاً عن (دار الحياة) 2006-07-19 .على الموقع:
http://www.arabstan.net/comment.php?va=15888 ، تاريخ الاطلاع:20-12-2007.

210- معطيات من بنك الجزائر على الموقع: www.Bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 23-12-2007.

211- عبد الرحمن مبتول، "البحبوحة المالية تساعد على انتشار الفساد"، تصريح لجريدة الخبر، العدد 5102 ليوم 2007./08/27

212- عبد اللطيف بن اشنهو، " حتى تكون الفكرة جيدة، يجب أن لا تكون مفرطة"، ترجمة عبد الوهاب بوكروح في جريدة الشروق اليومي ليوم 2006/04/26

213- المديرية العامة للخزينة

214- محمد لكصاصي، التطورات النقدية والمالية لسنة 2007، تصريح لجريدة الخبر العدد 5255، بتاريخ 2008./03/05

215- Ministère des finances, le rapport de présentation de la loi de finances pour 2006-2007

216- الجزائر تخسر نصف مداخيلها النفطية بسبب استمرار تدهور الدولار،على الموقع
http://www.kuwaitup.com/vb/showthread.php?t=131404 تاريخ الاطلاع :2008/03/05

217- قدي عبد المجيد: الاقتصاد الجزائري والنفط:فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ما بين 07/ 08 أفريل 2008.

218- مشروع الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت 2006/2005 – 2011/2010.

219- محمد إبراهيم السقا ، استغلال الفوائض المالية النفطية بدولة الكويت، ندوة بعنوان "الاستفادة من الفوائض وإسقاط القروض"كلية العلوم الإدارية 2005/11/27.

210- وحدة أبحاث ابيكورب.

الملاحق

الملحق رقم (01): مصطلحات.

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	مفهـوم المصطلح
1- البترول	Pétrole	كلمة من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر، يتكون كيميائيا من عنصرين فقط، هم الهيدروجين والكربون.
2-المنتجات البترولية	Produits Pétroliers	- المنتجات الخفيفة: كالغاز الطبيعي وبنزين السيارات، بنزين الطائرات...الخ. - المنتجات المتوسطة: زيت الغاز، زيت الديزل زيت التشحيم. - المنتجات الثقيلة: زيت الوقود، الإسفلت والشمع.
3-الاحتياطي البترولي	Petroleum reserve	الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني ، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو التكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.
4-البرميل	baril	وحدة قياس أمريكية للبترول وتساوي 159 لتر.
5-برميل بترول مكافئ	baril d’équivalent pétrolé	وحدة قياس تساوي كمية الطاقة التي يحتويها برميل واحد من البترول الخام.
6- الحقل البترولي	oil field	يتكون نتيجة تقارب عدد من المصايد البترولية لتكون وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا مثل: حقل البرقان الكبير بالكويت.
7- الحوض البترولي	oil basin	قد يكون عددا من الحقول البترولية حوضا مثل حوض الخليج العربي الذي يضم أكبر حقول البترول في السعودية، إيران، العراق.
8-التنمية المستديمة	Development durable	عملية يتم من خلالها صيانة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية،

		الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعية و إيكولوجيا مستديمة. ومن هنا يتضح بأن مفهومها يعتبر أن جهود التنمية المستديمة هو التفكير في بمستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.
9-السياسة النفطية	Oil policy	مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد النفطية المتاحة في منطقة معينة. ولقد أصبحت هذه السياسة مرادفة للتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم وعاملا مفسرا للصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى على مناطق النفوذ الغنية بالنفط في كل من الشرق الأوسط وأسيا الوسطى وإفريقيا.
10- أمن الإمدادات النفطية	la sécurité de l'approvisionnement en pétrole	الحالة التي يتم فيها تدفق الإمدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وبأسعار مناسبة.
11-الطفرة النفطية	boom pétrolier	تعني حدوث تغير مفاجئ وبصورة واضحة لأسعار النفط، ولقد شهدت الصناعة النفط العالمية طفرتين نفطيتين رئيسيتين خلال القرن الماضي وطفرة ثالثة خلال بداية العقد الحالي.
12-القوة الاقتصادية للنفط العربي	La puissance économique de pétrole	القدرة أو القابلية الإمكانية المادية، القيمية والتجارية... ....الخ للنفط العربي بالمقارنة مع قوة نفوذ العالم خاصة في مجال التنافس فيما بينها.
13-المحروقات السائلة	Combustibles liquides	يقصد بها البترول الخام وسوائل الغاز الطبيعي أو ما يعرف بالكوندنسيت (condensat.)
14-المحروقات الغازية	gaz fuel	الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المميع، غاز البترول المميع.
15-المحروقات السائلة المكررة	Refined liquid fuels	المحروقات السائلة التي تسلم لمصانع التكرير أو التي تصدر للمعالجة في المصافي الأجنبية.
16-الجباية البترولية	Oil collection	المفروضة على ما يصدر على البترول من الدولة نحو الخارج.
17-الإيرادات البترولية	Les recettes pétrolières	الأموال الناتجة عن عملية تصدير البترول إلى الدول المستهلكة.
18- الفوائض المالية	Excédent financier	الأموال الناتجة عن عمليات النشاط الاقتصادي لاقتصاد وطني لا توجد لها

		فرصة للتوظيف داخله. وقد ارتبطت ظاهرة "الفائض المالي" بانحسار فرص الاستثمار في اقتصاديات شائخة بسبب اختفاء الحدود بين الموارد الطبيعية المستغلة وغير المستغلة من ناحية وإلى تباطؤ التطورات التكنولوجية والاختراعات من ناحية أخرى.
19-الممارسات الفضلى	Les meilleures pratiques	طبيعة النشاط الذي حدده صندوق النقد الدولي لعمل الصناديق السيادية.
20-الاحتياطات النفطية	Reserves de pétrole	النفط الموجود في باطن الأرض والذي لم يستخرج بعد، وتقسم الاحتياطات إلى ثلاث أنواع: احتياطات مؤكدة، الاحتياطات المحتملة، احتياطات ممكنة. وعلى الرغم أن أنواع الاحتياطات الثلاث هي لنفط ثبت وجوده، إلا أن الفرق بينها هو درجة التأكد من استخراج هذه الكميات، فهي 90% على الأقل بالنسبة للأولى، 50% على الأقل بالنسبة للثانية، وأقل من 50% بالنسبة للثالثة.
21-رصيد الخزانة العمومية و رصيد الموازنة العامة.	Trésor public équilibre et le solde du budget général	مفهوم رصيد الخزانة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يظم الأول رصيد الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلفة العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.
22-الحوكمة	La gouvernance	مجموعة العلاقات المترابطة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة.
23-الحكم الراشد	La bonne gouvernance	من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية
24- المفهوم الريعي للثروة	La notion de richesse	ينصرف إلى كافة أشكال الدخول العائدة إلى هبات الطبيعة، وبالتالي فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات.
25- مؤشر الكثافة التجارية	Index-desnity commercial	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج.

26- المرض الهولندي	Dutch disease	أصل إطلاق المصطلح كان على الآثار غير المرغوب بها على الصناعة الهولندية من جراء اكتشاف الغاز الطبيعي في القرن التاسع عشر الميلادي، و الذي تسبب في زيادة أجور اليد العاملة الهولندية مقارنة بالأجور في ألمانيا، وارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي للعملة الهولندية، ضعف منافسة الصناعة الهولندي
27- جغرافية الاستثمارات	Géographique des investissement	تعني المنطقة الإستراتيجية والملائمة لوضع الاستثمارات، والتي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في نجاح مختلف الاستثمارات خاصة ما تعلق بالاستثمار في قطاع المحروقات.
28-الفائدة على الاستثمارات	Intéréts sur les investissements	وتمثل المعدل الممكن الحصول عليه من استثمار في مشروع معين، ويمكن أن تصل هذه الفائدة إلى مبالغ ضخمة في حالة الاستثمارات النفطية.
29-الاحتياطات الدولية	Les réserves internationales	تمثل خط الدفاع الأول عن قيمة العملة المحلية وخاصة في ظل انتهاج احد أشكال سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تستخدمها الحكومات في التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، من آن لآخر، لضمان استقرار سعر صرف عملتها عند مستوى محدد مسبقا، وكذلك لتمويل الاختلالات المحتملة في الحساب الجاري.
30- النمو الاقتصادي	La croissance économique	هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع. ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية "الإنتاج القومي، الدخل القومي ...إلخ " وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة
31-التنمية الاقتصادية	Le développement économique	التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة
32- فائض الميزانية	Excédent bugétaire	الفائض الذي ينتج من زيادة أسعار

		البترول الذي تنتجه لغرض تمويل الميزانية التي تقوم بإعدادها وزارة المالية، وقيمة هذا الإنتاج تسمى: إيرادات الميزانية العامة للدولة
33- فائض الإيرادات	Les recettes excédententaires	يحدث بسبب زيادة إنتاج البترول كمحاولة للحد من ارتفاع أسعار البترول.
34-الفوائض المالية	Les excédents financiers	إحدى نتائج الميزانية العامة للدولة، تظهر إذا زادت الإيرادات المقدرة على النفقات المقدرة أو زادت الإيرادات الفعلية على النفقات الفعلية, أو كانت الإيرادات الفعلية أكبر من الإيرادات المقدرة أو كان الإنفاق الفعلي أقل من الإنفاق المقدر.
35-الأجيال القادمة	The next generation	هي تلك الأجيال التي ستحبو على أرض بعد نفاد النفط.
36-أسعار الصرف الاسمية	The nominal exchange rate	لا تعكس فروقات مستوى الأسعار بين الدول.
37-أسعار الصرف الحقيقية	The real exchange rate	تعطي أسعار سلع وخدمات دولة مقارنة بأسعار سلع وخدمات دولة أو دول أخرى.
38- مؤشر حد الفقر الغذائي " الأدنى"	le seuil alimentaire	يتمثل في ذلك المستوى من الإنفاق على المنتجات الغذائية الذي يسمح للفرد باستهلاك 2100 حريرة يوميا. فكل فرد يستهلك أقل من 2100 حريرة يوميا من المنتجات الغذائية يعتبر فقيرا
39-مؤشر حد الفقر العام	le seuil de pauvreté générale	تم الحصول عليه بإضافة مكون غير غذائي أدنى إلى مؤشر حد الفقر الأدنى، حيث يمثل المكون غير الغذائي الأدنى؛ ذلك المستوى من الإنفاق الذي تخصصه الأسرة ذات قدرة على تلبية حاجات غذائية تعادل 2100 حريرة يوميا لكل فرد، للمنتجات غير غذائية الأساسية مقابل التنازل عن نفس النسبة من الإنفاق الموجه للمنتجات الغذائية الأساسية.

الملحق رقم (02): تطور الإنتاج المسوق في السوق المحلي والموجه نحو التصدير. [91] ص16
الوحدة: مليون طن معادل للبترول.

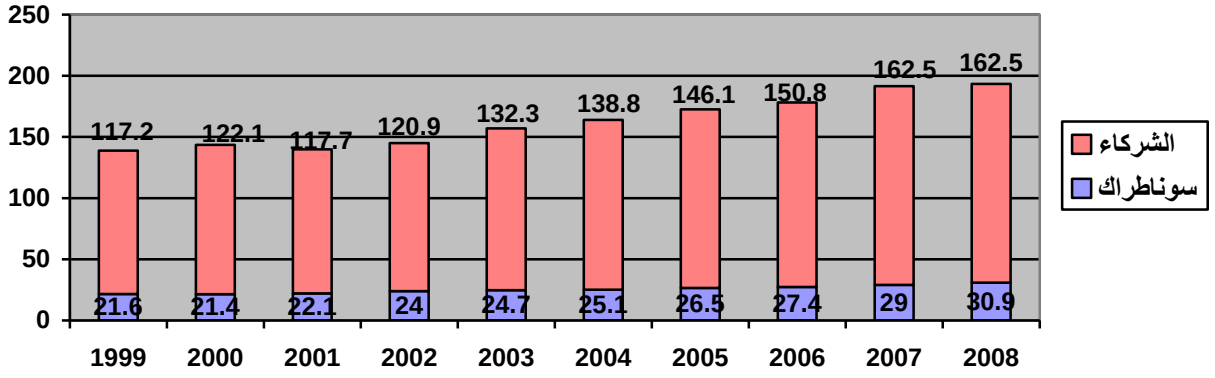

.

الملحق رقم (03): ملخص جدول الاستثمارات المتوقعة في عموم قطاع النفط والغاز لكل قطر عربي ولكل المكوّنات الصناعية للفترة (2006 – 2010). **المصدر**: [220]

القطر	حلقة النفط				سلسلة الغاز						إجمالي الصناعات الهيدروكربونية	توليد الطاقة الكهربائية	إجمالي الطاقة
	نفط أمامية	نفط وسطى	نفط لاحقة	إجمالي السلسلة	غاز أمامية	غاز وسطى	غاز لاحقة	تحويل الغاز لسوائل	بتروكيماويات/ أسمدة	إجمالي سلسلة الغاز			
السعودية	11,250	1,800	13,705	26,755	2,410	1,500	18,258	0	18,258	22,168	48,923	9,173	58,096
قطر	2,420	0	450	2,870	6,735	120	20,180	15,660	4,520	27,035	29,905	1,426	31,331
الجزائر	2,900	125	3,903	6,927	5,250	5,300	3,800	2,500	1,300	14,350	21,277	2,866	24,143
الإمارات	1,700	400	4,500	6,600	4,380	1,380	2,500	0	2,500	8,260	14,860	4,496	19,356
مصر	850	500	1,250	2,600	1,500	750	7,868	1,600	6,268	10,118	12,718	4,271	16,989
الكويت	4,420	0	3,665	8,085	0	500	500	500	3,750	1,000	9,085	4,093	13,178
عمان	3,400	120	1,200	4,720	200	320	4,600	720	3,880	5,120	9,840	993	10,833
ليبيا	2,825	500	400	3,725	2,400	300	1,450	1,450	0	4,150	7,875	1,681	9,556
سورية	1,250	500	2,390	4,140	1,100	330	120	0	120	1,550	5,890	1,518	7,208
اليمن	490	0	470	960	700	900	2,000	2,000	0	3,600	4,560	526	5,086
البحرين	100	0	1,000	1,100	100	300	2,800	0	2,800	3,200	4,300	642	4,942
العراق	500	500	1,350	2,350	440	500	0	0	0	940	3,290	1,150	4,440
السودان	980	1,000	1,340	3,320	0	0	0	0	0	0	3,320	631	3,951
تونس	1,250	0	0	1,250	250	100	0	0	0	350	1,600	1,061	2,661
المغرب	300	0	780	1,080	0	200	0	0	0	200	1,280	1,194	2,474
الأردن	100	450	800	1,350	0	270	0	0	0	270	1,620	508	2,128
لبنان	0	0	600	600	0	300	0	0	0	300	900	1,215	2,115
موريتانيا	1,500	200	0	1,700	0	0	0	0	0	0	1,700	187	1,887
المنطقة العربية	36235	6095	37202	79532	25465	12770	64076	24430	43396	102311	181843	37630	220283

الملحق رقم (04): مؤشرات الفقر البشري والتنمية البشرية(قيمها ورتبها). المصدر[140] ص277

الدول	مؤشر الفقر البشري (الرتب)	مؤشر الفقر البشري (القيمة)	مؤشر التنمية البشرية (الرتبة)	مؤشر التنمية البشرية (القيمة
الجزائر	43	21.9	108	0.704
البحرين	4	-	40	0.843
جيبوتي	55	34.3	154	0.454
مصر	47	30.9	120	0.663
الأردن	7	7.2	90	0.8.38
الكويت	-	-	44	0.758
لبنان	14	9.5	80	0.794
ليبيا	29	15.3	58	0.465
موريتانيا	87	48.3	12	0.62
المغرب	56	34.5	125	0.726
فلسطين	-	-	102	0.77
عمان	50	31.5	74	0.833
قطر	-	15.8	77	0.768
السعودية	30	31.6	139	0.50
السودان	51	13.7	106	0.71
سوريا	25	192	92	0.745
تونس	39	-	49	0.824
الإمارات	-	40.3	149	0.482
اليمن	67	-	-	-